



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية

تأليف : أحمد بن يوسف اطفيش [ت 1332هـ]

دراسة وتحقيق

[من باب المبتدأ والخبر إلى باب المخفوضات من الأسماء]

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها
تخصص: النحو العربي مدارسه ونظرياته

إشراف الدكتور:

بوجملين لبوخ

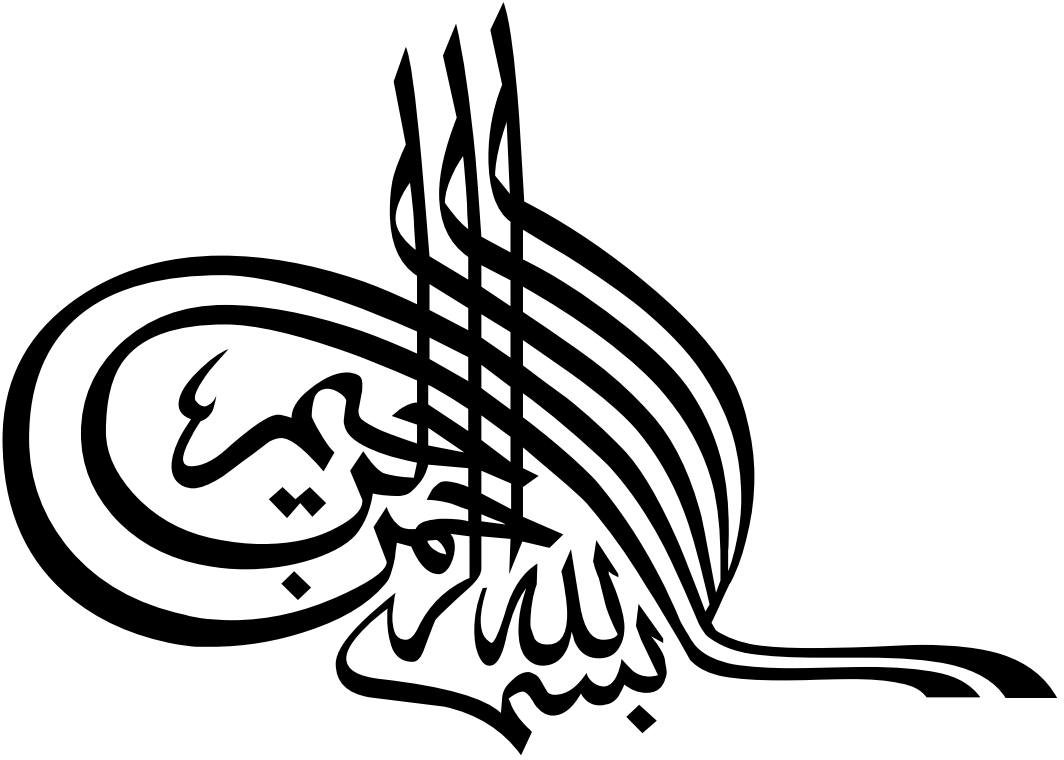
إعداد الطالب :

العبد هازل

السنة الجامعية : 2010م/2011م.

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أ.د أحمد جلايلي
عضوا مناقشا	د. أحمد جعفري
عضوا مناقشا	د. أبو بكر حسيني
مشرفا	د. لبوخ بو جملين



المقدمة

الحمد لله الذي أنزل أول آية، تحت على العلم، وعلم الإنسان ما لم يعلم، وكان فضله عليه عظيما. والصلاة والسلام على خير البرية محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمد أن أنزل الله كتابه العزيز وجعل اللغة العربية لسانه، اشتغل علماء اللغة فجر الإسلام بتأسيس قواعدها وضوابطها، ووضع أصولها وعلومها حتى تكون خادمة لهذا الكتاب المقدس ولأبناء الأمة الإسلامية قاطبة، وبقيت مؤلفاتهم دليلا على رسوخ فضلهم في هذا الشأن، ولم تنزل مؤلفات العربية تسعى جاهدة لخدمة ناطقيها، وإتقانهم التكلم بها لأنها عنوان الهوية والانتماء، ورمز لتقدم مجتمعاتهم.

وانطلاقا من هذه الفكرة ورغبة في إنقاذ تراثنا اللغوي الجزائري من الضياع والإهمال، وسبر أغواره واكتشاف معالمه وكنوزه الثمينة. وإفادة المتعلمين والدارسين به، وقد كان لتوجيه أساتذتنا الأفاضل وعلى رأسهم الدكتور: أحمد جلايلي، والأستاذ المشرف: الدكتور بوجملين لبوخ الصدى الكبير لاختيار موضوع البحث. لذا قررت أن أقدم بهذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان في تخصص النحو العربي مدارس ونظرياته موضوع عنوانه: **المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية**، وهي من تأليف: أحمد بن يوسف اطفيش (ت1332هـ)، (من باب المبتدأ والخبر إلى باب المخفوضات من الأسماء) دراسة وتحقيق. ولم يكن اختيار هذا البحث اعتباطيا بل كان مبنيا على رؤية واضحة ودوافع ملحة شجعتني على تناول هذا الموضوع وهي:

أولا - أن المخطوط من صنع شخصية جزائرية لها رصيد تاريخي ومكانة اجتماعية، ذاع صيتها في أرجاء الوطن و خاصة في منطقة وادي ميزاب، بل وتعدت شهرتها حدود القطر.

ثانيا - الرغبة الصادقة في اكتشاف الجوانب المشرقة من هذه الشخصية بالتعرض لسيرته، وظروف عصره، وشيوخه وتلاميذه، وعوامل نبوغه، ومؤلفاته. وخاصة وأنه لم يحظ بالاهتمام اللائق به، فيد النسيان قد طالته، كما طالت علماء آخرين، ولأنه من أبرز علماء الجزائر في العصر الحديث ودراسة هذا الشرح من دون شك ستقدم لنا صورة واضحة صادقة عن صاحبه، وتضيء لنا معالم بارزة في شخصيته وفكره.

ثالثا - وهو المهم أن هذا الشرح لم يتم تناوله بالتحقيق.

رابعا - الرغبة في التعمق في التخصص فموضوعه يندرج ضمن تخصص النحو العرب، ولا يتأتى هذا إلا من خلال مثل هذه الأبحاث التي تنمي الملكة العلمية وروح النقد والتقويم والبحث وتزيد للباحث تجربة ورصيда في هذا المجال الصعب والممتع في نفس الوقت، قد يفتقدها في المواضيع الأخرى.

خامسا- أهمية المتن المشروح، فهو من تأليف ابن آجروم الأندلسي، فقد حظي باهتمام الدارسين والعلماء منذ القديم، وتكفي العودة إلى « كشف الظنون » لمعرفة ذلك. وهو فضلا على ذلك تضمن جل

أبواب النحو التي تفيد المتعلم مع صوغها في إيجاز ودقة. وقد حاولنا إبراز جهود أطفيش في هذا الصدد، والإضافات التي قدمها قياساً بالشروح الأخرى للأجرومية.

وبما أن أي بحث علمي أكاديمي هدفه تقدير قيمة البحوث والدراسات لابد أن ينطلق من إشكالات واضحة تعين الباحث على المضي من خلالها إلى موضوعه، وهي: ما مكانة شرح الشيخ أطفيش بين الشروح الأخرى؟ وما الجديد الذي جاء به؟ وكنت أصبو من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق الكتاب وإخراجه في الوجه الأكمل، وذلك بضبط شواهد، وإحالة النقول إلى أصحابها ومطابقتها، والتعريف بالأعلام التي ورد ذكرها فيه. والعناية بكل ما يسهم في خدمة النص المحقق.

2- التعريف بالشارح، والظروف التاريخية التي نشأ فيها، والعوامل التي ساعدت على بروزه كشيوخة ومصادر ثقافته، وأهمية الأعمال التي أثرى بها المكتبة العلمية.

3- دراسة الشرح من خلال منهج الشارح فيه، والمصادر النحوية التي اعتمد عليها وشواهد، وكذا مذهبه النحوي وموقفه من النحاة، لنقف في الأخير عند بيان قيمة الشرح ومكانته. ولما كان الموضوع غايته التحقيق فقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يقسم إلى مقدمة وفصلين رئيسيين.

أما الفصل الأول : وهو المخصص للدراسة فقد قسمته إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: ضمنته الحديث عن ابن آجروم حياته ومؤلفاته، شيوخة وتلاميذه، وأخلاقه ومكانته ثم وفاته ومؤلفاته على سبيل الإيجاز. ثم عرجت على الأجرومية فتناولت مكانتها في الدرس النحوي وإعجاب العلماء بها، مذهب ابن آجروم فيها.

المبحث الثاني: خصصته للحديث عن منهج أطفيش في شرحه.

المبحث الثالث: أشرت فيه إلى المصادر التي اعتمدها عليها وموقفه من النحاة، ثم بينت الشواهد التي اعتمد عليها في الاحتجاج، وطبيعة مصطلحاته النحوية.

المبحث الرابع: فقد فصلت فيه الحديث عن قيمة الكتاب والجديد الذي أضافه للدراسات اللغوية، ثم انتقلت إلى تحقيق نسبة الكتاب وعنوانه لصاحبه، وبعدها أبرزت منهجي في تحقيق الكتاب، والخطوات العملية التي اتبعتها حتى يخرج الكتاب في أحسن صورة، ضبطاً وتحقيقاً وسلاماً.

المبحث الخامس: بينت فيه:

- بعض دلالات الرموز التي استخدمتها في تحقيق المخطوط ودراسته.

- وصف المخطوطات التي استعنت بها لتحقيقه.

- تقديم نماذج مصورة له من مختلف النسخ.

أما **الفصل الثاني**: فقد جعل لتحقيق الشرح تحقيقاً علمياً، وختمت هذا البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، السمات التي تميز بها شرح أطفيش في مختلف جوانبه. ثم ختم هذا العمل بفهارس فنية اشتملت على العناصر الآتية: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأشعار وأقوال العرب وأمثالهم والمصادر والمراجع، والمحتويات.

ونظراً لأن الدراسة تعددت جوانبها فقد تم اللجوء إلى استخدام منهجين وهي: المنهج التاريخي الذي يتضح في الحديث عن عصر المؤلف وحياته . والمنهج الوصفي، والذي اعتمد لبيان منهج الشارح ومصادره وشواهد واتجاهاته النحوية. أما العمل الذي قمت به في تحقيق الكتاب فيتجسد في الآتي:

1- تقويم ألفاظ النص وعباراته محاولاً إخراجها على الوجه اللائق.
2- تخريج الشواهد الواردة في الشرح، فالآيات القرآنية أشرت إلى مكان ورودها في المصحف، والأحاديث النبوية خرجتها اعتماداً على كتب الحديث المشهورة. أما الشواهد الشعرية فلجأتني تحقيقها إلى دواوين الشعراء ومصادر اللغة والأدب، كما حرصت على توضيح معانيها، وإبراز موضع الشاهد فيه. وأما الأمثال والأقوال المأثورة فعملت على ضبطها وإيضاحها بإحالتها على الآثار التي تناولتها. 3- وضع عناوين مناسبة للأبواب التي لم يعنونها الشارح، وجعلتها بين معقوفتين ([]).

4- شرح الآراء النحوية وتوثيقها قدر المستطاع .
5- قمت بترجمة قصيرة للأعلام الواردة في الشرح ثم أعقبته بنبث لمصادر الترجمة لمن أراد العودة إليها.

6- الإشارة إلى رقم وبداية صفحة المخطوط قبل خط مائل [.../] ، و أشرت إلى وجه الورقة بالرمز [أ]، وإلى ظهرها بالرمز [ب] .

أما أهم المصادر والمراجع التي أعانتي في تحقيق هذا المصنف فقد تنوعت بين كتب اللغة والأدب والنحو لتحقيق المسائل وتخريج الشواهد، والقراءات، والأعلام، والحديث. وأذكر على سبيل المثال هنا: لسان العرب لابن منظور، أمالي المرتضي، الدواوين الشعرية، حاشية الصبان على شرح الأشموني، وهمع الهوامع للسيوطي، النشر في القراءات العشر لابن الجزري، الأعلام للزركلي، كتب الصحاح والمسانيد، وغيرها، وقد أثبتتها في قائمة المصادر والمراجع.

وعلى الرغم من أن هذا البحث لم يخل من متعة وفائدة عظيمة قد يجدها أي طالب، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى الصعوبات التي قد اعترضت سبيلي ككل باحث يتصدى لمثل هذه المواضيع، وهي:

- صعوبة عمل التحقيق في ذاته.

- التعامل مع كتب التراث وأساليب كتابها في التأليف، والاصطلاحات المستخدمة والتي يكتنفها

أحيانا الغموض والتعقيد، وهو عمل مضمّن، يحتاج صبرا وجهدا وعزيمة من الباحث.

- اقتصار الشارح على جزء من البيت دون الإشارة إلى أنه شعر يزيد في صعوبة التعرف

عليه، ونفس الشيء يقال على الشواهد الأخرى كآيات القرآنية، إذ كان من عادته الاكتفاء من الآية بكلمتين أو ثلاثة تكون محل الشاهد.

- الإشارة إلى آراء العلماء باقتضاب دون توضيح وتفصيل، ودون ذكرهم بالاسم، وأحيانا

الاقتباس من الكتاب دون ذكره، مما تطلب مني مجهودا شاقا في مراجعة أمهات الكتب لتوثيق النقول ونسبتها إلى أصحابها.

- قلة المصادر والمراجع التي اهتمت بحياة اطفيش من جوانبها الفكرية والعلمية، فجلها انصب

اهتمامها على حياته الشخصية ومكانته الاجتماعية.

ولا أجدني في الأخير إلا حريصا على تقديم وافر الشكر والامتنان لأستاذي المشرف على

صبره وقبوله الإشراف على هذا البحث، ولعنايته الفائقة به توجيهها ونصحا، كما لايفوتني توجيه

عبارات الثناء والتقدير لأساتذة وعمال جامعة ورقلة ولكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة. والحمد لله

في البدء والختام، والصلاة والسلام على نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه الأخيار.

تمهيد

- 1 - التعريف بابن آجروم ومقدمته.
 - 1-1 (1) حياته وتعلمه.
 - 2-1 (2) شيوخه وتلاميذه.
 - 3-1 (3) أخلاقه ومكانته.
 - 4-1 (4) وفاته.
 - 5-1 (5) مؤلفاته .
 - 6-1 (6) المقدمة الأجرومية.
- 2- عصر الشيخ اطفيش.
- 3- نسبه ومولده.
- 4- نشأته ووفاته.
- 5- حياته العلمية:
 - 1-5 (1) مصادر ثقافته.
 - 2-5 (2) أثر عائلته وبيته فيه.
 - 3-5 (3) أساتذته .
 - 4-5 (4) تكوينه الذاتي.
- 6- عمله في التدريس.
- 7- ورحلاته.
- 8- تلاميذه.
- 9- مكانته العلمية:
 - 1-9 (1) توقه إلى التجديد.
 - 2-9 (2) مكانته في مجتمعه.
 - 3-9 (3) علاقته بعلماء عصره.
 - 4-9 (4) علاقته ببعض أنظمة الحكم في عصره.
- 10 - جهوده في الإصلاح الاجتماعي.
 - 1-10 (1) نماذج من إصلاحاته وأثرها.
- 11- مناهضة الاستعمار في فكر اطفيش
- 12- شخصيته وأخلاقه، وأقوال العلماء فيه.
- 13- تأليفه و شعره.

التعريف بابن أجروم ومقدمته:

1-1) حياته وتعلمه:

هو أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي المغربي، المشهور بابن أجروم (بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة)، أي: «الفقير الصوفي» بلغة البربر. ولد بفاس سنة 672 هـ / 1273 م، في السنة التي توفي فيها ابن مالك⁽¹⁾ وتزود من شتى العلوم، كالفقه، والفرائض، وعلوم القرآن، والأدب والحساب، حتى احتل مكانة مرموقة بين علماء عصره، في عهد دولة بني مرين (التي حكمت المغرب والأندلس)⁽²⁾ والذين كان لهم دور بارز في تنشيط الحركة العلمية، وهو الشيء الذي ساعد ابن أجروم على الاحتكاك بالعلماء، والتزود من مختلف علوم الدين واللغة.

1-2) شيوخه وتلاميذه:

أ - شيوخه:

أهم شيوخه الذين تذكرهم المصادر هما:

1- محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، الإمام أبي حيان الغرناطي الأندلسي، الذي اشتهر في النحو واللغة والتفسير، فضلا عن الحديث والقراءات والتاريخ والأدب ولد سنة أربع وخمسين وستمئة⁽³⁾، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة⁽⁴⁾.

2- محمد بن علي بن يحيى : أبو عبد الله قاضي الجماعة المعروف بالشريف شهرة لانساب. مات بمراكش سنة اثنين وثمانين وستمئة⁽⁵⁾.

ب - تلاميذه: أما تلاميذه فنذكر منهم:

(1) حاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهرى على الأجرومية، ابن الحاج، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 2000: 12.

(2) تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مبارك الملي، دار الكتاب العربي، الجزائر، دط، 2007، : 967/3.

(3) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط2، 280/1989، 1.

(4) بغية الوعاة : 283/1.

(5) المصدر نفسه : 194/1.

(6) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1990: 1796/2 ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقرئ التلمساني، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط 1988 : 194/2، 123/418، 7/5.

- 1 - عبد الله بن محمد بن داود أبو محمد الصنهاجي (ولدُ المصنف) (1) .
- 2- إبراهيم بن حكم أبو إسحاق السلوي (ت 737 هـ) (2) .
- 3- محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي (ت 682 هـ / 748 هـ) (3) .
- 4- محمد بن إبراهيم أبو عبد الله الحضرمي القاضي (ولد 782 هـ) (4) .

1-3 - أخلاقه ومكانته :

لابن آجروم مكانة كبيرة وأثر خالد في الدرس النحوي بفضل مقدمته الأجرومية ، وقد كان إماماً جليلاً ، والدليل على ذلك إقبال طلبة العلم على كتابه ، كيف لا وقد ألفها أمام الكعبة⁽⁵⁾. كما وصفه المكودي (ت 807 هـ) والراعي (ت 853 هـ) وهما شارحا مقدمته بالإمامة في النحو، وبالبركة والصلاح⁽⁶⁾. وفضلا على اشتغاله بالنحو تدريسا وتأليفا، فقد اشتهر في علوم أخرى كالقراءات والقراءات⁽⁷⁾ .

1-4 - وفاته:

توفي ابن آجروم يوم الاثنين بعد الزوال لعشرين خلت من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة الموافق ل1323م ، ودفن بباب الجيزين، بفاس⁽⁸⁾.

1-5 مؤلفاته:

ذكرت المصادر التاريخية أن لابن آجروم مصنفات وجملة من الأراجيز في التجويد والقراءات والنحو انتفع بها المتعلمون، وصلنا منها اثنان:
الأول: المقدمة الأجرومية⁽⁹⁾

الثاني: فرائد المعاني في شرح حرز الأمان، مجلدان، الأول والثاني منه، يكونان بخطه في خزانة الرباط (146 أوقاف) ويعرف بشرح الشاطبية⁽¹⁰⁾.

(1) نفح الطيب : 225-224/5 .

(2) بغية الوعاة : 186 / 1 .

(3) نفح الطيب : 694/2 .

(4) حاشية ابن الحاج على شرح خالد على الأجرومية : 12 .

(5) بغية الوعاة : 238/1 .

(6) بغية الوعاة : 239/1 .

(7) حاشية ابن الحاج : 12 ، الأعلام للزركلي دار العلم للملايين ، بيروت ، ط15 ، 2002 : 33/7 .

(8) كشف الظنون : 1796/2 ، ومعجم المؤلفين في مصنفى الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993 : 641/3 .

(9) الأعلام ، خير الدين الزركلي : 33/7 .

(10) المصدر نفسه : 33/7 .

1-6) المقدمة الأجرومية:

سميت بالأجرومية نسبة لمؤلفها ابن أجروم، وقد اشتهرت وطبقت شهرتها الآفاق، بل وترجمت إلى عدة لغات، وقد رواها عنه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي القاضي، نالت حظا كبيرا من الدارسين شرحا وتعليقا وتحشية وإعرابا، خاصة وأنها موجهة للمبتدئين، ومن أشهر شروحيها شرح حسن الكفراوي المتوفى سنة 1202هـ، والمكودي والراعي، وتناولها بالتعليق كثير من الأعلام⁽¹⁾. وقد أعدت لغرض تعليمي بحث. كما وصفت بأنها كتاب موجز لكتاب "الجمل" للزجاجي (ت337هـ)⁽²⁾، وقد لقيت إقبال العلماء تعليقا وشرحا ونظما وتحشية وحتى إعرابا وقد ورد ثبت لأسماء الكتب ومؤلفيها في كتاب كشف الظنون⁽³⁾.

أما عن مذهبه فهو يتبع طريقة الكوفيين، حسب السيوطي، لكن المتأمل للمقدمة يظهر له بوضوح انتهاجه نهج البصريين في مصطلحاتهم. قال السيوطي في بغية الوعاة: « وهناك شيء آخر، هو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبر بالخفض وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون ففتنن.»⁽⁴⁾.

(1) نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، محمد طنطاوي ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، : 265 .

(2) دائرة المعارف الإسلامية ، أحمد شتاوي و آخرون ، دار المعرفة ، بيروت ، دط ، دت : 84/1 .

(3) يراجع : كشف الظنون لحاجي خليفة : 1796/2-1797 .

(4) انظر ترجمة ابن أجروم في : بغية الوعاة : 1 : 238-239 ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العسكري

الدمشقي ، تح : عبد القادر ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير بيروت ط1 ، 1986 : 112/8 ، الأعلام للزركلي : 33/7

2- عصر الشيخ اطفيش:

قبل دراسة أي شخصية يجدر بنا الكلام عن عصر المؤلف، لما للبيئة من تأثير على حياة الإنسان عموماً بما إذا كان هذا الإنسان من طينة خاصة هي طينة العلماء. والشيخ امحمد بن يوسف اطفيش الذي عاش في هذا العصر لم يخرج عن هذا الإطار ولم يشذ عن هذه القاعدة. إذ إن ظهور علم متضلع في شتى العلوم يعد من المعجزات النادرة، فالشيخ اطفيش قد فاق أهل زمانه رغم أن الظروف لم تساعد على بروز مثل هؤلاء الأعلام، فقد نشأ هذا العالم في وطن عظمت فيه النكبات والمحن، وانعدمت وسائل الراحة، وقلت مذكيات المواهب، بل هو وسط مملوء بالفتن اشتدت فيه وطأة الاضطهاد للعلماء (1)

ومن الأهمية بمكان معرفة حال العالم الإسلامي بصفة عامة، ومنطقة وادي ميزاب خصوصاً وهي المنطقة التي تربي فيها وترعرع خلال القرن التاسع عشر، حيث شهدت هذه الفترة تدهوراً شاملاً للعالم الإسلامي في نواحي شتى سيما الجانب السياسي، الذي ميزه ضعف الدولة العثمانية وبداية الحركة الاستعمارية في العالم العربي. وكان من نتيجة هذه الأوضاع أنه انتفضت الشعوب ضد الظلم والاستبداد السياسي الذي كان سبباً في ذلك، وخير من جسد هذه الحركات دعوة جمال الدين الأفغاني (2)، وأحمد عرابي (3)، والأمير عبد القادر (4). أما من الناحية الفكرية والاجتماعية فإن العالم الإسلامي لم يخرج من دائرة التخلف والجمود مقابل ما كانت تشهده أوروبا من تطور صناعي، والذي كان ذريعة لاستعمار الشعوب. وعلى الرغم من مجهودات الحركات الإصلاحية إلا أن الخطب كان أعظم من ذلك، فانحصرت هذه المجهودات في دائرة ضيقة، بينما ركنت بقية الشعوب إلى الانحرافات والأوهام والخرافات والأوهام والانحرافات (5). وأوضاع الجزائر عموماً ووادي ميزاب خصوصاً لم تخرج عن هذه القاعدة، وهذه المنطقة هي أرض صحراوية تتخللها بعض الوديان الجافة في أغلب الأحيان، لكن ذلك لم يمنع من بروز بعض المعالم الحضارية في المنطقة.

(1) انظر ترجمته في مقدمة كتابه الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص، والتي كتبها حفيد أخيه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، المطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1343 هـ : 01 .

(2) انظر ترجمته في الأعلام : لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002 : 168/6-169.

(3) زعيم مصري قاد الثورة العرابية، انظر المرجع نفسه : 168/1-169.

(4) آراء الشيخ امحمد بن يوسف العقدي، مصطفى بن ناصر و ننتن، جمعية التراث القرارة، الجزائر 1986 : ص 17-20

(5) الشيخ اطفيش المجتهد المتفتح : محمد بن بابة الشيخ، أعمال مهرجان القطب سنة 1981م محاضرة مرقونة بمكتبة الحاج سعيد محمد، غرداية .

أما المجتمع المزابي فهو يخضع لقيادة جماعية منذ أن تبنى المذهب الإباضي⁽¹⁾ في القرن الخامس الهجري، وهو نظام العزابة⁽²⁾ الذي أسسه أبو عبد الله محمد بن بكر الفرستائي⁽³⁾ صاحب الحل والعقد في كل الأمور؛ مر بفترات قوة وضعف تبعاً للأوضاع العامة والأحداث المتعاقبة وكان يتولى أمور التفاوض مع الاستعمار، والحكم العثماني قبله، حيث أدى ضعف الأهالي وعدم قدرتهم على مقارعة الاستعمار إلى اتخاذ نظام العزابة قراراً يقضي بإقرار معاهدة حماية مع المستعمرين يتم بموجبها عدم تدخل الفرنسيين في شؤونهم الخاصة⁽⁴⁾، لكن هذه المعاهدة ما لبث أن نقضها المستعمرون وألحق وادي ميزاب الأراضي التي احتلها الاستعمار سنة، 1882⁽⁵⁾ فأدى ذلك إلى تقلص دور العزابة وخاصة لما صار أمر القضاء بيد الفرنسيين.

أما من الناحية الاجتماعية والفكرية، فإن أهالي هذه المنطقة بقوا يعيشون على مخلفات عصور الانحطاط، واتسمت حياتهم بالاضطراب والجنوح إلى سفساف الأمور. وكان ذلك سبباً في ظهور بعض الحركات في هذا المجتمع، مثل حركة الشيخ يحيى بن صالح⁽⁶⁾، وحركة عبد العزيز الثميني⁽⁷⁾،

(1) هي التسمية الغالبة على أتباع جابر بن زيد التابعي المتوفى سنة 96هـ، وهو مؤسس المذهب؛ ونسب إلى عبد الله بن أباض، الذي كان يدافع عنه لدى الأمويين. وهو من المذاهب الإسلامية الموجودة إلى اليوم، ولأصحابه كتب في الفقه والعقيدة، نشأ المذهب بالبصرة في القرن الأول ثم انتشر إلى جنوب الجزيرة العربية وشمال إفريقيا. انظر الإباضية بين الفرق الإسلامية علي يحيى معمر، ط2، المطبعة العربية، غرداية 1987م ففيه شروح ضافية عن المذهب.

(2) حلقة العزابة: تنظيم اجتماعي: خاص بالإباضية في المغرب، له دور في نشاط الحركة العلمية للمجتمعات الإباضية في ليبيا و جربة و وادي ميزاب. انظر طبقات المشايخ بالمغرب لأبي العباس الدرجيني، تحقيق: إبراهيم طلاي: مطبعة البعث قسنطينة دت 3/1، 4، 5.

(3) أبو عبد الله محمد بن بكر: من علماء القرن الرابع وبداية الخامس الهجريين (10م). انظر نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة: نشر المعهد القومي للآثار و الفنون، المكتبة التاريخية، تونس 1975: 31-46.

(4) ميزاب بلد كفاح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث قسنطينة 1970: ص 46-47، نقلاً عن آراء الشيخ اطفيش العقدي: 21

(5) نبذة من حياة الميزابيين، حمو عيسى النوري، دار الكروان باريس 1984: 307/1، الشيخ القرادي حياته وآثاره محمد ناصر، نشر جمعية النهضة، المطبعة العربية، غرداية 1990م: 230.

(6) أبو زكريا يحيى بن صالح الأفضلي (1120هـ-1202هـ) من أوائل من قام بالنهضة في هذه المنطقة، انظر ترجمته في: نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة لمحمد علي دبوز، المطبعة التعاونية 1385 هـ/ 1965م، 1: 254-262.

(7) عبد العزيز الثميني بن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الله، من أعلام هذه المنطقة عبد العزيز الثميني إمام فقيه من قرية (يسجن) (1720-1808م)، ساهم في الإصلاح والإرشاد، له تأليف عديدة في الكلام والمنطق وعلوم الشريعة والآداب منها: "مختصر المنهاج" و"الروض البساتم في رياض الأحكام"، و"معالم الدين" (انظر: من أعماق الصحراء: صالح خرفي، المنزه، تونس 1991: 54)، انظر ترجمته في كتابه: النيل وشفاء العليل لعبد العزيز الثميني، تصحيح: عبد الرحمن بكلي، المطبعة العربية، الجزائر، ط2، 1967: 12/1.

وعصر الشيخ اطفيش، ويبدو أن هذه الحركات لم تستطع القضاء على الأوضاع المضطربة⁽¹⁾.

3- نسبه ومولده:

هو الشيخ امحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل اطفيش ابن العالم ومرجع الفتوى الشيخ محمد بن عبد العزيز⁽²⁾، وهو مذكوره بنفسه عدة مرات⁽³⁾، وينتهي نسب الشيخ إلى الحفصيين، وهي الأسرة المالكة بالمغرب (625-983هـ / 1229-1574م)، ثم يصل على عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)⁽⁴⁾، وقد قال ذلك في أرجوزته التي يتكلم فيها عن حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ومعجزاته في ختامها:

وناظمُ الأبياتِ منْ بنيِ عديّ يتَّصلُ اتصالَ يومِ غدٍ

مع اجتماع في عدي لعمر وبالنبي في لؤي و زمر⁽⁵⁾

ويرى صاحب آراء الشيخ اطفيش العقديّة أن هذا النسب غير مقطوع بصحته⁽⁶⁾.

وتلقب أسرته بلقب " اطفيش"، وهو في لغة ميزاب بمعنى: خذ تعال كل، من ثلاث مقاطع بهذا الترتيب، وربما يدل ذلك على الكرم والجود؛ ف " اطفيش " لفظ بربري، مركب تركيباً مزجياً من ثلاث كلمات، الأولى " أطف " بفتح الهمزة وتشديد الطاء المفتوحة وسكون الفاء، ومعناها ببعض لغات البربر: " أمسك ". والثانية " أيا " بفتح الهمزة وتشديد الياء، ومعناها " اقبل - تعال ". والثالثة " أش " ومعناها "كل" فمجموع الجملة - كما قلنا - " اطف، أيا، أش " وترجمتها: " أمسك تعال، كل "، ويقال إن أحد أسلاف صاحب الترجمة لقب به لمناداته صديقاً له يدعوه إلى الطعام⁽⁷⁾ في هذه العائلة.

أما نسبه من جهة أمه فإنها السيدة مامة ستي بنت الحاج سعيد بن عدون، فينتهي نسبها إلى عشيرة آل يدر ببني يزقن⁽⁸⁾. واشتهر الشيخ اطفيش عند الإباضية بلقب " القطب " ⁽⁹⁾ حتى صار هذا اللقب مقصوراً عليه، ولا علاقة لهذا اللقب بمعنى من معاني الصوفية، وهو يدل على المكانة التي حظي بها كمرجع لدى الإباضية في الفقه والتفسير وخاصة المذهب الإباضي في وقته ولا زال.

(1) شرح النيل، يحي بكوش، دائرة معارف إسلامية، المطبعة العربية، غرداية، 1984م: 22.

(2) مقدمة الذهب الخالص: 01.

(3) شرح النيل: 22، نقلاً عن الآراء العقديّة: 22.

(4) قصيدة المعجزات لمحمد بن يوسف اطفيش، (خ) مكتبة الاستقامة بني يزقن، غرداية، (ف: 11): 30-31.

(5) الأرجح في قافية البيت الأول أن تكون: «بغد» حتى يستقيم وزن الرجز. راجع البيتين في: مقدمة الذهب الخالص: 01.

(6) انظر آراء الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش العقديّة، مصطفى بن ناصر و نتن، جمعية التراث القرارة، الجزائر 1986:

ص 23

(7) الشيخ اطفيش و مذهبه في التفسير، ليحي صالح بوتردين، بحث للماجستير في جامعة عين شمس بالقاهرة مرقون

1989/1410 : 36. و انظر: الأعلام: 157/7، حيث تجد ترجمة للشيخ اطفيش.

(8) تيسير التفسير لمحمد بن يوسف اطفيش: ط1 قديمة، الجزائر، 1326هـ: 580/6.

(9) نهضة الجزائر الحديثة: 290/1.

أما عن تاريخ مولده فإن بعض المصادر تختلف في تحديد هذا التاريخ، لكن الأرجح هو سنة 1238هـ/1821م لأن الشيخ أشار إلى ذلك في كتابه شرح شرح الاستعارات⁽¹⁾ أما تاريخ ميلاده فالصحيح أنه بغرداية كما تشير إلى ذلك المصادر⁽²⁾ ويصرح به الشيخ اطفيش نفسه⁽³⁾. ومع هذا فالشيخ كان سنسب نفسه دائما إلى بلدة بني يزقن.

4- نشأته ووفاته:

قضى الشيخ اطفيش سنوات عمره الأولى بمدينة غرداية⁽⁴⁾، لأنه ولد في الفترة التي كان الأب فيها منفيا من بني يزقن بسبب خلافه مع وجهاء البلدة. وكان له ثلاثة أشقاء⁽⁵⁾ وهم عيسى الأخ الأكبر وقد توفي سنة 1241هـ/1824 بالجزائر، وموسى الذي كان كثير الترحال في طلب الرزق، فقد تحمل مهمة الإنفاق على العائلة بعد وفاة والده، وأخوه الحاج إبراهيم الذي كان عالما. وبعد رجوع العائلة من غرداية إلى بني يزقن توفي الوالد فعاش الشيخ يتيما تحت رعاية أمه وإخوته وكفالتهم، وكان لأمه الأثر البالغ في تربيته وتعليمه⁽⁶⁾. وقد عانى مع عائلته الفقر وصعوبة العيش. لكن هذه الحال ما لبثت أن تحسنت. ولم يشغل طول حياته بغير التعليم، سوى في الفترة القصيرة التي تولى فيها القضاء، لكنه وجدته يشغله عن التدريس والتأليف فتركه، وذلك سنة 1853م⁽⁷⁾.

وكانت وفاة الشيخ يوم السبت 23 من ربيع الثاني سنة 1332هـ الموافق لشهر مارس سنة 1914م بعد مرض ألمّ به ولم يفارقه ثمانية أيام⁽⁸⁾.

-
- (1) شرح شرح الاستعارات لعصام الدين، لمحمد بن يوسف اطفيش: (خ) مكتبة القطب (أس:1) و: 238.
 - (2) السلاسل الذهبية بالشمال الطيفيشية: لإبراهيم بن أبي بكر حفار القراري، (خ)، مخطوط مصور في مكتبة الحاج سعيد محمد غرداية (126)، د ط، دت: 36، ملحق سير المشايخ للشماخي، لأبي اليقظان إبراهيم بن عيسى، (خ) في مكتبة د.محمد ناصر، دت، دط: 153.
 - (3) شرح لامية الأفعال، لمحمد بن يوسف اطفيش، مطابع سجل العرب: نشر وزارة التراث، عمان 1407هـ/1986م: 437/4.
 - (4) السلاسل الذهبية: 36.
 - (5) المصدر نفسه: 19.
 - (6) ملحق سير الشماخي: أبو اليقظان إبراهيم: 153.
 - (7) السلاسل الذهبية: 44.
 - (8) المصدر نفسه: 07.

وقد شكّا تأثير الكبر في قواه البدنية بعد أن بلغ الشيخ التاسعة والثمانين من العمر، التي قضاها في العلم والعمل والجهاد فتمنى أن يعود إليه الشباب قائلاً:

أصبتُ بشيبٍ ثمَّ هتمَّ وبالصلِّعِ فهلُ لي إلى عهد الشباب إيابُ
فأخدمَ دينَ من له الشَّرْفُ الوفي وفيما يدانُ أو يُباحُ يُثابُ⁽¹⁾.
وقيل في رثائه الكثير كقولهم:

عش ما تشاء وراقب فجعةَ الأجلِ سينقضي العمرُ في بطءٍ وفي عجلِ
**

لاغرو أن فاضتِ الأكوانُ أسفةً لفقْدِ فردٍ على الأكوانِ مُشتملِ
**

ياناعي القطبِ من ذا قام موقفهَ فصار قطبُ مدارِ العلمِ والعملِ
نُعيتُ فردًا أم الدنيا بأجمعها إني أحسُّ بدهشٍ شاملٍ جلِ
**

تنعى ابن يوسفَ فتحَ السالكينَ وخت مَ الواصلينَ مغيثَ الأنفسِ الكَمَلِ
محمدٌ مددُ الأغواتِ روحُهُم مروغُ النَّفسِ إنَّ يعملُ وإنَّ يَقْلِ
نعم حللتَ قلوباً لا تزال بها لك السَّلامةُ لم ترحلُ ولم تحلِ
لا أنت في الرِّقرفِ العالِيِ وغبطته في البشرِ والروحِ والرَّيحانِ والجَذلِ
لقيتَ وعدك مِن حُسنِ مَخْدَةٍ ونحنُ للفقْدِ في الأحزانِ والوجَلِ
**

يا راحلا عن بني الإسلام تاركهمُ وللكتابَةِ فعلُ السيفِ والأسلِ
ودعْ معاهدك الزَّهراءِ إنَّ بها غمًّا لو احتلَّ غمرَ البحرِ لم يسَلِ
وما رثيتُك تذكراً للمحمدةِ خلدتَ حمداً وإن كان الزمانُ بلي⁽²⁾

(1) مقدمة الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص ، محمد بن يوسف اطفيش : تعليق : أبو إسحاق إبراهيم اطفيش المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1343هـ : و .

(2) مقدمة الذهب الخالص : ي ، ك .

5- حياته العلمية:

5-1) مصادر ثقافته:

ما تزال حياة الشيخ اطفيش العلمية موضوع الدراسة والعناية من الباحثين، فهي الجانب الأهم، والواجهة الحقيقية لتميز الشيخ واشتهاره، وقد حملت خصائص متعددة يمكن إدراكها عن طريق معرفة مصادر ثقافته، وعمله في التدريس والتأليف، وسنبداً يبحث مصادر ثقافته وتكوينه؛ وقد تعددت وتتنوعت، منها ما يعود إلى نسبه، ومنها ما كان بالتردد على بعض المشايخ، ومنها ما كان بجهد الشيخ اطفيش الذاتي.

5-2) أثر عائلته وبيته فيه:

لنسب الشيخ اطفيش من أبيه وأمه أثر واضح في تكوينه وبناء شخصيته، إذ أحيط بجملة من العلماء والشخصيات التي كان لها دور كبير في المجتمع، فهو يذكرهم مرارا مفتخرا بهم، وذاكرا فضلهم عليه، وتأثره بهم ومحاولته الاقتداء بهم.

فمن جهة نسبه من أبيه نجد والده السيد الحاج يوسف رجلا اجتماعيا، مهتما بالإصلاح والتغيير حتى نفي بسبب ذلك من بلده، وولد ابنه ليعيش أول أيامه مع أبيه في غير بلده ثم يعود إليها، ولاشك أن لهذه الحادثة أثرا على الابن، تجعله يتصور ويدرك المحيط الذي جاء إليه، وقد تعرض لهذه الوضعية نفسها لما ابتدأ العمل في الإصلاح الاجتماعي. فلم ينزوي بسبب النفي ولم يترك الهدف الذي رسمه لنفسه؛ ومما شجعه أكثر على تلقي العلم والتطلع إلى النبوغ ما روي له أن أباه رأى حلما فيه بشرى بولادة رجل علم من صلبه يجدد الدين ويحييه⁽¹⁾، فعمل الشيخ على تحقيق هذه الرؤيا وجعلها صادقة في الواقع.

(1) خطبتا العيد: 12؛ النهضة، محمد علي دبور: 1/293.

كما كان لأخيه العالم الحاج إبراهيم دور في تعليمه، فهو أستاذه في كثير من العلوم التي أخذها وهو في أول عهده بالتعلم⁽¹⁾. وبعد هاتين الشخصيتين نجد بعضاً من أجداده وأعمامه مثل عمه صالح بن عيسى، الذي وصفه بأنه كان: «رجلاً صالحاً فقيراً متعففاً مجوداً للقرآن حسن الصوت جداً رحمه الله»⁽²⁾. وعمه عبد الله بن عيسى الذي كان شيخاً عالمياً انتقل إلى مصر، وجلب منها كتباً انتفع بها الشيخ اطفيش⁽³⁾؛ ومن أجداده الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز⁽⁴⁾، وجده الأعلى محمد بن عبد العزيز الذي أسندت إليه رئاسة مجلس العزابة، وجرى عليه نسب الدين⁽⁵⁾؛ وقد سميت إحدى مقابر بني يزقن باسمه⁽⁶⁾ تخليداً لذكراه.

أما من جهة أمه فقد كانت أيضاً من بيت علم، فأخوها عمر بن الحاج سعيد من العلماء الذين تولوا الفتوى حتى سمي بـ «عمر نتموسني» (أي عمر الفتوى)⁽⁷⁾، وعمها هو الشيخ الحاج يوسف بن حمو عالم، صاحب تأليف من تلاميذ الشيخ أبي زكريا يحيى بن صالح الأفضلي⁽⁸⁾، وقد أجازته، وترك مؤلفات منها: ترتيب لقط أبي عزيز، وشرح بعض ديوان الدعائم⁽⁹⁾؛ وكان جد أمه عدون بن يوسف معاصراً للشيخ عبد العزيز الثميني مناصراً له في نهضته وحركته الإصلاحية⁽¹⁰⁾. لقد كان هذا النسب زاخراً برجال العلم مما جعل الشيخ يفتدي بهم، ويسير على هدايتهم ويعمل على مواصلة مسيرتهم.

3-5 أساتذته:

لا تذكر المصادر إلا بعض الذين درس عندهم الشيخ اطفيش وأخذ عنهم بعض العلوم، ولا نعلم على من ابتدأ التعلم، سوى أنه ابتدأ مثل غيره بحفظ القرآن الكريم لما أرسلته أمه إلى الكتاب.

- (1) انظر: عنوان أساتذته .
- (2) التيسير : ط6 : 580/1 .
- (3) الرسالة الشافية ، محمد بن يوسف اطفيش ، ط2 ، دم 1326 هـ : 48 ؛ النهضة : محمد علي دبوز : 292/1 .
- (4) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : من العلماء تعلم على أبيه و تأثر به في الإصلاح ؛ انظر : النهضة : محمد علي دبوز : 391/1 .
- (5) نسب الدين : مصطلح عند الإباضية يدل على سلسلة رجال سند رواية الشرع والعقيدة في كل عصر إلى الرسول ﷺ .
- (6) وهي المقبرة المسماة : «مقبرة الشيخ بامحمد»؛ انظر : التيسير : ط6: 651/1 ؛ النهضة ، محمد علي دبوز : 291/1 .
- (7) المرجع نفسه : 296/1 .
- (8) انظر ترجمته في الهامش ، عصر الشيخ اطفيش ، ص : 13 .
- (9) تحفة الحب في أصل الطب ، محمد بن يوسف اطفيش : ط2 مطبعة عمان ، نشر وزارة التراث ، عمان : 1405 هـ/1985 م : 125 ؛ النهضة محمد علي دبوز : 296/1 .
- (10) المرجع نفسه .

وبعد أن حفظه وعمره ثماني سنوات⁽¹⁾، أصبح مؤهلاً لمتابعة الدراسة عند تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني أمثال الشيخ محمد بن عيسى إزبار⁽²⁾، والشيخ عمر بن سليمان⁽³⁾ والشيخ سعيد بن يوسف⁽⁴⁾؛ والشيخ الحاج سليمان بن عيسى⁽⁵⁾، وحمو بن كاسي⁽⁶⁾، وعمر بن صالح الذي درس عليه القصاص⁽⁷⁾.

وقد أظهر الشيخ اطفيش اجتهادا ونبوغا منذ بداية عهده بالدراسة ، مما جعل أساتذته يتوسمون فيه الخير والنجاح وتحقق ذلك، ونبغ حتى أصبح يتصدر حلق التدريس، وقد جلس إليه بعض من علموه في الصغر⁽⁸⁾، ولكن يبدو أنه لم يأخذ عن تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني شيئا كثيرا، إذ لا يذكر منهم إلا نورا يسيرا في أحابن قليلة، ويرجع الأستاذ محمد علي دبوز ذلك إلى ضعف مستواهم، وإلى عدم تفرغهم كلية للتعليم، وانشغالهم بأعمالهم الخاصة⁽⁹⁾ لكن ينبغي ألا ننكر فضلهم عليه، فقد فتحوا الباب أمامه لمواصلة التعلم، ورغبوه فيه وفي الاستزادة، وأخذ عنهم المبادئ، وحفظ عندهم المتون وبعض الشروح التي تعتبر آنذاك أساسا لكل علم، فقد حفظ - وهو في سن التاسعة⁽¹⁰⁾.

-
- (1) ملحق السير : أبو اليقظان : 155 ؛ النهضة : محمد علي دبوز : 299/1 .
 - (2) الشيخ محمد عيسى إزبار : عالم من بني يزقن تلميذ الشيخ عبد العزيز الثميني ، سافر إلى عمان و مصر ثم رجع مدرسا وواعظا ، ترأس حلقة العزابة ببني يزقن ، ثم حلقات وادي ميزاب ، وكان خطيبا من المصلحين ، وقد تردد الشيخ اطفيش عليه كثيرا ، انظر: النهضة : محمد علي دبوز : 283/1 .
 - (3) عمر بن سليمان : عالم من القرارة اهتم بالإصلاح ، نفي إلى بلدة مليكة ثم العطف وتولى التدريس فيها . توفي سنة 1295 هـ ، انظر ملحق السير ، لأبي اليقظان : 107-108 .
 - (4) سعيد بن يوسف و نتن : تعلم على الشيخ الحاج يوسف بن حمو ، انتقل إلى تونس متعلما ثم رجع إلى بلدته للتدريس والوعظ ؛ عرف بالحكمة في الكلام و الجرأة ، توفي حوالي : 1296 هـ ، انظر : المصدر نفسه : 101،100 .
 - (5) الحاج سليمان بن عيسى : من تلاميذ الشيخ الثميني ، تولى رئاسة حلقة العزابة في بلدته بني يزقن ثم رئاسة حلقات وادي ميزاب ، وتولى إمامة الدفاع في رد الهجوم على بلدته سنة 1203 هـ ، وفي عهده وعهد الشيخ محمد إزبار عرفت بني يزقن حركة علمية ، و ابتدأت وفود من الطلبة تقصدها للتعلم ، انظر: المصدر نفسه : 94-96 .
 - (6) حمو بن كاسي : من علماء النصف الثاني من القرن الثالث عشر من آل زرقون ببني يزقن ، اشتهر بحسن تلاوة القرآن الكريم . انظر : المصدر نفسه : 104-155؛ النهضة ، محمد علي دبوز : 300/1 .
 - (7) عمر بن صالح : من علماء مدينة غرداية ، كان قاضي القضاة بها معاصرا للشيخ عبد العزيز الثميني . انظر ملحق السير: أبو اليقظان : 130-131؛ النهضة ، محمد علي دبوز : 286/1 .
 - (8) مجموع رسائل ، محمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أ.ز. 7) ، غرداية : فيها رسالة إلى الحاكم العسكري يذكر فيها أسماء من كانوا يتعلمون في حلقاته : 74 ، السلاسل الذهبية ، إبراهيم حفار : 18 .
 - (9) النهضة : محمد علي دبوز : 299/1 .
 - (10) الشيخ أبو اليقظان كما عرفته : أحمد فرصوص ، مطابع دار البعث قسنطينة ، د.ت : 22 .

مسند الربيع بن حبيب⁽¹⁾ والألفية والآجرومية وقطر الندى، والجواهر المكنون؛ والدرر اللوامع، والرحبية وعقيدة العزابة؛ وبعد أخذ المبادئ انتقل إلى شيخه الحاج إبراهيم الذي تتلمذ عليه كثيرا وتأثر به أكثر من تأثره بأبي شيخ آخر.

وهو شقيقه الحاج إبراهيم اطفيش، وكان له أثر عظيم على الشيخ الحاج امحمد بن يوسف اطفيش وهو من تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني، بعد تعلمه في بني يزقن ارتحل إلى دمشق، وأقام في عُمان⁽²⁾ مدة يتخصص في الشريعة واللغة العربية على علمائها، ثم رحل إلى مصر، وبقي في الأزهر أربع سنوات، وتعلم الكيمياء.

وكان مولعا باقتناء الكتب واستنساخها، وقد جلب الكثير منها من عمان إلى وادي ميزاب⁽³⁾، ودرس ثلاث سنوات بمدينة فاس بالمغرب⁽⁴⁾، عاد إلى الوطن، وانبرى للوعظ والتدريس في (بني يزقن) حتى توفي حوالي سنة 1310هـ، وقد لازمه الشيخ اطفيش بعد رجوعه من رحلته العلمية، فأصبح شيخه ومرشده في الطريق، وقد أكثر من ذكره والإشادة به وبفضله عليه، وبمآثره وتردده عليه لأخذ العلم؛ وضمن كل ذلك قصيدة خاصة في مدحه⁽⁵⁾، وهو ما لم يفعله مع أحد من أساتذته، وذكر من جملة ما تعلم عليه: الفقه والحديث، والصرف، والطب والبلاغة والعروض، كما درس عليه المنطق والحساب والفلك، والتفسير وأصول التشريع وعلم الكلام، إضافة إلى التاريخ الإسلامي وتاريخ العالم كله⁽⁶⁾، ومما يروى عن ذكاء الشيخ اطفيش وشدة نبوغه أنه لا يكاد يبدأ الكتاب في فن جديد حتى يختم الكتاب بنفسه دون حضرة شيخه

(1) أبو عمرو الربيع بن حبيب: أحد أئمة الإباضية الأوائل في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، له كتاب «المسند» وهو المعتمد الأول في الحديث لدى الإباضية، جمع فيه ما رواه عن شيخه أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن الصحابة خاصة ابن عباس وأم المؤمنين عائشة، وله روايات أخرى وأجوبة على أسئلة، تولى رئاسة المذهب بعد وفاة شيخه، انظر: الطبقات، للدرجيني: 273/2.

(2) عُمان: سلطنة مستقلة في الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية مساحتها 306.000 كم²، وعدد سكانها أكثر من 2.700.000 (2002 م)، عاصمتها مسقط، وأهم مدنها مطرح وصور، ونخل، ونزوى، وصحار، وظفار. احتلتها البرتغاليون سنة 1508م، وأسس فيها أحد أفراد الأسرة اليمينية حكما مستقلا سنة 1741م فامتد نفوذها حتى زنجبار وشاطئ إفريقيا الشرقي. اقتصادها قائم على الزراعة والصيد والبتترول. (يراجع: أطلس العالم الإسلامي، شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 2003 م: 75. والمنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1982: 476).

(3) النهضة: محمد علي دبور: 284/1-285، نقلا عن الفكر السياسي عند الإباضية، عدون جهلان، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، د.ت. 104.

(4) السلاسل الذهبية: إبراهيم حفار: 18، 19.

(5) جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل: تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م: 373/2؛ انظر أيضا: شرح الدعائم الموسع، محمد بن يوسف اطفيش: (خ) مكتبة القطب (أ و -2): 45.

(6) نهضة الجزائر الحديثة: 290/1، نقلا عن: الفكر السياسي عند الإباضية: عدون: 103، شامل الأصل والفرع امحمد بن يوسف اطفيش، المطبعة السلفية القاهرة، ط1، 1348هـ: 177/1-178.

وكان يقول لأستاذه: حسبي من دروسك، إن شئت قرأت الأبواب كلها وشرحت لك ما فيها⁽¹⁾ وهذا يدل على ذكائه وموهبته وثقته بنفسه في تحصيل العلوم، ودرس عليه من الكتب شرح الأجرومية للشريف بن يعلى⁽²⁾ وشرح الاستعارات لعصام الدين⁽³⁾ و متن الاستعارات⁽⁴⁾.

4-5) تكوينه الذاتي:

لما اشتد عوده واستساغ حلاوة العلم، شمر عن ساعديه في طلب العلوم، فقد عرف الشيخ أطفيش باعتماده شبه الكلي على نفسه في تعلمه؛ فالإنتاج الذي تركه لا يعادل المحيط الذي عاش فيه والظروف التي عرفها من نقص في المشايخ وفي الكتب ، فقد كان يتحين الفرص للتعلم ، ويترقب مجيء أهل العلم من المشرق ليأخذ ما عندهم ، وهذا ما جعله يعتقد أن الاجتماع بشيخ إنما يجب أن يحدث في بداية تعلم كل فن ، والطالب بعد ذلك يستطيع أن يواصل ما بقي من الفن بالمطالعة⁽⁵⁾.

قرر الشيخ هذه القاعدة وهو في الحقيقة يعبر عن تجربته ويقيس غيره على نفسه، لأنها كانت له المخرج في تعلمه؛ يبتدئ أول الكتاب أو أول الفن على شيخه ثم يتم البقية لوحده، وساعده على هذا ذاكرته القوية في الحفظ والفهم السريع، وطموحه ورغبته في التلقي والتعلم، وقد دفعه هذا التكوين العصامي إلى البحث عن المصادر، وانتهج سبلا شتى للحصول عليها، ابتداءً في ذلك بما حوله من مكتبات وادي ميزاب واستفاد مما فيها من الكتب التي تركها سابقوه اقتناءً أو تأليفًا؛ ويبدل في سبيل تحصيلها الوسع، وربما بذل أكبر الأجر لمن يستنسخها إذا تعذر اقتنائها من أهمها⁽⁶⁾. مكتبة شيخه إزبار، واستطاع أن يستفيد منها أكثر لما صاهره وتزوج بنته، كما استفاد أيضا من مصاهرة شيخه عمر بن الحاج سعيد واطلع على ما في مكتبته من مصادر

(1) النهضة: 301/1 ، نقلا عن الفكر السياسي عند الإباضية : 104 .

(2) المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية (خ) ، جمعية التراث ، مكتبة محمد بن أيوب الحاج سعيد (12- 5) والذي نحن بصدد تحقيقه : 36/ب . التيسير : 175/7؛ الهيمان : 9ق : 142/2 .

الشريف بن يعلى: محمد بن أحمد الحسيني العلوي: «صاحب الدرّة النحوية في شرح الأجرومية»، لم نفعلى ترجمة لحياته، وقد ذكره صاحب «كشف الظنون» دون تأريخ لحياته و للشرح الذي ألفه ، و ما وجدنا من نسخ مخطوطة لكتابه يدلنا على أنه كان موجودا قبل القرن العاشر، وأنه أي (الشريف) سمع شرح الأجرومية من مؤلف الأجرومية، انظر: محمد ابن يعلى: الدرّة النحوية : (خ) مكتبة عشيرة آل بدر بني يزقن مؤرخة في سنة 942هـ رقمها م : 03، غرداية؛ حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : وكالة المعارف دم، سنة 1362هـ، 1943/1م: 1897/2، فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض في جامعة محمد بن سعود الإسلامية نشر الجامعة 1407هـ / 1987م: 96 رقم الكتاب فيه : 226 (3) شرح شرح الاستعارات : ظ : 176؛ - الهيمان : ط 2 : 9ق : 388/1 .

عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب (873 - 945 هـ / 1368-1538م) . انظر : الزر كلي : الأعلام : 66/1 .

(4) شرح شرح الاستعارات : ظ : 176 .

(5) فتح الباب للطلاب : شرح معالم الدين ، محمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أز- 03) : 40 .

(6) النهضة : محمد علي دبوز : 304-303، 305 .

ومكتبات أخر كمكتبة الشيخ عبد العزيز الثميني، ومكتبة أخيه الحاج إبراهيم، ومكتبة دار التلاميذ بغرداية⁽¹⁾، ولما وجد هذه المكتبات على أهميتها وعددها لا تشفي نهمه لطلب العلم استعمل طرقاً أخر أولها المراسلة إلى العمانيين خاصة، يمدهم بمؤلفاته، ويطلب منهم ما عندهم من المصادر اللغوية والأدبية، وكان الحجاج الميزابيون واسطة بينه وبين العمانيين وأهل زنجبار⁽²⁾، كما وصلته كتب من مصر، والمغرب الأقصى عن طريق المسافرين من تلاميذه وغيرهم⁽³⁾، وكانت رحلاته الحجازيتان فرصتين مهمتين اقتنى فيهما عدداً من الكتب وهو في مكة والمدينة ومصر وغيرها من المدن⁽⁴⁾ لذا لم تنق نفس الشيخ إلى الرحيل إلى خارج الوطن، واكتفى بما لديه وما حوله، وما يأتيه من مصادر العلم والمعرفة⁽⁵⁾.

ويدلنا ما قام به الشيخ اطفيش في جمع المصادر على همته وحرصه على العلم من جهة كما يدلنا من جهة أخرى على مدى معاناته من نقصها، وفقر المعلومات العلمية، وكما يفسر لنا وجود هذا التراث الضخم من الكتب في مكتبته.

6- عمله في التدريس:

كل هذه العوامل الأنفة جعلت الشيخ ينبري للتدريس، فقد اتخذ رسالة في الحياة، وعاش من أجل تبليغها⁽⁶⁾، وتحقيق رغبته في الإصلاح والتجديد من خلالها؛ ولم يشتغل بعمل أخر سوى القضاء الذي مارسه فترة قصيرة ثم تركه⁽⁷⁾ جلس الشيخ للتدريس منذ سن مبكرة وذلك لما بلغ الخامسة عشر من عمره، وجعل من داره معهداً يؤمه التلاميذ من كل مكان بوادي ميزاب⁽⁸⁾، وقد قضى حوالي ثمانين عاماً في التعليم حتى آخر عمره، ولم يقتصر على مكان بعينه، فهو يدرس مقيماً أو مسافراً،

-
- (1) شرح القلصادي، محمد بن يوسف اطفيش، مخطوط في مكتبة الاستقامة (71): 02.
- (2) زنجبار: جزيرة في المحيط الهندي، تقع قرب شاطئ تنغانيكا، مساحتها مع بمبا 2643 كم² من مجموع 942.799 كم² عدد سكانها حوالي مليون نسمة من مجموع سكان تنزانيا البالغ 36.800.000 (2002 م) تؤول مع جزيرة بمبا وتنغانيكا دولة تنزانيا، التي عاصمتها، وكانت قبلها دار السلام، في الساحل الشرقي لإفريقيا. تتمتع بحكم ذاتي (المنجد في اللغة والأعلام: 339، الموسوعة الجغرافية التاريخية، مسعود الخوند، مؤسسة هانيد بيروت، لبنان، دط، دت: ج7: 54: 7: وما بعدها. وأطلس دول العالم الإسلامي: 47).
- (3) الهيمان: 148/3؛ السيرة الجامعة من المعجزات اللامعة، امحمد بن يوسف اطفيش: المطابع العالمية، عمان نشر وزارة التراث القومي والثقافة 1405 هـ / 1985 م، ط2: 231.
- (4) شرح لامية الأفعال: 63/3.
- (5) الفكر السياسي عند الإباضية: 104.
- (6) انظر ما سبق في، عنوان: مقاومته للاستعمار.
- (7) النهضة: محمد علي دبوز: 302/1.
- (8) المرجع نفسه.

حتى أنه اتخذ في منفاه محلاً يؤمّه تلاميذه ينتلقون عنه⁽¹⁾، وكذلك فعل في مليكة⁽²⁾، وبريان والقرارة وفي جزيرة جربة بتونس فكان مدرسة متنقلة لا تتقطع بتغير الأماكن؛ يشبه في ذلك الشيخ أبا عبد الله محمد بن بكر واضع نظام العزابة الذي كان ينتقل من جنوب تونس إلى ميزاب معلماً ومرشداً. ولشغفه بالتدريس فقد ألقى أثناء وجوده في المدينة المنورة دروساً بالمسجد النبوي شرح فيها العقيدة السنوسية⁽³⁾.

وكان للشيخ اطفيش برنامج يتبعه عندما يدرس في بلدته بني يزقن : يبتدئ مباشرة بعد صلاة الصبح بالدرس لعامة الناس⁽⁴⁾، ثم يدرس التلاميذ من الضحى إلى أول الزوال⁽⁵⁾، ويجلس بعد العصر للإفتاء، ثم يبقى الليل في جزء كبير منه خاصاً بالتأليف وتحضير الدروس⁽⁶⁾، وهكذا كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة⁽⁷⁾؛ ثم طلب تلاميذه المغتربون زيادة يوم الخميس إلى العطلة الأسبوعية، وكان لهم ذلك في الخمسة عشر عاماً الأخيرة من عمره⁽⁸⁾؛ كما اتبع نظام جامع الزيتونة في العطلة الصيفية حتى يتفرغ التلاميذ في الصيف إلى عملهم في بساتينهم أو لأسفارهم⁽⁹⁾؛ وخص تلاميذه الغرباء الوافدين بحصص بين الظهر والعصر وبالليل⁽¹⁰⁾. وطول هذا البرنامج فقد قال البعض أنه كان يعمل ست عشرة ساعة في اليوم⁽¹¹⁾. وكان الشيخ يدرس على طريقة الحلقات، وله سلم في ترتيب العلوم حسب أولويتها في وجوب التعلم: فالتوحيد أولاً ثم الفقه والحديث وأدب العلم والمعاشرة، فعلوم اللغة وغيرها⁽¹²⁾.

(1) السلاسل الذهبية : إبراهيم حفار : 26-27 ؛ النهضة : محمد علي دبوز : 337/1 .

(2) شرح شرح الاستعارات : ط: 72 ، و: 81، ط: 155، ط: 185 ، ومليكة : هي إحدى قرى وادي ميزاب تأسست سنة 750 هـ .

(3) أعمال مهرجان القطب : فيها وثيقة بامضاء الشيخ أحمد بن حمزة الرفاعي يروي فيها عن أبيه كيف تم قبول تدريس الشيخ اطفيش في المسجد النبوي ، و كان هو الواسطة في ذلك .

(4) مجموع رسائل : (خ) مكتبة القطب (أ.ز. 7) : فيها رسالة إلى الحاكم العسكري يبين فيها الشيخ معلومات عن التدريس الذي يقوم به : 74 .

(5) المصادر نفسها .

(6) النهضة : محمد علي دبوز : 310/1 ؛ السلاسل الذهبية : إبراهيم حفار : 45

(7) السلاسل الذهبية : 45 .

(8) المصدر نفسه .

(9) مجموع رسائل : مكتبة القطب (أ.ز. 7) : 74، 75 .

(10) السلاسل الذهبية : 45 ، أبو اليقظان إبراهيم كما عرفته : 24

(11) النهضة : 308/1 ، الفكر السياسي عند الإباضية : 108 .

(12) خطبتا العيدين : 30 .

كما كانت له مقاييس وشروط لقبول التلميذ في حلقة الدرس منها: حفظ القرآن الكريم والإلمام ببعض مبادئ العلوم وحفظ عدد من متون العلم المختلفة⁽¹⁾، وكان يحرص على التحقق من فهم الطالب للمسألة وقد يعيدها مرارا حتى يفهم التلميذ ويرسخ الدرس في ذهنه⁽²⁾. وقد يستعين بلغة أهل مزاب للتوضيح، ولاشك أن هذا يكفي دروسه لعامة الناس؛ وقد وظف هذه اللغة أيضا في التأليف أحيانا⁽³⁾

7- رحلاته:

وعمله في التدريس والوعظ جعله يخوض بعض الرحلات في سبيل نشر العلم. وكانت أسفار الشيخ اطفيش ورحلاته قليلة جدا، تمثلت في بعض التنقلات بين قرى وادي مزاب ثم وارجلان⁽⁴⁾، ولم يخرج من هذا المحيط إلا مرتين إلى الحجاز؛ وقلة رحلات الشيخ تعود إلى اشتغاله معظم الوقت بالتدريس، منذ حداثته سنة⁽⁵⁾، خاصة وأن الناس في أمس الحاجة إلى من يعلمهم، لكن يبقى أقوى سبب في ذلك التضييق الاستعماري عليه وتقييد حركته وأعماله فأصبح لا ينتقل إلا برخصة يتلقاها من القائد العسكري. سيما أن الأمر يتعلق بمدينة بريان والقرارة، وكان أهل هذين البلديتين يحتفون به نظرا لما يقدم لهم من وعظ وتدريس، وتعهد لأحوالهم والإجابة عن استفساراتهم، وهي كذلك حاله عندما سافر إلى ورجلان سنة 1912م؛ وقد بقي فيها أسبوعين⁽⁶⁾؛ وأيضا لما نزل بجزيرة جربة وهو في طريقه إلى الحجاز سنة 1303هـ/1886م⁽⁷⁾.

أما أهم رحلاته فهما الرحلتان الحجازيتان، وقد أتى على ذكرهما كثيرا في مؤلفاته، وكانت الأولى منهما في العقد الأخير من القرن الثالث عشر الهجري سنة 1290هـ، ذكر فيها العلماء الذين التقى بهم من مكة والمدينة⁽⁸⁾؛ وكانت الثانية سنة 1303هـ/1886م، سجلها في قصيدته الحجازية⁽⁹⁾ واجتمع في بعض المدن التي توقف عندها بالإباضية والميزابيين⁽¹⁰⁾

(1) الشيخ أبو اليقظان كما عرفته، فرصوص: 22.

(2) ملحق السير: أبو اليقظان: 161.

(3) شرح النيل: 10/450؛ الهيمان: 269/1؛ السلاسل الذهبية: إبراهيم حفار: 47.

(4) وارجلان: مدينة بالجنوب الشرقي الجزائري، وهي عاصمة ولاية ورقلة حاليا، وكانت منذ القديم معروفة بالعلم والعلماء أمثال أبي يعقوب الوجلاني.

(5) قطب الأئمة، بكير بن سعيد أوعوش، المطبعة العربية، غرداية. 1989م: 113.

(6) كلمة ألقاها في مهرجان القطب عن رحلة الشيخ اطفيش إلى وارجلان، إبراهيم بابيز. انظر أعمال المهرجان.

(7) حظ جربة من تعاليم القطب: سالم بن يعقوب: محاضرة مرقونة: 03.

(8) شرح لامية ابن النظر أحمد بن يوسف اطفيش: (خ) مكتبة القطب (أ - ث: 1): 934؛ الذخر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لمحمد بن يوسف اطفيش: ط1دم 1326 هـ: 240.

(9) القصيدة الحجازية، محمد بن يوسف اطفيش (خ): ضمن مجموع قصائد وأجوبة مكتبة القطب (أ.ز.7).

(10) حاشية القناطر، محمد بن يوسف اطفيش (خ) مكتبة القطب (أ.و.5): 1/252؛ وتفسير ألغاز، ل محمد بن يوسف اطفيش، نشر: داود بن إبراهيم: ط1دم، 1306: 11، 12؛ حظ جربة من تعاليم القطب، سالم بن يعقوب: 03.

وذكر ما اقتنى من الكتب، وكان رجوعه منها مع بداية سنة 1304 هـ (1).

8 - تلاميذه:

درس على الشيخ اطفيش الرعيل الأول من علماء وزعماء النهضة العلمية الحديثة التي عرفتها منطقة وادي ميزاب منذ أواخر القرن الماضي⁽²⁾، والحديث عن تلاميذ الشيخ اطفيش هو حديث عن مجتمع كوّن به علمه وتربيته سواء بوادي ميزاب أم غيره؛ لذا يصعب تحديد عدد تلاميذه، على الرغم من بعض المحاولات: فقد ترجم الشيخ أبو اليقظان لخمسة وخمسين من تلاميذ الشيخ في كتابه ملحق السير⁽³⁾، وخصص الأستاذ محمد علي دبوز خمس صفحات لذكر تلاميذ الشيخ اطفيش المشهورين⁽⁴⁾؛ وإذا رجعنا إلى الشيخ اطفيش نفسه لنستقي منه معلومة في الموضوع نجده قد سمى ستة تلاميذ وهم:

- الشيخ الحاج صالح بن عمر لعلي:

ولد ببني يزقن يوم 20 رمضان 1287 هـ / 1871 م؛ فقد بصره وهو صغير، وأظهر نكاه وقوة في العلم والعمل؛ تعلم على جده داود لعلي أولاً وحفظ القرآن الكريم، ثم تعلم مبادئ العلوم على خاله الحاج سعيد بن يوسف وبتن⁽⁵⁾ والشيخ محمد بن سليمان بن إدريسو⁽⁶⁾؛ ثم انتقل إلى معهد الشيخ اطفيش وسافر إلى الحجاز مرتين وحضر أثناء الرحلتين دروس الزيتونة والأزهر، وبعد وفاة الشيخ اطفيش تصدر للتدريس وفتح داراً خاصة لذلك؛ ورأس مجلس العزابة واشتغل بالإرشاد والإصلاح، وله من المؤلفات الكثير منها:

- القول الوجيز في تفسير كلام الله العزيز: وهو غير كامل ابتداءً ووصل فيه إلى أواخر سورة البقرة.

- خلاصة المراقي في معرفة مبادئ الإسلام: وهي منظومة. وما يزال معظم تراثه مخطوطاً، وقد توفي ببني يزقن في ربيع الثاني 1347 هـ / 13 أكتوبر 1928 م⁽⁷⁾

(1) رسالة إلى الوالي العام الفرنسي بالجزائر، مؤرخة في ربيع الأول 1304 هـ بقسنطينة محفوظة في أرشيف أكس أون بروفنس، فرنسا، تحت رقم 14 h 22 .

(2) من أعماق الصحراء: صالح خرفي: 52 .

(3) فهارس ملحق السير: محمد بابا عمي: بحث مرقون: جزء منه بمكتبة الباحث: فهرس أسماء تلاميذ القطب، 1412 هـ / 1992 م .

(4) النهضة: محمد علي دبوز: 1/377-381 .

(5) انظر ترجمته فيما سبق، ص: 19 .

(6) امحمد بن سليمان بن إدريسو: من تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني في بني يزقن، كان كفيف البصر، له جهود في التعليم والإصلاح الاجتماعي، ومؤلفات عديدة مخطوطة، توفي سنة 1298 هـ / 1880 م، انظر: النهضة، محمد علي دبوز: 285/1، 286 .

(7) المرجع نفسه: 129/2-145؛ يحي بوتردين، الشيخ اطفيش و مذهبه في التفسير: 158-160 .

– سليمان الباروني:

ولد بجادو في نفوسة (ليبيا) سنة 1291 هـ / 1873م؛ حفظ القرآن الكريم، وانتقل إلى جامع الزيتونة سنة 1305 هـ / 1887م، ثم إلى وادي ميزاب ليتعلم على الشيخ اطفيش، وانتقل إلى الأزهر، واهتم بالفكر والسياسة كثيرا؛ أنشأ مطبعة الأزهار البارونية بمصر وطبع فيها كتابه: «الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية» وديوانه الشعري، وأصدر جريدة «الأسد الإسلامي» فصودرت لأنها اهتمت بقضايا الجامعة الإسلامية في عددها الأول؛ قاد المقاومة الليبية ضد الاستعمار الإيطالي، وتوفي بالهند يوم 23 ربيع الأول 1359 هـ / أبريل سنة 1940م⁽¹⁾.

– أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم بن يوسف اطفيش:

من أبرز تلاميذ الشيخ اطفيش ولد سنة 1304 هـ / 1886م ببني يزقن، وهو ابن أخيه تعلم أولا على بعض أهل العلم بالكتاب، ثم دخل حلقة الشيخ اطفيش، ودرس أيضا على الشيخ عبد القادر المجاوي⁽²⁾، ثم ذهب إلى تونس حوالي 1335 هـ / 1917م؛ هو أحد رموز الحركة الوطنية في المغرب العربي، ومن رواد النهضة الإسلامية⁽³⁾ اشتهر بمقاومته الاستعمار، وانشغاله بأوضاع المسلمين في عصره، نشط ضمن الحركة الوطنية في تونس، وقد نفي إليها ثم قرر الفرنسيون إبعاده بسبب نشاطه السياسي إلى بلد آخر فاختر مصر في سنة 1923؛ «تزعّم في القاهرة الحركات الإصلاحية والجمعيات الإسلامية برفقة (محب الدين الخطيب) و(أحمد تيمور باشا)»⁽⁴⁾ وبذلك فتح الباب أمامه ليواصل نشاطه الفكري والسياسي، فأصدر مجلة «المنهاج» ونشر فيها أفكاره «وساند مجلة (الفتح) للخطيب و«الزهراء»⁽⁵⁾، قام بأسفاره للدعوة في زنجبار سنة 1366 هـ / 1947م؛ ودافع عن القضية العمانية ضد بريطانيا في الأمم المتحدة، وعمل في دار الكتب المصرية محققا وموظفا ومؤلفا، حيث يعود له الفضل في المشاركة في تحقيق تفسير القرطبي الذي أصدرته الدار»⁽⁶⁾ من سنة 1359 هـ / 1940م إلى وفاته».

(1) سليمان الباروني في تعريف موجز: زعيمة الباروني، مطابع دار لبنان للطباعة والنشر بيروت 1323 هـ / 1973م؛ (و هو في 23 صفحة عن هذه الشخصية).

(2) عبد القادر بن أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم، ينسب إلى مجاوة، ولد بتلمسان سنة 1264 هـ / 1848م، تعلم بالمغرب في جامعة القرويين وكان له جهاد طويل ضد الاستعمار، وعمل في إصلاح المجتمع، وله مؤلفات منها الكتب ومنها المنظومات، توفي بقسنطينة سنة 1332 هـ / 1913م؛ انظر النهضة: محمد علي دبور: 82/1-104.

(3) من أعماق الصحراء، صالح خرفي: 54.

(4) المصدر نفسه: 54.

(5) المصدر نفسه: 54.

(6) المصدر نفسه: 55.

وله أعمال كثيرة منها: - الدعاية إلى سبيل المؤمنين- تاريخ الإباضية- تأويل المنشابه...الخ. بالإضافة إلى جهوده في تحقيق الكتب ونشر التراث الإسلامي، خاصة لما كان بمصر، وإليه يعود الفضل في طباعة أكثر كتب الشيخ اطفيش ، وتوفي سنة 1385هـ / 1965م، ودفن بمصر (1) .

— أبو اليقظان إبراهيم بن عيسى حمدي:

يعد شيخ الصحافة العربية الوطنية في الجزائر، وأحد المناضلين بالكلمة ضد الاستعمار الفرنسي⁽²⁾ ولد بالقرارة سنة 1304 هـ / 1888م، نشأ يتيماً منذ السنة الثانية من عمره، تعلم أولاً بالكتّاب ثم التحق بمدرسة الشيخ الحاج عمر بن يحيى⁽³⁾ فحفظ جملة من المتون ومبادئ العلم، أهله للجلوس إلى حلقة الشيخ اطفيش لكن الفقر ومعاناة عائلته دفعاه إلى العمل في التجارة فانتقل إلى مدينة باتنة، ولم يلبث أن تركها وعاد إلى الدراسة ولازم الشيخ اطفيش فيما بقي من عمره ، وحظي لديه بمكانة خاصة، ثم توجه إلى تونس حيث درس بالخلدونية وجامع الزيتونة؛ وعمل في مجال الحركة السياسية بتونس مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي⁽⁴⁾، وكان عضو اللجنة الأدبية للحزب الدستوري التونسي حين تأسيسه، ثم عاد إلى الجزائر وشارك في أعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان من أعضائها.

9 — مكانته العلمية:

بفضل جهوده في ميدان التعليم يمكننا إدراك مكانة الشيخ اطفيش من خلال معرفة تصوره لدوره في الحياة وطموحه إلى التغيير فيها، والعلم بعلاقته واتصاله بأهل العلم أو السياسة في زمانه. ويعتبر الكاتب والمؤرخ (يحيى بن معمر) فترة (قطب الأئمة) مرحلة متميزة بذاتها، لاستلامه قيادتها، حيث يقول في كتابه (الإباضية في موكب التاريخ): « وأحسب أن العهد الرابع يبتدئ بالقطب ، ويمتد فترة قصيرة ربما كانت أقل من قرن، وينتهي بعد وفاته بقليل ولعل في هذا العهد - على قصره - من الأحداث والظواهر ما يربو على جميع ما عرفناه للعهود السابقة»⁽⁵⁾.

(1) ملحق السير : أبو اليقظان : 343-352 ؛ الشيخ إبراهيم اطفيش وجهاده الإسلامي : محمد ناصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب : الجزائر ، 1991م : 15-43، 26، 58 .

(2) من أعماق الصحراء : 52 .

(3) الحاج عمر بن يحيى : من أعلام مدينة القرارة ، تعلم بها وبغرداية ، وعلى يد الشيخ اطفيش ، وأسس مدرسة للتعليم بالقرارة ، ولها أثر كبير و واضح في نشر العلم وتخريج العلماء توفي سنة 1339هـ . انظر ملحق السير: أبو اليقظان : 213-218 .

(4) عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمن الثعالبي (1291-1363هـ / 1874-1944م) : زعيم تونسي ، عمل في المقاومة السياسية ضمن أحزاب ترأسها منها : حزب تونس الفتاة وحزب الدستور . انظر الأعلام للزركلي : 12، 13/4 .

(5) الإباضية في موكب التاريخ ، علي يحيى معمر نقلا عن كتاب من أعماق الصحراء ، صالح خرفي : 52 .

9-1) توفقه إلى التجديد:

مع انتهاء القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجريين أظهر الشيخ اطفيش رغبة صادقة في أن يكون المجدد للدين في عصره⁽¹⁾، ودفعه إلى هذا الأمل وإلى العمل على تحقيقه أمران:

الأول: الواقع الذي عاشه، وأوضاع الأمة الإسلامية سياسيا واجتماعيا وفكريا، وقد عبر عن هذا الشعور بقوله: «قلت : قد بلي هذا الدين فاسألوا الله تعالى أن يجعلني له مجددا ولأحواله مسددا ولما خف منه مشددا»⁽²⁾؛ وقوله:

وإني لأرجو أن أكون المُجَدِّدَا لِدِينِكَ يَا رَبِّ وَيَا مُظْهِرَ الذُّخْرِ⁽³⁾

والثاني هو: ما علمه من رؤيا أبيه، وأمل أهله أن يكون عالما يرفع من شأن الدين الإسلامي، وتكون له مكانة بين أهل العلم⁽⁴⁾، وما زال الشيخ يمني النفس بهذا، ويعد له العدة من العلم حتى بلغ درجة الاجتهاد في مذهبه ثم في عموم الشريعة؛ وقد تحدث بنفسه عن هذا مرارا في آثاره شاكرا نعمة ربه عليه⁽⁵⁾، ومتأسيا بالشيخ جلال الدين السيوطي حين عرف بنفسه وذكر أنه بلغ درجة الاجتهاد⁽⁶⁾.

9-2) مكانته في مجتمعه :

تبوأ الشيخ اطفيش مكانة بارزة في مجتمعه، وتميز فيه بين معاصريه بنشاطه العلمي والإصلاحي، ولم يكن الوصول إلى هذه المكانة ميسورا ولا سهلا لقوة المعارضين له ولطبيعة العمل الاجتماعي الذي يمتاز بالصعوبة، لكن جهاده التربوي أحاطه بمجموعة من التلاميذ والمريدين الذين كان أستاذهم ومرشدهم، وتدرج في سلك العمل الاجتماعي فدخل حلقة العزابة عضوا عاديا مكلفا بتجهيز الموتى⁽⁷⁾؛ ثم أصبح بعد ذلك شيخ الحلقة⁽⁸⁾؛ مما زاده تأثيرا في الناس بدروس الوعظ والإرشاد، وتولّى الفتوى والتدريس فأصبح قبلة القاصدين للعلم والاستفتاء في الدين من الرجال والنساء على السواء.

(1) الرد على العقبي، محمد بن يوسف اطفيش، المطبعة المديرية تونس 1321هـ: 12.

(2) خطبتا العيدين: 11.

(3) ديوان نظم، محمد بن يوسف اطفيش، ضمن مجموع المطبعة المديرية، تونس، 1321هـ: 42.

(4) خطبتا العيدين: 11-12.

(5) حاشية أبي مسألة (خ) مكتبة القطب (أ و: 6) : ظ: 417.

(6) السلاسل الذهبية: إبراهيم حفار: 11؛ انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية 1387 هـ/1967م: 339/1.

(7) مجموع قصائد و رسائل، محمد بن يوسف اطفيش، (خ) مكتبة القطب (أ.ز: 7): 75.

(8) ملحق السير: أبو اليقظان: 167؛ النهضة: محمد علي دبوز: 309/1.

9-3) علاقته بعلماء عصره:

استطاع الشيخ اطفيش بعلاقته مع عدة شخصيات من العالم الإسلامي أن يربط هذه المنطقة النائية من الجنوب الجزائري بجملة من عواصم العلم في الشرق؛ وكان لوفود الطلبة الذين قصدوه دور كبير في هذا، وكان لوفود الطلبة الذين قصدوه دور كبير في هذا، وكذا ارتحال تلاميذه من ميزاب إلى تونس ومصر، إضافة إلى كتبه التي طبعت في عهده، خاصة ما قامت به المطبعة البارونية بمصر؛ وجعل الجزائر بهذا تساهم مباشرة في نهضة العالم الإسلامي منذ القرن الثامن عشر على الرغم من الوضع الاستعماري الذي عاشته⁽¹⁾.

ويذكر بنفسه هذه المكانة التي وجدها بين العلماء خاصة في رحلتيه الحجازيتين وكيف جالس علماء مكة والمدينة، وما كان بينه وبينهم من مناقشات وأحاديث وقد وطدت هذه العلاقة بالمراسلات⁽²⁾؛ ومن بين هؤلاء العلماء: الشيخ أحمد زيني دحلان⁽³⁾ ومحمد سليمان حسب الله⁽⁴⁾، ومحمد حقي بن علي بن إبراهيم⁽⁵⁾، وعليش⁽⁶⁾، ورحمة الله بن خليل الرحمن الهندي⁽⁷⁾. وكان الشيخ اطفيش على اتصال ببعض المستشرقين، الذين حضروا إلى وادي ميزاب أو راسلوه، مثل الفرنسي ماسكوراوي (masqueray)⁽⁸⁾ الذي طلب منه تأليف الرسالة الشافية سنة 1878م⁽⁹⁾، وقد دعا انكليزيا للحضور إلى وادي ميزاب لمناظرته في بعض قضايا مقارنة الأديان⁽¹⁰⁾.

9-4) علاقته ببعض أنظمة الحكم في عصره:

ربطت بين الشيخ اطفيش وبعض الحكام في عصره علاقات مختلفة من أهمها تلك العلاقة التي كانت بينه وبين سلاطين عمان وزنجبار بسبب الوحدة المذهبية، والصلة القديمة بين الإباضية في المشرق والمغرب،

- (1) الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر : عبد القادر جغول : 14
- (2) انظر في ذلك مثلا : القصيدة الحجازية (خ) مكتبة القطب (أ.ز. 07) : 91، 90 .
- (3) أحمد زيني : (1232-1304 هـ / 1817-1886م) : الأعلام : الزركلي : 129/1 .
- (4) محمد سليمان حسب الله : (1244-1335 هـ / 1828-1917م) : المرجع نفسه : 6/125 .
- (5) محمد حقي بن علي بن إبراهيم : (1301 هـ / 1884 م) . المرجع نفسه : 6/108 .
- (6) محمد بن أحمد بن محمد عليش : فقيه مالكي من أصل مغربي ، توفي في السجن لما قامت الثورة العربية (1217-1299 هـ / 1802-1882) . المرجع نفسه : 6/19 .
- (7) رحمة الله بن خليل الرحمن الهندي : (-1306 هـ / 1888م) . المرجع نفسه : 3/18
- (8) إميل ماسكوراوي : masqueray ، مستشرق فرنسي (1843م-1894م) عمل بالجزائر، له مؤلفات في الترجمة وتاريخ الجزائر . انظر : المستشرقون ، نجيب العقيقي ، دار المعارف ، ط 4 ، مصر ، 1980م : 202/1 . (9) شرح شواهد الوضع ، محمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أ.ز. : 03) : و : 52 .
- (10) الرد على الإنكليزي الطاعن في الدين ، محمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة المديرية ، تونس ، 1321 هـ ، ضمن مجموع : 05 .

فكانت علاقته بهؤلاء السلاطين وطيدة وثيقة، قل أن شهد التاريخ مثل هذا العدد من المراسلات بين إياضية المشرق وإياضية المغرب مثل الذي كان في عهد الشيخ وكانت من أهم فوائد هذه العلاقة أن تم طبع بعض مؤلفات الشيخ بالمطبعة السلطانية في زنجبار مثل « هميان الزاد ».

كما كانت للشيخ اطفيش اتصالات بالخلافة العثمانية أيام عبد الحميد الثاني (1824-1918م)، والذي حكم بين (1876-1909م)، وكان يرى في حكم العثمانيين رمزا للحكم الإسلامي الباقي إلى عهده، فأبدى النصح لهذا النظام الحاكم الذي كان يمر بآخر أيامه⁽¹⁾. وقد ألزمه الوجود الاستعماري أن يتصل بمن يمثل الفرنسيين سواء في ميزاب أو الجزائر، وذلك عن طريق الرسائل التي تضمنت في الغالب مطالبة بالحقوق، أو احتجاجات . ونتج عن هذه العلاقات تلقي الشيخ اطفيش أوسمة من هذه الدول مثل⁽²⁾، ووسام الأكاديمية الفرنسية؛ ويبدو أن الشيخ اطفيش بقدر ابتهاجه بهذه الأوسمة كان يتحرج من الوسام الفرنسي باعتباره شعارا صادرا من دولة كفر وظلم⁽³⁾ وعلاقة الشيخ اطفيش بغيره تدلنا على مكانته في عصره، ولم يكن لها من سبب سوى المجهود العلمي الذي قدمه، والعمل الإصلاحي الذي قام به.

10- جهوده في الإصلاح الاجتماعي:

أراد الشيخ اطفيش مواصلة جهود الإصلاح التي بدأها سلفاه يحي بن صالح أبو زكريا، والشيخ عبد العزيز الثميني، وكان يراه من أكد الواجبات، سيما وأن المجتمع في أمس الحاجة إلى مصلح اجتماعي، ولما أدرك ذلك ندب نفسه لخدمة هذا المجتمع بجد وإخلاص، ولم تنته الصعاب التي اعترضت سبيله، ورأى أن من أهم أسباب تدهور المجتمع هو الجهل والتقليد من غير علم، فانبرى لتصحيح كثير من اعتقادات الناس ومفاهيمهم، حتى يعود الناس إلى جادة الصواب ويتركوا البدع الضالة.

ولا يعني الإصلاح الاجتماعي لدى الشيخ الرفض لكل موجود، وتغيير كل شيء، وهجرة الناس فيما يأتون من تصرفات وأعمال، لكن على المصلح أن يتخذ مقاييس في تحديد البدعة المردودة، فلا يعترض على أفعال الناس مادامت موافقة للشرع، بل ويشاركهم فيها، فإن خالفوا الكتاب والسنة وجب عليه الرفض والعمل على تصحيح ذلك، كما أن عليه أن يبتعد عن الذاتية في هذا العمل الاجتماعي، ولا يشرع لنفسه ولا يتبع الهوى في الحكم على غيره.

(1) مجموع رسائل ، محمد بن يوسف اطفيش : 03 .

(2) الرد على العقبي: 29-34؛ رسائل بين القطب والإدارة الاستعمارية ، محمد بن يوسف اطفيش،(خ) مكتبة الاستقامة (د.ر) : 05 .

(3) النهضة : محمد علي دبوز : 329/1 .

ونجد هذا في قوله: « وإنما يتخلق الإنسان بأخلاق أهل زمانه فيما لا يخالف السنة والقرآن، ولا يؤدي إلى مخالفتها ولا يكون تشرعا منه(1) ».

ولكل مصلح مميزاته ومنهجه في الموضوع، ونلاحظ أن الشيخ قد انتهج طريقتين في تغيير البدع التي وجد الناس عليها، ولم يتقيد بمنهج واحد ، بل كان يرى إلى طبيعة البدعة والوضع الذي يقصد إلى تغييره، فلما أن يتخذ إصلاحه أسلوبا مباشرا ويواجه الناس بالرفض، وهو النهج الذي نهجه في بداية عهده بالإصلاح، مثل قضية إقناع الناس بتحية «السلام» التي لم يتدرج فيها معهم مما أورثه خصوما ومعارضين. وإما استعمال الأسلوب الثاني بالتدرج في التغيير تجاه بعض البدع الأخرى ، فيكتفي بتحيينه الفرص والمناسبات ليلمح إلى تصحيحها أو يذكر مواطن الخطأ والخطر فيها(2).

وقد تعددت وسائل الشيخ اطفيش في نشر إصلاحه، ومن أهمها توليه الوعظ في المساجد، أو في الدروس التي كان يلقيها، أو من خلال لقاءاته بالناس في أسفاره وتنقلاته(3). كما خصص أوقاتا للنساء يستمع فيها إلى أسئلتهن ويرشدهن، سواء كان في بلدته أو ارتحل إلى غيرها، من مدن وادي ميزاب(4). هذا إضافة إلى دور التأليف في نشر إصلاح الشيخ اطفيش حتى غدت كتبه ورسائله وعاء لهذا الإصلاح.

10-1 نماذج من إصلاحاته وأثرها:

تعددت مجالات الإصلاح الذي قام بها اطفيش(5)، وأهمها محاولته لإصلاح اعتقادات الناس الفاسدة التي جعلتهم يركنون إلى أنواع من الشعوذة، وتقديس المزارات والأماكن، والركون إلى الكسل وانتظار الخوارق، فكان يدعو إلى العمل، وفسر لذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾(6) وقال: «والآية زاجرة عن البطالة، قال عمر (رضي الله عنه): «أكره أن أرى أحداكم لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة»(7)؛ وقد قضى على صور متعددة من هذا السلوك المعتمد على التواكل، فاخنت أشكال من تقديس المقامات والمزارات في بلدته بني يزقن أو غيرها، والاعتقاد في قوة الجن وأثرهم، والخوف منهم وتقديم الذبائح ونحرها

(1) القنوان الدانية في مسألة الديوان العانية ، محمد بن يوسف اطفيش : ضمن مجموع خمسة كتب طبعة قديمة بمصر 1304 هـ : 5 .

(2) شرح النيل دائرة معارف إسلامية : يحي بكوش : 34-35 .

(3) النهضة : محمد علي دبوذ : 1/350،341،340 .

(4) المرجع نفسه : 1/347-348 .

(5) الشيخ اطفيش و مذهبه في التفسير : يحي بوتردين : 47 .

(6) الشرح : 07 .

(7) التيسير : 6 / 629 ؛ ذكر قول عمر بهذا اللفظ عند الأوسي : « إنني لأكره أن أرى أحداكم فارغا سبهلا... الخ » تفسير روح المعاني ، لشهاب الدين محمود الأوسي ، دار الفكر بيروت : 1398 هـ / 1978م : 30 مج ، 10 : 220 .

عند الأضرحة وقبل بداية عمل مثل حفر الآبار، وبناء الديار، فإنها مما يذبح لغير الله⁽¹⁾؛ وقد أصلح من سلوك الناس في التحية، إذ استبدلوا بلفظ «السلام» غيره، فاجتهد الشيخ في تربيتهم على التحية الإسلامية، وعلى الاستئذان بها للدخول إلى البيوت والمحال، وخاض من أجل ذلك صراعا حتى تمكن من إقناعهم بوجوب الأخذ بها وترك غيرها.

لقد كان هذا العمل الإصلاحي شديدا وصعبا على الشيخ اطفيش شأنه في ذلك شأن أي نوع من أنواع الإصلاح الأخرى إذ لاقى معارضة قوية وطويلة الأمد، وهذا راجع إلى البيئة التي عاشها الشيخ وإلى الطرف الزماني الذي جاء فيه، فهو ظرف تراكمت فيه مخلفات عهود من الركود والجمود والابتعاد عن معين العقيدة والشريعة الصافي، إضافة إلى يد الاستعمار الذي استغل جهل الناس وأغراهم برفض الإصلاح والتغيير ودفعهم إلى المعارضة وشجعهم عليها، وهذا ما أرهق الشيخ اطفيش وشغله عن مواصلة عمله العلمي، فأقحم في قضايا لا علاقة لها بالعلم وبنناء المجتمع نتيجة لهذا الوضع، وظهر ذلك في كتبه ورسائله التي بعث بها إلى تلاميذه وأصدقائه يبنهم فيها أحزانه وشكواه من أذى الناس واضطهادهم⁽²⁾.

ولم يكتف خصومه بمجرد المعارضة والرفض، بل تعدوا ذلك إلى نفيه من بلدته سنوات، ثم محاولة التخلص منه بالقتل. ولم يثن ذلك الشيخ عن عزمه ولم يترك العمل بل بقي ثابتا مستمرا فيه إلى الآخر وقد بدأ بذلك عهدا جديدا تميز بطول النفس والاستمرار حتى وفاة المصلح أو نجاح رسالته بقف، وهذا ما لم يكن معهودا في بعض المحاولات السابقة التي اعتزل أصحابها الإصلاح الاجتماعي مكثفين بالعمل العلمي والتأليف، وأصبح قدوة لمن جاء بعده من تلاميذه وغيرهم من المصلحين الذي انتهجوا هذا الطريق ولم تخر عزائمهم أمام قوة الرافضين والمعارضين ويمثل جهد الشيخ اطفيش في ميدان الإصلاح حلقة في النهضة بالمجتمع الإسلامي والعودة به إلى أصوله العقدية الصحيحة المتينة بتصحيح التصورات والحث على العمل، وذلك عن طريق الدعوة والتدريس والتأليف، فكان الأستاذ المربي والمنقذ للمجتمع، وبقي هو المرجع الذي يقصد في القضايا والمسائل، ولعل أهم نتيجة وصل إليها الشيخ اطفيش هي تمكنه من غرس أفكاره في قلوب أبنائه التلاميذ الذين سعوا بدورهم إلى تجسيد هذه الآراء في الواقع بعد أن مهد لهم السبيل⁽³⁾.

(1) التيسير: 6 / 370؛ 2: 416؛ شرح عقيدة التوحيد، محمد بن يوسف اطفيش: ط قديمة 1326 هـ: 34-35.

(2) مجموع قصائد وأجوبة (خ)، محمد بن يوسف اطفيش مكتبة القطب (أ.ز.7): 05؛ قصائد القطب (خ)، محمد بن يوسف اطفيش، مكتبة الاستقامة (ف-1): 32؛ شرح لامية ابن النظر: 232/1؛ كشف الكرب، محمد بن يوسف اطفيش، ترتيب أبي الوليد محمد علي الصليبي، المطبعة الوطنية، نشر: وزارة التراث القومي والثقافة، عمان 1405 هـ / 1985م: 55/2.

(3) الشيخ اطفيش ومذهبه في التفسير: 48.

11- مناهضة الاستعمار في فكر الشيخ اطفيش:

كان الشيخ اطفيش مهتما بالواقع السياسي الذي عاشه، متتبعا للأحداث، فأورثه هذا حسرة على واقع المسلمين وتدمرا من جثو الاستعمار على أراضيهم ، فعاش على أمل التخلص منه واسترجاع المسلمين لكرامتهم وسيادتهم وسالف مجدهم⁽¹⁾، وهو يرى أن المستعمرين كفار تجب محاربتهم ومقاومتهم⁽²⁾، وبعد هذا ينظر إلى حال المسلمين وإلى مسؤوليتهم في الظاهرة، وباستقراء التاريخ يجد الشيخ أن المجتمع الإسلامي كان سيّدا ولم يضعف ويهزم إلا لما غير المسلمون ما بأنفسهم وابتعدوا عن أحكام دينهم فغير الله أحوالهم . وأول أسباب تمكن الاستعمار منهم هو تفرقهم وتفريطهم في الوحدة فداهمهم عدوهم في عقر دارهم ، ثم لم يتعظوا بذلك ، فبقوا تحت سيطرته مدة طويلة بسبب كثرة نزاعاتهم فيما بينهم، واتساع هوة الخلاف بينهم، والخيانة المنفشية بينهم واستعانة بعضهم على بعض بالاستعمار، وسليبتهم وتقاعسهم عن أمر الجماعة وانشغالهم عن أهم الواجبات وهو الجهاد⁽³⁾. وهذا الرأي يظهر عند مفكر جزائري هو مالك بن نبي الذي عرفت عنه نظرية القابلية للاستعمار وقد عممها على كل البلاد المستعمرة⁽⁴⁾.

هكذا كان تصور الشيخ اطفيش لظاهرة الاستعمار ، وقد دفعه هذا التصور إلى أن يعيش على أمل التخلص من المستعمرين وأن يفكر في المشاركة بما يستطيع لتحقيق هذا الأمل ، فجعل الجهاد جزءا من رسالته في الحياة كما يقول:

لولا ثلاثٌ هنّ: تعليمٌ جاهلٍ وخدمةٌ ربيّ والجهادُ لذي الكفرِ
لما كنتُ أخشى الموتَ والموتُ لازمٌ وإلا فما الحياةُ والمرءُ في قهرٍ⁽⁵⁾

وهذا الشعور يقتضي منه قيادة ثورة، لكن لم تتح له الظروف لذلك، فقام بمحاولة أولى وقمعها الاستعمار في مهدها لما دخل أرض وادي ميزاب، وبعدها رجع الشيخ إلى التأليف والتعليم، ويبرر ذلك بقوله: «أكب على التأليف إذ لم أجد بنا غازيا يوما ولا ما به أغزو»⁽⁶⁾، فقد كان لديه طموح واستعداد، لكن وضعه لم يسعفه إلى ذلك، فلم يجد عددا ولا عدة، كما أن البيئة الصحراوية لا تناسب لإقامة ثورات طويلة النفس إضافة إلى إحكام الاستعمار السيطرة عليه وتقييد حركاته، إلا أنه لم يستسلم فغير المنهج من المقاومة

-
- (1) هميان الزاد إلى دار المعاد ، محمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة السلطانية، زنجبار، ط1، 1305 هـ: 188/13 ، وانظر نهاية تفسير كل سورة تجد الشيخ يختم قوله بالدعاء لنصرة المسلمين و إبعاد المستعمرين؛ كشف الكرب: 207/2-322 .
 - (2) هميان الزاد ، ط2 ، مطابع سجل العرب نشر وزارة التراث القومي عمان :1980م:5/546 .
 - (3) التيسير: 2 / 376-377 ؛ انظر: كتاب الجزائر ،أحمد توفيق المدني ، المطبعة العربية الجزائر :1350 هـ: 124.
 - (4) شروط النهضة : مالك بن نبي، سلسلة مشكلات الحضارة : ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر دمشق 1986م : 152-155.
 - (5) قصيدة بدر:(خ) ضمن مجموع ، محمد بن يوسف اطفيش : مكتبة الاستقامة (ف-11) : 23 .
 - (6) التيسير: 4 / 377 ؛ 5 / 36 .

المباشرة إلى المقاومة غير المباشرة وهي أطول نفسا وأجدي نفعا وأبلغ أثرا في الأوضاع التي عاشها فأعد الرجال الذين تولوا تحقيق الأمل الذي شارك في التخطيط له والاهتمام به.

ولم يكن اهتمام الشيخ بالاستعمار وعمله على مقاومته مقتصرين على وطنه الجزائر بل كانا بعيدا الأثر؛ فشمل كل البلاد الإسلامية، وامتد هذا في الزمان والمكان، فلم يهتم بما أخذ الاستعمار الحديث من أراضي الإسلام فقط، بل أيضا بما كان قديما، فهو يطمح إلى أن تعود الدولة الإسلامية إلى سالف مجدها⁽¹⁾. لذا كان يحرض تلاميذه، ومن يرأسونه على العمل لهذا الهدف، والمشاركة في كل ما يحققه، ويمنع من يستفتونه من الهجرة من أوطانهم المستعمرة حتى لا يخلوا الجو للمستعمر، ويوصي المسلمين بالإقلال من الملذات والنزاعات وبالاهتمام بأمر الإسلام⁽²⁾.

وكان باتصال مع أحد قادة الثورة في ليبيا تلميذه سليمان الباروني يؤيده بالنصح والدعاء وجمع الأموال التي يتطوع بها الناس في الجزائر لتموين المجاهدين⁽³⁾، كما تعتبر أعمال تلميذه أبي إسحاق اطفيش وأبي اليقظان إبراهيم⁽⁴⁾. أثرا من تربيته وتوجيهه فحملا أفكاره وعملا بها في مصر وتونس والجزائر. هذا عن أثر اهتمام الشيخ بالوضع الاستعماري خارج الجزائر، أما داخلها فقد كان له شأن آخر، وأول رد فعله رفضه لدخول الاستعمار إلى وادي ميزاب سنة 1882م⁽⁵⁾. فكان يمثل العقبة الأولى أمام الحملة الاستعمارية، وقد قاد حركة مقاومة سرعان ما استطاع الفرنسيون قمعها، واعتقلوا الشيخ حتى لا تتسع رقعتها كما حدث في الشمال الجزائري، وليكون ذلك رادعا لغيره⁽⁶⁾.

ولما أطلق سراحه وضع في إقامة جبرية حتى لا يتحرك إلا في محيط ضيق جدا، فلا ينتقل بين مدن ميزاب إلا برخصة يطلبها من الحاكم في غرداية⁽⁷⁾. وقد تعرض الشيخ إلى ما هو أشد من هذا، وتمثل في تدخل الاستعمار بين الشيخ ومن اختلف معه في الرأي، فكان يثير الفتن ويشجع الناس على الخوض فيها، وقد أرهق الشيخ بذلك فانساق وراء قضايا تافهة، وخصوم لا سبيل إلى إقناعهم، حتى

(1) شرح النيل: 302/15 .

(2) الهميان: 291/1 ق7؛ التيسير: 422/8؛ تفسير الغاز: 51 .

(3) النهضة: محمد علي دبوز: 332/1 .

(4) انظر عنوان تلاميذه فيه ترجمات لمن ذكروا هنا .

(5) انظر ما سبق عنوان: عصر الشيخ اطفيش، ص 13 .

(6) النهضة: لمحمد علي دبوز: 331/1؛ الإباضية في موكب التاريخ الحلقة الرابعة: ط2، المطبعة العربية غرداية 1986م: 473/2 - 556 .

(7) تاريخ بني ميزاب: الحاج سعيد يوسف، المطبعة العربية، غرداية، 1992م: 136. انظر: عنوان « رحلاته » فيما سبق، ص 24 .

وصف إحدى هذه المحن بقوله: « أظن أن الشيطان قد دخل فيها بنفسه »⁽¹⁾، ولما يئس من هذه المقاومة التجأ إلى منهج آخر يتسم بالرفض القاطع للاستعمار ولما يأتي منه؛ فحول بينه إلى معهد لتكوين جيل من التلاميذ يحملون هذه الروح، ومجتمع محصن ضد مكائد الاستعمار المتعددة في الفكر والعقائد وسائر مناحي الحياة، وسخر التأليف لهذا الغرض⁽²⁾، وكان من نتائج ذلك في عهده تمكنه من انتزاع حق تولية القضاة بوادي ميزاب، لما أعلن أن القضاة الذين توليهم الإدارة الاستعمارية لا تعتبر أحكامهم شرعية إلا في الضرورة فأصبح القضاة من تلاميذه الذين تربوا على يديه⁽³⁾. كما واجه الاستعمار برسائله الاحتجاجية ومطالبته بحقوق المواطنين، ومنع الظلم والتعسف، مثل طلب فتح طريق الحج، وتحريم المكس المفروض على التجار في الأسواق، وتخفيض الغرامة المفروضة على الناس ... الخ . وقد تنوعت أساليب هذه المراسلات بين الاحتجاج والاستتكار أحيانا، والسخرية أحيانا أخرى⁽⁴⁾.

ومن الطريف أنه: « كان يلصق الطوابع البريدية التي تحمل صور المستعمرين مقلوبة »⁽⁵⁾. استهزاء ونكاية بهم، ومن نوادر اعتداده بدينه ووطنه أنه زاره بعض القساوسة وكبار الولاة من الأجانب فوقفوا معه في مستوى واحد من الأرض لكنه أبى ذلك فارتفع إلى درجة، ولما استفسر أحدهم قال: « الإسلام يعلو ولا يعلى عليه »⁽⁶⁾. ومع هذه الجهود التي أبدتها الشيخ اطفيش في مواجهة الاستعمار نجده قد رسم السبيل والمنهج المؤدي إلى التخلص من المستعمرين، وهو منهج يبني على تصوره للظاهرة، فأول خطواته الرجوع إلى العقيدة والإخلاص لله تعالى، لأنه لا ينصر إلا من نصره، والخطوة الأخرى هي اليقظة والإعراض عن سفايف الأمور، ثم تأتي الخطوة الأخيرة وهي الأخذ بأسباب القوة العلمية والمادية لمواجهة العدو مواجهة الند للند.

12 – شخصيته وأخلاقه وأقوال العلماء فيه:

عرف الشيخ بإيمانه الصادق في العمل والجهاد من أجل توحيد كلمة المسلمين، وسعيا لتحقيق هذا الشعار كرس الشيخ اطفيش حياته لنشر العلم وخدمة الدين، فأخذ منه ذلك كل وقته حتى حرم نفسه من الراحة فكان يقضي معظم ليله في التأليف – كما أشرنا – لا يعرف النوم⁽⁷⁾ إلا قليلا، يغتنم أقصى ما يمكن

(1) خطبتا العيد، (خ)، محمد بن يوسف اطفيش، مكتبة القطب، (أ.ز: 03): 45 .

(2) الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، عبد القادر جغول، ترجمة: سليم قسطون، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د. ت: 12 (3) أرجوزة الأحكام (خ)، محمد بن يوسف اطفيش ضمن مجموع: مكتبة القطب (أ.ز: 7): 47؛ محاضرة في مهرجان القطب، عبد الرحمن بكلي: أعمال المهرجان: 06 .

(4) الذهب الخالص: مقدمة أبي إسحاق .

(5) النهضة: 327/1 .

(6) مقدمة كتاب: الذهب الخاص لأبي إسحاق إبراهيم اطفيش، ص: ج .

(7) النهضة: محمد علي دبور: 309/1 .

من وقت فكان يؤلف في السفينة⁽¹⁾ أثناء رحلته إلى الحجاز، « وكان يكتب أو يقرأ وهو على دابته مسافرا إلى البادية »⁽²⁾، ولقد أشرنا إلى استغلاله للوقت ، وكيف نظم حياته اليومية تنظيمًا دقيقًا، إذ بلغ معدل ساعات العمل أكثر من ست عشرة ساعة بين فتوى ودرس وتأليف. وقد يتحدث العديد من الكتاب والعلماء حول شخصية القطب، وأطالوا في ذكر مناقبه ونشاطه الفكري والاجتماعي، وأغلب المتحدثين عنه من المشرق ، ومن سلطنة عمان خاصة ، ولعل المشاركة كانوا أكثر اهتماما به من أبناء جلدته بالمغرب، سواء في عصره أو في أيامنا ، فلم يألوا جهدا في جمع تراثه وطبعه ونشره ، وهذا مما يدل على علو كعبه بين علماء المشرق ، فقد ذاع صيته حتى صار مرجع للمسلمين في جميع الأقطار لحل مشكلاتهم⁽³⁾.

وقد أفنى الشيخ أيام حياته في حماية الدين بالنصح والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي خدمة العلم ، وجدير بمن يريد بعث نهضة فكرية وعلمية في الأمة وثبات ومثابرة أن يبذل قواه ويندفع إلى ذلك بصدق وإخلاص . وكان حزينا لما أصاب الشعوب الإسلامية من ضيم وسلب للحرية ، فقد آلى على نفسه الدعاء لها بالنصر على أعداءها شديد الرغبة في وحدتها ، يرى من الواجب أن يكون الإسلام في عز وأهله في منعة. لا يهاب جبارا ولا يعظم لديه خطر، وكم أصابته حوادث الدهر ومكائد الأعداء فلم تضعف نفسه أمامها ، ومن يطالع كتبه إلى الملوك والأمراء والولاة يدرك علو نفسه وثقته بالله تعالى منها رسالته إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني⁽⁴⁾. يرى خدمة الإسلام عموما والمذهب الإباضي خصوصا من أكبر الواجبات التي تحملها، قوي الإرادة حصيف الرأي تتراءى له بالمعيتة عواقب أمور وتتكشف له حقيقتها من وراء ستارها الكثيف، وقد تنبأ باندلاع الحرب العلمية الأولى قبيل وفاته فحدث ذلك⁽⁵⁾ .

وتصدى لنشر العلم والتأليف منذ الصغر، عظيم الاجتهاد، لم يفتر في الأوقات التي تهجع فيها النفوس للراحة ، ولم تشغله الدنيا بمفاتها . نهضت به همته إلى إعادة ما كان للأمة من عظمة وشموخ ومصادمة ما حل بها من الخمول والانحلال . ولم يجد وسيلة أجدى من الانصراف إلى تنقيح العلوم وتجديد ما اندرس من السيرة ، فانكب على التأليف والتدريس دون انقطاع . ويرى حفيد أخيه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، أن أول كتابة له أرجوزته نظم المغنى وعدد أبياتها خمسة آلاف ، ومن يطالع له كتاب (الشامل للأصل والفرع) الذي ألفه بعد أن بلغ درجة الاجتهاد يدرك رسوخه في علوم الشريعة.

(1) المصدر السابق : 309 .

(2) المصدر نفسه .

(3) الفكر السياسي عند الإباضية : 105 ، وانظر الدعاية إلى سبيل المؤمنين : لأبي إسحاق إبراهيم آل يوسف اطفيش، المطبعة السلفية و مكتبتها القاهرة ، 1242 هـ / 1922 م : 109 .

(4) مقدمة الذهب الخالص : ج ، د .

(5) المصدر نفسه .

أما شرحه على « النيل » فإنه من أوفى الكتب الفقهية وأحسنها جمعا وتحريرا، فمطالعه يجد ضالته في التعرف على مذاهب المجتهدين المشهورين وأئمة علوم الشريعة منذ عهد الصحابة⁽¹⁾. ومن صفاته سماحة النفس والكرم النادران ، وشدة الوطأة على مرتكبي الكبائر، والعواطف الجميلة تجاه الفقير ، وكم كان يسرع لإغاثة اللهفان ومساعدته. وكان كثير الفرع إلى الله عند الملمات دائم التبتل يسهر الليل لتنقيح العلوم، وحريصا على صيانة الشعب من أشكال الجور والحيث، كما عرف الشيخ بهيبته ووقاره وشدته في الحق .

ومن الأعمال الجليلة التي تحسب له استماتته في الدفاع عن الوطن عند دخول الحملة الفرنسية سنة 1299 هـ ، لا بالحراب ولكن بقوة الحجة والحق⁽²⁾ ، وكان كثير الاحتجاج لدى رؤساء الحكومة الفرنسية ضد ما يرتكب من العسف والحيث مع المسلمين بالجزائر، وله حرص شديد على إقامة شعائر الدين والمحافظة على سير السلف الصالح ومقاومة الأمية ، وقد بدا ذلك في النهضة العلمية التي قام بها تلاميذه من بعده⁽³⁾.

« وقد قال فيه العلماء وفحول الشعراء الشيء الكثير من المدح ، حيث قال أحد شعراء عمان الشيخ محمد بن شيخان قصيدة منها :

هو الكامل المرضي والفاضل الذي تدين لعلياه السراة الأكابر
همام غدا بالمغرب اليوم آية وبالشرق انقادت إليها الخواطر .
وله في أخرى :

فأطالما خضنا حشى ليل الرضى قبل الفراق وللسرور مجارى
وكأنما المريخ مجمر فضة شبت عليه بقية من نار
والليل مسود الجبين تروعه شهب السما كمطالب بالثار
إلى قوله :

وجرى شذاها في الرياض كما جرى فضل ابن يوسف سائر الأقطار
أنشاه رب العرش أكبر آية في الأرض قد بهرت أولي الأبصار
وأقامه في العالمين خليفة لزال يـمحو آية الكفار

(1) المصدر نفسه :د، هـ .

(2) مقدمة الذهب الخالص: و .

(3) النهضة: 318/1 .

وقال فيه علامة نفوسة الشيخ عبد الله الباروني :

علامة العصر الذي في وصفه تفردا
جاز المعالي كلها وبالمحاسن ارتدى
فهو إمام عصره فاز به من اقتدى
لو رآه جابر أو مسلم وابن محبوب و من عنهم حوى
لتغالوا كلهم في مدحه ونسوا كل الذي عنه لوى» (3)
أنت حري بالذي قد روى أهل النهى من حكمة الشاعر (2)
ليس على الله بمستتكر جمع الورى في واحد كابر
و قال فيه الشاعر ناصر بن سالم الرواحي في قصيدة :

وارث الأنبياء علما وحكما وسفيرٌ عنها إلى من عداها
أدرك الملة الحنيفية البيضاء إذ فوضت له شكواها
تتضمنى مروعة تنذب الأب رار حزنا همالة عينها

**

عجا أشرفت من الغرب شمس فاتتنا للشرق يسعى سناها (3)

ولقد صدق أبو اليقظان عندما رثى الشيخ « القطب » بقوله :

لهفي على موت « ابن يوسف » بعدما قد كان للصحراء كالأمطار
من كان للإسلام أكبر حجةً في الأرض أعظم آية للباري (4)

13- تأليفه وشعره:

إن حصر مؤلفات الشيخ و تعدادها أمر صعب ،وقد لا تفي الصفحات التي خصصناها لهذا الغرض بذلك لكثرة ما ألف ، و لا بأس أن نذكر الفنون التي كتب فيها وهي :

الأخلاق، الأصول ، البلاغة، التفسير، التجويد، التوحيد ، التاريخ ، الجبر، الحديث ،الحساب، الرسم السير، الطب ، الصرف ، العروض و القافية ، الفقه ، الفلك ، الفلاحة ، الفرائض، الفلسفة ، اللغة مصطلح الحديث ، المنطق ، النحو ، الوعظ ، وقد ذكر صاحب الأعلام أن له أكثر من ثلاثمائة مؤلف في شتى فروع العلم حتى في الخط العربي ، وقال محمد علي دبوز أنها تجاوزت المائة (5)،

(1) مقدمة الذهب الخالص : ح ، ط .

(2) مقدمة الذهب الخالص : ط .

(3) مقدمة الذهب الخالص : ط ، ي .

(4) النهضة : محمد علي دبوز : 387/1- 388 .

(5) مقدمة الذهب الخالص : هـ .

وقال الشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش أنها تجاوزت المئات، وأما أجوبته فلا تحصى⁽¹⁾، وهذا يدل على غزارة إنتاجه . وفيما يلي ذكر لأهم تأليفه :

أ- التفسير:

له ثلاثة تفاسير هي :

1- « تيسير التفسير » : طبع طبعة أولى قديمة ، الجزائر 1326هـ ، يقع في سبع مجلدات ضخمة ، وط2 مطبعة البابي الحلبي، مصر، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، من سنة 1982 إلى 1987 في أربعة عشر جزءا .

2 - « داعي العمل ليوم الأمل » : (خ) ، نسخة منه بمكتبة القطب ؛ وأخرى في مكتبة الشيخ حمو باباو موسى بغرداية ، وقيل: إنه تفسير لم يتمه ، بدأه من الخاتمة وانتهى إلى سورة الرحمن ، ولا يزال مخطوطا في مجلد كبير صححه الأستاذ مصطفى باجو، وضبطه وصفه الباحثان : محمد بابا عمي ومصطفى شريفي ، وهو ينتظر الطبع (2) .

3- « هميان الزاد إلى دار المعاد » : ط1 ، المطبعة السلطانية ، زنجبار؛ ط2 ، مطابع سجل العرب، نشر وزارة التراث القومي، عمان ابتداء من سنة 1980م ، ويقع في ثلاثة عشر مجلدا، بدأ في تأليفه من العمر أربع وعشرون سنة .

ب- التجويد :

1- « تلقين التالي لآيات المتعالي » (خ) .

2- « جامع حرف ورش » ، (مط) في الجزائر ، سنة 1325 هـ (3) .

ج- الحديث :

1- « ترتيب الترتيب » : وهو إعادة ترتيب مسند الربيع بن حبيب ، بعد ترتيب أبي يعقوب يوسف الورجلاني ، طبعة قديمة ، الجزائر ، 1326 هـ .

2- « جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل » تحقيق محمد عبد القادر عطا (مط).

3- « وفاء الضمانة بأداء الأمانة » (مط) ، 3ج ، البارونية ، القاهرة ، 1326 هـ (4) .

د - السيرة النبوية :

1- « مسائل السيرة » (خ) .

2- « شرح نونية المديح » ، (خ) ، والنونية أرجوزة وضعها ابن ونان المغربي في مدح

الرسول (صلى الله عليه وسلم).

(1) المصدر السابق.

(2) معجم أعلام الإباضية ، جمعية التراث ، القرارة ، الجزائر ، 1420هـ / 1999م : 840 .

(3) الفكر السياسي عند الإباضية : 112 .

(4) المصدر نفسه : 113 .

هـ - التوحيد وعلم الكلام :

- 1- « إزهاق الباطل بالعلم الهائل » طبعة قديمة، 1317 هـ .
- 2- « البرهان الجلي في الرد على الجربي علي » (خ) .
- 3- « الجُننة في وصف الجنة » (مط) (1) .
- 4- « الحجة في بيان المحجة في التوحيد بلا تقليد » (مط) .
- 5- « الذخر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » (مط) .
- 6- « الرد على الإنجليزي الطاعن في الدين » (مط) .
- 7- « الرد على العقبي » (مط) (2) .
- 8- « شرح لامية ابن النظر العُماني » (خ) .
- 9- « فتح الباب للطلاب ، شرح معالم الدين » لعبد العزيز الثميني (خ) .

و- أصول الفقه :

- 1- « فتح الله : شرح مختصر العدل والإنصاف » (خ) ، وهو موسوعة في أصول الفقه المقارن لو طبعت لكانت في اثني عشر مجلدا (3) .

ز- الفقه :

وهو أوسع مجالات تأليفه :

- 1- «شرح كتاب النيل وشفاء العليل»: للشيخ عبد العزيز الثميني موسوعة فقهية جامعة لآراء المذاهب الإسلامية ، يقارن فيها بين الأقوال بروح متفتحة، ويرجح ما يراه بالدليل، وهو معتمد الإباضية في الفقه، نظمته الشيخ البطّاشي العُماني في أربع وعشرين ومائة ألف بيت سماه: «سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب» (مط) ، 24 ج / 17 مجلدا ، دار الفتح بيروت(4). وجمعية التراث بصدد إعداد فهارس له.
- 2- « الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص » (مط)(5) .
- 3- « جامع الوضع والحاشية»: (مط)، الوضع لأبي زكريا الجناوي، وحاشيته لمحمد بن عمر

(1) انظر هذه الكتب في معجم الأعلام : 840 .

(2) المصدر نفسه : 841 .

(3) نفسه : 841 .

(4) الفكر السياسي : 113 .

(5) المصدر نفسه : 113 .

أبي ستة المحشي ، 1 ج ، 388 ص ، البارونية ، القاهرة ، 1306 هـ (1) .

4- « حاشية أبي مسألة » : لأبي العباس أحمد (خ) .

5- « حاشية القناطر » ، لإسماعيل الجيطاني (خ) .

6- « حكم الدخان و السعوط » : (مط) حققها : بكير بن يحيى الشيخ الحاج ، للحصول

على شهادة الماجستير من معهد أصول الدين بالجزائر (2) .

7- « شامل الأصل و الفرع » : (مط) ، ذكر فيه أنه كتبه بعد أن بلغ درجة الاجتهاد .

يقع في جزأين المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1348 هـ (3) .

8- « كشف الكرب » ، ترتيب : أبي الوليد ، تحقيق : محمد علي الصليبي ، (مط) .

ح- التاريخ :

1- « إزالة الاعتراض عن محقي آل أباض » (مط) .

2- « الإمكان فيما جاز أن يكون أو كان » (مط) (4) .

3- « الرسالة الشافية في بعض تواريخ وادي ميزاب » ، منه نسخة مختصرة (مط) ،

وأخرى موسعة (خ) .

ط- علوم اللغة :

1- « إيضاح الدليل إلى علم الخليل » (خ) .

2- « الحاشية الثانية على شرح أبي القاسم الداوي » (خ) . وضعه وهو لا يزال يتتلمذ

على أخيه الحاج إبراهيم (5) .

3- « الكافي في التصريف » (مط) .

4- « المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية » (خ) ، والذي نحن بصدد تحقيقه ،

ونرجو الله أن يعيننا على ذلك .

(1) المصدر السابق : 841-842-843 ، الفكر السياسي عند الإباضية : 113 .

(2) الفكر السياسي عند الإباضية : 113 .

(3) الفكر السياسي عند الإباضية : 113 .

(4) معجم أعلام الإباضية : 843 .

(5) المصدر نفسه : 844 .

- 5- « بيان البيان » (خ) .
- 6- « حاشية على شرح المرادي على الألفية » (خ) .
- 7- « شرح شرح أبي سليمان أبي داود على الأجرومية » (خ) (1) .
- 8- « شرح شرح الاستعارات » لعصام الدين (خ) .
- 9- « شرح شواهد القزويني » (خ) .
- 10- « شرح شواهد الوضع » (خ) .
- 11- « شرح لامية الأفعال » (مط) .
- 12- « قصيدة الغريب: نظم متن مغني اللبيب » لابن هشام ، (خ) ، وهو في خمسة آلاف بيت ، نظمه وله من العمر ست عشرة سنة .
- 13- « تخلص العاني من ربقة جهل المعاني » (خ) .
- 14- « ربيع البديع في علم البديع » (خ) .

ي - المنطق :

- 1- « شرح سلم الأخضرى » (خ) .
- 2- « إيضاح المنطق في بلاد المشرق » (خ) .

ك - الطب والفلك والحساب :

- 1- « تحفة الحب في أصل الطب » (مط) .
- 2- « مطلع الملك في فن الفلك » (خ) .
- 3- « مسلك الفلك » (خ) .
- 4- « شرح القلصادي » (خ) .

ل- الخط :

- 1- « كتاب الرسم » (مط) .

م - مواضيع مختلفة :

- 1- « تفسير ألغاز » (مط) .
- 2- « خطبتا العيدين » (خ) (2) .
- 3- « شرح الخمسة » (خ) .
- 4- « شرح لغز الماء » (مط) .

(1) معجم أعلام الإباضية : 844-845 .

(2) معجم أعلام الإباضية : 844-845 .

س - الأجوبة والردود والفتاوى:

له من الأجوبة والفتاوى عدد هائل ، جمع بعضها الشيخ عمر بن يوسف اليسجني، ولايزال أغلبها مخطوطا، ومتفرقا بين المكتبات ، وتعد مرجعا فقهيا هاما ، خاصة في نوازل عصره، نذكر منها ما يلي:

- 1- « أجوبة لأهل عمان » (خ) .
- 2- « جواب أهل زواوة » (مط) (1) .
- 3- « جواب إلى محمد بن عبد الله الخليلي » (خ) .
- 4 - « جواب مشائخ مكة » (مط) .

ع - المراسلات :

راسل «القطب» علماء من مختلف مدن الجزائر، و من خارجها . منها شخصيات من البحرين، والحجاز. وعُمان، ومصر، وتونس، وجبل نفوسة، وجربة، وفاس، والقسطنطينية، وبعض العواصم الأوروبية، ولو جمعت هذه الرسائل لألفت مجلدات فيها من أنواع العلوم، والأخبار التاريخية الهامة ما يصلح لدراسات أكاديمية متخصصة نذكر منها على سبيل المثال.

- 1- « رسالة إلى الوالي العام الفرنسي بالجزائر» مؤرخة في ربيع الأول 1304هـ، بقسنطينة، محفوظة في أرشيف إكس أون بروفنس .
- 2- « مجموع الرسائل » (خ) .
- 3- « مجموع رسائل بين القطب والإدارة الاستعمارية » (خ)(2). أما الرسائل الإخوانية فقليلة إن لم تكن معدومة (3).

ف - الشعر:

أما الشعر - الذي أوردنا منه بعض الأبيات أثناء سرد مراحل حياة الشيخ - فقد نظم فيه القصائد الطوال كالحجازية وأراجيز في العلوم وشتى الفنون من الفقه والقراءات والعربية ، ومدائحه للنبي ﷺ كثيرة فقد نظم بديعية في مدح الرسول ، كما هو دأب معاصريه وأسلافه الممتدين إلى عصر الضعف وهي تبلغ مائة وثمانين بيتا ضمت في ثناياها ثلاثمائة لطيفة من لطائف البديع (4) مطلعها:

(1) مدينة ساحلية في الشمال الغربي من ليبيا .

(2) معجم أعلام الإباضية : 845- 846 .

(3) الفكر السياسي : 117 .

(4) مقدمة الذهب الخالص : ز، ح . الفكر السياسي عند الإباضية : 117 .

حمدا لمن أخرج الأشياء من العدم إلى الوجود لخير العرب والعجم .
كما أن له قصائد عديدة في مواضيع تربوية، ومواعظ، وله في النصح والحكم أشعار
نفيسة، ومن قوله في هذا الشأن:

أرى في قيام الليل فوزاً وفي الغنى عن الناس عزا فاتخذ منهما دأبا
ومن ذا الذي يبني على الموج داره ومن ذا الذي يجني من الطلح أعنابا
وللكبر ذل والسفاه شتيمية ويولي احتقارا كل من كان دعابا
وما شئت فاعمله تجاز به ولوتبا غي السماء أو تداخل أسرابا
ودر حيث دار الحق واجتنب الهوى بوقت الرضا أو حيث أغضبت إغضابا⁽¹⁾
وقوله في حب النبي وآل بيته :

وربعي معمور بحب محمد وآل وصحب والدموغ عباب
وأهم أعماله على سبيل الإجمال هي :

- 1- « ديوان نظم » (مط) .
- 2- « قصائد القطب » (خ) .
- 3- « القصيدة الحجازية » (خ) .
- 4- « قصيدة المعجزات » (خ) .
- 5- « قصائد بائية » ضمن مجموع قصائد ، (خ) .
- 6- « مجموع قصائد وأجوبة » (خ)⁽²⁾ .

(1) مقدمة الذهب الخالص : ز، ح . الفكر السياسي عند الإباضية : 117 .

(2) معجم أعلام الإباضية : 845 .

الفصل الأول:

دراسة مخطوط المسائل الصحفية

في بيان الصحف الأخرومية

المبحث الأول :

1-1 منهجه في التشرح

2-1 أوله و منهجه في التشرح.

2-1 مصطلحاته.

1-01 (منهجه في الشرح

إن المتصفح لكتاب المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية ليدرك ببسر المنهج الذي اتبعه المؤلف ، والخطة التي سار عليها في شرح أبوابه ، والاستدلال على ما تضمنه من قواعد، وما عرض له من آراء، ولعل أول ما يسترعي الانتباه هو استعماله للخط المغربي بكل مميزاته، ولقد حاولنا كتابة النص وفق الخط العربي المعروف، واتباع قواعد الرسم والإملاء المنفق عليها تجنباً للالتباس منها كتابة الفاء بنقطة من الأسفل بدل الأعلى كما هو شائع، والقاف بنقطة واحدة في الأعلى على الرسم بدل نقطتين كما دأب عليه المتعلمون في الخط العربي .

والملاحظ عليه أيضاً إهمال كتابة همزة على الألف سواء همزة القطع أو غيرها مثل: كتابته كلمة الأصل بدون همز، وكذا إن وأن ، وكتابة بعض الكلمات بهمزة أسفل الياء مثل كلمة قائم وكذا تعالي التي يكتبها دون ألف بعد حرف العين فتكتب بالشكل الآتي : تعلى. ومهما يكتبها: مهمى وبئر يكتبها بئر، ولم ندرج هذه الاختلافات في الهامش تلافياً لإتقاله. وكذا إهمال وضع المدة على الحروف التي تحتاج لمد مثل كلمة : الآخر. هذا إضافة إلى عدم الاهتمام بعلامات الترقيم وستتم الإشارة إلى كل هذه الخصائص في مبحث : عملنا في تحقيق الكتاب. وبالجملة فإن الخط الذي يستعمله المغاربة لا يراعي قواعد الرسم والإملاء المتبعة في الخط العربي المعروف والسائد عند المتعلمين والمتخصصين في زمننا.

ويتضح منهج المؤلف فيما يتعلق بالجوانب النحوية في الخصائص الآتية :

1- استعراض الآراء النحوية وترجيح رأي معين ، مع إمكانية إبداء رأيه إن اقتضى الأمر، ويرد على مخالفه ، ومنهم المصنف كما يتبن ذلك في إما ونظرة النحاة إليها :

« وإما (بكسر الهمزة) وتميم وقيس وأسد يفتحون الهمزة ، وقد تبدل الميم الأولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها ، ومراده إما الثانية نحو: ﴿إما شاكرا وإما كفورا﴾. وقام إما زيد وإما عمرو ، وقد يستغنى عنها بأو أو نحوها نحو قراءة أبيّ : ﴿وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين﴾، وإما تكلم بخير وإلا فاسكت ، وهو مقيس⁽¹⁾. وقد يستغنى عن الأولى نحو: زيد يقوم وإما يقعد، وقاسه الفراء فقيلاً: يجيز الاستغناء لفظاً وتقديراً ، ويجري الثانية مجراها ، وقيل : لفظاً ويقدرها، أما الأولى فليست بعاطفة اتفاقاً وإنما هي لمجرد التفصيل وتقع بين العامل والمعمول ، وأما الثانية فالصحيح أنها لمجرد التفصيل لا عاطفة كما قال المصنف ، وإنما العاطف الواو ، ولعله سماعاً عاطفة لمصاحبته العاطف ، وقيل : الواو زائدة وإما عاطفة .

(1) انظر قسم التحقيق : 140 .

وزعم بعض أن إما عطفت ما بعدها على ما قبل الواو والواو عطفت إما على إما ، وهو رد»⁽¹⁾. وانظر إليه وهو بصدد تعريف الخبر كيف يتناول آراء النحاة ويتعقبها بالرد حيث يقول: « و الخبر جمعهما في باب لتلازمهما غالبا ولأن أحدهما مرفوع بالآخر، وخرج بقولي: غالبا ما لا خبر له ، نحو: أقائم الزيدان ؛ فإن قائم مبتدأ لا خبر له ملفوظ ولا مقدر ، فإن الزيدان أغناه عن أن يكون له خبر. وقيل : الخبر محذوف وهو باطل . وقيل : خبره الزيدان، وليس بشيء. ونحو : أقل رجل يقول كذا ؛ فيقول صفة رجل ولا خبر لأقل على قول. واسم الفعل عند من قال: أنه مبتدأ بلا خبر وقيل : محذوف الخبر ، وقيل : أغناه عنه ضميره. الحق خلافهما ؛ وهو أنه لا محل له وليس مبتدأ .»⁽²⁾.

ونجد ذلك أيضا في باب المفعول به وتقسيمه الظاهر والمضمر ، ثم يوضح أن المضمر ينقسم إلى متصل ومنفصل ، ويقول : « فالتصل اثنا عشر نحو ضربني (بسكون الياء وفتحها) ، وهي ضمير المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ، والأصل فيهما السكون . وقيل : الفتح . وقيل : السكون أصل أول والفتح ثان . لأن الأصل في البناء السكون ، والأصل فيما مر هو على حرف واحد : الفتح . قلت : والحق أن الأصل فيها السكون ، وإنما ينبغي أن يقال : الفتح أصل ثان في الكلمة الواقعة أول الكلام كلام الابتداء و واو العطف .»⁽³⁾.

وقوله في باب اتصال الضمير وانفصاله : « ويجوز الفصل والوصل في ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، والراجح الوصل إن كان العامل فعلا نحو: ﴿ فسيكفيهمُ اللهُ ﴾ [البقرة:137] و ﴿ أنزلنَّهمُوهَا ﴾ [هود : 28] ، ولم يذكر سيبويه غيره . والفصل إن كان اسما نحو: الدرهم أنا معطيك إياه . وإن كان الثاني خبرا ناسخا أو مفعوله ، فالراجح الاتصال عند ابن مالك والرماني وابن الطراوة، والانفصال عند الإمام والأكثر ، ووافقهم ابن مالك في «ظن» في التسهيل . وإن اتحد الضميران غيبة وإن خطابا أو تكلما وجب الفصل نحو: الدرهم زيد أعطيته إياه ويجوز الاتصال نحو: إياي ، الضمير « إيا » واللواحق حروف تدل على الخطاب والغيبة والتكلم والوحدة والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وقيل : الكل ضمير . وقال الخليل : إن اللواحق ضمائر مضاف إليها إضافة العام للخاص وهو ضعيف ، لأنه لم يعهد إضافة الضمير . وأما : فإياه وإيا الشَّواب فشاذ»⁽⁴⁾. وقوله في باب الظرف عند بيان معنى الليلة والليل : « واللييلة ، من الغروب لطلوع الفجر أو لطلوع الشمس قولان ، ومثلها الليل، ويكتبان بلام واحدة وبلامين وهو القياس.

(1) انظر قسم التحقيق : 140 .

(2) انظر قسم التحقيق : 80-81 .

(3) انظر قسم التحقيق : 168 .

(4) انظر قسم التحقيق : 172 .

قال أبو حيان : كتبها بلام واحدة أجود لأن فيه اتباع خط المصحف و لو لم تذكر الليلة بأل في القرآن لأنها تابعة لليل . والأجود كتبها في الليلة و كتب واحدة في الليل» (1).

وقوله في مسألة إعراب الظرف و بنائه : « و الظرف هو أيضا إما معرب وإما مبني . واختلف هل يجوز عطف اسم الزمان على اسم المكان والعكس أولا ، سواء كانا ظرفين اصطلاحين أو فيهما ظرفية بالحرف نحو: أكرمت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد. ويجوز ترك العطف بل هو أولى.»(2)

وتبعنا لما ذكرناه آنفا فإن المؤلف نجده دائما يكرر لفظة « والتحقيق » عند إرادته ترجيح رأي على آخر وفق فهمه لها واقتناعه بمدى صحتها ، فقد كررها حوالي عشرين مرة ، ويستعمل أيضا كلمة: «والصحيح » التي ذكرها حوالي خمس عشرة مرة دلالة على ترجيحه رأي الجمهور، أو البصريين، أو الرأي المقنع بالنسبة إليه . وهذا يدل على دقة ملاحظته لهذه المسائل وقدرته الفذة على معرفة القريب منها للصواب والمجافي عنه ، لذا فلا نعجب أن سمى مصنفه هذا بالمسائل التحقيقية، كقوله في باب كان وأخواتها وسبب تسميتها بالأفعال الناقصة ، حيث نراه يوافق ابن مالك في أن الأفعال الناقصة سميت بهذا الاسم لأن الفعل التام هو الذي استغنى بمرفوعه عن الخبر، وأن الناقص هو الذي لم يكتف بالمرفوع بل احتاج إلى المنصوب ، مخالفا رأي سيبويه والجمهور في أن معنى تمام هذه الأفعال دلالتها على الحدث والزمن جميعا ككل الأفعال . وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث ، وإنما جردت للدلالة على الزمن، حيث يقول :

«... والتحقيق أن هذه الأفعال سميت ناقصة لأنه لا يتم الكلام بها مع مرفوعها كسائر الأفعال لاحتياجها إلى خبر. وقيل : سميت ناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث، وهو ضعيف ولو شهروه وصححوه ونسب للجمهور فإن الحق دلالتها عليهما...» (3) .

ويقول في مسألة مجيء الحال من المبتدأ أو الخبر : « واختلف في مجيئها من المبتدأ أو الخبر، والصحيح، المنع إلا إذا كان المبتدأ اسم إشارة فتجوز الحال منه و من الخبر.»(4)

3- شرح كلمات المتن، والوقوف عندها كلمة كلمة، إضافة إلى تناول دلالتها المعجمية إن اقتضى الأمر ثم التطرق إلى التعريف الاصطلاحي، هذا فضلا عن الإشارة إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد، وهو ما يندرج ضمن مواضيع فقه اللغة. والإكثار من الأمثلة ومحاولة شرحها كما أنه يطرح كثيرا من القضايا اللغوية وهو بصدد تناول القضايا النحوية ويظهر ذلك بوضوح في معنى.

(1) انظر قسم التحقيق : ص 181 .

(2) قسم التحقيق : 186 .

(3) انظر قسم التحقيق : ص 99 .

(4) انظر قسم التحقيق : ص 194 .

المبتدأ في عرف النحاة ، فيقول في المبتدأ بأنه « الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية »
ويقف مليا عند كلمة العاري محاولا شرحها فيقول :

« العاري اسم فاعل عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى التجرد ، لا عرى يعرفو كنعى بمعنى: النزول والحدوث. وأصل العراء الزوال بعد الوجود ، والمراد هنا عدم الوجود مطلقا ، استعمالا للمقيد بمعنى المطلق ، أو نزل الإمكان منزلة الوجود ، كقولك لمن أراد ابتداء بئر: وسع فم البئر فإن التضييق والتوسيع ممكنان. فإذا اختار الصانع أحدهما فإنه قد صرف المصنوع من جائز لآخر، والصرف عنه مع إمكانه كإزالتة بعد وجوده. » (1) .

وفي باب الأسماء المجرورة يقول معرفا إياها كما عرّف سابقتها من المرفوعات والمنصوبات :
«باب مخفوضات الأسماء، الإضافة للبيان أو إضافة الصفة للموصوف وهو مذهب الكوفيين ، وذكر الأسماء لبيان الوقع ، لأنه لاخفض في غيرها ، أو أراد أن هذا باب مخفوضات الأسماء لا مرفوعات أو منصوباتها.» (2) .

وانظر إليه مثلا وهو بصدد بيان النعت ومعناه عند اللغويين والنحاة حيث يقول : « هو في الأصل مصدر بمعنى: ذكر فعل الشيء أحوال من أحواله. وأطلق في الاصطلاح على الاسم التحقيقي أو التأويلي التابع لما قبله المفيد لما يطلبه متبوعه لنفسه. أو سببية من توضيح أو تخصيص أو تعميم ، نحو : يرزق الله عباده الطائعين والعاصين . أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيدا أو إبهام أو شك ، نحو : تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة . أو تفصيل كمررت برجلين عربي وعجمي. أو إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت ، أو لما يراد من تعظيم مضمون نفسه نحو : هذا ثمر جيد ، إذا أردت تعظيم كونه جيدا» (3).

ويقول في باب العطف: « وهو في اللغة : إمالة الشيء إلى جهة ، وميل الشيء بنفسه.

وفي الاصطلاح : ما عطف بيانا ، وعرفه بعضهم بأنه : تابع موضح أو مخصص جامد ، غير ما ولي بناء على جواز كونه و كون المعطوف عليه نكرتين فيقيد التخصيص » (4) .

وتبرز تلك الخاصية عند توضيحه لمعنى الاستدراك بالنسبة للكن التي هي من أخوات إن :

(1) انظر قسم التحقيق : ص 83 .

(2) انظر قسم التحقيق : ص 223 .

(3) انظر قسم التحقيق : ص 122 .

(4) انظر قسم التحقيق : ص 135 .

ولكن للاستدراك هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم من الكلام ثبوته، أو بإثبات ما يتوهم منه نفيه ، وإن شئت فقل : تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه . وقد لا تكون لدفع التوهم نحو: زيد قائم لكنه ضاحك . فالتعريف العام في الاستدراك أن يقال : الاستدراك جعل حكم ما بعد لكن مخالف لحكم ما قبلها مع التوهم أولا « (1) .

أما بخصوص ذكر الكلمة ولغاتها فيتجسد ذلك بكل وضوح عند تكلمه عن ليس وكيف تم استعمالها عند العرب ، متناولا إياها من الناحية الصرفية قائلا : « ووزن ليس: فَعَلَ بكسر العين؛ خفف بالإسكان ، كما يجوز إسكان كل كلمة مكسورة العين أو مضمومته. ولم تقلب الياء ألفا مع تحركها بعد فتح لأنها - أعني ليس جامدة - والإسكان أسهل من القلب . لا فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف ، ولو كان على وزنه لقلبت الياء ألفا لامتناع الإسكان. ولا فَعَلَ بالضم يائي العين إلا هَيَّؤَ بمعنى : عظمت هيئته . ولأن هذه الأفعال شبيهة بالمتعدي حتى أن خبرها يسمى: مفعولا مجازا، والمضموم لا يتعدى. ولكن رُوي : لُسْتُ بضم اللام فدل على أنها في بعض اللغات بوزن : فَعَلَ بالضم فسكنت . وسمع : لَيْسَتْ بكسره . » (2) .

ونجد ذلك أي الإكثار من الأمثلة وشرحها كمسألة صرفية بحتة في قول الشاعر:

إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا ضَعِينَةً ...البيت

« ولو قلت : سارت أسماء لكان لازما ، والاستفعال نحو : استحسنت زيدا ، ولو قلت : حسن زيدا لكان لازما ورجوع الفعل على الفعل فَعَلْتَ (بفتح العين) للغلبة نحو : حسنت زيدا (بفتح السين) أي : غلبته في الحسن ، أحسنه (بالضم) ، وفرحته (بفتح الراء) أي : غلبته بالفرح ، أفرحه (بضمها) وذلك مقيس كله . وبتضمين معنى المتعدي نحو : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ [البقرة : 235] أي: لا تنووها. ورحبتكم الدار (بضم الحاء) أي : وسعتكم الدار ، وكذلك رحبتكم الرحمة ورحبكم المكان وغير ذلك ، وطلع زيد اليمن (بضم اللام) ، وطلعت مكة ، وطلعوا المدينة وغير ذلك أي : بلغه وبلغتها وبلغوها. » (3).

4- شرح المسائل باتباع منهج التحليل المنطقي، هذا فضلا على استعمال المصطلحات المتعلقة

بهذه العلم ، وهي ظاهرة شاملة لكل أبواب الكتاب ولعلنا نفهم هذا إذا عرفنا أن عصر الشيخ يعد امتدادا لعصر الضعف الذي تأثر فيه علم النحو بالفلسفة والمنطق مبتعدا عن روح اللغة .

(1) انظر قسم التحقيق : ص 113 .

(2) انظر قسم التحقيق : ص 101 .

(3) انظر قسم التحقيق : 173 .

إذ يقول في باب الحال يقول مبينا حكم صاحب الحال من حيث التعريف والتكبير: « ولا يكون صاحبه إلا معرفة ، أي : لا يكون أصالة إلا معرفة ، وأما كونه نكرة بمسوغ أو غيره فعلى طريق الفرعية. أو أراد بالمعرفة المعرفة حقيقة والمعرفة حملا ؛ وهي النكرة مع المسوغ، فإن إزالة بعض الإبهام عن النكرة بالمسوغ كإزالة الإبهام بالتعريف ، وما لم يكن من المسوغات مزيلا للإبهام فمحمول على المزيل ، لكن في ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلاف . أو يقدر عطف أي : إلا معرفة ، أو ما يقرب منها من النكرات، وهو ما له مسوغ . وأولى من ذلك أن يريد بمعرفة المخصص تسمية للعام ؛ وهو كل ما فيه تخصيص وهو المعرفة ، إذ فيها تخصيص وزيادة والنكرة المخصصة باسم الخاص وهو لفظ المعرفة . فلفظ معرفة مجاز أريد به عموم المجاز»⁽¹⁾. فمصطلحات مثل : الفرع والأصل والجزء والكل والحد ، والموضوع والمحمول ، لا يستعملها عادة إلا من اشتغل بعلم المنطق والفلسفة .

5- تضمن الشرح بعض نجد بعض اللمحات واللمطائف البلاغية ، ويقول في هذا الباب أيضا متناولا الجوانب المتعلقة بعلم البلاغة كالاستعارة والتشبيه : « ونحو: كر زيد أسد أي :رجع شجاعا، فاستعير أسد لمعنى شجاع ، فالمجاز لغوي ، وهذا بناء على مختار السعد من جواز الاستعارة مع ذكر المشبه والمشبه به معا ، نحو: زيد أسد ويقدر: رجع كأسد أو: مثل أسد فالتجوز بالحذف . ونحو: ادخلوا رجلا رجلا أي: مترتين ، فرجل حال ورجلا حال أخرى صناعة ، ولو كان المعنى أنهما حال واحدة . »⁽²⁾.

وفي الباب نفسه نجده يعالج مسائل الحال مع ربطها بمواضيع كالف والنشر هي في صميم علم البيان وهو من فروع البلاغة ، تأمل قوله : « وقال الدماميني والسيوطي الأول للأول ، والثانية للثاني وهكذا، لأن الأحسن عند البيانين الفّ والنّشر المرتب. وأقول : ذكر الخطيب القزويني أن شرط الفّ والنشر الوثوق برد السامع كلا إلى ما هو له . والخلاف هنا حيث لم تكن القرينة ، فإن كانت عمل بها نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، ولقيت الزيدين راكبا ماشيين. والأولى عند عدم القرينة جعل كل حال بجانب صاحبه ، وإذا لم تجعل كذلك فعدم العطف أولى، لئلا يتوهم أنها لواحد في وقتين، أو أوقات إلا إن لم يكن التوهم»⁽³⁾. ونجد هذه الخاصية في مسألة معاني لعل⁽⁴⁾ .

(1) انظر قسم التحقيق : ص 195 .

(2) انظر قسم التحقيق : ص 193 .

(3) انظر قسم التحقيق : ص 191 .

(4) انظر قسم التحقيق : ص 114 وما بعدها .

6- من خصائص أسلوب المؤلف في معالجة الأبواب و المسائل النحوية ذكر التعريف وبعده يذكر المحترزات والاستثناءات محاولا استقصاءها ، وهو أمر يتجلى وضوحه في هذا البحث ولا يحتاج إلى استدلال لأن القارئ يجده في كل باب وفي كل موضوع .

ويظهر ذلك مثلا في باب الخبر وهو بصدد تعريفه حيث يقول : « والخبر: جمعها في باب لتلازمها غالبا ولأن أحدهما مرفوع بالآخر، وخرج بقولي: غالبا ما لا خبر له ، نحو: أقائم الزيدان ؛ فإن قائم مبتدأ لا خبر له ملفوظ ولا مقدر، فإن الزيدان أغناه عن أن يكون له خبر»⁽¹⁾.
ويقول في باب أنواع المعرفة : « وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة إضافة معتبرة وهي المحضة وخرج غير وسوى بلغاته ومثل ونحو وشبه والوصف الذي للاستقبال أو الحال المضاف لمعموله وما أشبه ذلك ، فإنها لا تتعرف بالإضافة للواحد من تلك الأربعة خلافا لبعضهم»⁽²⁾.

7- ومن خصائصه أنه لا يلتزم طريقة واحدة في النص على اسم صاحب الرأي الذي يذكره وهولا يذكره غالبا . فعند تعريفه المبتدأ بنوعيه الصريح والمؤول يذكر الآراء دون الإشارة إلى أصحابها: « المبتدأ هو الاسم صريحا أصيلا نحو: ﴿إنهم لهم المنصورون﴾ [الصفات : 172] فاللام للتأكيد، وهم مبتدأ، والمنصورون خبر. وقيل: ضمير الفصل لا محل له، وقيل: حرف، أو بالتأويل نحو: ﴿وأن تصوموا خيرا لكم﴾ [البقرة:174] . و« تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع أو برفعه على تقدير أن المصدرية . وقيل هذا الفعل المرفوع مبتدأ، وأن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما ، وإن من ذلك الفعل الواقع بعد سواء ، وأنه مبتدأ . وقيل : يؤول بالمصدر بلا حرف مصدر. وقيل همزة بعد سواء، وأنه حرف مصدر. وقيل : تقدران ، أي : سواء عليهم إن أنذرتهم»⁽³⁾.

وأحيانا يذكر آراء النحويين مع نسبته إلى قائله، حيث يقول في باب كان وأخواتها وكيف أنها تهمل ويكون اسمها ضمير شأن والجملة بعده خبر معقبا على الشاهد :

إذا مت كان الناس صنفانالخ

« وإذا ورد : كان زيد قائم بالرفع ، فاسم كان ضمير الشأن والجملة خبر كقوله :

إذا مت كان الناس صنفان: شامت وأخر مثن بالذي كنت أصنع

وقال الكسائي وابن الطراوة : كان ملغاة أي : مهملة كما تهمل بعض النواسخ ، ويجوز أن يكون خبرها: نصفان على لغة قصر المثني .»⁽⁴⁾.

(1) انظر قسم التحقيق : ص 80 .

(2) انظر قسم التحقيق : ص 130.

(3) انظر قسم التحقيق : ص 82 .

(4) انظر قسم التحقيق : ص 96-97 .

8- اهتمامه بالعلة النحوية، وهو يولي عناية بالغة لمنهج التعليل وتوضيح أصول القواعد النحوية

وهي لا تقتصر على باب أو مسألة من مسائل الأجرومية ، بل هي تشمل جميع مواضيع الكتاب كقوله في اختلاف لغات فتاً :

« وما برح وما انفك وما فتئ ، بكسر التاء وضمها وفتحها. والضم أضعف لأن منصوبها مشبه بالمفعول به ، والمضموم لا ينصب المفعول ، وإذا ضُمت جاز تسهيل الهمزة واو»⁽¹⁾. وقوله في مادام: «وما دام ، فيه ما في قوله : وما زال ، لكن ما هذه مصدرية ظرفية؛ فسميت ظرفية لدالاتها على الظرفية الزمانية فيما بعدها. وقيل: تدل على الزمان نيابة . وسميت مصدرية لتأويل الفعل بها بالمصدر؛ فأصل: لا أجيء ما دام زيد قائماً لا أجيء دوام زيد قائماً، فدوام ظرف زمان نيابة أيضاً أصله مدة دوامه قائماً، والمصدر كثيراً ما ينوب عن ظرف الزمان. وإنما قدمت قولي مصدرية على قولي ظرفية لأنه أعم، والصفة العامة تذكر قبل الخاصة كقولك: زيد متكلم فصيح ؛ وإنما المصدرية ظرفية وغير ظرفية ، والظرفية أبداً مصدرية ، وهذا هو الأصل. أما قوله تعالى: ﴿رَسُولاً نَبِيّاً﴾ [مريم : 85] فقدت الخاصة للفاصلة ، أو لكون نبيا حالاً من المستتر في رسولا ... »⁽²⁾ .

ونلاحظ ذلك في بيانه سبب عمل إن عكس عمل كان: « وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لما كانت فرعا في هذا العمل على الفعل قدم النصب على الرفع ، كما أن تقديم المفعول على الفاعل فرع. وحقها أن تجر الاسم لاختصاصها به، لكن عارض هذا الحق دخولها على المبتدأ والخبر فعملت فيهما عكس عمل كان. وكان فعل وأصل النصب والرفع للفعل. وما قيل من أنها أشبهت الفعل المسكن الوسط الثلاثي ككان، فعملت كالمتعدي، يرده أن ذلك غير موجود في: كان ولعل ولكن، إلا أن قيل أصلها: أن، ولعل قد يقال فيها علّ ، وأصل لكن أن، فاعتبر الأصل وبعض اللغات وهو: علّ مثلا في لعل، أو حملت لعل على ما فيه الثلاثية؛ والإسكان حمل قليل على كثير ولأن إحدى حروفها مدغم فكأنه غير موجود، وحمل المتحرك على الساكن. وكذا يقال في كان أيضا ولم نجعل المدغم من أن وأن كلا موجود لأن الكلام في الحمل على الفعل، وأقل الفعل ثلاثة أحرف»⁽³⁾.

9- تناول بعض المسائل الصوتية المتعلقة بعلم القراءات، وما يتعلق بها من أحكام كالهمز

والتسهيل والمد والإدغام... الخ كقوله: «زيد قائم بالهمزة بلا نقط وبها مع النقط أو بالنقط دون الهمزة، وفي الوجهين الأخيرين إشارة لتسهيل الهمزة، وليس النقط وحده خطأ كما ادّعى الفارسي»⁽⁴⁾.

(1) انظر قسم التحقيق : ص 102 .

(2) انظر قسم التحقيق : ص 103 .

(3) انظر قسم التحقيق : ص 106 .

(4) انظر قسم التحقيق : ص 86 .

ويبين لغات فتاً ، وإمكانية تسهيل الهمزة أو قلبها : « وما برح وما انفك ومافتئ ، بكسر التاء وضمها وفتحها . والضم أضعف لأن منصوبها مشبه بالمفعول به ، والمضموم لا ينصب المفعول . وإذا ضُمت جاز تسهيل الهمزة واوا . وإذا فتحت جاز قلب الهمزة ألفا ، أو كُسرت جاز قلبها ياء . وما قبل هذه الأربعة نافية. »⁽¹⁾ . ونجده في شرحه متأثر بمنهجه في التفسير عند ما يتعلق الأمر بقضايا ذات أبعاد دينية وعقدية.

لكن ما يلاحظ عليه إجمالاً أن الشيخ كان جامعاً للآراء النحوية ، ربما لمحاولة جعل متعلميه يلمون بمسائل النحو المستعصية على الفهم أحياناً ببسر وسهولة ، ولأن استيعاب الآراء يقود حتماً إلى إدراك القضايا الخلافية ، والمسائل الصعبة في النحو ، وأخذ فكرة شاملة عنها ، لذا يقول أستاذنا د أحمد جلايلي: « اطفيش كان مجار في شرحه لمتن المصنف معبراً في كثير من المواضع بتعبيرات ابن آجروم ومصطلحاته ، بل كثيراً ما كان متقيداً بآرائه غير مناقش إياها ولا معارض وابن آجروم كان ينتقي من أي مذهب كان ، فقد أخذ عن البصريين وعن الكوفيين وعن المتأخرين ولعل عذره في هذا الموقف هو تفسير النحو للمتعلمين، مسابرة لطريقة العصر في التعليم والتأليف»⁽²⁾

(1) انظر قسم التحقيق : ص 102

(2) الجهود اللغوية عند محمد بن يوسف اطفيش ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة ، إعداد : د أحمد جلايلي 2000-
2001 ، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ، قسم اللغة العربية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : 47 .

1-2 أدلته ومذهبه النحوي:

إن المتفحص لهذا الكتاب لتبهره كثرة الشواهد التي يستعين بها المؤلف للتدليل على صحة دعوى، أو إثبات قاعدة أو تفنيد رأي سواء كانت آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو شواهد شعرية قيلت أثناء عصر الاحتجاج النحوي من جاهلي وإسلامي وأموي، هذا فضلا عن شعر الرجز، وإيراد أبيات على سبيل التمثيل. ولا يمكن أن نخفل استشهاده بالأمثال وكلام العرب المسموع، وهذه الأدلة هي أدلة النحاة من قبله، وهو ما سماه النحويون بالسماع، بجانب القياس على ما ثبتت صحته، وصح دليله، وسنتناول هذه الأدلة بالشكل الآتي:

أ - الشعر:

كان الشعر وافرا وكثيرا في كتاب المسائل، فلا تكاد تمر على صفحة منه إلا وتجد بيتا شعريا من الأبيات التي يستشهد بها النحاة. والتي قيلت في عصر الاحتجاج، فكل شواهد من الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي. لكن الملاحظ أنه لا يورد البيت بتمامه إلا نادرا، بل يكتفي بشرط أو كلمات منه، كما أنه لا يذكر اسم قائله، ولا وزن البيت؛ كقوله في مسألة حذف اللام من خبر إن المخففة من «أن» التي هي حرف مشبه بالفعل، حيث يقول: «وإن كانت جاز ذكر اللام كالأية المذكورة وتركها، ومن تركها قوله [من الطويل]:

[أنا ابن أبة الضيم من آل مالك] وإن مالك كانت كرام المعادن»⁽¹⁾

فالملاحظ أن لم يذكر وزن البيت ولا قائله، واكتفى بإيراد عجزه فقط لأنه محل الشاهد.

وفضلا عن ذلك نراه يستشهد بأبيات من الرجز، وقد بلغ عددها سبعة، إضافة إلى إيراده لأبيات على سبيل التمثيل كبيت المتنبي، وقد تمثل به للدلالة على أم مصدر رأى الحلمية هو الرؤية وليست الرؤيا⁽²⁾، وبيت أبي طالب (عم الرسول صلى الله عليه وسلم) واستدل به على أن الفعل زعم الذي ينصب مفعولين يستعمل لليقين⁽³⁾.

إلى جانب استدلاله بأبيات لغزية لبيان اشتقاق فعل الأمر من الفعل « وأى » حيث أورد ثلاثة أبيات في هذا الشأن في قصة رواها أبو عبد الله الراعي⁽⁴⁾. وإضافة إلى ذلك فهو يستشهد بالبيت الثاني والثلاثين بعد الثلاثمائة من ألفية ابن مالك في مسألة ظرف الزمان وأنه يأتي منصوبا على شاكلة الحال⁽⁵⁾.

(1) انظر قسم التحقيق : 111.

(2) انظر قسم التحقيق : 118 - 119 .

(3) انظر قسم التحقيق : 118.

(4) انظر قسم التحقيق : 123.

(5) انظر قسم التحقيق : 179.

وببیتین من لامیته المسماة «لامیة الأفعال» وهي منظومته المعروفة في علم الصرف على سبیل التمثیل في مسألة وزن ليس» (1).

ب - القرآن الكريم وقراءاته:

وبحكم أن القرآن هو أول المصادر التي وضعها النحويون وأجمعوا على الاحتجاج بها ورجعوا إليها واعتمدوا عليها في استنباط القواعد النحوية، كما أن النص القرآني هو أصح نص لأنه وحي نقل عن أثبات عن طريق التواتر، فلا عجب أن نجد الشيخ أطفیش يكثر من الاستشهاد به، فلا تكاد صفحة أو باب، بل قاعدة نحوية تخلوا منه، إذ أنه استشهد به في مائة وخمس وأربعين موضعاً، لكن الملاحظ أنه أثناء الاستدلال لا يورد الآية بكاملها، بل يكتفي بذكر محل الشاهد فيها، ونذكر على سبیل المثال استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مِنْ يَقُولُ﴾ من سورة البقرة في مسألة المبتدأ الذي يأتي مصدراً مؤولاً من «من» التبعيضية وما دخلت عليه، والآية بكاملها هي: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مِنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (2)، والأمثلة على ذلك كثيرة.

أما فيما يخص القراءات فهو لا يفرق بين قراءة شاذة ومتواترة، مادام أن القراءة سنة متبعة والقراء لم يأتوا بشيء من عندهم، بل يلتزمون ما نزل على النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهم لا ينظرون في القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، كما نقل عن ابن الجزري والسيوطي (3). فبالنسبة للقراءة المتواترة فأظن أننا لسنا في حاجة إلى ضرب أمثلة وسأكتفي بالإشارة إلى بعض الآيات التي تضمنت بعض القراءات الشاذة، والتي استشهد بها في أربع عشرة موضعاً كقراءة ابن مسعود وأبي السمال. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَنْ خَيْرٌ﴾، استدلت بها على أن «أن» هو لغة في ضمير الرفع المنفصل «أنا» (4). وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾. في قراءة رفع «لباس»، التي هي قراءة كل القراء عدا نافع وابن عامر والكسائي. الذين قرؤوا الآية بالنصب، واستدل بالآية على مجيء الخبر جملة ويكون الرابط اسم الإشارة (5).

(1) انظر قسم التحقيق : 101.

(2) انظر قسم التحقيق : ص 82 .

(3) النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري، صححه : علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2 ج، د ت : 10/1-11 . الاقتراح في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح : محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 : 14-15 .

(4) انظر قسم التحقيق : 88 .

(5) انظر قسم التحقيق : 95 .

وقوله تعالى: ﴿حاش الله﴾ وهي قراءة ابن مسعود ، وهي من القراءات الشاذة. واستدل بها على مجيء «حاشا» اسم فعل ، وهي من أدوات الاستثناء⁽¹⁾.

ج - الحديث :

وفي الاستشهاد به خلاف بين النحاة ، لكن المجمع عليه عدم الاستدلال إلا بما صح نقله عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لفظا. والبصريون والكوفيون لم يحتجوا بالحديث النبوي كثيرا، وإن فعله بعض المتأخرين كابن مالك⁽²⁾، والشيخ اطفيش لم يحد عن هذا الطريق فهو من أتباع المدرستين، فلا غرو أنه لم يستشهد بالحديث الشريف إلا في أحايين قليلة قياسا بالقرآن الكريم، وعدد الأحاديث التي استدل بها هي ثمانية أحاديث فقط، ولم يكن دأبه كتابة الحديث بأكمله بل يكتفي بمحل الشاهد فيه ، وعزؤه أن المقام هو مقام اختصار وليس مقام تطويل ، فضلا على أن هذه الأحاديث قد تكون معروفة لدى المتعلمين.

ونذكر في هذا السياق قول النبي (صلى الله عليه وسلم): « يتعاقبون فيكم ملائكة » الذي استدل به على موافقة النعت السببي منعوته في المثني وجمع السلامة على هذه اللغة الشائعة عند العرب، وهي: لغة أزد شنوءة، حيث يقول: «وأما التثنية وجمع السلامة فإنما يجوزان على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، نحو: مررت برجل قائمين أبواه أو قائمين ضاربوه، أو قائمات نساؤه، ويجوز جمعه تكسييرا نحو: مررت برجل كرام أبأؤه، وإذا كان الوصف مما يلزم الأفراد أو التذكير أو التأنيث لم يخرج عن ذلك»⁽³⁾.

وحديث: « ليس من امبر امصيام في امسفر » ، واستدل به على إبدال أل الدالة على تعريف الاسم ب أم في لغة حمير وطيء⁽⁴⁾. وحديث: « في السعي تبدأ بما بدأ به الله » استدل به على مجيء الواو، وهي حرف عطف لتنفيذ معنى الترتيب إذا لم تقم قرينة على خلافه عند الكوفيين، وذلك في قوله تعالى: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ [البقرة : 158]⁽⁵⁾.

د - الأمثال وأقوال العرب:

استشهد النحاة بالنثر الذي قاله الفصحاء من العرب ورواه الثقات، والشارح عمل بهذا الشرط ولم يحد عنه، وقد اكتفى في شرحه بالاستشهاد بخمسة أمثال وأربعة أقوال شاعت عن العرب، منها قولهم: «أكلوني البراغيث»⁽⁶⁾

(1) انظر قسم التحقيق : 206 .

(2) الاقتراح في النحو للسيوطي : 29 .

(3) انظر قسم التحقيق : 125 .

(4) انظر قسم التحقيق : 129 .

(5) انظر قسم التحقيق : 137 .

(6) انظر قسم التحقيق : 87 .

و«إياه وإيا الشوَّاب»⁽¹⁾، وهو قول حدث به الخليل تلميذه سيبويه رواية عن أحد الأعراب، ومن هذه الأقوال قول لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ومقالة لأحد الخوارج موجهة لعبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)⁽²⁾.

كما أن الشارح لم يغفل التمثيل بلغات العرب شأنه شأن النحاة كلغة تميم وطيء وقضاعة وكلاب... الخ مادام أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار، ولا يصح رد إحداها بالأخرى، ولكن النحاة لم يروا مانعا من تقوية إحدى اللغتين على الأخرى إذا كانت أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها⁽³⁾، منها قوله: «أن بعض تميم تبدل كاف المخاطبة شيئا مكسورة مع الفعل والاسم والحرف؛ قرأ بعضهم: ﴿وقد جعل ربش تحتش سرياً﴾ وتسمى هذه اللغة: الكشكشة، وبعض بني بكر يبدلونها سينا فيكون نحو: ضربس أبوس، وتسمى هذه اللغة الكسكسة»⁽⁴⁾.

هـ - مذهبه النحوي:

درجت العادة أن يحدد الدارس مذهب مؤلف الكتاب الذي يدرسه، وذلك من خلال استقراء النص وتفحص آراء المؤلف في الكتاب المدروس وتحديد اتجاه هذه الآراء. وغالبا ما يقتصر هذا التحديد على المدرستين البصرية والكوفية، وهما المدرستان الشهيرتان في النحو العربي، وإذا جئنا إلى الشيخ اطفيش فسنجد بصري الهوى فكل آراءه أو جلها استقاها من هذه المدرسة النحوية ووافقهم عليها وشمل ذلك جميع الأبواب، كما أنه احترم قواعدهم في الاحتجاج، فشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب المشهورين بالفصاحة، ولم يأخذ بالحديث إلا في القليل النادر. ودأبه ذكر القاعدة النحوية حسب المذهب البصري أو حسب رأي الجمهور، كما أنه لم يخرج عن إجماعهم، مع الإشارة إلى رأي الكوفيين إذا كانت المسألة خلافية. أما القياس فهو يقيس على الشائع من كلام العرب ولا يعتمد الشاذ كمسألة دخول «ما» على حاشا، فسيبويه يمنع ذلك، وما سمع عن العرب في هذا الشأن فهو شاذ لا يقاس عليه كقولهم:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قَرِيْشًا فَإِنَّ نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا⁽⁵⁾

وأحيانا نجد المؤلف يحاول التوفيق بين المدرستين شأن النحاة المتأخرين، وبذلك يتضح أنه كان من أتباع الأصول النحوية، ولم يكن يخرج عن إجماع النحاة في الغالب، وإن وفق بين المذاهب أحيانا، في كثير من الدقة والأمانة العلمية في عزو الآراء إلى أصحابها.

(1) انظر قسم التحقيق : 172.

(2) انظر قسم التحقيق : 101 .

(3) انظر كتاب الخصائص لابن جني ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي 1952 : 10/2 .

(4) انظر قسم التحقيق : 169 .

(5) انظر قسم التحقيق : 213 .

وإذا استشهدنا بالمسائل التي وافق فيها البصريين نجدها حتما كثيرة، ويصعب حصرها، وسنذكر أمثلة على ذلك:

فقد أخذ الشيخ برأي سيبويه والجمهور في أن رافع المبتدأ هو الابتداء، وأن الخبر الجامد لا يتحمل ضميرا وهو رأي البصريين⁽¹⁾، إلى جانب موافقته لهم في ضمير الغائب «هو» و«هي» هو مجموع الهاء والواو، والهاء والياء، وليس كما يدعي الكوفيون بأن الضمير هو الهاء فقط، وأن الواو والياء زائدتان للإشباع⁽²⁾. وقد أخذ برأي الزمخشري على الرغم من مخالفته إجماع النحاة في جعله «مقام إبراهيم» في الآية: ﴿آيَاتٌ بَيْنَاتٌ مِّمَّامُ إِبرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على «آيات بينات» لأن المعروف أن البيان يتبع المبين في التعريف والتكثير والإفراد وغيره، والتذكير وغيره، وهنا بينت النكرة بالمعرفة.

أما أهم المصادر التي اعتمد عليها، في تحليله وجمعه لآراء النحاة في شتى المسائل هي:

- كتاب سيبويه بحكم أنه المصدر الأول للنحو العربي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وأغلب المسائل والآراء التي يتناولها الشيخ اطفيش بالتأييد أو التنفيذ نجدها مبنوثة في هذا الكتاب، وحتى نسبة الآراء إلى أصحابها نعثر عليها مفصلة ومشروحة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وهو الكتاب الذي يتناول القضايا المتعلقة بأصول النحو والمسائل التي اختلفت فيها المدرسة البصرية مع الكوفية.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، وهو كتاب هام يحوي جميع أبواب النحو، وآراء النحاة فيها.
- إضافة إلى حاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهرى على الأجرومية، فبعض المسائل والقضايا استقاها من هذا المصدر دون أن يشير إليه، كالقصة التي رويت عن سيبويه، والتي نجدها في هذا الكتاب⁽³⁾.

1- 3 مصطلحاته:

استعمل الشيخ في أغلب أبوابه مصطلحات البصريين كالحال والتمييز والضمير والبدل... الخ، عدا مجارته لصاحب المتن في تسميته الصفة بالنعته، كما هو شائع عند الكوفيين وكذا تسميته الجر بالخفض، والمجرورات بالمخفوضات، وعدا هذا فكل مصطلحاته هي مصطلحات البصريين.

(1) انظر قسم التحقيق : 83 و ما بعدها .

(2) انظر قسم التحقيق : 89 .

(3) انظر قسم التحقيق : 134- 179 .

المبحث الأول :

1-2 قِية الكتاب

2-2 تحقيق النسبة والعنوان

3-2 سير الصحفيين

2-1 قيمة الكتاب:

إن كتاب المسائل ليعد إضافة إلى الدراسات النحوية، لاسيما منها التي اهتمت بمقدمة ابن آجروم في النحو «فهو من الشروح الراقية للمقدمة الأجرومية لذلك كانت موضوعاته هي الموضوعات نفسها التي صنفها ابن آجروم في متنه مع زيادة ما يسمى بالفوائد»⁽¹⁾، ميزته السهولة والوضوح عموما على الرغم مما كان الشيخ يمتاز به أحيانا من الإغراق في التحليل المنطقي، مضاهيا طريقة الفلاسفة والمناطق في عرض المسائل العلمية، لكن على العموم لم تخرج عباراته عن حد السهولة بقليل من إعمال الفكر، وما ذكرناه هو سمة بارزة نجدها عند الدارسين للقضايا اللغوية والنحوية في عصر المؤلف الذي يعد امتدادا لعصر الضعف، وهو ما يشفع له. لكننا نقول مع ذلك أن الكتاب ميسر في أسلوبه وطريقة عرض أبواب النحو للمبتدئين الذين يريدون النهل منه قبل الانتقال على مستوى أعلى في التعليم، وهو مغن لهم عن كثير من المصنفات التي تورد مسائل النحو صعبة أحيانا، متقلة بكثرة الشروح والتفصيلات والتأويلات، فهو إن جاز التعبير اختصار لكتب كثيرة جامعة، لاسيما أنه يتناول أهم المتنون النحوية في عصر المؤلف وهي الأجرومية، التي تعتمد أساسا على الإيجاز والاختصار في عرض الأبواب النحوية، وهي التي كانت محط عناية خاصة للعلماء والمتعلمين على السواء في شتى أقطار الوطن العربي لاسيما المغرب والأندلس في تلك الفترة وقبلها.

والكتاب يمثل إسهام علماء الجزائر في الدراسات النحوية وهذا يدل على أنهم لم يكونوا بعيدين عما يجري عصرهم في مجال الدراسات اللغوية المتمم بكثرة المتنون والحواشي والمنظومات التي تهتم بعلم اللغة، رغم أن الجزائر كانت تعيش في عصر الشيخ أصعب الظروف في جميع الميادين، تختلف كلية عما كان سائدا في المشرق العربي، وظروف التعليم فيها لم تكن مهياة بالشكل الذي يساعد على قيام نهضة علمية، ومع ذلك فإن علماء الجزائر تحدوا الصعاب في هذه الفترة، وحاولوا الإسهام في الحركة اللغوية والأدبية، والشيخ اطفيش واحد منهم إذ هو من أبرز علماء البلاد في هذه المرحلة، أسهم بقسط وافر في درس النحوي بشرحه لمقدمة ابن آجروم فضلا عن كتب لغوية أخرى ورد ذكرها في الترجمة. فأفاض فيه شرحا وتحليلا وتعليقا بعرضه لأبواب النحو وشرح مسائلها والاختصار على المهم منها دون تطويل وحشو مع تأييدها بالأدلة التي ساقها النحاة على مختلف توجهاتهم ومذاهبهم. وأحيانا وأنت تتصفح الكتاب تجد أمامك رجلا موسوعيا مقتدرا واسع

(1) الجهود اللغوية عند محمد بن يوسف اطفيش: د أحمد جلايلي: 45 .

الاطلاع، ضليعا في شتى العلوم المتعلقة باللغة، فهو لا يترك شاردة ولا واردة إلا ويستفيض فيها بحثا وشرحا، حتى المتعلقة منها بعلم البلاغة والتفسير و متن اللغة. ولا غرابة في هذا فالشيخ سخر حياته كلها في سبيل طلب العلم والمتعلمين في بلده وخارجها ولقي في سبيل ذلك العنت والمضايقات، ولم تكن السبيل ميسرة له فتصدى لهذه المصاعب بهمة عالية وإرادة صلبة لمواصلة حياة العلم والتعليم حتى صار من أجل أعلام الجزائر. ولن نزع من خلال هذا التوصيف أننا وفي كتاب حقه، فهو قليل من كثير كان يجب أن يقال في حق هذا الكتاب وصاحبه. ونرجو أن تتاح لنا أو لغيرنا دراسات وأبحاث أخرى حتى نفيض القول في هذه الشخصية ومنجزاتها، ونتناوله بالدراسة والتحليل المعمق، والله الموفق.

2-2 تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

- كل المصادر والمراجع التي ترجمت لشخصية الشيخ اطفيش تجزم أنه ترك شرحا للمقدمة الأجرومية ما زال مخطوطا، ومن الكتب التي ذكرت المؤلف منسوبا إلى المؤلف:
- معجم أعلام الإباضية - جمعية التراث - مج 4/844 .
 - السلاسل الذهبية بالشمال الطفيشية، إبراهيم بن بكر حفار، ص 76، ما بعدها.
 - الفكر السياسي عند الإباضية، جمعية التراث، ص 112.
 - ملحق سير المشايخ للشماخي، ص 153/2
 - شرح شواهد شروح الأجرومية للعلامة اطفيش (مخطوط تحت رقم 15) مكتبة الحاج محمد بن أيوب، غرداية.
 - المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية (مخطوط تحت رقم 12-5) مكتبة الحاج سعيد محمد بن أيوب، غرداية.

— تحقيق اسم الكتاب :

إن هذا الكتاب من الكتب النحوية التي لا تزال مخطوطة، وهو صحيح النسبة إلى صاحبه الشيخ اطفيش، وقد ذكر الشيخ ذلك في مقدمة الكتاب من النسخة الكاملة (أ) ، يقول: "وبعد فإن التطويل قد أخذنا منه حظنا والحمد لله، وأما الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشروع فيهما تخفيفا على المبتدئ بشرح الأجرومية شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك وربما ذكرت أكثر من ذلك، وسميته بمسائل⁽¹⁾ تحقيقية في بيان التحفة الأجرومية... " وبعض الكتب تذكر تسميته: بالمسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية وأرجح التسمية الأولى؛ لأنها تفيد دلالة البعض من المسائل وليس كلها.

(1) مخطوط النسخة (أ) : 1/أ .

2-3 سير التحقيق:

تركز جهدي في هذا التحقيق على محاولة إخراج النص في أحسن صورة كاملا خاليا من أي نقص أو خلل، لذا وقفت جاهدا عند متطلبات قواعد وأصول التحقيق، فلم أجنح إلى إقبال الهامش بالتعليقات الكثيرة والملاحظات غير المطلوبة بما يحقق الغرض والقصد من النص، وذلك بجعله واضحا خاليا من التعقيد كما أراد له مؤلفه.

1- فقد أكملت النص ما أمكن دون التدخل في جوهره إلا بالقدر الذي يخرج إخراجا دقيقا فاستدركت ما بين النسخ من سقط، وصوبت خطأ الناسخ إذا كان ناتجا عن التصحيف أو التحريف ولجأت في ذلك إلى جمع النسخ المطلوبة للكتاب والتي بلغت أربعة، ثم جعلت النسخة الكاملة هي الأصل، وراجعتها مراجعة دقيقة للتأكد من عدم وجود نقص أو سقط حدث سهوا مني أثناء النسخ. وعارضت هذه النسخة بالنسخة التي رمزها (ب) معارضة دقيقة، وسجلت الفروق بينها في الهامش- لاسيما التي لها تأثير على المعنى الذي يريده المؤلف- للوصول إلى نسخة واضحة خالية من أي نقص.

وقد حرصت على الإشارة إلى ترقيم صفحات المخطوط، فوضعت أرقاما تدل على ذلك حيث رمزت للوجه بالحرف (أ). وللظهر بالحرف (ب).

2- أثبت الاختلافات والفروق بين تلك النسخ في الهامش مع مراعاة التعليق على تلك الفروق إن اقتضى الأمر و بيان الأدق منها.

3- ضبطت كلمات كثيرة وردت في النص غير مضبوطة بالشكل بوضع النقاط والحركات الإعرابية والهمزة والمدة وعلامات الترقيم... الخ لاسيما أن النص مكتوب بالخط المغربي الذي يتسم بمميزات خاصة في الرسم والإملاء.

4- وحرصت أيضا على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشواهد الشعرية إضافة إلى الأمثال وأقوال العرب كما يلي:

(أ) الآيات القرآنية: ضبطتها بالشكل، ورددتها إلى مواضعها في المصحف وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها، والإشارة إلى اختلاف القراءة إن وجدت بواسطة الرجوع إلى كتب القراءات.

(ب) تتبع ما ورد في النص من أحاديث نبوية - على قلتها - في كتب الأحاديث الستة وفي المسانيد مع ضبطها بالشكل . وبيان معانيها وقصته واختلاف رواياتها إن اقتضى الأمر.

(ج) الأمثال وأقوال العرب التي وردت في النص قليلة، وقد لجأت في ضبطها والتأكد من صحتها مع بيان قصتها وشرح الغامض منها بالرجوع إلى مظانها في كتب الأمثال. ومعاجم العربية.

(د) أما الشواهد الشعرية التي كانت كثيرة فقد لجأت إلى تخريجها وضبط أبياتها ونسبتها إلى قائلها ما أمكنني ذلك وأكملت الناقص منها، بالرجوع إلى دواوين الشعراء وكتب اللغة والنحو

والشواهد مع شرح مفرداتها الغامضة وبيان المعنى العام، ومحل الشاهد فيها، ونسبة الشواهد غير المنسوبة إلى قائلها، وأثبت في الهامش اختلاف الرواية لبعض الشواهد بالاستعانة بفهارس الشواهد وكتب اللغة والمعاجم . كخزانة الأدب، ومغني اللبي ، وأوضح المسالك... الخ. واكتفيت بتحديد المراجع عند تخريج الشاهد، والجزء والصفحة التي ورد فيها.

هـ) ترجمت في الهامش لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط بالاستعانة بكتب التراجم والرجال، وأشرت إلى موضع الترجمة في تلك الكتب في الهامش.

6- شرحت المفردات الغريبة التي وردت في النص شرحا لغويا معتمدا في ذلك على

معاجم اللغة كلسان العرب لابن منظور.

7- وردت في النص مسائل خلافية للنحاة فيها آراء مختلفة في النحو، خاصة وفي اللغة

والقراءات حيث ينسب المؤلف الرأي لصاحبه أو لمذهبه (الكوفي أو البصري) فحرصت على التعليق المقتضب على هذه الآراء أو تلك المسألة وتخرجها بواسطة الإحالة على المراجع لمزيد التعمق والتفصيل فيها.

8- وضعت عناوين لموضوعات الكتاب و مسائله .

9- ورأيت أنه من المفيد للقارئ أن أقوم بفهرسة كاملة لما ورد في التحقيق من آيات

قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية ونثرية وأعلام.

وأرجو بهذا العمل المصني أن أكون واضعا للجنة في صرح اللغة العربية التي لم نأل

جهدا في خدمتها وخدمة تراث أمتنا الزاخر الذي يحتاج لأيد أمينة تنقذه من عبث العابثين وإهمال المقصرين فنستفيد منه أحسن إفادة. ومن الله العون والتوفيق.

المبحث الثالث :

1-3 دلالات الرموز.

2-3 وصف المخطوطات.

3-3 صور للمخطوط.

دلالات الرموز :

- بوبت الكتاب ، وجعلت هذه الأبواب وعناوينها بين عارضتين .
- الكلام الزائد عن كلام الشارح، وضعته بين معقوفين [] .
- أبرزت النص القرآني بوضعه بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ .
- أما الحديث النبوي والكلام المنقول، فجعلته بين مزدوجتين « » .
- ص : صفحة .
- دط : دون طبعة .
- دت : دون تاريخ .
- تح : تحقيق .
- ط : الطبعة .
- [...] / أ ، ب] ترقيم صفحات المخطوط .
- ج : جزء .
- مج : مجلد .
- دم : دون مطبعة .
- (...) استعملت للكلام المشروح .

النسخ المخطوطة :

توثيق النسخة الأولى ورمزها (أ) :

- وهي النسخة المعتمدة في التحقيق كونها الأكمل بين النسخ الثلاثة ، حصلنا عليها من مكتبة محمد بن أيوب الحاج سعيد تحت رقم 12 . 5 .
- عنوان المخطوط كما كتب في الصفحة الأولى هو : « المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية » لمؤلفها : الحاج امحمد بن الحاج يوسف اطفيش (1332هـ - 1914م) .
- موضوعها : شرح متن الأجرومية في علم العربية .
- أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد و آله وصحبه وسلم ، هذا شرح متن الأجرومية في علم العربية ، تأليف الشيخ العالم العلامة الحبر الفهامة ، شيخنا و فريد عصره الحاج امحمد بن الحاج يوسف اطفيش الإباضي » .
- وقد ختمت بقوله : « وما أشبه ذلك كجبة صوف وخص ضغت و وسق تمر وخالصة معد ولباب عدنان والله أعلم بغيبه وصلى الله على سيدنا محمد . »
- الناسخ : [الشيخ حمو بن باحمد ، بابا وموسى] .
- تاريخ ومكان النسخ : دون تاريخ .
- عدد الأوراق : 75 (كل ورقة فيها صفحتان) .
- عدد الأسطر في المتوسط 29- المقاس 15.5*23 سم .
- الخط مغربي صعب القراءة في بعض الأوراق ، نتيجة كثرة الإضافات والتعليقات على الهامش (الأعلى والأسفل ، الأيمن والأيسر ، أما ألوانه فهي بني بالنسبة للشرح ، والأحمر ، وهو خاص بمتن الأجرومية) .

وقد نسخ المخطوط في حياة المؤلف وذلك لقول الناسخ في بدايته : أمدّ الله بعونه ونفعنا بعلومه...

- في الكتاب تعليقات في الهامش قيل أنّها بخط الشيخ اطفيش ، والكثير منها يكتنفه الغموض والصعوبة . و تطلبت جهدا كبيرا لفهمها .

توثيق النسخة الثانية ورمزها (ب) :

وهي تبتدئ بقوله في : باب الإعراب ، في الصفحة (8/أ) حسب ترقيم النسخة الأم ، فالصفحات الأولى ساقطة ، من بداية النص إلى قوله : « بعد نقل حركتها ، مصدر إعراب وأما الأعراب بفتح فإسكان : فسكان البادية من العرب نحو : الأعراب أشدّ كفرا ، ونحو : قالت الأعراب آمنة... » وكذا الصفحات (15/أ) إلى (52/ب) ، أي من قوله : « وهي كل

فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، ومثلهن الألف والواو... » إلى قوله في باب حروف العطف : « لمجرد التفصيل ، و تقع بين العامل والمعمول، وأما الثانية فالصحيح أنها لمجرد التفصيل لا عاطفة كما قال المصنف...» ، وكذا الصفحات من (66/أ) إلى (74/ب) ؛ أي من قوله : « في نحو : لا تصل ناعسا، ولو كان عمدة من حيث المعنى » في باب الحال ، إلى قول الشارح : « زيد العاقل جاء، ولو بدلا . وقد اشتهر أن المبدل منه في نية الطرح » في باب المخفوضات. إذن فجل صفحات هذه النسخة مفقود . وتنتهي بنفس نهاية النسخة (أ) .

وهي مكتوبة بالخط المغربي ، بالمداد الأسود للشرح والأحمر. للمتن . والأرجح أنها ليست لأحد تلاميذه نظرا للأخطاء الواردة فيها الناتجة عن التصحيف وقد أشرت إلى أغلبها في قسم التحقيق عند مقارنة النسخ. و يرجح أن الإضافات في الهامش هي بخط المؤلف ، إذا قارنا الخطوط .

- عدد أوراقها 32 ورقة .

- معدل عدد الأسطر : حوالي 24 .

- تاريخ النسخ : غير موجود .

وهي موجودة في مؤسسة الشيخ عمي سعيد ، قسم التراث والمكتبة ، خزانة الشيخ صالح بن كاسي/الرقم في الخزانة ش ص/دغ 97 ، مصلحة التصوير الرقمي للمخطوطات ، غرداية .

النسخة الثالثة : وهي التي رمزنا لها بالرمز (ج) :

وهي موجودة بمكتبة- آل فضل ببني يزقن - رقمها في الخزانة : دغ 69 .

- العنوان كتب هكذا : « مسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية. »

- لصاحبها : (محمد بن يوسف اطفيش) (ت 1332هـ / 1914م) .

- النَّاسخ : (عمر بن الحاج إبراهيم اليسجني) .

- تاريخ النَّسخ : (قبل 1332م) .

- بداية المخطوط : « الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله...وبعد ، فإنَّ التَّطويل قد

أخذنا منه حظنا...» .

- نهاية المخطوط : « ... لأنَّ ممَّا يردُّ الشيء لأصله ، وفي نحو ضربوا مبني على الضمِّ ،

ويردّه أنَّ البناء يكون .» .

الملاحظ هو أن الصفحات (4/أ) إلى (15/ب) حسب ترقيم النسخة الأم ساقطة ، وكذا

الصفحات (21/ب) إلى غاية نهاية المخطوط ، وبالتالي فجل صفحات هذا المخطوط مفقودة ، كما

أنني لم أعتد عليه في التحقيق ومقارنة النسخ لأنه لا يحوي القسم الثاني منه ، والذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه .

- عدد الأوراق : 16 .

- عدد الأسطر : 20 .

- الخط : نسخ مغربي جليّ / لون المداد : أسود للشرح وقرمزي لمتن الأجرومية ولغيره كالأعلام والشواهد المذكورة في الشرح وغيرها ، كما أن الخط المكتوب في الهامش هو بلون بني ولا يشبه خط النص ، وبالتالي فيعتقد أنه ليس خط أحد تلامذة اطفيش .

- حالة المخطوط : النسخة في حالة جيّدة من الحفظ .

ملاحظات :

- نسخت المخطوطة قبل وفاة المؤلف ، بدليل الزيادات التي بخطّه في الهامش .

صور للمخطوط

3-3 صور لـ :

- الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة (أ) .
- الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة (ب) .
- الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة (ج) .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلواتنا على سيدتنا فاطمة واله وصحبه وسلم تسليما
في هذه شرح الشيخ العالم العلامة الخبير الفاضل شيخنا وولي نعمتنا
آية الله الحاج آية الله الحاج يوسف الخليلي الباقع امه الله بعونه
وتوفيقه **ويعلم الله علوما** وامين يا رب العالمين

الحمد لله والحمد لله والحمد لله على رسوله واله وصحبه وسلم تسليما وهذا

فانما يتطور بل قد اخذنا منه حظنا والحمد لله **واما** الاختصار والافتصار فهذه ا

او ان الشروع في هذا الكتاب على المبتدئين بشرح الاجز ومبدا شرحها ذكر فيه قول واحد
من الاقوال **والحكمة** او احتمالا او اثنين متعادلا وربما حكمت اكثر **وسمي**

بمسائل الخفيفة في بيان الحقبة الاجز ومبدا ومعنى اجزوم الفخر الصوري وهو
لغة تبرز الفعامة مغايرة للكعبة وهو من اجز فاسرا تتفر الى اجز الاثني لسرور وفيه
كنايه حيان قبل ان يحال اليه حيان الى مع وفخر حيان بالجهة من الاثني لثلاثة

ايه حيان محمد بن علي بن محمد الغساني في مؤلف الاجز ومبدا بغاير ومؤلفها
الخير محمد بن محمد بن داود الصنهاجي في بيان اجزوم بمعة المهمة وتشنيد الراء
ولد عام اثنين وسبعين وست مائة وفي هذه العام توفي ابن مالك وولد

الشيخ عبد المهيم الخزمي ومات مؤلفها عام ثلاث وثمانين ومبدا وكثير بنو سبع مائة
في شهر صفر ودفن داخل الباب الجديد بغاير عند هذه المقدمة وشرح

حز الاماني في الفراء **ات** بضم الشا طين **بسم** متعلق باليد محذوف ما مؤخر ا
للهم او محال حذف مع كاملها اي **بسم** الله الرحمن الرحيم اوله

متبركا وحوث الباء دلالته على الالف او تخفيف الف والياء بفتح به كتاب الله
وحذفت الف اسم في الحقبة **م** منة الوصل كثيرة الاستعمال وانما

حذفت في لسم الله مع اما وانما لسم الله الرحمن الرحيم لشبههما لهما
هوية وان لم يكتب في الفراء ازالة او لعلهما من جهة البسطة المكررة

والاسم من السمو بضم السين والتشديد واو اعله سمو بكسر السين او ضمها
فال يخر او فتحها مع اسكان الميم والكر حذف واو او سكر سينه واتي

بغيره الوصل توصل اللفظ بالسكون نحو يخافون به اوج وفي ذلك الحذف
تخفيفا ولو عوضا المهمة **تجيب** لا نهات في في الوصل او من الوصل حذف

لو واو وحوث كنه المهمة فوز نه اعرو السمو العلو والاسم كالم الراء شرح
لذال الله كالم مذ له اذ يعقد مذ لوله به ولا يلزم ان يقال كالم مذ لوله بل

في نفس في لا يرد انه لا يكون اسم الله **الكل** منه وانما لم او اسمي لانه اعلم
من العزل والحر في ان لفظ الاسم يطلق في اصل العر **يض** كالم العزل والحر ايضا

وهذا
بضم
ان
متعلق
اليسيرة
لا تكمل
باؤها

هذه تسمى العزل

قال

في الفهرست

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

قد لا يصح تقديره، وفي الاضافة بمعنى الامة مطلقا وفيه ليست على تقدير حرف
 اصلا ولا على نيتته **ماله** يقدر باللام **خبر غلام زيد** ومنصوبا الفارسي اضافة
 العلة للمعنى **وذي** الذي يقدر **بمن نحو** **توقد** **خز** بفتح الخاء وهو نوع من الحزب
 او من الثياب ومنه عن ابن السراج اضافة العلة للمعنى **وذي** العلة **وذي** العلة
خز خبر حرف وانفق انما بمعنى من اذا اضيف **علا** **خز** **خز** **خز** **خز** **خز**
و **باب** **سراج السراج** **شجر** **و** **خالته** **حديده** **بالم** **فتا** **مفتوحة** **او** **بهمزة**
ساكنة **فتا** **مفتوحة** **ويكسر** **التامع** **الله** **او** **العبرة** **السائنة** **ويقال**
الخاتم **بالالف** **او** **بالهمزة** **والخيتام** **والختم** **بفتح** **الخاء** **والخليفة**
بالد **او** **همز** **و** **ختم** **بفتح** **الخاء** **او** **بالتاء** **او** **بالياء** **او** **بالحاء** **او** **بالتاء**
الحديده **مع** **ان** **الحديده** **حلي** **او** **عمل** **لما** **الحديث** **لان** **لم** **يامر** **بلبسه**
وما **اشبه** **ذلك** **و** **حبة** **صوف** **و** **خمر** **و** **سوق** **و** **خلاصة** **معك**
و **لباب** **عدنان** **والله** **اعلم** **بكتبه** **وصلى** **الله** **على** **سيدنا** **محمد** **وعلى**
آله **وصحبه** **وسلم** **تسليما** **ولا** **حول**
واقوة **الا** **الله** **العلي** **العظيم**
والحمد **للرب** **العالمين**

بفتح
 الخاء
 وكسرهما
 ايناسب
 فتح الكتاب
 ولم يفتح
 تاج بضم
 اعوان
 لك
 بله

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

يعد نفاخر كنها مصدرا عراب واما العراب بعنح يسكان البادية
من العراب نحو الاعراب اشهد كجرا و هو فالت الاعراب واما واخر العراب
لحد وثه على المعرب الذي هو الاسم والمضارع والباب المعجز وجملة
الالفاظ كى بعد فواهم باب او يرد فواهم باب كذا الالفاظ الاخر
هي مسمى الباب وهي مدخل الى معرمة معانيها وهي كالعجة في سائر
توصل من خارج الالفاظ واذا اعتبر مع غيرها لادخل بالمعاني كباخر لدار
والالفاظ كى كباهاو جعل معانيها كارج الدار واذا اعتبر مع غيرها
وجعلها فذلك كتردد من كلامها بالحق لكلام مع انه يجوز وجه
واحد من لوجه الشبه **الاعراب** لغة التبسيط والتخفيف وازالة عرب
الشيء اي بسادته والتكلم بالعربية واعطاء العربون وولادة ولد عربي
اللون والتكلم بالعشر وعدم الحزن وثبوت الخيل العرب للناسان و
التحبيب الى الغير والتخسين والاعلام نحو اعربت زيد احوال الخبير اي
عربت اياها والنفر نحو اعربت المذابة اي نفلتها واصحاحا على انه
معنوي **تغيير المتكلم** **لاو اخر الكلم** الاضافة للحيقة وان كذا كى بصدق
بناخر الكلمة فان الاعراب بتغيير واخر الكلمة لان تغيير او اخر كلمات
ثلاث او اكثر او ذلك على ظاهره فالمراد التوزيع والمعبر كلمة و
ازاد بالآخر ما كان اخره تخفيفا كزيدا او حكما كيدا ودم واخر ومع
بالاصري يبي بفتح الخليل او سكونها وهو الصحيح بدليل جمعته على ايد
بوزن اجعل صلها اي ذي بضم الياء فقلت الصمة كسرة لتسليم الياء
من لقلب واو اذ لو قلبت واو العزم اسوي عربي معرب محتوم بواو
لازمة قلبها صمة لازمة ودمي ودموا بالفتح او الاسكان واخو
ومعني بفتحها افعال حذفت الياء والواو بعد قلبها الياء كقولهم
فتح فيما عينه معترحة واعربت على ما قبلها وهذا الة قبلها واخر
حكما واخر حكما هنا ليست خربة مجازا بل حقيقة فية خاصة علم

العلم

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

به منضحين في السجن والدم الحمايم والمانع يرد ذلك الى المقدر وباللام
 ومعنى كون المضاج اليه مقدر الحرف انه ملاحظ عليه معنى الحرف لانه
 يفدر معه لعنه الحرف لانه قد لا يصلح تفديره وقيل الاضافة بمعنى اللام
 مطلقا وقيل ليست على تفدير حرف اصلا ولا على نيته **والتي يفدر بها**
فخو غلام زيد ومنه عند الفارسي اضافة العدد للمعجود **والذي يفدر**
بمن فخر توب خن يعنى الحاء وهو نوع من الحرف او من الثياب ومنه عند
 ابو السراج اضافة العدد للمعجود كالعقد المفدر او فخر شبر حى مير
 وانعقد انها بمعنى من اذا اضيف عدد الاخر نحو ثلاثمائة **وباب سراج**
 السراج مشي **وخاتم حديد** بالباء جنة مفتوحة او بهمزة ساكنة
 وفتح مفتوحة وبكسر التاء مع الالف الهمزة الساكنة ويقال الخاتم
 بالالف او بالهمزة والختم يعنى الخلاء والختم بفتح التاء كالحاء و
 الختم بالباء او همزة ختم بخاتم ليناسب ختم الكتاب ولم يفعل
 ليناسب التبرق او الذهاب ولم يكتب التبرق عن الحديث مع ان
 الحديث حلي اهل النار كما في الحديث لانه لم يامر بلبسه **وما شبه**
ذلك وجبة صوف وخوضفت وو سفنم وطلاصة صعد
 ولباب عدنان والله اعلم بغيبه و صلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه وسلم تسليما ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم **والحمد لله رب العالمين**

بسم الله الرحمن الرحيم وحده وعلى الله على سبطنا محمد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وأحبه، وكل تسليما
وبعد فإن التطوير في هذا الشأن من مضافات الحمد لله، وأما الاختصار
والاختصار فقط أو أن الشروع فيهما جميعا على المبتدئ بشيخ الأ
جرومية يشيها إذ هي فيه قولوا واحدا من الأقوال والمغزاة أو احتمالاً
أو اثنين من ذلك وربما أكثر **التميم** **وسميت** بمسار التحفة في
بيان العقيدة الجرومية **ويعني** أجروم العيني الصوفي وهو لغة بربر
البعاء مغاير الكعبة وهو من أهل فارس انتقل إلى الأندلس وروى فيه
كناية حيان في الرخا إلى حيان الذي مضى وخ اخطب في فاحته من اللغة
لسببها في حيان حيان بن علي بن محمد الفسائي على مولد الأجر ومبته بعا
سومولها حيان بن حيان بن إدريس الصنهاغي في بابنا. أجروم بهذا العقيدة
وضع التميم وتشهد على الأراء ولرغام اثنين وسبعين وست مائة و
تغذ القاع توفيق ابن مالك وولج الشيخ كبر المصين الخضر في ومات
مولد عام ثلاثة وعشرين بن وسبع مائة في شفق صبح ودفن في داخل البان

الحمد لله

الثلاثة مضاهيه ويجوز عند ابن مالك وصاحبها اضربها
 يتم ويضرب كونه ضم بالضم والاضرب ويضرب مضاهيا للضرب
 لان التثنية حينئذ يكونه صريحا في الماضي بضم واستثنى بالتمثيل لان
 الضم يحرم مقام التعريف بالجنس عنه جماعة من المحققين كما من الحاجب
 والسقولة المتناوذة بالضم على المعتدي **بالماء كمنوع الازمنة**
 ليطأ كضمه او نية كضمه او رمي اطلقها عود وروى بفتح الواو
 والياء حتى يتحقق اللفظ بالضم كهما بفتح وفتح ولا شك ان الاصل
 خالك اجماعا وليس هذا ونحوه سوابق فوله بعضا حركة البناء لا
 تقع وانه بضمه للمعنى ان المدح لا يحتاج اليهما واما كراهية التثنية
 بجازم وكضرب المتسكن للوقف او الضمومة وكضرب فانه يمكن
 تحيها بالانواع اربع وحركاتها فيما هو كالكلمة متواليات تحيها
 او تفتحها وكلمت وفتح فاعلم فقلت ويهت بفتح الياء والواو
 واما الخامس والسادس والاعرابي فبنيات على التلاقي فجمع
 عليه الحركات وحمل عليه بالانواع فيه لو حتم كاستخرج كذا
 واما نحو مشجرة بناء الثالث في نية الانصال او ما عليه وحينئذ
 باطهما بالالاب بعد الهم والنون وكضم بواو بانه ضم للواو وكذا
 لما في النون اشبهت بفتحهم اضمه كما لما في المتصل بالالف التثنية
 على الفعل بان بفتحهم في التوكيد في الفتح الاصلية والفتح الاصلية
 محذورة وقد هو في نحو ضربت مبني على السكون لان الضم مما
 يرد اليه لاصلا وفي نحو ضم بواو مبني على الضم وهو ان البناء يكون

3

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

الفصل الثاني:

تحقيق المخطوط

[المبتدأ والخبر]

[تعريفهما] :

باب المبتدأ بألف أو همزة وهي الأصل والألف بدلها ، والأصل

[35 / أ] المبتدأ به فحذفت الباء وارتفع الضمير بعد انتصابه على نزع الجار واستتر، والقاعدة : إذا كتبت الألف أن يكتب على صورة ياء لأنها خامسة على القاعدة من كتب الألف بصورة ياء إذا كانت رابعة فصاعدا مطلقا كما إذا كانت ثالثة عن ياء. هذا إذا كانت تصاريفه بالياء كيبتي والمبتدي بالياء مجردا عن الهمزة، وإلا فالألف لأن أصلها همزة لكن هذا الإبدال ضعيف لتحركها. وإن جعلناه من لغة : بدي بدل بالياء كرضي أو بدل بالألف كرمي ، فلا إشكال في الألف لأنه عن ياء ، فيتعين كتبها بالياء الخالصة وتاء أصلها همزة كما قال مجردا... الخ⁽¹⁾. وإن جعلنا اللفظ من قولك : ابتدأه بمعنى افتتحه فلا حذف ولا إيصال.

والخبر، جمعهما في باب لتلازمهما غالبا ولأن أحدهما مرفوع بالآخر⁽²⁾، وخرج بقولي: غالبا ما لا خبر له ، نحو: أقيم الزيدان ؛ فإن قائم مبتدأ لا خبر له ملفوظ ولا مقدر، فإن (الزيدان) أغناه عن أن يكون له خبر. وقيل الخبر محذوف وهو باطل . وقيل خبره الزيدان ، وليس بشيء⁽³⁾.

(1) تكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الألف سواء أكان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة للإلحاق أو التأنيث أو لغير ذلك مثل: حبلى، ملهى، مغزى، مستقصى... (انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1996، :335 وما بعدها .

(2) هو رأي الكوفيين وابن جني من أن عامل الرفع في المبتدأ هو الخبر ، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ ، فهما مترافعان . (انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى 1998 : 311/1 ، شرح المفصل لابن يعيش الموصللي، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 - 2001 : 222/1 ، وانظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري ، تح ودراسة : جودة مبروك محمد مبروك ، ورمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة مصر ط1 : 44-51) . والمعلوم أن البصريين يشترطون في الوصف المستغني عن الخبر بمرفوعه ، أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام . والكوفيون والأخفش يجوزون ذلك ، كما أنهم أي الكوفيون أن الفاعل الساد مساد الخبر مع الوصف يجب أن يكون اسما ظاهرا لا ضميرا مثل : أقيم أنتما ؟ (شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإسترابادي ، تح : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي - ليبيا ، ط2-1996 : 77/1) .

(3) هو رأي أبي حيان : وانظر المسألة في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية - مصر ، دت : 301/1 ، والمجمع عليه أن المبتدأ نوعان ، مبتدأ له خبر ،

ونحو: أقل رجل يقول كذا ؛ فيقول صفة رجل ولا خبر لأقل على قول⁽¹⁾. واسم الفعل عند من قال : أنه مبتدأ بلا خبر، وقيل : محذوف الخبر، وقيل : أغناه عنه ضميره . والحق خلافهما؛ وهو أنه لا محل له وليس مبتدأ .

وأخر الخبر ولو كان عامله لفظيا لأنه فرع المبتدأ وحكم له ، فمن قال : أصل المرفوعات المبتدأ رجع أن زيدا مبتدأ في قولك : أزيد في جواب : من قام ؟ وقدر الخبر. ومن قال الأصل الفاعل رجع أنه فاعل وقدر الفعل ، ومن قال : كلاهما أصل استوى عنده الوجهان⁽²⁾. ولا يقال أن كون السؤال جملة اسمية يرجح كونه مبتدأ ، لأننا نقول: هو بمنزلة قولك: أقام زيد أم بكر أم خالد ؟ وهكذا لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام ؛ وإيضاح ذلك أن الإثبات والنفي واردة على الفعل أو على معناه ، فهو الأصل في النفي والإثبات وإذا أثبت الاسم أو نفي فباعبار معنى الفعل ، فهو متغير بالنفي والإثبات ومبهم في ذلك ، فيسأل عنه أكان أم لم يكن؟ نحو: أقام أم لم يقم ؟ لكن اختصر بالجملة الاسمية فقيل : من قام ؟ فهذه فائدة الخلاف ، لا كما قال: أبو حيان⁽³⁾ لافائدة له⁽⁴⁾. ويسمى المبتدأ مبنيًا عليه والخبر مبنيًا⁽⁵⁾، والمعانيون⁽⁶⁾ يسمون المبتدأ والفاعل ونحوهما المسند إليه ، والخبر والفعل ونحوهما المسند.

= ومبتدأ يستغني بمرفوعه عن الخبر ، ويشترط فيه أن يسبق بنفي أو استفهام عند البصريين ، و الكوفيون والأخفش يجوزون ذلك .

(1) هو رأي أبي علي الفارسي وقلّ هنا تحمل على النفي مثل : ليس وغير ، فهي بمعنى : قل رجل يقول ذاك كما يرى أبو علي الفارسي ، فمعنى التقليل قريب من النفي . (انظر الحجة للقراء السبعة أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح : بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 1984 : 162/1 .

(2) من قال أن أصل المرفوعات هو المبتدأ سيبويه ، والرأي الثاني هو للخليل ، والثالث هو للأخفش وابن السراج انظر تعليل الدماميني لهذه المسألة في حاشية الصبان : 300/1 .

(3) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي ، أبو حيان أثير الدين (654هـ/1256م/745هـ/1244م) من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات . ولد في غرناطة ورحل إلى مالقة ، وأقام بالقاهرة حتى توفي فيها . له من الكتب الكثير ، أشهرها : " البحر المحيط " ، و " تحفة الأريب " و " مجاني العصر " ، و " طبقات نحاة الأندلس " . (انظر ترجمته في : الأعلام : 152/7 ؛ وبغية الوعاة : 280/1 ؛ وفوات الوفيات : 71/4) .

(4) انظر همع الهوامع ص308 .

(5) هو تعريف سيبويه . (انظر الكتاب لسيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1991 : 126/1 .

(6) المشتغلون بعلم المعاني ، وهو من فروع البلاغة .

والمنطقيون يسمون المبتدأ والفاعل ونحوهما: الموضوع والخبر والفعل ونحوهما المحمول، إلا نحو: كل إنسان حيوان فالموضوع هو إنسان وكلّ سور وإلا نحو: بعض الحيوان إنسان فإن الحيوان موضوع وبعض سور، والمبتدأ الرفع لما يغني عن خبره محمول لا موضوع، ومرفوعه موضوع. المبتدأ هو الاسم صريحا أصيلا نحو: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾⁽¹⁾، فاللام للتأكيد، وهم مبتدأ، والمنصورون خبر. وقيل: ضمير الفصل لا محل له، وقيل: حرف⁽²⁾، أو بالتأويل نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽³⁾. و«تسمع بالمعديّ خيرٌ من [35/ب] أَنْ تَرَاهُ»⁽⁴⁾، بنصب تسمع أو برفعه على تقدير أن المصدرية.

وقيل هذا الفعل المرفوع مبتدأ، وأن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما، وإن من ذلك الفعل الواقع بعد سواء⁽⁵⁾، وأنه مبتدأ. وقيل: يأول بالمصدر بلا حرف مصدر. وقيل همزة بعد سواء، وأنه حرف مصدر. وقيل: تقدّران أي سواء عليهم إن أنذرتهم، فيأول الحرف المصدر المقدر أو بالحكاية لا أصالة نحو: إن حرف تأكيد، وضرب فعل ماض، وقام زيد جملة فعلية. وأجاز السعد⁽⁶⁾ كون من التبعية ومدخولها مبتدأ في نحو: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾⁽⁷⁾، ومرادهما أنهما في معنى المبتدأ وقائمان مقامه، حتى أن مجموعهما خبرا، وقيل: من التبعية اسم مضاف لما بعده مبتدأ.

(1) الصافات : 172.

(2) القول بأن ضمير الفصل لا محل له هو رأي البصريين، والقول بحرفيته هو رأي ابن الطراوة.

(3) البقرة : 174.

(4) هذا القول من أمثال العرب، مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تح: محي الدين عبد الحميد، ج2، دط، 1955، مطبعة السنة المحمدية : 129/1.

والمعدي: تصغير معدّي على غير قياس. وروي في قصة هذا المثل أن رجلا من بني تميم كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر، حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه: أن ادخل في طاعتي ولك مئة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة ذميما، فقال النعمان هذا المثل. يضرب لمن خبره خير من مرآته.

محل الشاهد هو: "تسمع" حيث يأول هذا الفعل مع أن المصدرية المقدرة بمبتدأ، أي: سماعك بالمعدي.

(5) يشير إلى الآية الكريمة: "إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون". البقرة : 06.

(6) السعد التفتزاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتزاني، سعد الدين (712/793هـ-1312-1390م) من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتزان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن بسرخس. كانت في لسانه لكمة. من آثاره: "تهذيب المنطق"، "حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب" في الأصول، و"شرح التصريف العزي". انظر ترجمته في: (الأعلام: 219/7، بغية الوعاة 391، والدرر الكامنة: 350/4).

(7) البقرة : من الآية : 08.

المرفوع ، لفظاً أو تقديرًا أو محلاً بالابتداء ، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية⁽¹⁾ غير الزائدة وشبهها . وقيل : هو الاهتمام بشيء وجعله أولاً لثان⁽²⁾، وقيل: الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند إليه. وقيل: جعل الاسم أولاً ليخبر عنه⁽³⁾. والأقوال الثلاثة الأخيرة غير جامعة لأن الوصف الراجع المكتفى به ليس مهتماً به، والثاني مجعولاً أولاً لثان بل مهتم به. والثاني أول له، ولا مقدماً ليسند إليه بل هو المسند، ولا مخبراً عنه بالثاني، وأيضا الفعل مهتم مجعول أولاً بفاعله فالجعل والاهتمام من أوصاف الشخص لا الكلمة⁽⁴⁾. وخرج بالاسم المضارع فإن رافعه التجرد على الصحيح⁽⁵⁾، وهو معنوي⁽⁶⁾. وخرج بالمرفوع اسم الفعل فإنه لا إعراب له لفظاً أو محلاً أو تقديرًا.

العاري ، اسم فاعل عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى التجرد ، لا عرى يعرو كنعى ينعى بمعنى النزول والحدوث . وأصل العراء الزوال بعد الوجود ، والمراد هنا عدم الوجود مطلقاً ، استعمالاً للمقيد بمعنى المطلق ، وأنزل الإمكان منزلة الوجود ؛ كقولك لمن أراد ابتداء بئر: وسّع فم البئر فإن التضييق والتوسيع ممكنان ، فإذا اختار الصانع أحدهما فإنه قد صرف المصنوع من جائز لآخر، والصرف عنه مع إمكانه كإزالته بعد وجوده .

عن العوامل اللفظية عراء حقيقياً أو حكماً ، فدخل المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو: بحسبك زيد أو درهم ، فحسب مبتدأ منوي الرفع مجرور اللفظ بباء زائدة ، أي: كافيك زيد أودرهم أي : الذي يكفيك زيد درهم ، أو الذي يكفيك درهم . وإذا أريد الإخبار عن زيد أو الدرهم بالكفاية فحسب خبر مقدم . وقد أجاز ابن مالك⁽⁷⁾ الإخبار بالمعرفة عن النكرة .

-
- (1) العوامل اللفظية هي الأفعال والحروف التي تدخل على المبتدأ والخبر ، وغير الزائدة هي رب و لعل الجارة .
 - (2) هو رأي ابن يعيش . انظر شرح المفصل : 223/1 .
 - (3) يرى الجمهور أن العامل في المبتدأ بالابتداء ، واختلف فيه ؛ فالأصح أنه جعل الاسم أولاً ليخبر عنه – وهو ما ذكره المؤلف – وقيل تجرده من العوامل اللفظية ، أي كونه معرّياً عنها . انظر همع الهوامع : 311/1 .
 - (4) انظر شرح المسألة في حاشية الصبان 308/1 .
 - (5) يرى الجمهور أن علة رفع الفعل المضارع هو تجرده من العوامل الناصبة والجازمة . انظر الإنصاف : المسألة 74 : 103 .
 - (6) علة رفع الفعل المضارع هو التجرد من العوامل اللفظية ، وهو عامل معنوي ، وهذا رأي المدرسة الكوفية (انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 105- علة رفع الفعل المضارع) .
 - (7) ابن مالك : محمد بن عبد الله بن مالك الجبائي أبو عبد الله ، جمال الدين (600هـ/1203- 672 هـ /1274م) إمام في علوم اللغة العربية ، تتلمذ على السخاوي، وعلى ابن يعيش ، علم في دمشق ، وكاد ينازع سيبويه شهرته. من أشهر ما ألف : " الألفية " في النحو، و" تسهيل الفوائد "، و" الكافية الشافية " و" شواهد التوضيح " . ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة : 130/1؛ وفوات الوفيات 407/3 ؛ والأعلام 233/6) .

في : كم مالك ؟ وخير منك زيد ، وفي النواسخ

[36/أ] نحو: ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾⁽¹⁾ . وإضافة حسب غير محضة فيتعين عند كون حسب خبرا وزيد مبتدأ ونحو: ناهيك بزید ، فزيد مبتدأ والباء زائدة وناهيك خبر . وناهيك به ، فالهاء مبتدأ لها محلان جر ورفع وكانت مبتدأ مع أنها مضمرة متصل لدخول الباء عليه⁽²⁾ . وناهيك خبر أي : زيد تنهاك عن طلب غيره لكفايته . وقيل : ناهيك مبتدأ والجار والمجرور بزید خبر ، أي : كافيك حاصل بزید ، وهذا على أنّ الباء للتصوير ، أي : يتصور بزید ويتحصل به . أو مبتدأ والجار زيد في الخبر . وأيضا يقال: لا مع اسمها في التركيب بمنزلة اسم واحد مبتدأ عند سيبويه⁽³⁾ ، فالرفع باعتبار ذلك⁽⁴⁾ . ومن أجاز رفع صفة اسمها إذا لم يكن تركيب أجاب بما مر .

وخرج بالعراء ما قدر له عامل لفظي، وعلم أن قيل : ناهيك بمعنى المصدر ولفظه بوزن فاعل ، أي نهايتك ، وبزيد يتعلق بمحذوف خبر . ودخل المبتدأ المجرور بشبه زائد كالمجرور برب أو لعل . وأما المتصل الذي دخل عليه لولا كلولاه ولولاك فمبتدأ مستعار للرفع . وقيل: مبتدأ مجرور بلولا، وهو الصحيح⁽⁵⁾ ؛ لأن الضمير المتصل يتصل بعامله ولولا ليست عاملة للرفع ، فتبين أنه مجرور متصل بعامله وهو لولا، ولا وجه للنصب ، وأيضا الجر هو الموجود بعد رب ولعل ، فلتحمل لولا عليهما .

وإن شئت فقل : المراد بالعوامل اللفظية الأفراد الكاملة وهي غير الزائدة وشبهها، فلا تضر الزائدة⁽⁶⁾ . ولا يقال يدخل في الرسم⁽⁷⁾ اسم إن ولا التبرئة من حيث يجوز رفع صفة على المحل، فهو مبتدأ غير عار؛ لأننا نقول : مراعاة المحل مبنية على عدم اشتراط بقاء طالب المحل .

(1) الأنفال : 62 .

(2) انظر حاشية الصبان : 302/1 .

(3) سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر الحارثي (148هـ/765م - 180هـ/796م) ، اشتهر بلقبه سيبويه الذي يعني راحة التفاح . إمام البصريين في النحو ، تعلم على الخليل بن أحمد الفراهيدي فبرع في النحو . كتب " الكتاب " الذي قيل عنه قرآن النحو ، وعارض الكسائي فخطأه ، فخرج إلى فارس ، وأقام بها إلى وفاته . (فوات الوفيات : 103/2 ؛ والأعلام : 81/5) .

(4) المجرد من العامل اللفظي مخرج للفاعل ونائبه ، ومدخول النواسخ والخبر . انظر همع الهوامع : 306/1 .

(5) للنحاة في دخول لولا على الضمائر المتصلة ثلاثه مذاهب : (انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تح : محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - لبنان 1999 : 05/3) .

(6) غير الزائدة يدخل فيه المجرور بحرف زائد كقوله تعالى : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ وبحسبك درهم . ف "خالق" و"حسبك" مبتدآن لأن العامل الداخل عليه شبه زائد . (انظر همع الهوامع : 306/1 ، وكذا انظر تفصيل مسألة اسم إن ولا التبرئة في شرح الرضي على الكافية : 224/1) .

(7) لعل المقصود هنا هو الاسم .

وهو هنا الابتداء ، فإن لم يبق الابتداء فلا مبتدأ وإن سلم ، فإذا اعتبر المحل فالحرف كالعدم ، فإنما يعتد به عند اعتبار النصب ، فليست إن عاملا لفظيا للنصب في التابع ، وأيضا إن لم تغير المعنى بل أفادت تأكيدا فإنها زائدة ، وأيضا يقال: لا مع اسمها في التركيب بمنزلة اسم واحد مبتدأ عند سيبويه إذا لم يكن تركيب أجاب بما مر .

وخرج بالعراء ما قدر له عامل لفظي ، وعلم أن مذهب المصنف أن المبتدأ لم يرفع بالخبر⁽¹⁾ من أن الخبر عامل لفظي و" أل " في العوامل للحقيقة ، والمراد عامل واحد ، إذ لا يدخل على كلمة عاملان أو عوامل مع اعتبار الكل بالذات ، فضلا عن أن يحترز عن ذلك فافهم . بخلاف عاملين لفظيين أحدهما زائد، نحو: ما جاءنا من رجل ؛ فجاء عامل لفظي ومن عامل لفظي زائد⁽²⁾ ، والزائد معتبر لتأكيد غيره لا لذاته .

والخبر : هو الاسم، الصريح أو بالتأويل نحو: مرادي أن تجيء ، ونحو: زيد قام أبوه أي : مجيئك ، وقائم أبوه . وزيد في الدار ، ففي الدار بمنزلة اسم ، أما إن قدرنا ثابت فالاسم صريح، أو ثبت فبمنزلته . وقيل : المراد بالاسم في ذلك ونحوه الاسم الصريح ، وأن المراد مثلا بيان الخبر الأصلي أو المبتدأ الأصلي أو النائب الأصلي ، وهو ضعيف .

المرفوع ، لفظا أو تقديرا أو محلا بالمبتدأ

[36 / ب] من حيث أنه مبتدأ ، فالمبتدأ رافع ولو كان جامدا غير مصدر لا بغير المبتدأ على الصحيح، وقيل : مرفوع بالابتداء⁽³⁾ .

المسند إليه، أي: إلى المبتدأ، أي: المحكوم به على المبتدأ؛ فخرج مرفوع الوصف المغني له عن الخبر، نحو: قائم الزيدان؟ فالزيدان غير محكوم به على قائم بل الأمر بالعكس. ونحو: زيد قام، ولو كان الإسناد فيه إلى ضمير المبتدأ لكنه بمنزلة زيد قائم، ومرفوع الوصف كأنه معدوم، ولو صح اتباعه. وأيضا الضمير في ذلك كله عائد إلى المبتدأ، فالإسناد إليه كالإسناد مسألة الاكتفاء به عن الخبر إلى المبتدأ، فما أسند إلى ضمير المبتدأ مسند إلى المبتدأ حكما؛ ووجه كون مرفوع الوصف المستتر كالمعدوم أنه والوصف لا يعدان جملة، وكذا مرفوعه الظاهر في غير.

(1) هو رأي سيبويه الذي يرى بأن رافع المبتدأ هو الابتداء . (انظر الإنصاف : 44/1 - 51) .

(2) المعروف أن قوما من البصريين يرون أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ، فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء و المبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين (ينظر همع الهوامع : 309/1 ، والانصاف : 44 - 51) .

(3) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيبويه، وابن السراج يرى أن المبتدأ والخبر جميعا مرفوعان بالابتداء، وذهب قوم من البصريين أن الخبر رفع بالابتداء والمبتدأ معا. أما الكوفيون فيرون بأن الخبر والمبتدأ مترافعان. (أنظر: الإنصاف : المسألة الخامسة : 44 ، وأوضح المسالك : 175/1-176 ، وشرح ابن عقيل .

نحو قولك : الخطاب لمن يصلح للقول أو لابنه، لأنه ألفها له كما قال الشريف بن يعلى الحسيني (1) أول شارحيها .

زيد قائم ، بالهمزة بلا نقط وبها مع النقط أو بالنقط دون الهمزة ، وفي الوجهين الأخيرين إشارة لتسهيل الهمزة ، وليس النقط وحده خطأ كما ادعى الفارسي(2). وهند قائمة ، والزيدان قائمان والهندان قائمتان ، والزيدون قائمون ، والهندات قائمات ، والزيدون قائمون أوقيام ، والهنود قائمات أوقوائم ويجوز الزيود أوالهنود أوالهندات قائمة بتأويل الجماعة ، ونحو:﴿إِذَا الرَّسُلُ أُقْتِتُ﴾ (3) و﴿أَزْوَاجُكَ مُطَهَّرَةٌ﴾ (4)، وجاء في الصفة : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ ، والعداري تقنعت (5) ، كما يقال : تقنعن ولا يجوز ذلك في جمع المذكرالسالم ، فلا يقال : الزيدون قائمة ، أوقامت ، خلافا لبعضهم وللكوفيين. ويجوز الإخبار بجمع التكسير عن غيره ، نحو: الزيدون أوالهندات قيام ، والعكس نحو: الزيدون قائمون، والهنود قائمات . وبجمع التكسير عن جمع التكسير كما مر تفصيله . والإخبار بمفرد عن جمع أو بجمع عنه أو بالثنائية عن أحدهما . أو بأحدها عنها نحو: الزيدون فرقة ، والناس قسمان ، وغير ذلك نحو : الإنسان أنواع ، ونحو: ولدا حام وحام أقوام ، لاتحاد المعنى ، لا إن لم يتحد .

= لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري بتحقيق : محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر دط ، 2009 : 163/1 ، وشرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهرى ، دار الفكر ، دب ، دت ، دط: 158/1 ومابعدها .

(1) **الشريف الحسيني** : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني النحوي (ت 723 هـ) ، صاحب الدرّة النحوية في شرح الأجرومية . (كشف الظنون : 2 / 1797) .

(2) **أبو علي الفارسي** : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي (288هـ/900م - 377هـ/987م) أحد أئمة العربية . ولد في فسا (من أعمال فارس) ، وانتقل إلى بغداد ، ثم حلب ، فأقام عند سيف الدولة الحمداني ثم عاد إلى فارس، فبغداد حتى توفي . من كتبه نذكر : " التذكرة " ، و " العوامل " ، و " المسائل الشيرازيات " ، و " الإيضاح " . (وفيات الأعيان : 80/2 ؛ والأعلام : 179/2) .

(3) المرسلات : 11 .

(4) آل عمران: 15. ويبدو أنها من القراءات الشاذة ، انظر النشر في القراءات لابن الجزري : 238/2 وما بعدها (5) هو جزء من بيت شعري حيث يقول الشاعر :

وَإِذَا الْعَدَارَى بِالْذُخَانِ تَقَنَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ .

وهو من الكامل، للشاعر سلمى بن ربيعة في خزنة الأدب : 36/8 - 44 ؛ والدرر: 184/1؛ وشرح ديوان الحماسة : ص55 ؛ وشرح المفصل : 105/5 ؛ ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات : ص162 ؛ وبلا نسبة في : شرح اختيارات المفضل: ص816 ؛ وهمع الهوامع : 466/2 . والمعجم المفصل في شرح شواهد اللغة العربية 553/1 مع رواية البيت: «تَلَفَّعَتْ» بدل «تقنعت» .

ويشترط البصريون تطابق المبتدأ مع الخبر في العدد والنوع (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 174-172/1) .

[المبتدأ قسمان ظاهر ومضمر]:

والمبتدأ قسمان : أخبر عن المفرد بالثنائية لأن المبتدأ شامل للقسمين . **ظاهر ومضمر**، منفصل أو متصل نيابة عن منفصل أو بلا نيابة ، كما يأتي التمثيل لهما. والظاهر قسمان ؛ ماله خبر، وما لا خبر له بل له فاعل أونائب نحو: أقائم الزيدان؟ وأمضروب العمران؟ وأقائم الزيدون؟ وأقائمة الهندات؟ وأما : أقائمة هند ؟ وأقائم زيد ؟ فيجوز ذلك . ويجوز كون زيد وهند مبتدئين والوصفين خبرين ، ويتعين هذا في نحو: أقائم الزيدان ؟ وأقائم الهندان ؟ وأقائمون الزيدون ؟ وأقيام الزيدون ؟ أو الهندات ؟ إلا على لغة « أكلوني البراغيث »⁽¹⁾. وكذا في أقائمات الهندات ، وقيل : لا تجوز هذه اللغة إلا في جمع التكسير، وما أضيف للوصف مثله نحو [قوله من المديد] :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ [يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ]⁽²⁾.

فالظاهر، الذي له خبر ما تقدم ذكره

[37/ أ] ما واقع على قوله نحو قولك : زيد قائم...الخ ، فإذا وقع على عام كفى عن تقدير مضاف فلا حاجة إلى أن تقول: هو على حذف مضاف أولا. أي: فمثال الظاهر أو آخر أي: فالظاهر مثل ما تقدم ذكره، وهو أولى لأن الآخر أولى بالتغيير ولموافقة قوله :

والمضمر اثنا عشر، متصلة نحو: لولاي، ولولانا، ولولاك، ولولاك، ولولاكم، ولولاكن، ولولاه ، ولولاها ، ولولاهما ، ولولاهم ، ولولاهن. فلا دليل فيه على أن هما وهم وهن متصلات لكن منفصلات، وذلك إن جعلنا الضمير المتصل بعد لولا في محل جر مبتدأ ، وهو في محل رفع أيضا، فذلك بلا نيابة عن ضمير المنفصل؛ ألا ترى أنه في محل جر، أو مبتدأ بلا جر محل ، فهذه نيابة عن المنفصل. ومن ذلك : رَبِّهِ رَجُلًا صَالِحًا .

(1) لغة أكلوني البراغيث : هي اللغة التي تلحق بالفعل علامة فاعله الظاهر ، وهي لغة لبعض العرب هم طيء وأزد شنوءة (حي من اليمن) ، وتسمى لغة : " يتعاقبون فيكم " (شرح الرضي على الكافية : 228/1 ، حاشية الصبان : 68/2) .

(2) التخريج : البيت لأبي نواس في الدرر : 6/2 ؛ وخزانة الأدب : 345/1 ؛ ومغني اللبيب : 676/151، 2/1 ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : 94/3 ، 289/5 ، 113/6 ؛ وتذكرة النحاة : 171 ، 366 ، 405 ؛ وخزانة الأدب : 547/9 ؛ والمقاصد النحوية : 513/1 ؛ وهمع الهوامع : 94/1 .

اللغة : المأسوف : من الأسف ، وهو شدة الحزن .

المعنى : يقول : يجب ألا نأسف على زمن تتوالى همومه وأحزانه .

الشاهد: قوله: " غير مأسوف... " حيث استغنى عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل .

فالهاء مبتدأ في محل جر ورفع. وناهيك به إذا جعل الهاء مبتدأ ، وهذان غيرنا يبين عن المنفصل ألا ترى أنهما في محل جر .

وهي أنا ، بالألف بعد النون خطأ ولفظاً ، مبني لشبهه بالحرف في المعنى ؛ فإنه أشبه همزة المتكلم والياء في نحو : أقوم وإياي، وللحمل على ما وضع على حرف أو حرفين . وقيل : الضمير الهمزة والنون، فيبنى للوضع على حرفين ولذلك الشبه . ويقال أيضا " أنا " بالألف خطأ لئلا يتلبس بأن الساكنة لا لفظاً ، وأن (بهمزة فألف فنون) ، وعليه قول أبي نصر⁽¹⁾ رحمه الله حكاية عن إبليس: ﴿ وَقَالَ أَنْ خَيْرٌ ﴾⁽²⁾ ، وليس بضرورة كما قيل. و« أن » (بسكون النون) وعلى زيادة ألفها ، يوقف عليها بسكون النون وبفتحها بعد هاء السكت ، وهي مذهب البصريين ، وغير تميم لا يثبتون ألفها وصلاً إلا ضرورة ، وهي ضمير للمتكلم مذكراً أو مؤنثاً . وبقيت لغة هي : إثبات ألفه نطقاً وخطاً قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، وحذفها نطقاً قبل المكسور وسائر الحروف و بها تقرأ⁽³⁾ .

وَنَحْنُ ، للمتكلم مذكراً أو مؤنثاً ، ومن معه حقيقة ، فهو حقيقة في الاثنين فصاعداً أحدهما المتكلم ، وللمتكلم وحده توسعاً ؛ تقول أنثيان : نحن قائمتان والمذكران : نحن قائمان ، وكذا المذكر والمؤنث . وتقول الإناث : نحن قائمات ، والذكور أو مع الإناث : نحن قائمون . وجمع التكسير كجمع السلامة بني للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين ، أو لشبهه بالحرف في المعنى على حد ما مر . وبني على حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة لكونه ضمير رفع، وللدلالة في الجملة على الجمع المؤدى بالواو ، وقيل: لَمَّا تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات ، وقيل : تشبيهاً بقبل وبعد ، وقيل : نقلت من الحاء . والأصل : نحن (بضم الحاء وإسكان النون) ، وعليه فهو مبني على سكون مقدر⁽⁴⁾ .

(1) الفارابي : هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ ، أبو نصر الفارابي . (260هـ - 874 م / 339 هـ - 950 م) . أكبر فلاسفة المسلمين ، عرف بالمعلم الثاني لشرحه مؤلفات أرسطو (المعلم الأول) ، تركي الأصل ، مستعرب . ولد في فاراب (على نهر جيحون) وانتقل إلى بغداد فنشأ بها وألف بها أكثر كتبه ، ورحل إلى مصر والشام ، واتصل بسيف الدولة بن حمدان . توفي بدمشق . من آثاره التي ناهزت المائة : " الفصوص " و " إحصاء العلوم " (الأعلام : 20/7 ، وفيات الأعيان : 76/2) .

(2) الأعراف : 12 ، . وهي من القراءات الشاذة ، النشر : 267/2 ، 356 .

(3) للنحاة في : " أنا " مذاهب . (همع الهوامع : 200/1) .

(4) للعلماء في (نحن) وعلّة بناءه على الضم مذاهب : (الهمع : 202/1) .

وأنتَ ، للمخاطب والضمير: أنتَ بجميعه على قول، فيبني للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين ، أو لشبه الحرف في المعنى على ما تقدم في باب الفاعل

[37/ب] وكذا في ما يأتي كلُّ وما يوافق من حروف المعنى . وقيل : الضمير هو أن وكذا في جميع ما يأتي ممّا فيه أن . والأصل أنا فألحقوه علامات ؛ فالتاء للخطاب . وقيل : الضمير التاء كما أنها ضمير متصل في نحو: ضربت وأن زائدة تكثيرا وتعميدا ، وكذا في ما يأتي من ذلك .

وأنتِ ، للمخاطبة وفيه الخلاف المذكور. وأنتما ، فيه ما في ضربتما من الأوجه ، وفيه الخلاف في الضمير على حد ما مر في أنت . والميم زائدة والألف علامة التثنية ، وقيل : العلامة ما، وفي ذلك وفي سبب ضم التاء ما مر في : ضربتما . وقيل : أنتما كله ضمير كما مر .

وأنتم : فيه الخلاف ، وفيه ما مر في ضربتم في ضم التاء والميم ، وفي المعنى. وأنتن، فيها الخلاف وما مر في ضربتن لفظا ومعنى .

وهو ، ضمير الغائب . وهي ، للغائبة أو للغائبات أو للغائبين بتأويل الجماعة ، وقال الكوفيون الضمير الهاء والواو والياء زائدتان للإشباع تكثيرا للحروف إذا كان منفصلا ، وهذا الإشباع هنا زيادة الواو والياء لا المد ، أو أنّ أصلهما الإسكان الموجب للمد . ويوقف عليهما بإسكانهما إسكانا ميتا، وبعض يسكن الواو والياء وهي لغة قيس وأسد وصلا أيضا . ويجوز إسكان الهاء بعد الواو والفاء واللام للتخفيف، تشبيها بالكلمة الثلاثية المضمومة الوسط ومكسورته كما قرأ : ﴿لَهَيَ الْحَيَوَانَ﴾⁽¹⁾ بإسكان الهاء ، وشذ الإسكان بعد كاف الجر. وهمدان تشدد الواو والياء ، ودليل الكوفيين على زيادة الواو والياء إسقاطهما في هم وهم وهن ، وردّ بأن الإشباع ضروري لا يكون في السعة إلا قليلا . والتحقيق قول البصريين. والأصل الإسكان لكن فتحا ليتبين أنهما منفصلان، ولا يلتبسان بالمتصل في: ضربته ومررت به مثلا ، وإنما اسقطا في ذلك تخفيفا ، والأصل (هُومًا) و (هَيْمًا) و (هُوم) و (هَيْنُ)، ولما حذف الياء ضمُّ الهاء المكسورة لاتصالها بالميم والنون .

وهُمَا وَهُمَّ وَهَنَّ ، الضمير مجموع كل واحد، وقيل الهاء وفي ذلك ما مر هنا، وفي ضربتما وضربتم وضربتن معنى ولفظا . وقد علمت أن الأصل عند البصريين (هوما ، وهيما، وهوم ، وهين).

نحو قولك : أنا قائم ونحن قائمون وما أشبه ذلك، كقولك : أنت قائم وهم قائمون وهن قائمات.

(1) العنكبوت : من الآية: 14. وهي من القراءات الشاذة ، انظر النشر: 343/2 وما بعدها .

[الخبر مفرد ، شبه جملة ، جملة] :

والخبر قسمان : مفرد ، وهو ما ليس بجملة أو شبهها ولو مثني أو جمعا. وغير مفرد؛ فالمفرد نحو قولك : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون . وإنما سمي المثني والجمع مفردين لأن كل واحد منهما لفظ واحد ؛ فالقائمون مثلا ولو دل على جماعة لفظ واحد ، ولو رفع ضميرا ؛ لأن الوصف ومرفوعه ليسا جملة في غير نحو : أقائم الزيدون ؟ بخلاف الفعل والفاعل فإنهما لفظان ، وكذا الفعل والنائب والمبتدأ والخبر. ونحو: أقائم الزيدون؟ وكذا: زيد في الدار، فإن قولك : في الدار [38 / أ] لفظان جار ومجرور وكذا : زيد عندك ، فعند لما ناب عن ثبت صار كأنه جملة ، حتى أن فيه ضميرا مستترا ، وكذا الجار والمجرور، ولذا قدرنا الخبر وصفا فإنه ولو كان الوصف غير جملة ، فإن الظرف يفيد ما تفيد الجملة وزيادة ، وكذا الجار والمجرور فكأنه جملة . وعلى كل حال قد اعتبر الظرف مع ثبت أو ثابت لا وحده ، وكذا الجار والمجرور، والمعية غير الأفراد .

والخبر الجامد لا يتحمل ضميرا على الصحيح وإلا لعطف على ضميره ، ويتحمله الفعل والوصف وما تضمن معناه إن لم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا (1). ومثال ما تضمن معناه أسد بمعنى شجاع ، وحاتم بمعنى جواد ، والمنسوب . وزعم بعضهم أن المشتق يقدر له منوعات ، فيستتر فيه ضميران ؛ ضمير للمبتدأ وآخر للموصوف وثلاثة إن كان صلة لأل نحو : زيد الضارب إذا قلنا: زيد مبتدأ والضارب خبر، وهي الضميران وضمير لأل، فإذا أكدت قيل : زيد الضارب نفسه نفسه، وإن تعدد الخبر المشتق والجميع في معنى واحد، نحو: الرمان حلو حامض؛ فهل في كل ضمير وكل واحد خبر، ولو جمعها معنى لفظ واحد ؛ فكأنه قيل مشتمل على حلاوة ومشتمل على حموضة. أو الضمير في الثاني والأول كالجزء . أو في الأول والثاني كالصفة له، نحو: هذا حلو فيه حموضة ؛ فضمير الثاني للأول أوهما كجزء واحد متحمل للضمير، فإذا جاء بعدهما ظاهر رفعه الذي قيل أنه تحمّل ضميرا.

(1) انظر المزيد من الشرح عن أقسام الخبر في : أوضح المسالك : 176/1 .

أو كلاهما إن قلنا : تحمله مجموعهما ، أو يتنازعا في الظاهر على أن كل واحد يتحمل ، نحو: البستانُ
حلوّ حامضٌ رمّانُهُ خلاف (1) .

وغير المفرد أربعة أشياء ، شيئان منهما شبيهان بالجملة وهما الجار ، والمجرور والظرف، التامان ،
وسميا شبيهين بالجملة لأنهما يفيدان ما نفيده . ولم يذكر الجار استغناء عنه بالمجرور لتلازمهما في الجملة،
وكأنهما لشدة الاتصال والاحتياج بينهما شيء واحد ، فعبر باسم البعض عن الكل ؛ أو ذلك من باب حذف
العاطف والمعطوف أي : المجرور والجار ، والواو لا تفيد الترتيب. وخرج بقيد التمام ما هو ناقص ؛ وهو
ما لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو: زيد بك، أي: واثق بك، فمثل هذا كون خاص لا يحذف إلا لدليل،
ولا يكون الجار والمجرور نائباً عنه ، ولا مقيداً ما يقيد، ولا متحملاً للضمير. والتام نحو : زيد في الدار
أي : ثابت ، وهو كون عام .

والصحيح أن الخبر المتعلق المحذوف وجوبا ، وقد يذكر ضرورة. وعلى هذا فتسمية الجار
والمجرور والظرف مجاز ، أو تسمية ذلك خبرا مجاز، ووجهه نيابتها عنه وإفادتها مفاده وزيادة . وعليه
فالخبر إما مفرد

[38/ب] وإما جملة ، فإذا قدرنا ثابت مفرد ، أو ثبتت فجملة . وقيل : الخبر الجار والمجرور والظرف ؛
فأما المتعلق فنسيّ منسيّ ، وهو ظاهر الإطلاق . وقيل : الخبر هما ومتعلقهما فتسميتهما خبرين مجاز،
لأنهما بعض الخبر وليس الخلاف في تقديره فعلا أو اسما لفظيا كما قال زكريا⁽²⁾ ؛ لأن المقام تارة يقتضي
الاستقبال ، وتارة يقتضي الحال ، وتارة يقتضي الماضي، فيقدر لذلك ما يدل له من ماض أو مضارع أو
وصف . وسمي الظرف ظرفا لوقوع الحدث فيه ، وقد يسمى به الجار والمجرور لتقاربهما ، ولأن بعض
حروف الجر يفيد الظرفية، وقيل : يسميان ظرفين لتحملهما الضمير في هذا الباب ، وباب الموصول
والنعت والحال نقلا من المحذوف. وقيل : لا ضمير فيهما بل حذف المتعلق وهو فيه . وقيل : فيهما
ضمير آخر غير ضمير المتعلق ، وضمير المتعلق حذف به المتعلق.

(1) قال السيوطي في همع الهوامع يشرح المسألة : " وقيل : إن قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما للمتبدأ
والآخر للموصوف الذي صار خلفا له ، فإن كان صلة لأل نحو : زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر. " (همع الهوامع في شرح
جمع الجوامع) : 313/1 .

(2) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي (823هـ - 1420م/926هـ - 1520م) ، أبو
يحيى، الملقب بشيخ الإسلام . قاض ومفسر . من حفاظ الحديث . ولد في سنيكة (شرق مصر) ، وتعلم في القاهرة . كف
بصره سنة 906هـ . نشأ فقيرا معدما ، ولما ظهر فضله تتابعت عليه الأعطيات والهدايا . تولى القضاء في عهد السلطان
قايتباي الجركسي، ثم عزل واشتغل بالتعليم إلى أن توفي . من مؤلفاته الكثيرة : " فتح الرحمن " ، " فتح الجليل" ،
" شرح شذور الذهب " . (الأعلام : 46/3) .

والفعل مع فاعله، وأما الفعل ونائبه فيعلمان من الفعل والفاعل تبعاً ، لأن النائب نائب عن الفاعل ، وأما كان و معمولاهما فيعلمان من المقام لشبههما بالفعل والفاعل . أو أراد بالفعل والفاعل الفعل والفاعل حقيقة كما مثل ومجازاً ، فيدخل النائب وكان مع معموليها ؛ فإن النائب واسم كان يسميان فاعلاً⁽¹⁾ ، بل عبد القاهر⁽²⁾ . والزمخشري⁽³⁾ يقولان : النائب فاعل اصطلاحاً . بل بعض يسمي النائب واسم كان فاعلاً حقيقة . فإذا قلت : أكرمَ زيدَ (بالبناء للمفعول) فكأنك قلت : اتصف بوقوع الإكرام عليه . وقد تدخل كان ومعمولاهما في المبتدأ والخبر ، فإن اسمها وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر . ولم يعتد بلفظ كان واعتد بمعموليها لأنهما أكثر ، وما هي إلا قيد لهما بناء على أنها تدل على الزمان فقط دون الحدث ، بل هي ولو دلت عليه عارضة ، فلم يعتد بها وكذا النواسخ .

والمبتدأ مع خبره، لا يقال بقي عليه إن وأخواتها ومعمولاتها نحو: زيد إنه قائم لدخول ذلك في المبتدأ والخبر، لأن أصل أسماءها وأخبارها المبتدأ والخبر، وإنما هن زوائد عليهما أفادت معاني وغيّرت اللفظ . ولا يقال بقي المبتدأ الذي أغنى المرفوع عن الإخبار عنه نحو: زيد ما قائم أبأوه ، لأننا نقول: إما أراد بالخبر خبر حقيقة وما أغنى عنه ، وإما أراد بالخبر مرفوع المبتدأ ؛ فيكون قد أطلق الخاص وهو لفظ الخبر وأراد العام وهو ما رفعه المبتدأ ، سواء كان خبراً أو مغنياً عن خبر . ولا يرد على ذلك الذي بحثت به نحو : المضروب عبده زيد ؛ فليس المراد المضروب ومرفوعه وهو عبد الذي هو نائب ، بل المراد المضروب وزيد ، فإذا أخبر بهما فقد أخبر بالمبتدأ والخبر نحو: هو المضروب عبد زيد ، على أن هو ضمير الشأن . وأيضاً ذلك الوصف الراجع لمكتفى به عن الخبر بمنزلة الفعل قيل . وإتيان المصنف بمع خير أن يأتي بالواو، والأكثر أن تضاف للمتبوع نحو: جاء الجيش مع السلطان .

(1) ويأتي جملة فعلية متكونة من كان ومعموليها، مثل: زيد كان أبوه قائماً. (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 183/1).

(2) الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، أبو بكر (...-471هـ/1078م) إمام في النحو واللغة . أخذ النحو عن أبي الحسن محمد بن الحسين الفارسي (ابن أخت أبي علي الفارسي) عاش في جرجان ولم يخرج منها. له شعر رقيق، وله تصانيف ومؤلفات كثيرة هي غيضة من فيض منها : " دلائل الإعجاز " ، و " أسرار البلاغة " ، و " الجمل " و " المغني " في شرح الإيضاح ، و " إعجاز القرآن " . (إنباه الرواة : 188/2-190 ؛ وبغية الوعاة : 106/2).

(3) الزمخشري : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جار الله (467هـ/1075م-538هـ/1144م) إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والآداب ، تنقل في البلدان ، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) ، ومات فيها . من مصنفاته : " الكشاف " ، و " أساس البلاغة " ، و " المفصل " و " نوابغ الكلم " . (وفيات الأعيان : 168/5؛ والأعلام : 178/7) .

ومنه مع الأولى، وقد تضاف للتابع ، ومنه مع الثانية ؛ فالفاعل متبوع بمعنى أنه أفضل من فعله، وفعله تابع له؛ لأن الذوات أصل للعرف . والخبر تابع للمبتدأ والمبتدأ متبوع له ، بمعنى أنه أفضل من الخبر لأن الخبر عرض له

[39 / أ] وحدث له كالفعل لفاعله . ويجوز أن يكون اعتبر أن الخبر هو متبوع بمعنى : أنه أفضل من المبتدأ ، لأنه المستفاد من الجملة .

وراعى في الفعل أنه أفضل من حيث أنه الذات، والفعل حدث له، والنكت لا تتزاحم ولها المراعاة ، والمعية راجعة إلى الإخبار؛ أي : اجتمع الفعل والفاعل في الإخبار بأن كانا خبرا، واجتمع المبتدأ والخبر في الإخبار، فلا يرد عليه أن الخبر هو مجموع الفعل والفاعل ومجموع المبتدأ والخبر، لا واحد فقط مقرون بصاحبه. وإن قلت : أين يدخل الظرف و مرفوعه الظاهر، والجار والمجرور ومرفوعه ؟ نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾⁽¹⁾ إذا جعلنا شكا فاعلا لقوله : أفي الله فلا يدخل في الفعل والفاعل ، فإن المراد بالفعل الفعل وما ينوب عنه ويؤدي معناه ، وهذا إذا جعل شك فاعل لفي الله لنيابته عن ثبت ، أو لنيابته عن ثابت المقدر المستغني به عن الخبر⁽²⁾ .

نحو قولك: زيد في الدار وزيد عندك، وبكر وراءك. ويقدر المتعلق فعلا ماضيا أو اسما، كما إذا اقتضى المعنى تقدير أحدهما لا غيره تعين تقديره ، وإن اقتضى تقدير المضارع قدر. ويقدر مقدما على الجار والظرف . وإن اقتضى المقام تقديره مؤخرا للحصر والاهتمام ، أو لهما أو غير ذلك قدر مؤخرا ؛ فإذا قيل : زيد يكون في السوق ويكون في المسجد وأردت الرد عليه بأنه يكون في المسجد فقط ، واهتممت بذكر المسجد قلت : زيد في المسجد ، وقدرت : زيد في المسجد يكون أو يثبت.

وإذا تقدم الجار والمجرور على المبتدأ قدر مؤخرا عن المبتدأ على الصحيح ، كما إذا كان المبتدأ بعد إذا الفجائية أو أما أو كان اسما لأنّ ، لأنه لا يقال : خرجت فإذا قائم زيد ، بل فإذا زيد قائم، ولا فإذا قام زيد ، بل فإذا زيد قام . وقيل : لا يكون بعد الخبر إذا الفجائية فعلا . وإذا لم يمنع مانع من تقديره مقدما ، فالراجح تقديره مؤخرا ؛ لأن الأصل في الخبر التأخير، وذكره في قوله [من الطويل] :

[لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ] فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ⁽³⁾.

(1) إبراهيم : من الآية : 10.

(2) المعلوم أن النحاة يعربون الآية كما يلي : أفي الله : جار و مجرور متعلقان بخبر محذوف ، وشك : مبتدأ مؤخر.

(3) التخرّيج : البيت بلا نسبة في الدرر: 2/18، 5/313 ؛ و شرح شواهد المغني : 2/784 ؛ و شرح ابن عقيل : ص111؛ ومغني اللبيب : 2/446 ؛ والمقاصد النحوية : 1/544 .

كائن اسما دليل على من أوجب تقديره اسما . ومن يقدر الفعل وجوبا ، ومن يجيز تقديره فعلا يحتاجان لدليل ، وليس ذلك الوارد دليل على مجرد جواز تقديره اسما كما قيل ، وقد يقال : كائن في البيت من الكون أي : الراسخ في الكون ، فذكره غير ضرورة . وعبارة بعضهم أنّ الخلاف في الراجح ، وهو أولى . فمعنى قولهم : من قال الأصل في العمل الفعل قدر : ثبت ، ومن قال : الأصل في الخبر الأفراد قدر : ثابت ، أن هناك مراعاتين ؛ من راعى أصالة الفعل في عمل الرفع والنصب قدره وصف ، ومن راعى أصالة الأفراد في الخبر قدر الاسم . وذلك ترجيح لا إيجاب ، لأن كل النحاة يقولون : الأصل في العمل الفعل ، وفي الخبر الأفراد

[39/ب] . وإذا قدر كان أو كائن فتام لا ناقص ، حذرا للتسلسل ، وإن قدر في الثالثة مرة مثلا تامة أو من مادة مثل الاستقرار انقطع التسلسل ، لكن فيه مزيد تقدير مستغنى عنه ، وقد مر أن الضمير عند بعض انتقل للجار والمجرور والظرف إن كانا عامين⁽¹⁾ . وقال الفراء⁽²⁾ : بشرط تأخيرهما . وهو واضح . وقال السيد⁽³⁾ : ينتقل أيضا للخاصين ، ويسميها بالاستقرار أيضا ، كما يسمى العام . وسموا الجار والمجرور والظرف المخبر عنه مستقرا (بفتح القاف) اسم مكان أي : موضع ، واستقرار الضمير الذي ينتقل إليه من ثبت أو ثابت أو اسم مفعول على الحذف والإيصال أي : المستقر فيه . ويسمى غير ذلك مما ليس أيضا كونا خاصا حالا أو نعنا أو صلة لغوا ، إذا لم يعتبر ذلك فيه .

= اللغة : مولاك : سيدك . يهن : يذل . البجوحة : بجبوحة كل شيء وسطه و خياره .

الشاهد فيه قوله : "كائن" حيث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خبرا شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، أن يكون كل منهما متعلق بكون عام ، وأن يكون هذا الكون واجب الحذف .
(1) قد وضعنا ذلك في تخريج بيت : " فإن فؤادي عندك الدهر أجمع " ، وكيف انتقل الضمير إلى الظرف "عندك" واستكن فيه .

(2) الفراء : يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا (نحو 140هـ / 757م - 207هـ / 822م) . أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي ، وكان مؤدب ابني الخليفة المأمون . ولد بالكوفة وعاش في بغداد ، اشتهر بقوله : " أموت وفي نفسي شيء من حتى لأنها تخفض وترفع وتتصب " . أشهر كتبه : " الحدود " ، و " المعاني " ، و " الجمع والتنثية في القرآن " و " المفاخر " . (إنباه الرواة : 5/4 ؛ ووفيات الأعيان : 176/6 ؛ والأعلام : 145/8) .

(3) السيد : محمد بن علي بن محمد بن علي نور الدين ابن الشريف الجرجاني ، (...هـ / ... - 838هـ / 1434م) فاضل من أهل شيراز . نقل إلى العربية رسالة في المنطق . من مؤلفاته : " الرشاد في معرفة الإرشاد " ، شرح رسالة التفتزاني " إرشاد الهادي " في النحو ، " الغرة " في المنطق . (الأعلام : 288/6 ؛ كشف الظنون : 68 - 1198) .

وزيد قام أبوه ، وزيد يقوم ابنه ، وزيدا اضربه ، وهذا الثوب بعته لك ، إخبارا بالطلب والإنشاء، بناء على جواز: وزيد ضرب أبوه ، وزيد كان قائما . وزيد ما قام ، وزيد إن قام قمتُ، وزيدُ عمراً يضربُ ، وزيد في الدار يجلس ، وزيد قد قام ، وزيد ظننته قائما (1) .

وزيدُ جاريتُهُ ذاهبَةٌ ، وزيد إنّه قائم ، وزيد ما هو قائم، وزيد من قام يقيم معه ، وزيد لا جارية له، و[قوله تعالى] : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (2) ؛ الأصل : لكن أنا ، فأنا مبتدأ ، وهو مبتدأ ثان ضميرا لشأن ، والله مبتدأ ثالث ، وربّي خبره ، والجملة خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول حذفتم الهمزة تخفيفا ، وأدغمت نون لكن في نون أنا .

وجملة الخبر إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى لا بد من ربطها بالمبتدأ بالضمير المذكور أو محذوفا ، أو بآل نائبة عن الضمير أو بالظاهر نائبا عنه ، أو بعموم الخبر مبتدأ وغيره ؛ فالذي هو نفس المبتدأ مثل خبر ضمير الشأن ، ومثل قولك : نطقي الله حسبي؛ على تقدير مضاف ، أي: مدلول نطقي، وإلا فالله حسبي مفرد بإرادة هذا اللفظ . والربط بآل نحو: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ الآية (3). ومن منع نيابة آل عن المضاف إليه قدر ضميرا أي : هي المأوى له ، ومثال الظاهر : زيد قام زيد، وسواء كان الظاهر بلفظ الأول أو بغيره نحو : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (4) (في قراءة رفع لباس) ؛ فإن اسم الإشارة ظاهر قائم مقام ضمير لباس ، ونحو : زيد المحسن ، لا يضيع الله أجر المحسنين ؛ فإن المحسنين يعم زيدا المحسن وغيره من المحسنين .

وسواء اتصل الرابط بالخبر نحو: زيد قام أبوه أو كان بعض الخبر نحو : زيد قام ، أو اتصل بغيره نحو : زيد قام بكرٌ بعده معطوفة بفاء السببية قيل ، أو بالواو نحو: زيد مات عمرو فورثه، وزيد ماتت هند فورثها . وقيل : الفضلات جزء من الجمل فيكنّ من الخبر . ويكون الربط أيضا بضمير متصل بجملة أخرى لا متصلات به . وفي قياس ما عدا الضمير خلاف والله أعلم .

(1) انظر همع الهوامع : 323/1 .

(2) الكهف : 38 .

(3) النازعات : 40 .

(4) الأعراف : 26. وهي قراءة كل القراء ما عدا نافع وابن عامر والكسائي، الذين قرؤوها بنصب لباس (انظر

النشر: 268/2) .

[نواسخ المبتدأ و الخبر]

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، [40/أ] وتسمى النواسخ لأنها تزيل عمل

الابتداء والمبتدأ ، وتكون هي العاملة ، ولأن منها ما غير الجزأين وما غير أحدهما؛ وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظن وأخواتها ، آخر ظن وأخواتها لتغير كل من المبتدأ والخبر معاً، فهي إنما ذكرت في المرفوعات تكميماً للنواسخ .

[كان و أخواتها]

فأما كان وأخواتها ، فإنها ترفع الاسم ، تشبيهاً بالفاعل وهو المبتدأ ، وتسميته اسمها مجرد

اصطلاح، وكذا تسمية

الخبر خبرها . أو إضافتها إليها لعملها فيهما فالإضافة لأدنى ملابسة أو التسمية باسمها لما ذكر،

وتسمية الخبر خبرها، ولكن لكونها لا بد لها منهما ، على حذف ، أي: خبر اسمها، واختار

الشنواني⁽¹⁾ الأول . وقال الكوفيون : الاسم مرفوعاً بما رفع به قبل دخول كان، من خبر، أو تجرد ، أو غيرهما من أقوالهم ، ولزم عليه أن تكون ناصبة غير رافعة ، وهذا غير معهود في الأفعال .

وتنصب الخبر، تشبيهاً بالمفعول ، ولا يعارض هذا التشبيه بوقوعه جملة ونحوها ، لأن

المفعول به قد يقع جملة كالمفعول الثاني في باب ظن. وقال الفراء: تشبيهاً بالحال. وقال بقرينة

الكوفيين : أنه حال فتكون كان تامة . ويرده أنه يكون معرفة كما يكون نكرة ، ويكون جامد أو أنه لا يستغنى عنه ، وشأن الحال ليس كذلك . وإذا ورد : كان زيد قائم بالرفع ، فاسم كان ضمير الشأن والجملة خبر⁽²⁾ . كقوله [من الطويل] :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرَ مُتَّنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ⁽³⁾ .

(1) الشنواني : محمد بن اسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني (959-1552م/1019هـ-1614م) .

نحوي تونسي الأصل . ولد في شنوان (بالمنوفية - بمصر) وتعلم في القاهرة ، و بها وفاته . له كتب كلها شروح وحواش على الأجرومية و " الشذور " و " القطر " في النحو ، منها : هداية مجيب النداء إلى شرح قطر الندى ، والدرة الشنوانية في شرح الأجرومية . (الأعلام : 62/2) .

(2) يرى مذهب البصريين أن كان ترفع الاسم و يسمى اسمها ، وربما سمي فاعلاً عند المبرد وسيبويه . ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وهو باق على رفعه .

(3) التخريج : البيت للعجير السلولي ؛ في خزنة الأدب : 72،73/9 ؛ والدرر : 223/1 ، 41/ 2 ؛ وشرح أبيات سيبويه :

144/1 ؛ والكتاب : 71/1 ؛ والمقاصد النحوية : 75/2 ؛ ونوادير أبي زيد : 156 ؛ وبلا نسبة في أسرار العربية : ص

136 ؛ و همع الهوامع : 111، 67 /1 .

اللغة : صنفان : نوعان . الشامت : الذي فرح بمصيبة غيره . متن : مادح .

[كان وأخواتها]

وقال الكسائي⁽¹⁾ وابن الطراوة⁽²⁾ : كان ملغاة ، أي : مهملة كما تهمل بعض النواسخ ، ويجوز أن يكون خبرها : نصفان على لغة قصر المثني .

واعلم أن كان وأخواتها دخولهن على الجملة وإفادة معاني فيها على خلاف القياس ، لأن ذلك قياس الحروف ؛ فإن قياسها الدخول على الجملة وعلى المفرد ، ولا يدخلن على مبتدأ مخبرا عنه بطلب أو إنشاء ، ولا على مبتدأ لازم المصدر كاسم الشرط والاستفهام ، وما قرن بلام الابتداء وأجاز الأخفش⁽³⁾ دخولهن على كم الخبرية ، ولا على لازم الحذف كالنعت المقطوع والمخصوص بعد نعم وبئس ونحوهما ، ولا على ما لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ، ويدخلن على ما يكون فيه ذلك أو بعضه كبعض ، فإنه يجمع ولا يثنى ولا يصغر . واختلف في دخولهن على كل ونحوها .

وأما لفظ الجلالة فتدخل عليه كان وليس ودام وزال ونحوها بعد نفي أو شبهه ، بناء على أن وصف الله بفعل أو اسم سائغ إذا صح المعنى ، ولو لم يرد توقيف ، وعدم تثنيته وجمعه وتصغيره لمانع معنوي ، وهو : العظمة والوحدة . وأصله إلاه ؛ والإله يكون فيه ذلك فيدخلن على ما لزم التصغير كالأسماء التي وضعت بصيغة التصغير كالحديبية والحبيا ، وعلى ضمير الاثنين أو الجماعة

[40/ب] كضمير المفرد ، ولا على ما يلزم رفعا على حالة مخصوصة أو جر أو نصبا ، ولا على ما

= الشاهد : قوله : " كان الناس صنفان " حيث أضمر في " كان " ضمير الشأن ، وأخير عنه الجملة الإسمية بعده .
(1) الكسائي : علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء ، أبو الحسن (... 189هـ/905م) أحد أئمة القراءة والنحو واللغة ، وهو أحد القراء السبعة ، ولد بالكوفة ، واستوطن بغداد ، أخذ عن الرواسي في الكوفة ، وعن الخليل في البصرة . وكان مؤدب الأمين و المأمون ولدي الرشيد . له الكثير من التأليف من بينها : " معاني القرآن " و " الحروف " ، و " المصادر " ، و " ما يلحن فيه العوام " . (الوافي بالوفيات : 65/21 ؛ ووفيات الأعيان : 295/3 ؛ والأعلام : 283/4) .
(2) ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ، أبو الحسين بن الطراوة (... -528هـ/1134م) أديب ، من كتاب الرسائل ، له شعر . وله آراء في النحو تفرد بها . تجول كثيرا في بلاد الأندلس . وألف " الترشيح في النحو " ، و " المقدمات على كتاب سيبويه " ، و " مقالة في الاسم والمسمى " . (بغية الوعاة : 602/1 ؛ وفوات الوفيات : 79/2 ؛ والأعلام : 132/3) .

(3) الأخفش الأوسط : سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ، ثم البصري . أبو الحسن ، المعروف بالأخفش الأوسط (... هـ - 215م/830هـ) ، نحوي عالم باللغة والأدب ، أخذ العربية عن سيبويه ، وزاد في العروض بحر " الخيب " صنف كتبها منها : " تفسير معاني القرآن " و " شرح أبيات المعاني " . (الأعلام : 102/3 ، ووفيات الأعيان : 208/1) .

يلزم الابتداء كطوبي، وأقل رجل يقول كذا وما أحسن زيدا . وما بعدها يلزم الاسمية كلولا الاسمية وإذا الفجائية . وأما نحو: لولا كون زيد قائما فالمبتدأ فيه نفس الكون كذا قيل ، وفيه أن لازم النصب على المصدرية كسبحان ومعاذ الله ليس مبتدأ ، فضلا عن أن تدخل عليه ، وكذا : لولا كائن قائما لكان كذا. ولا على مبتدأ خبره فعل ماض مجرد عن قد كذا قيل . ويرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾⁽¹⁾. وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا﴾⁽²⁾ فلا يُرد ، لأنه مستقبل بأداة الشرط والمعنى: إن صح أنه قد فالصحة منتظرة والانتظار استقبال . والكوفيون يقدرين قد في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾، ووجه قولهم : إنها للماضي، والخبر الماضي مغن عنها ، وقد مقربة للماضي من الحال. ونسب للسيوطي⁽³⁾ للبصريين: أنه يجوز كون الخبر ماضيا من غير تقدير لقد . وسمع : ليس خلق الله مثله ، واسم ليس ضمير الشأن ؛ فكما لا يجوز كان زيد قام لا يجوز كان زيد أبوه قام ، إلا عند من أجاز: كان زيد قام .

وهي كان... الخ ، قد يقال : فيه الإخبار عن الشيء بنفسه بدون فائدة ما ذلك بالنسبة إلى عموم الضمير لكان ، وإلى الإخبار عنه بكان . والجواب أنه اغتفر ذلك اغتفار العموم الضمير، كان وغيرها، وعطف غير كان على كان ، مع أن ذلك بمنزلة أن تقول : جاء زيد ورجال، فيقال لك : اعدد جملة الجائين وسمهم ، فنقول: هم زيد وبكر وخالد وعمرو . وكأنه قال : والجملة كان.

وبدأ بكان لأنها أصل بابها وفي الابتداء بها ، وجعل البواقي أخوات لها مع عدم تعيينهن إلا بعد ذلك ، إشارة إلى أنها أمّ الباب . ووجه الاستدلال بعد ذكرهن هنالك تفصيلا أن تخصيصها بالذكر بعينها وإجمال غيرها ، تفضيل لها ورفع لجانبها . ويدل أيضا لذلك كثرة حذفها وكثرتها حتى حذفوا النون من نحو : لم يكن وإن يكن تخفيفا وتشبيها لنونها بواو العلة ، وصحة الإخبار عنها بأخواتها ولا عكس نحو: كان زيد أصبح قائما . وأنها تدل على مطلق الزمان لا على خصوص الصباح أو الضحى أو المساء أو الليل . وأن كان التامة من لفظها وهي الدالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون .

(1) الأحزاب: 15.

(2) يوسف: 26.

(3) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير، جلال الدين السيوطي (849هـ/1145م - 911هـ/1505م) . إمام حافظ ، ومؤرخ أديب ، نشأ يتيما في القاهرة ، واعتزل الناس في الأربعين، فألف أكثر كتبه ، أرسل السلطان والأغنياء هدايا للسيوطي فردها . له نحو ستمائة مصنف ما بين كتاب ورسالة . من مؤلفاته: "الأشباه والنظائر"، و"الإتقان في علوم القرآن" ، و " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " . (شذرات الذهب: 51/8؛ والأعلام 301/3) .

بل قال ابن بابشاذ⁽¹⁾: كان أم الأفعال كلها لأن كل شيء داخل تحت الكون، وأن أقسامها كثيرة ناقصة وتامة وزائدة. وأما الشأنية فناقصة وزعم بعضهم أنها لا ناقصة ولا تامة، ويدل لذلك أنها تتصرف تصرفا ليس لغيره، كذا قيل وليس كذلك؛ فإن أمسى وأصبح وظل وبات وصار يكون لهن من التصاريف ما لكان، ولا يصح اسم المفعول منها ولا منهن كما زعموا مع أنه ليس به لها، واسم التفضيل وأفعال التعجب . والتحقيق أن هذه الأفعال سميت ناقصة لأنه لا يتم الكلام بها مع مرفوعها كسائر الأفعال لاحتياجها إلى خبر. وقيل: سميت ناقصة لدلالاتها على الزمان دون الحدث، وهو ضعيف

[41/أ] ولو شهروه وصحوه ونسب للجمهور⁽²⁾، فإن الحق دلالتها عليهما؛ ألا ترى أن لها مصدرا والمصدر اسم الحدث كما قال ابن مالك، والمصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل. ولا يُدعى أن المصدر في نحو قوله [من الطويل]:

[بِبَذْلِ وَحِلْمِ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى] وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ⁽³⁾.

من التامة والمنصوب حال؛ لأن الحال قد يكون وإياه معرفة. وأيضا أصلها سائر الأفعال قال ابن مالك إلا ليس فإنها لا تدل على الزمان؛ فإن معنى: كان زيد قائما أنه ثبت قيامه في الزمان السابق. ومن زعم أنها لا تدل على الحدث، لم يجز تعليق الظرف والجار فيها، وهو ظاهر تسمية الزجاجي⁽⁴⁾ لها حروفا والمناطقة أداة.

(1) ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (معناه الفرح والسرور) أبو الحسن النحوي (...-469هـ/1076م). أحد الأئمة في النحو وفنون اللغة. قدم إلى العراق تاجرا باللؤلؤ، وأخذ عن علماءها، ثم رجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل. له "شرح الجمل" للزجاجي، و"التعليق" في النحو، و"المحتسب" في النحو أيضا. (بغية الوعاة: 17/2؛ والوافي بالوفيات: 390-391/16؛ ووفيات الأعيان: 515-517/2؛ وإنباه الرواة: 95-97/2).

(2) سميت هذه الأفعال ناقصة لأن الفعل التام هو الذي يستغني بمرفوعه، والناقص هو الذي لم يكتف بالمرفوع، بل احتاج إلى المنصوب، وهو رأي ابن مالك الذي خالف فيه مذهب سيبويه والجمهور.

(3) التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد: ص223؛ والدرر: 56/1؛ وشرح التصريح: 178/1؛ وشرح ابن عقيل ص138؛ والمقاصد النحوية: 15/2؛ وهمع الهوامع: 114/1.

اللغة: البذل: العطاء والجود. الحلم: العقل. ساد: هيمن. يسير: سهل.

المعنى: يقول: إن الفتى يسود في قومه بجوده وعقله. ومن السهل عليك أن تكون هذا الفتى الجواد الحليم.

الشاهد: قوله: "كونك إياه" حيث أجرى مصدر "كان" الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

(4) الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النهاوندي (...-337هـ/948م) شيخ العربية في عصره، لزم الزجاج ليتعلم فنسب إليه، أقام في حلب، ودمشق، ثم مات في طبرية. قيل إن كتابه "الجمل الكبرى" كان كتاب المصريين وأهل المغرب والحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس بـ"اللمع" لابن جني و"الإيضاح" لأبي علي الفارسي. أشهر كتبه بعده: "الإيضاح في النحو"، و"شرح خطبة أدب الكاتب"، و"الكافي في النحو".

ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بالخبر فيما مضى منقطعا أو متصلا إلى زمان التكلم أو دائما . وتكون للثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام ، وهو معنى الجملة الاسمية التي لم يخبر فيها بفعل . وتكون بمعنى: صار .

وَأَمْسَى، لاتصاف المخبر عنه وهو مسمى اسمها بمضمون الخبر في المساء، بل ذلك معناها، ومعنى معموليها التضمين، وكذا المراد فيما مر أو يأتي. وتجيء بمعنى: صار نحو: أمسى المسجد معمورا، وتامة ومنه: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾⁽¹⁾.

وَأَصْبَحَ، لاتصاف المخبر عنه بالخبر صباحا. وتأتي بمعنى: صار، وتامة بمعنى: الدخول في الصباح، ومنه: ﴿وَحِينَ تَصْبِحُونَ﴾⁽²⁾. وبمعنى: أوقد المصباح. وأضحى، لاتصافه به في الضحى، وبمعنى صار، وتامة بمعنى الدخول في الضحى.

وِظَلَّ، لاتصافه به في النهار الماضي ، وكذا المراد الماضي فيما مر أو يأتي، وبمعنى: صار ك: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾⁽³⁾. وبات ، لاتصافه به ليلا ، وبمعنى صار، وتامة نحو: بتّ بالمسجد أي : مضى عليّ الليل فيه . وصار ، للتحويل من صفة لأخرى كصار عبد الله عالما . أو من حقيقة لأخرى نحو قولك في نسب اليمن : صار الماء حجرا .

قال صاحب « الآيات البيّنات »⁽⁴⁾ : وأما استفادة التحول من غير صار وما في معناها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث ، فبطريق اللزوم لا بالوضع . ومثل صار في العمل كل ما أفاد معناها كآض، ورجع، وعاد ، واستحال ، وتحول ، وقعد نحو : شحذ شفرة موساه حتى قعدت كأنها حربة⁽⁵⁾ ، وقعد لا يسأل حاجة إلا قضاها ، و: ﴿تَقْعَدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾⁽⁶⁾. واشترط بعضهم تصدير خبرها بكأن

= (إنباه الرواة 160/2؛ و الوافي بالوفيات: 112/18؛ والأعلام 299/3) .

(1) الروم: 17 .

(2) الروم: 17 .

(3) النحل: 58 ، الزخرف: 17 .

(4) لعله يقصد أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة 994هـ ، وهو عبارة عن شرح لكتاب "جمع الجوامع " ، وهو كتاب في أصول الفقه لتاج الدين السبكي المتوفى سنة 771 هـ (يراجع كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : 556/1 ، معجم المطبوعات العربية والمعربة : 1002/1) ، أو يقصد كتاب الآيات البيّنات لفخر الدين الرازي المتوفى سنة 606 هـ . (يراجع كشف الظنون : 204/1) .

(5) هذه المقولة هي مما أثر من كلام العرب .

(6) الإسراء : 22 .

وحار، وارتد، وغدا، وراح ، ووقع، وجاعت في قولك : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ (1) فاسمه ضمير ما الواقعة على حاجة ، وحاجتك خبر، وما مبتدأ استفهامية. أو حاجتك اسم وما خبر، وغير ذلك . لاكما خصّ بعضهم أخوات صار في ذلك. وقال الزمخشري : إن بات ترد بمعنى صار. ومن منع ذلك جعل المنصوبات أحوالا.

وليس ، لنفي الحال عند عدم قرينة

[41/ب] الماضي أو الاستقبال ، ومن الدلالة على الاستقبال الدليل قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (2) . وقيل : هي لمطلق النفي والقرينة تدل على قصد الحال أو غيره ؛ وعلى الأول فدلالته على الحال مخالفة لسائر الأفعال الماضية الإخبارية لشبه الحرف في الجمود ، وذلك لأنها دلت على الحال مع أنها فعل ماض . وأما على الثاني مخالفة أيضا الأفعال إذا وضعت لمطلق الزمان ، وسائر الأفعال لزمان مخصوص (3) .

ووزن ليس : فَعَلَ (بكسر العين) (4)؛ خفف بالإسكان ، كما يجوز إسكان كل كلمة مكسورة العين أو مضمومته . ولم تقلب الياء ألفا مع تحركها بعد فتح لأنها – أعني ليس – جامدة، والإسكان أسهل من القلب . لا فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف ، ولو كان على وزنه لقلبت الياء ألفا لامتناع الإسكان (5) . ولا فَعَلَ بالضم يائي العين إلا هَيَّؤَ بمعنى : عظمت هيئته ، ولأن هذه الأفعال شبيهة بالمتعدي حتى أن خبرها يسمى : مفعولا مجازا، والمضموم لا يتعدى . ولكن رُوي : لُسْتُ بضم اللام فدل على أنها في بعض اللغات بوزن : فَعَلَ بالضم فسكنت . وسمع : لَيْسَتْ بكسرهما (6)، وليس نصا في كسر عين ليس ، ونقله إلى الأول على حد قول ابن مالك :

(1) هو قول الخوارج لابن عباس حين أرسله علي (كرم الله وجهه) إليهم ، ويروى برفع " حاجتك " على أن " ما " خبر " جاءت " قدم، لأنه اسم استفهام ، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك . ويروى بنصب "حاجتك" على أن الخبر والاسم ضمير " ما " ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، و " ما " مبتدأ والجملة بعده خبر .

(2) هود : 08 .

(3) تختص ليس لنفي الحال ، وزعم فريق أنها تنفي هي و"ما" الحال والماضي والمستقبل. ويرى الشلوبين أن الأصل فيهما هو نفي الحال ما لم يكن الخبر بزمان معين. ومن الأمثلة التي سبقت في هذا الصدد للفعل المنفي بليس: ليس خلق الله مثل. (4) وهو رأي الجمهور.

(5) لأنها تصير إلى (لاس) بالقلب كباع .

(6) وهو قول أبو حيان الذي يرى أنه سمعت عن العرب هذه اللغة ، فروي قولهم : لُسْتُ ، فدل ذلك على أنها جاءت على فَعَلَ وعلى فَعُلْ . وروى الفراء أنها جاءت لُسْتُ بكسر اللام .

وَأَنْقُلُ لِفَاءِ الثَّلَاثِي شَكْلَ عَيْنِ (1) الْبَيْتِ

بجواز أن يكون الكسر في الأول دلالة على أن العين ياء ، كما قال ابن مالك:

وَإِذَا فَتْحًا يَكُونُ فَمِنْهُ أَعْتَضُ مُجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ (2)

إلا أن كونه نقلا من الياء أولى من كونها مفتوحة، وأنه دال عليها لوقوعها في الفعل، إذ هي صريحة. ووزن كان وبات وصار ودام وفتأ بالفتح (فعل بالفتح)⁽³⁾. ووزن ظل وبرح وزال وفتىء (بكسر التاء فعل) بالكسر، وبعض يقول: فتؤ بالضم. ووزن أمسى وأضحى وأصبح (أفعل) ووزن انفك أنفعل.

وما زال، أي: وزال بعد السلب؛ وهو النفي والنهي ومثلهما الاستفهام، ودخل في النفي حرف الدعاء الدال على النفي؛ فأشار بما النافية إلى أن شرط عمل زال تقدم ما ذكر. والمراد زال فإنها الفعل وحدها فكأنه قال بعض ما زال وهذا البعض هو زال؛ أو كأنه لما كان تقدم النفي أو نحوه شرطا لا بد من وجوده صارت ما زال كأنهما شيء واحد فسمي الكل فعلا، وكذا ما يأتي. ومضارعه يزال ووزنه (فعل) بالكسر. وأما زال بمعنى: انتقل أو فني فوزنه فعل بالفتح، والمضارع يزول وهو تام. وأما زال بمعنى: ميز فوزنه (فعل) بالفتح ومضارعه يزيل، وهو متعد وقيل: زول بكسر الواو قلبت الياء والواو ألفا لتحركها بعد فتح. وكذا بات أصله بيت بالكسر قلبت لذلك. وأصل كان: كون بفتح الواو وقلبت كك

[42/أ] وكذا دام. وأصل صار صير كضرب، قلبت كذلك. وأصل ظل ظلل بكسر اللام سكنت وأدغمت تخفيفا. وأصل أضحى وأمسى، أضحوا وأمسي بفتح الواو والياء قلبتا ألفين كذلك. ومصدر زال بمعنى: ميز: الزيل، وبمعنى الانتقال والفناء: الزوال. ولا مصدر للناقصة.

وما برح وما انفك ومافتىء، بكسر التاء وضمها وفتحها. والضم أضعف لأن منصوبها مشبه بالمفعول به، والمضموم لا ينصب المفعول، وإذا ضمت جاز تسهيل الهمزة واوا. وإذا فتحت جاز قلب الهمزة ألفا، أو كسرت جاز قلبها ياء.

(1) وهو صدر البيت الثامن والعشرين من لامية الأفعال، وهي منظومة في الصرف لابن مالك، والبيت بتمامه هو:

وَأَنْقُلُ لِفَاءِ الثَّلَاثِي شَكْلَ عَيْنِ إِذَا أَعْتَلَّتْ وَكَانَ بِنَا الإِضْمَارِ مُتَّصِلًا.

(2) وهو جزء من البيت التاسع والعشرين من لامية ابن مالك الأنفة الذكر في باب "اتصال الضمير أو نونه بالفعل" حيث يقول فيه:

أَوْ نُونُهُ إِذَا فَتْحًا يَكُونُ فَمِنْهُ أَعْتَضُ مُجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُنْتَقِلًا.

انظر شرح لامية الأفعال لابن مالك للعلامة يحررقي اليميني، دار رحاب للطباعة والنشر، الجزائر، دت: 187-188.

(3) أشهر لغة في فتىء كسر عينها، وفيها لغة بالفتح وثالث لغة هي: أفتأ.

وما قبل هذه الأربعة نافية. وقد علمت أن شرط عملهن تقدم نفي أونهي ، أو دعاء على صورة النفي أو النهي، أو استفهام مطلقا. وقيل : استفهام إنكاري وهو الواضح. وسواء تقدم ذلك بحرف أو اسم أو كان النفي أو النهي بالفعل. ومثال النفي بالاسم : زيد غير زائل قائما ، والفعل انتفى أنه يزال قائما، وقلما زال زيد قائما إذا أريد بالقللة النفي. والنهي بالفعل : نهيتك أن تزال قائما ، زجرتك أن تزال قائما، ذكر لذلك أو حذف لدليل، نحو قوله [من الخفيف]:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَازِلَتْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ (1) .

فلن نفي ولا دعاء يشبه النفي . وقيد أبو حيان الدعاء بلا . وشرط قياس حذف النفي هنا أن يكون النافي لا، وأن يكون في جواب القسم والفعل المضارع ، نحو قوله تعالى: ﴿ تَأْتِيهِمْ تَفْئَاتٌ تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ (2) . ولم يشترط بعضهم إلا بدليل (3).

وما دام، فيه ما في قوله: وما زال ، لكن ما هذه مصدرية ظرفية ؛ فسميت ظرفية لدالاتها على الظرفية الزمانية فيما بعدها، وقيل : تدل على الزمان نيابة . وسميت مصدرية لتأويل الفعل بها بالمصدر؛ فأصل : لا أجيء ما دام زيد قائما لا أجيء دوام زيد قائما ، فدوام ظرف زمان نيابة أيضا أصله : مدة دوامه قائما، والمصدر كثيرا ما ينوب عن ظرف الزمان . وإذا لم تتقدم ما هذه فالمنصوب حال . ولم يشترط بعضهم تقدمها (4). وقال أيضا : تتصرف تصرفا تاما (5) . وإنما قدمت قولي مصدرية على قولي ظرفية لأنه أعم، والصفة العامة تذكر قبل الخاصة كقولك : زيد متكلم فصيح ؛ فإنما المصدرية ظرفية وغير ظرفية، والظرفية أبدا مصدرية ، وهذا هو الأصل . أما قوله تعالى : ﴿ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ (6) ، فقدمت الخاصة للفاصلة، أو لكون نبيا حالا من المستتر في رسولا .

(1) التخريج : البيت للأعشى في ديوانه ص63 ؛ والدرر : 42/2 ، 62/4 ؛ وشرح شواهد المغني : 684/2 ؛

وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص68 ؛ وشرح التصريح : 230/2 ؛ وهمع الهوامع : 4/111، 2/1 .

المعنى: إنهم خاضعون لك ذاكرون لفضلك أطال الله في عمري وعمرك .

الشاهد فيه قوله : "لن تزالوا .. ثم لا زلت" حيث جاءت " لن " نافية للدعاء، ولذلك عطفت (لا) النافية عليها للدعاء.

(2) يوسف : 85 .

(3) النفي هنا تقديري لأن تقدير الجملة : لا تفتأ تذكر يوسف ، ولا يحذف النافي قياسا إلا في القسم كقول الشاعر :

فقلتُ : يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لَديكَ و أوصالي

(4) على رأي الكوفيين كما بينا سابقا .

(5) هو مذهب الفراء وأخذ به ابن مالك . وعلل ابن الخباز عدم تصرفها بأنها للتوقيت والتأييد ، فنفي المستقبل .

(6) مريم : 85 .

ولكون رسولا أعم؛ باعتبار أن الإنسان قد يرسل إلى غيره بلا نبوة كما يرسل إنسان آخر، وقيل: بجواز تقديم الخاص في غير المنعوت. وليس كذلك.

وما تصرف أي: تولد منها، أي: من كان وأخواتها؛ من مضارع وأمر ومصدر ووصف والضمير للمجموع، فلا يرد عليه أن ليس لا تتصرف وكذا دام على ما صححوا. وما ورد من دائم ودوام ويدوم ودم فمن التامة. واختار بعضهم أن لها مضارعا.

[42/ب] واختار بعضهم أن لها مصدرا صريحا وغيره. والمشهور أن لا مصدر لها صريح لأن شرط عملها تقدم ما المصدرية الظرفية، وما هذه لا تدخل على المصدر.

وزال وأخواته يتصرفن تصرفا ناقصا؛ فإنها لا يستعمل منها اسم المفعول والأمر والمصدر، كذا قيل. والصحيح جواز استعمال ما عدا الأمر واسم المفعول، وأما الأمر فإن ورد فمن التامة، وما بقي غير دام وليس يتصرف تصرفا تاما. ومعنى التام نسبي منظور فيه إلى غير ذلك، وإلا فليس لهم اسم المفعول على وزن مفعول، وأيضا ليس لهم اسم التفضيل وفعل التعجب. ولم يعد بعضهم عدمهما، مما يكون في التصرف ناقصا. والمصدر: الكون، والكينونة، والإمساء والإضحاء والإصباح والصير، والصيرورة، والبياتة، والبيتوتة، والظلول، والزيل، والبراح والفتاء والفتوة، والانفكاك، والدوام والديمومة. واسم الفاعل: كائن، وممسي، ومضح ومصبح وبأنت، وصائر وظليل وظال وزائل وبارح وظليل، وظال وزائل وبارح ومنفك، وفتيء وفتيء وفاتيء ودائم. والمضارع يكون ويمسي ويضح ويصبح ويبيت ويصير ويظل، ويزال ويبرح، ويفتؤ (بضم التاء وفتحها) وينفك ويدوم. والأمر كن وأمس وأضح وأصبح وبت وصر ودم. وما كان من هذا الباب تاما فيه اسم مفعول قطعاً نحو: الدار مكون فيها (بفتح الميم وضم الكاف)، والآخرة مصير إليها.

نحو: كان يكون كن، وأصبح يصبح أصبح، هذا تعليم منه للتصرف، ولذا ذكر الماضي وصرف منه غيره فإن المراد بالتصرف إما التولد أو الاشتقاق، بناء على أن الفعل الماضي هو الأصل المشتق منه سواه⁽¹⁾. وأما مطلق التحول فيصدق بذلك القول وبالقول بأن الاشتقاق من المصدر. وأما الاشتقاق على حذف مضاف أي: وما تصرف من مصادرها، وما تقدم أولى، لما علمت أن بعضا منها متصرف لا مصدر له، لكن على قول.

(1) هو رأي الكوفيين، أما البصريون فيرون أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر، فهو الذي يشتق منه الفعل.

ومجموع كان يكون كن اسم مضاف إليه ، ومجموع أصبح يصبح أصبح اسم معطوف عليه، جاء بذلك على طريقة قولك : ضرب يضرب اضرب إذا قيل لك : صرّف ضرب وأصل كان: يَكُونُ كينصُرُ ، نقلت ضمة الواو لثقلها على الكاف . وأصل كن أَكُونُ بضم الهمزة وإسكان الكاف وضم الواو؛ نقلت ضميتها للكاف فحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ وذلك أن الأمر مضموم الوسط من الثلاثي مضموم الهمزة في اللغة الفصحى. وفيه لغة بكسر الهمزة وهي ضعيفة لتقل الانتقال من الكسر إلى الضم ما بينهما إلا ساكن(1).

تقول : كان زيد قائما وليس عمرو، تكتب الواو بعد عمرو بسكون الميم في حال الجر والرفع مطلقا ، وفي حال النصب بلا تنوين نحو: أكرمت عمرو بن زيد ، فرقا بينه وبين عُمَرَ (بضم العين وفتح الميم) . وأما حال النصب والتنوين

[43/ أ] فالفارق ألف بعد الراء . والآخر ضعيف ؛ لأنه قال في باب إن: لیت عمرا شاخص؛ (شاخصا: أي ضل كما من سفر أو من مسافر، أو ملقيا نظره إلى جهة غير مقلع عنها، أو غير ذلك). ويبعد أن يتمنى بروق عيني عمرو. وما تقدم من تعدد الخبر إلى مفرد وغيره يأتي في خبر كان وخبر إن، وثاني مفعولي ظن ، وثالث أعلم(2). ولا يخبر باسم الزمان عن الجثة إلا بتأويل يصلح به المعنى، مثل تقدير مضاف ، وكذا في المفعول الثاني لظن والثالث لأعلم . ولا يكون المبتدأ واسم كان واسم إن ومفعول ظن الأول وثاني أعلم نكرة، إلا إن أفادت فائدة ما(3).

وما أشبه ذلك، نحو: كونك قائما حسن ؛ فقائما خبر الكون ، واسمه الكاف مضاف إليه، وحسن خبر، من حيث أنه مبتدأ ، والمصدر الواقع مبتدأ من هذا الباب . والوصف الواقع مبتدأ منه يحتاجان إلى خبر منصوب بأن، وآخر مرفوع نحو: إصباحك فرحا يعجبني، والكائن قائما حسن وإمساءك قائما مطلوب ، والبائت داعيا مستجاب له .

(1) يرى أئمة النحو أن وزن كان فعلٌ بفتح العين ، ومذهب الكسائي فعلٌ بالضم ، وهو مردود عليه لأنه لو كان كذلك لم يأت اسم الفاعل كائن ، لأن الوصف من فعلٍ هو فَعِلٌ . (الهمع : 365/1) .

(2) تنوعت آراء النحويين في مسألة تعدد خبر كان (انظر الهمع : 363/1) .

(3) المعلوم أنه لا يخبر عن اسم الزمان بالجثة كقولهم : زيدٌ اليوم لعدم الفائدة إلا إن أفاد معنى بواسطة تقدير مضاف مثل : الهلالُ الليلة (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح : حسن حمد وإميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1 ، 1998 : 191/1 - 192) .

[إنّ وأخواتها]

وأما إنّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لما كانت فرعا في هذا العمل على الفعل قدم النصب على الرفع ، كما أن تقديم المفعول على الفاعل فرع . وحقها أن تجر الاسم لاختصاصها به ، لكن عارض هذا الحق دخولها على المبتدأ والخبر، فعملت فيهما عكس عمل كان؛ وكان فعل وأصل النصب والرفع للفعل. وما قيل من أنها أشبهت الفعل المسكن الوسط الثلاثي ككان، فعملت كالمتعدي ، يرده أن ذلك غير موجود في : كان ولعل ولكن ، إلا أن قيل أصلها : أن ولعل قد يقال فيها علّ ، وأصل لكن: لكن أن، فاعتبر الأصل وبعض اللغات وهو: علّ مثلا في لعل أو حملت لعل على ما فيه الثلاثية ، والإسكان حمل قليل على كثير، أو لأن إحدى حروفها مدغم فكأنه غير موجود⁽¹⁾. وحمل المتحرك على الساكن، وكذا يقال في كان أيضا . ولم نجعل المدغم من أن وأن كلا موجود لأن الكلام في الحمل على الفعل ، وأقل الفعل ثلاثة أحرف⁽²⁾.

وقيل: لما شابهن كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عملت عملهما، وكان معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر، تنبيهها على الفرعية. ولم تحتج ما ولا ونحوهما مما عمل كليس إلى تنبيه على فرعية، لعدم اتفاق العرب على عملها، ولا اشتراط شروط لعملها، كذا قد وجد أنه يحتاج إلى التنبيه على علة عملهن في مذهب من يعملهن، وهي: مشابتهن ليس⁽³⁾. وأيضا عملت إنّ وأخواتها عملا عكس عمل كان، لأن معانيها في الإخبار؛ فكان الخبر كالعقدة فرجع والاسم كالفضلة فنصب. وكان وأخواتها ولو كانت كذلك لكن لم تتمحض للإخبار، بل تدل على الحدث المسلط على الأسماء على الصحيح، فهو لم يتمحض لاسم واحد بخلاف معاني إنّ وأخواتها في الإخبار فقط؛ فكان زيد قائما بمعنى: ثبت زيد في ما مضى [43/ب] مع القيام. وإن قلنا لا تدل كان إلا على الزمان وكذا أخواتها، ساوت إنّ وأخواتها في معانيها في الإخبار إلا أنها تترجح بأنها فعل فكان وأخواتها ولو سلم أن معانيها في الإخبار لكنها أصل فقدم مرفوعها. وقال الكوفيون: الخبر مرفوع

(1) يذهب جمهور النحاة أن هذه الأحرف لما كانت شبيهة كان في دخولها على المبتدأ والخبر، عملت عملا معكوسا؛ فنصبت الأول المشبه بالمفعول المقدم ، ورفعت الثاني المشبه بالفاعل المؤخر علامة على الفرعية (حاشية الصبان: 423/1).

(2) الأحرف المشبهة بالفعل منهم من عدها خمسة كسيبويه والمبرد و ابن السراج و ابن مالك. ومنهم من جعلها ستة لأن أنّ وإنّ واحدة، إنما هي تكسر في مواضع ، وتفتح في مواضع ، وإن كانتا مختلفين فإنّ فرع لأنّ.

أما لعل فذهب جمهور الكوفيين وأكثر النحويين على أن لعل بسيطة، ولانها أصل. أما لكن فيرى أصحاب المذهب البصري أنها بسيطة مكونة من خمسة أحرف، والكوفيون يقولون أنها مركبة (همع الهوامع : 425/1 - 429).

(3) فأهل الحجاز مثلا يعملون " ما " النافية عمل ليس وكقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ . وتميم لا يعملونها وهذا عند البصريين . كما أن لهذه الأدوات العاملة عمل ليس شروطا .

بما رفع به قبل وجود إن وأخواتها ، ولا يدخل على المبتدأ لازم الصدر غير ضمير الشأن ، ولا على لازم الابتداء كعمري في : لعمري لأفعلن . وكما بعد لولا الامتناعية إلا أن بالفتح ؛ فتقع بعدها لأن خبرها يأول بمصدر مبتدأ يخبر عنه بكون عام ؛ نحو: لولا أن الله رحمنا ؛ أي : لولا رحمة الله موجودة . ولا على ما خبره إنشاء أو طلب على الصحيح ، إلا أن وإن المخففتين ، فيجوز كون خبرهما دعاء . وأما : لبت شعري أقام زيد ؟ فالخبر فيه محذوف وجوبا أي : حاصل ، وجملة الاستفهام على إرادة اللفظ وتقدير مضاف ؛ أي : لبت شعري في جوابك قول السائل : قام زيد .

وقيل: إن من العرب من ينصب بهن المبتدأ والخبر مثل قول (عمرو بن ربيعة) [من الطويل] :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَّتْ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا (1)

وأجيب بأن الأصل : كانوا أو وجدوا أسدا، أو تلقاهم أسدا . وأما :

كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَشَّوْفًا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّقًا (2)

فأصله يحكيان قادمة ، والهاء للفرس، وتشوفا : تطلع ونظر، والقادمة : أحد قوائم الطير، هو عشر ريشات في مقدم كل جناح ، والقلم المحرف : هو الذي قطع وجعل أحد شقيه أعلى من الأخرى (3) .

وهي إن ، بكسر الهمزة . وما ورد مثل قولك: إن زيّد قائم (بالرفع) ، فالاسم فيه ضمير

الشأن وأما قوله [من الخفيف] :

(1) التخرّيج : البيت لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ص394؛ والدرر 167/2 ؛ وغير موجود في ديوانه ، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب : 167/4 ، 242/10 .

اللغة : جنح الليل : أوله ، أو آخره . أسدا وأسودا : جمع أسد .

المعنى : يتحدث على لسان محبوبته تخاطبه قائلة : إذا حل الليل بظلامه الأسود ، فلنقدم علينا في أوله (أو آخره) متيقظا، متسللا بحذر إن حراسنا شجعان كالأسود .

محل الشاهد هنا قوله : " إن حراسنا أسدا " حيث نصب (إن) المبتدأ والخبر (في لغة) كما قال .

(2) التخرّيج : الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزنة الأدب : 237، 240/10 ؛ والدرر: 168/2 ؛ وللعمانى في سمط اللآلى ص876 ؛ وشرح شواهد المغنى ص515 ؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص17؛ والخصائص: 420/2 .

اللغة : تشوف : رفع رأسه ونظر مستطلعا . القادمة : ريشة في مقدم جناح الطائر . القلم المحرف : القلم المبري بحيث يكون شق أطول من شق .

المعنى : إذا رفع عنقه ونظر مستطلعا ما الخير ، خلت أن أذنيه ريشتا طائر ، أو قلمان ميريان .

الشاهد فيه قوله : " كأن أذنيه قادمة " حيث نصب اسم وخبر (كأن) ، وقد لحن الشاعر في نصب الخبر .

(3) و وضع النحاة شروطا لعمل إن و أخواتها . (أوضح المسالك : 292/1-293) .

إِنَّ هَذَا الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخَلِّ وَقَاءَ (1)

فإنَّ : فعل أمر ، ونون التوكيد الشديدة ، وهند منادى بمحذوف والأصل : أي (بكسرة الهمزة والياء بعدها) ، وهي لام الكلمة ، وسكون الياء الثانية وهي ياء المخاطبة نقلت الكسرة على الأولى فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين فبقيت ياء المخاطبة ، فصار إي (بكسر فسكون) ، والهمزة أمر من وأي كوعد ، حذفت الواو كحذفها في مضارع وعد لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وتحمل نون المضارع وتاؤه وهمزته على الياء . وإذا جاء ما قبل الواو مضموما تقوّت الواو فلا تحذف ضمته والياء لتشبه الجزم من قبل دخول ياء المخاطبة ، أما بعد دخولها فالبناء على حذف النون والياء المذكورة فاعل ، وهي ضمير المخاطبة حذفت لما دخلت نون التوكيد لئلا يلتقي ساكنان والأصل: أوأي بكسر الهمزة وإسكان الواو بعدها همزة مكسورة ، وبعدها ياء هي لام الكلمة ؛ تقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فيصير (أيأي) بهمزة مكسورة بعدها ياء ، وبعد الياء همزة مكسورة بعدها ياء تحذف لشبه الجزم ، فتبقى إيا بهمزة مكسورة بعدها ياء بعدها همزة ، ولكن لم يراع فيها هذا فعومل معاملة لحذف الواو من أول . وإنما قلت بهذه الأصالة لأن أمر فعل يفعل بفتح الماضي وكسر المضارع (إفعل) بكسرة همزة الوصل وكسر العين . وأما إنا قائم ؛ فالأصل : إن أنا قائم بإن النافية أدغمت نونها في نون أنا حذف بعد الهمزة وحذفت الألف ، أو لم تكن أصلا نطقا فحذفت خطأ .

وأنّ ، بفتح الهمزة ، وأما : أعجبنى أنّ زيداً قائم بالرفع فعلى ما مر ، وأنّ زيداً ، فمن الأنين؛ فإنّ : فعل ماض . وزيد : فاعل . وقدم المكسورة لأنها الأصل ، لأنها تكون بلا سبق عامل ولا تضمحل ، والمفتوحة تضمحل بتأويل المصدر ، وتحتاج إلى تقدم العامل . وبسطت في كلام آخر . وادعى بعضهم العكس . وقيل : ليست إحداها فرعا للأخرى (2) .

(1) التخريج : البيت ليوسف بن أحمد الصقلي في إنباه الرواة 70/4 ؛ وبغية الوعاة 356/2 ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص401 . وهو البيت المعروف بالبيت اللغز .

اللغة : إن : فعل أمر بمعنى عدي وعدا ، أصل الفعل : وأي يئي وأيأ ، وأمر المخاطبة (إي) واتصلت به نون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء منعا لالتقاء الساكنين . وأي : وعد . أضمرت : أكنت وسترت . الخل : الصديق والصديقة .

المعنى : عدي يا هند الجميلة وعد صديقة سترت الوفاء في صدرها لصديقها .

ومحل الشاهد هو قوله : " إن " حيث وقعت الهمزة فيه فعلا بمعنى (عدي) .

(2) وهو رأي أبي حيان . وانظر همع الهوامع فهو يبسط المسألة ويفصلها : 442/1 .

وكان ، أعقبها لأن فيها حروفها كلها بزيادة الكاف ، بل صححوا أنها مركبة من كاف التشبيه وأن ، بل زعم بعضهم أنهم مجموعون على ذلك. وأصل كأن زيدا أسدًا : إن زيدا كأسد (بكسر الهمزة) وقدمت الكاف اهتماما بالتشبيه ، ففتحت الهمزة لدخول الجار وللتخفيف للثقل بالتركيب والحق أن بعضا قال : بسيطة (1) .

ولكن ، جاء به بعد كأن لأن فيها نونا مشددة وكاف . قال الفراء : هي مركبة من لكن الساكنة وأن المشددة المكسورة ، وقيل: المفتوحة ؛ حذف الهمزة تخفيفا ونون لكن حذرا من التقاء الساكنين ولا ضمير بحذفها لورود حذفها في الجملة (2) ، مثل قوله [من الطويل] :
 وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْتَقْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ (3)
 ولأن حذف نون إن إجحاف . وقال بقية الكوفيين : أصلها لا وإن والكاف الزائدة ؛ حذف الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها للكاف قبلها ، كسرت الكاف تبعا وحذفت الهمزة . والصحيح أنها بسيطة وأما : لا كن في الدار ، فلا فيه نافية ، وكن اسمها بمعنى: الستر، وفي الدار: خبر.

وليت ، قدمها

[44/أ] على لعل لأن فيها ثلاثة أحرف ثانيها ساكن ، ويقال فيها : لت بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء. ويقال : لوت ، وأما تليت ، وهل ينفع شيئا ليت (4) بضم التاء فليت

(1) اختلف النحاة في شأن كأن ، (مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 3 ج ، ط1 ، 1998 : 379-383 ، والجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي . تح : فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 568 : 1983-576) .

(2) اختلف أهل النحو في شأن " لكن " ؛ فمذهب البصريين يرى بأنها بسيطة ، فهي مكونة من خمسة أحرف ، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف . ومذهب الكوفيين يقول أنها مركبة من " لكن " ساكنة النون و " أن " المفتوحة المشددة ، طرحت الهمزة فحذفت نون " لكن " لالتقائها بساكن ... (مغني اللبيب : 558-562) .

(3) التخريج : البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص111 ؛ وخزانة الأدب : 418/10 ، 419 ؛ 195/1 ؛ وشرح شواهد المغني : 701/2 ؛ والكتاب : 27/1 ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : 133،361/2 ؛ والإنصاف : 684/2 ؛ وتخليص الشواهد ص269 ؛ والجنى الداني ص592 ؛ وخزانة الأدب : 265 .

المعنى : يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبى طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الأدميين ، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه .

الشاهد : قوله : " ولاك " أراد " لكن " وحذف النون للضرورة .

(4) وهو جزء من بيت شعري من الرجز يقول فيه الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

فيه اسم وهو فاعل ينفع والمراد لفظاً، وأما لبت الأول فمن الباب.

ولعل ، ولعلت ، ورعل ، ولعن ، ورغل ، وعن ، وغن ، وعل ، ولأن ، وأن ، وألّ
ولغن⁽¹⁾. قيل وتستغني لبت ولعل بأن ومعموليهما ، وتسد هي ومعمولاهما مسد معموليهما.
تقول: لبت أنك قائم بفتح الهمزة ولعل أنك قائم ، ولم يسمع هذا في لعل ولكن قيست على لبت.
وقيل : المصدر من ذلك اسم والخبر محذوف أي: حاصل⁽²⁾.

تقول: إن زيدا قائم ، وليت عمراً شاخصاً، وتخفف إن المكسورة بحذف نونها الثانية
إن لم يكن اسمها ضميراً أو كان خبرها صالح للام، أونفياً نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا
مُحْضَرُونَ﴾⁽³⁾ (بالرفع) ؛ فكل مبتدأ واللام فارقة بين النفي وإثبات، وما زائدة وكثير إهمالها،
وجميع خبر ومحضرون نعته ، وجمع على المعنى ، ولدينا متعلق بمحضرون . أوجميع
محضرون مبتدأ وخبر ، والجملة خبر، وهو أولى لسلامته من دخول لام الابتداء الفارقة في
خبر المبتدأ ومسوغ لام الابتداء بجميع العموم أو الإضافة المقدرة ، والرابط إعادة المبتدأ
بمعنى، لأن جميع بمعنى كل⁽⁴⁾.

وعلى الأول بمعنى : مجموع وقل عملها نحو : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ﴾⁽⁵⁾ فكلا اسمها،
واللام للفرق وما زائدة ، واللام في جواب القسم أي : والله ليوفينهم ، والجملة من القسم
وجوابه خبرا ، وما خبر لإن ، والقسم وجوابه صلة لما أوصفة ؛ إما على تقدير القول في
ذلك، وإما على أن المقصود الجواب والقسم تأكيد ، فالجملة ليست إنشائية ؛ لأن الإنشاء القسم
لا جوابه، فليست الصلة إنشاء فإنه لا تكونه . وتلزم المخففة لام الفرق إن لم تكن قرينة لفظية
كالعمل الظاهر، ولا معنوية كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ ؛ فإن إثبات البعث والجزاء
في الآية الأخيرة دليل على كون إن

= وهو لرؤية في ملحق ديوانه ص171، والدرر: 26/4، 260/6؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص92 ؛ وتخليص الشواهد
ص495 ؛ و شرح ابن عقيل ص256 .

الشاهد فيه: قوله : " لبت" بضم التاء وهي لغة في لبت، و كذلك استعماله "بوع" على لغة بعض العرب، والمشهور فيها "بيع".
(1) للعل كما قلنا ثلاثة عشرة لغة : (مغني اللبيب: 548/1 - 552) .

(2) جوز النحاة وقوع أن ومعمولها اسما لهذه الأحرف ، بشرط الفصل بالخبر ، إلا لبت المفتوحة. (حاشية الصبان:
421/1، الهمع: 433/1 - 434) .

(3) يس: 32 ، والرفع رواية ورش .

(4) هو رأي سيبويه الذي يرى أن إن إذا خفت لا تعمل ، وتدخلها الام الفارقة بينها وبين إن العاملة ، ويستشهد بالآية التي
ذكرها المصنف . (حاشية الصبان: 449/1 - 450 ، كتاب سيبويه: 273/1) .

(5) هود: 111 .

فيه غير نافية ، وإن كانت جاز ذكر اللام كالأية المذكورة وتركها ومن تركها قوله [من الطويل] :

[أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ] وَإِنَّ مَالِكََ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ (1)

وهي لام الابتداء ، فنكسر الهمزة بعد عامل معلق لأن لام الابتداء معلقة ، وقيل غيرها فتفتح الهمزة لعدم المعلق ، وأصلها الكسر ولذا دخلت لام الفرق. أو يقال: دخلت لام الفرق بعد المفتوحة ولو لم يكن لبس (2). وتخفف أن المفتوحة ويجب عملها لكن اسمها ضمير شأن محذوف ، والخبر جملة ، وقد

يكون اسمها مذكورا ، وقد يكون غير ضمير شأن ، فلا يجب أن يكون خبرها حينئذ مذكورا جملة (3). ومثلها أن لم، وأن لن، وأن قد ، وأن سوف ، وأن سيكون، وأن ليس و: ﴿آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (4) وخففت كأن وأهملت (5). وقيل : تعمل في ضمير الشأن محذوفا غالبا، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون غير ضمير كقوله [من الطويل] :

[وَيَوْمًا تُوَافِينَا بَوَجْهِ مَقْسَمٍ] كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَيَّ وَارِقِ السَّلْمِ (6)

-
- (1) التخریج: البيت للطرماح في ديوانه ص512 ؛ والدرر 2/193 ؛ والمقاصد النحوية 2/276؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/367 ؛ وتخليص الشواهد ص378 ؛ وتذكرة النحاة ص43 ؛ والجنى الداني ص134 .
اللغة : شرح المفردات : الأباة ج الأبي ، وهو الممتنع عن الشيء . الضيم : الظلم . كريم المعادن: كناية عن كرم الأصل .
المعنى : يفخر الشاعر بقومه آل مالك الذين لا يقبلون الظلم ، وأنهم كانوا من أصل كريم .
الشاهد فيه قوله : " وإن مالك كانت كرام المعادن " حيث خفف " إن " ، وأهمل عملها ، فلم ينصب .
(2) تخفف إن المكسورة عند البصريين ، فلا تختص بالجملة الابتدائية و يكثر إهمالها (الهمع: 1/450 – 453) .
(3) تخفف أن المفتوحة ، وفي إعمالها انقسم النحاة مذاهبا (يراجع شرح الرضي: 4/365-369 ، ومغني اللبيب: 1/72-73 ، شرح الأشموني: 1/316-324) .
(4) يونس: 10 .

- (5) تخفف كأن ، و في إعمالها أقوال مشهورة : (الجنى الداني في حروف المعاني: 568-576) .
(6) التخریج : البيت لعلاء بن أرقم في الأصمعيات ص157 ؛ والدرر: 2/200 ؛ ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه: 1/525 ؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف: 1/202 ؛ و لععب بن أرقم في لسان العرب : 12/482 (قسم) ؛ ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص390 ؛ وشرح المفصل : 8/83؛ والكتاب : 2/134 وله أو لعلاء بن أرقم في المقاصد النحوية : 2/301 ؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني : 1/111؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزنة الأدب : 10/411؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك : 1/377؛ وجواهر الأدب ص197 ، و الجنى الداني ص222، 522 .
اللغة و المعنى : توافينا : تأتينا . الوجه المقسم : أي الجميل . الظبية : الغزالة . تعطو: تمد عنقها وترفع رأسها، السلم : نوع من الشجر يدبغ به .
يقول تأتينا الحبيبة يوما بوجهها الجميل ، وكأنها ظبية تمد عنقها إلى شجر السلم المورق .
والشاهد فيه قوله : " كأن ظبية " حيث روي برفع " ظبية " ، ونصبها ، وجرها . أما الرفع فيحتمل أن تكون

بنصب ظبية في رواية . وإذا كان غير ضمير الشأن لم يجب أن تكون الجملة خبرا . وخفت لكن وأهملت وأجاز يونس⁽¹⁾ إعمالها قياسا على أن وكأن ، وقيل حكاة عن العرب.

ومعنى أن وإن للتوكيد، معنى إنّ وإنّ توكيد مخصوص، والتوكيد في قوله: للتوكيد علم، ففي كلامه نسبة الخاص للعام كقولك: زيد للحيوان [44/ب] والحجر للجماذ؛ أي: هو منه فينسب إليه، فليس في ذلك نسبة الشيء إلى نفسه، وهذا أولى من جعل اللام زائدة في خبر المبتدأ وكذا فيما يأتي. والتوكيد: تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع؛ إيجابية: إن زيدا قام، أو سلبية نحو: إنه لم يقم لدفع الشك فيها، وهو مستحسن، أو لدفع الإنكار وهو واجب، أو لغير الدفيعين فهو غير واجب ولا مستحسن، وليس بليغا، ولذا لم يذكره المعانيون.

ولا يقال إن التأويل بالمصدر مع أن المفتوحة ينافي التوكيد، لأنها بذكرها تقيّد التوكيد. وإذا صرح بالمصدر فات التوكيد بها لعدمها. والنسبة إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، فإن في قولك: إن زيدا قائم أكدت إثبات القيام لزيد، وفي : إنه لم يقم أكدت نفيه عنه. وضابط كسر همزة إن وفتحها أنه إذا لم يصح جعل المصدر أو نحوه في موضع إن ومعموليهما كسرت، وإن لم يصح الكلام إلا بالجعل المذكور وجب الفتح. وإن صح الجعل وعدمه جاز الكسر والفتح⁽²⁾.

وكان للتشبيه، المؤكد، وقيل تكون للتشبيه إن كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أخط، وليس صفة من صفاته. وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة، أو صفة من صفات اسمها كانت للظن. وأولى ما قيل في نحو: كأنك بالدنيا لم تكن و بالأخرة لم تزل⁽³⁾، تعليق الجار بمحذوف وهو خبر، أي: كأنك تبصر بالدنيا أي: تشاهد فناءها، أي: تعلمه قد وقع، كقوله عز وجل: ﴿فَبَصُرَتْ بِهٖ عَن جُنُبٍ﴾⁽⁴⁾.

والجملة بعد المجرور حال من المجرور ، وبدليل واو الحال في رواية : كأنني بالدنيا ولم تكن،

= " ظبية "مبتدأ، وجملة "تعطو" خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر "كأن"، واسمها ضمير شأن محذوف ، ويحتمل أن تكون " ظبية " خبر " كأن " و " تعطو" صفتها ، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد. أما النصب فعلى إعمال " كأن" وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بضرورة الشعر. وأما الجر فعلى أن "أن" زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير : كظبية.

(1) **يونس بن حبيب** : يونس بن حبيب الضبي بالولاء (94هـ / 713م – 182هـ / 798م) كان إمام النحاة في البصرة عليم بالأدب. أعجمي الأصل . من مصنفاته " معاني القرآن "، و " اللغات "، و " النوادر ". (وفيات الأعيان : 244/7؛ ومعجم الأدباء ص2850 ؛ و الفهرست ص47 ؛ و الأعلام : 261/8 .

(2) في مسألة كسر همزة إن و فتحها تفصيل بينه النحاة بشروطه. (انظر شرح المفصل : 4 / 526 وما بعدها ، وكتب النحو الأخرى كمغني اللبيب : 83-89) .

(3) القول للحسن البصري حسب كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني: 98/1، وانظر هذا القول وشرحه

في: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 382/1، في مبحث "كأن".

(4) القصص : 11 .

وقولهم: كأي بالليل وقد أقبل . ويجوز تعليق الباء الظرفية بتكن والجملة خبر في: كأنك بالشتاء مقبل أن الخبر: مقبل والباء متعلق به .

واعلم أن الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به ، وقد تدخل على المشبه بلا مبالغة نحو: كأن زيداً أسدٌ ، أو للمبالغة نحو: الأسد كأنه زيد بجعل: زيدٌ هو الأصل في الشجاعة حتى شبه به الأسد، فالهاء العائدة إلى الأسد ضمير المشبه ، لأن اسم كأن (بالشد) أبدا هو المشبه وخبرها هو المشبه به ، ويحتمل ذلك [قوله تعالى]: ﴿إِنَّمَا النَّبِيُّ مِثْلُ الرَّبِّ﴾⁽¹⁾ و[قوله أيضا]: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾⁽²⁾ صارت الأوثان تعلقو عابدها ، كأنها أصل في العبادة . أو لوضوح الحال . ونحو: ﴿لَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾⁽³⁾ ، أو للفاصلة ، وقيل به في الآية. وقد تدخل على غيرهما اعتمادا على فهم المخاطب نحو: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ﴾⁽⁴⁾ الآية ؛ أي : كونوا أنصارا خالصين في الانقياد كشأن مخاطبي عيسى إذ قال .

وقالوا : والقاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى ، وفي الذم بالعكس . وكذا في السلب نحو: حصى كالياقوت وياقوت كالزجاج . ونحو قولك : هذا السيف كالعصا ، و: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽⁵⁾ أي : في النزول و: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾⁽⁶⁾ أي: في النزول ، والاستفهام المراد هنا للإنكار والإنكار سلب كليس في الآية المذكورة . وأما تشبيه الأعلى بالأدنى في غير السلب في قوله تعالى: ﴿مِثْلُ نَوْرِهِ كَمِشْكَاتٍ﴾⁽⁷⁾ فللتقريب إلى أذهان المخاطبين تشبيه المعقول بالمحسوس، ولمجرد التطهير⁽⁸⁾.

ولكن للاستدراك ، هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم من الكلام ثبوته ، أو بإثبات ما يتوهم منه نفيه، وإن شئت فقل : تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته
[45/ أ] أو نفيه . وقد لا تكون لدفع التوهم نحو: زيد قائم لكنه ضاحك. فالتعريف العام في الاستدراك أن يقال: الاستدراك جعل حكم ما بعد لكن مخالف لحكم ما قبلها مع التوهم أولا. وتجيء لكن للتوكيد نحو: لو جاء لأكرمته لكنه لم يجيء؛ فإن عدم مجيئه معلوم من لو.

(1) البقرة: 275 .

(2) النحل: 17.

(3) آل عمران: 36.

(4) الصف: 15.

(5) الأحزاب: 32.

(6) ص: 28.

(7) النور: 35.

(8) لكأن معنى واحد عند البصريين هو التشبيه. ويرى نحاة الكوفة والزجاجي أنها تأتي للتقريب والوجوب. (انظر مبحث كأن في: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 379/1 - 383) .

وقال ابن عصفور⁽¹⁾: هي أبدا للاستدراك المؤكد ، فإنه لو ذكره بدون لكن لصح ، وذكرها بها تأكيد فقولكم: زيد قائم لكنه ضاحك أقوى من قولك : زيد قائم ضاحك ، أو: زيد قائم وهو أيضا ضاحك، ونحو ذلك .

وليت للتمني ، في الممكن غير المنتظر وقوعه ، وفي المستحيل. وهو أكثر فيما قيل إلا في الواجب⁽²⁾. وأما: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾⁽³⁾ فالمراد تمنيه قبل وقته ، والممكن في الترجي ينتظر وقوعه. والتمني هو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة دون توقع وطماعية . والمراد بالطلب الطلب العرفي . وإذا قلت : ليته قام ، فقد دلت على نسبة القيام إليه في النفس، وعلى هيئة نفسانية متعلقة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب . فالمراد الطلب بالنفس ، فخرج الطلب باللسان نحو : قم⁽⁴⁾ .

ولعل للترجي ، تجنب الرجاء بمعنى التأخر ؛ كالتحرج بمعنى اجتناب الحرج ، والتأثم بمعنى اجتناب الإثم ، والتهدج بمعنى اجتناب الهجود أي النوم . والمراد هي انتظار المحبوب نحو : لعل الله يرحمنا. والتوقع ، وهو: انتظار الوقوع على خوف منه مخافة وقوع المكروه . ولا تكون لعل في المستحيل ، وأما : ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَّا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾⁽⁵⁾ فلا يرد ؛ لأن تركه للبعض ولو لم يكن لعصمته لكنه ممكن عقلا. والمراد الاستحالة عقلا أو عادة . وتركه بعض ما يوحى إليه لا يعتاد وكذا سائر الأنبياء ، إلا أنه ممكن عقلا. وبحث في ذلك أن تركه للبعض مستحيل عقلا لأن دليل استحالاته عقلي ، ولو صح أن استحالاته شرعية . ولعل وجه القول بأنها عقلية أن الله تعالى حكيم لا يعبث ولا يخطأ ، وما أراد ببعث الرسل إلا قطع العذر، فلا يرسل إلا من لا يترك بعض ما يوحى إليه ، وألا تخلف ما أراد الله من قطع العذر، وما أراد الله لا يتخلف أي : مطلق ؛ وحاصل ذلك أنه أرسله ليبلغ ، فلو لم يبلغ لزم أن الله غير عالم بأنه لا يبلغ ، أو أنه لم [يحرف] تعالى الله عن ذلك وعز عن كل نقص.

(1) ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، أبو الحسن (597هـ/1200م-669هـ/1271م) عالم نحوي ، أخذ عن الشلوبين والدباج ، ودرّس في إشبيلية وشريش ومالقة ومرسية وغيرها . لم يكن ورعا إذ توفي ، وهو في مجلس شراب . من أهم ما ألف : " الممتع في التصريف " و" المقرب " ، و" شرح الجمل " . (و الوافي بالوفيات : 265/22؛ والأعلام : 27/5) .

(2) مثل الموت في المثال الذي سيذكره الشارح : "يوحى إليك " يندرج ضمن المعنى الذي ذكره ، وهو الإشفاق في المكروه، كما ذكر ذلك الأشموني في شرحه على الألفية 297/1 .

(3) البقرة : 94 ، الجمعة : 06 .

(4) انظر معاني " لكن " في مغني اللبيب : 558/1 - 562) ، وليت في نفس الكتاب : 546/1 - 548) .

(5) هود : 12 .

وأما: ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ﴾⁽¹⁾ فإنما قاله فرعون لإمكانه في زعمه أو إفكا ، والترجي والتوقع من كلام الله مصروفان للمخاطب لأن الله متنزه عنهما ؛ لأنه لا يوصف بهما من يتصف بالجهل تعالى الله وإنما وردت فيه للإطماع مع تحقق حصول المُطْمَعِ فيه ، دلالة على أنه لا خلف في إطماع الكريم كما لا خلف في جزمه . ويجوز إطلاق التوقع على مجرد الانتظار وانتظار المحبوب؛ كما نقول - في قوله تعالى : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي﴾⁽²⁾ ، وفي قول المقيم : قد قامت الصلاة أن قوله توقع وانتظار المكروه نحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾⁽³⁾ . وإن حمل عليه كلام كان فيه عطف عام على خاص وإن جعل الترجي كذلك استعمالا للخاص في العام

[45 / ب] كان فيه عطف ترادف أو عطف تفسير ، فإن إطلاق التوقع على مجرد الانتظار أوضح من إطلاق الترجي على ذلك . ومادة التوقع من : وقع ، ومادة الترجي من : رجاء بمعنى تأخر ، وأرجاه بمعنى أخره ، وكل من الخير والشر يقع ، وكل يتأخر ويحيء . قيل وتكون للتعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾⁽⁴⁾ ، والاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يُزَكِّي﴾⁽⁵⁾ ، ويجب لأنها للترجية ، والترجي من المعلقات وخرج بعض على الاستفهام : ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ و: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ﴾⁽⁶⁾ .

وأقول : التحقيق أن كون لعل في : لعله يتذكر للتعليل لا يزيل الإشكال، فإنه كما يمتنع الترجي عن الله يمتنع التعليل بالذكر أو الخشية ، لأنه عالم أن فرعون لا يتذكر أو يخشى ، فهي للتعليل مصروفا لموسى وهرون أو للترجي كذلك. وأما: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽⁷⁾ ، فهي فيه استعارة لحالة شبيهة بالترجي، لتردد حال العبادين التقوى وعدمها، لتردد المترجي بين الحصول وعدمه ، والله عالم بما يقع منهم. أو هي للتعليل عند مجيز التعليل بها، مع إجازة تعليل فعل الله تعالى بالعرض العائد إلى العباد ، وهو الظاهر ، لا للإشفاق أو ترجي الله، ولا لترجي المخلوقين؛ لأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى فضلا على أن يربوها، ولا للإطماع لأنه يكون مما يرغب فيه المخاطب منه جهة المتكلم، والتقوى ليست كذلك. ويجب بعود لعل إلى قوله: اعبدوا؛ فهي للإطماع .

-
- (1) القصص : 38 .
(2) المجادلة : 01 .
(3) الشورى : 17 .
(4) طه : 44 .
(5) عبس : 03 .
(6) الطلاق : 01 .
(7) البقرة : 21 .

وعن البغوي⁽¹⁾ عن الواقدي⁽²⁾ : أن ما في القرآن من الحل للإطماع ، إلا : ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾⁽³⁾ فللتشبيه . وذكر غيره أنها للرجاء المحض منهم أي : افعلوا كذا راجين لفلاح مثلا ، أو قائلين : لعنا نفلح ، ولما حذف قائلين جعل الخطاب بدل التكلم . وقرئ : ﴿كَأَنَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾⁽⁴⁾ .

[ظن وأخواتها]

وأما ظننت وأخواتها ، فإنها تنصب المبتدأ والخبر جميعا على أنهما مفعولان لها ، فالذي هو مبتدأ مفعول أول ولو تأخر، والذي هو خبر مفعول ثان ولو تقدم، وعلى الاستعلاء المجازي أو التعليل . وما تدخل عليه كان تدخل عليه ظن وأخواتها ، وما لا تدخل عليه لا تدخل عليه ، لكن اسم الاستفهام أو ما أضيف إليه تنصبه ظن متقدما نحو : أيهم ظننت قائما ؟ وكذا يكون خبرا مقدما لكان لا اسمها، ومفعولا ثانيا مقدما لظن⁽⁵⁾ . وإذا دخلت على أن وإن نحو : ظننت أن زيدا قائم، وحسبت أن يقوم . فالمصدر قائم مقام مفعولين لذكر المسند والمسند إليه قبل التأويل بالمصدر . وقيل [46 / أ] : المفعول الثاني محذوف وجوبا ، أي : ظننت قيام زيدٍ حاصلًا⁽⁶⁾ .

-
- (1) البغوي : الحسين بن مسعود بن محمد ، الفراء ، أو ابن الفراء ، أبو محمد ، ويلقب بمحي السنة ، البغوي (436 هـ / 1044م - 510 هـ / 1117م) : فقيه ، ومحدث ، ومفسر . ينسب إلى " بغا " من قرى خراسان (بين هراة ومرو) . أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد . روى الحديث ودرسه و كان لا يلقى الدرس إلا على طهارة . توفي بمرورود ، ودفن بجانب شيخه القاضي حسين . من مصنفاته : " التهذيب " ، و " شرح السنة " ، و " لباب التأويل في معالم التنزيل " ، و " مصابيح السنة " ، و " الجمع بين الصحيحين " . انظر ترجمته في : (الأعلام : 259/2؛ وفيات الأعيان : 136/2-137) .
- (2) الواقدي : هو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء ، المدني ، أبو عبد الله الواقدي (130 هـ / 747م - 207 هـ / 823 م) . من أقدم المؤرخين في الإسلام ، ومن أشهرهم . كان إماما عالما بالمغازي وغيرها . سمع من ابن أبي ذؤيب ، ومعمر بن راشد ، ومالك بن أنس ، وسفيان الثوري . وروى عنه كاتبه محمد بن سعد ؛ الملقب بكاتب الواقدي (صاحب الطبقات) . تولى القضاء ببغداد واستمر فيها إلى أن توفي بها . من مؤلفاته : " المغازي النبوية " و " فتح إفريقية " ، و " تفسير القرآن " (الأعلام : 311/6 ؛ وفيات الأعيان : 359/4) .
- (3) الشعراء : 129 .
- (4) الشعراء : 129 ، ويبدو أنها من القراءات الشاذة . انظر النشر في القراءات العشر : 2 / 335 .
- (5) معاني لعل هي التي بينها المصنف ؛ وهي الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه ، وهي لا تستعمل إلا في الممكن .. (شرح الكافية للرضي : 4 / 373 - 374 ، مغني اللبيب : 1 / 548-554) .
- (6) مثل : أين كان زيد ، ومثل : قائما ظننت زيدًا . وهذه الأفعال تدخل على ما دخلت عليه كان ، وما لا تدخل عليه فلا يلزمها الدخول عليه أيضا، إلا المبتدأ المشتمل على استفهام . (الهمع : 1 / 486 وما بعدها، الأشموني : 1 / 366-370) .

[ظن وأخواتها]

وإن قلت فقد دخلت على غير المبتدأ والخبر نحو: ظننت زيدا عمرا ، مع أن زيدا غير عمرو؛ فلا يكون عمرو خبرا لزيد . قلت : بل دخلت عليهما لاعتقاد المسميين واحدا ، أو لترجيح ذلك، أو أريد أن الذي هو زيد عند المدعي عمرو في الواقع .

وأفعال التصيير لا تدخل على المبتدأ والخبر دائما ، بل تارة وتارة نحو: صيرت الطين خزفا؛ لا يقال : الطين خزف إلا مجازا ؛ فالأول بإسكان الواو حيا ، مثل أن تتوجه إلى طين بقلبك أو به وبجوارحك لتعمله خزفا ، فقد يقال أنها تدخل على ما هو مبتدأ وخبرا مجازا - كما هنا - وحقيقة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾⁽¹⁾. وإذا دخلت أفعال القلوب على ماله الصدر عملت النصب في محل الجملة وسدت الجملة مسد مفعولين⁽²⁾ ، ولو كانت جملة فعلية ؛ فقد دخل فعل القلب على غير المبتدأ في نحو: علمت أين كنت ؟ وأين جلست ؟ وذلك الذي يدخل عليه له الصدر ما النافية أعملت أو أهملت ، وإن ولا النافيتان أعملتا أو أهملتا. وقيل : لا صدر لهما إلا في جواب القسم. وقيل : لا صدر لإحدى الثلاث إن لم تعمل. ولام الابتداء ولام جواب القسم ، والاستفهام بحرف أو اسم ولعل ولو قيل ، وإن و لو بلا لام ، فنقول : علمت إن زيدا قائم (بكسر الهمزة) . ويجوز تعليق كل فعل قلبي غير هب ولو متعديا لواحد ، أو تعليق القلبي اللازم عن طلب الجار والمجرور ؛ فالمتعدي لواحد نحو قوله تعالى : ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾⁽³⁾ ، واللام نحو : تفكرت هل قام زيد ؟ أي : تفكرت في قيام زيد وعدمه . وإذا ورد مثل : ظننت زيدا قائم (بالرفع) ، قدر لام الابتداء فهو معلق ، أو قدر ضمير الشأن مفعولا والجملة مفعول ثان⁽⁴⁾ .

وهي ظننت ، للرجحان أو اليقين نحو: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾⁽⁵⁾ و: ﴿ظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾⁽⁶⁾ ، أي: لا ملجأ ثابت من الله إلى شيء إلا إليه. وأما ظن بمعنى: اتهم فمتعد لواحد⁽⁷⁾.

(1) النساء : 125.

(2) يندرج هذا ضمن التعليق ، وهو إبطال العمل لفظا لا محلا ، لمجيء ماله صدر الكلام بعده . أنظر شرح هذه المسألة في أوضح المسالك : 2 / 56-57 ، همع الهوامع : 487/1-496 .

(3) الكهف : 19

(4) ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق مع الاستفهام "أبصر" كقوله تعالى: ﴿فَسْتَبْصِرْ وَيُبَصِّرُونَ بَأْيِكُمُ الْمُفْتُونَ﴾ وتفكر، وسأل.

(5) البقرة : 46 .

(6) التوبة : 118 .

(7) مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي : بمنهم .

الحساب وغيره ، وهو متعد لواحد . وأما حسب بمعنى : احسب أي : أشقر أي : شيء بين الحمرة . وحسبت ، (بكسر السين) للرجحان ، أو للقول المشوب بشك ، وقد تأتي لليقين ، ومضارعها بالفتح والكسر ومصدرها الحسبان . وأما حسب (بفتح السين) فبمعنى: عد ، والمضارع بالضم والمصدر والبياض فلازم .

وخلت ، للرجحان، وقد تأتي لليقين ، والمضارع يخال (بفتح الياء) و إخال ، وتخال، ويخال (بكسر الأول) ، وبعض العرب بفتحه . وأصل خال : خيلت (بكسر الياء) قلبت ألفا لتحركها بعد فتح، حذف الألف في خلت لالتقاء الساكنين. وأما خال يخال بمعنى تكبر فلازم ، وكذا خال بمعنى : ضلع . وقيل الذي بمعنى: تكبر من باب قال. وزعمت ، للكذب والقول الذي شك فيه ، وللقول الذي لا دليل عليه، ولليقين ولا دليل له

[46/ب] في قول أبي طالب :

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ صَادِقٌ وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ تَمَّ أَمِينًا⁽¹⁾

لاحتمال أنه يريد أنه زعم فيما مضى ثم بدا صدقه . ويجوز ضم تاء زعمت . ويقال : الزعم قول قارنه اعتقاد ؛ فإنك إذا قلت : قال فلان احتمل أن فلانا قال على اعتقاد ، أو قال خطأ أو كذبا أو قال غافل أو نحو ذلك . وأما الزعم فهو بالاعتقاد ، وإن الزعم بمعنى : التكفل أو الرياسة تعدى لواحد بنفسه تارة وبالحرف أخرى ، وإن كان بمعنى السمن أو الهزل فهو لازم⁽²⁾ .

ورأيت ، لليقين وللرجحان ، واشتهر أنهما اجتمع في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾⁽³⁾ ؛ الأول للرجحان والثاني لليقين. والحق أنهما معا لليقين لأن المشركون جازمون بعدم البعث لنحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾⁽⁴⁾ ، اللهم إلا أن يدعى أن قوله تعالى : يرونه بعيدا في قوم يرجحون البعث؛ لا ينكرونه ولا يقرون به ، وذلك غير معروف . والبعد بمعنى الامتناع ضد القرب بمعنى الإمكان والحصول ، ولرؤيا الشيء في المنام ؛ ومصدر هذه الرؤيا ومصدر غيرها الرؤية، وقد يعكس فبطل تغليب المتنبى⁽⁵⁾ في قوله لابن عمار وقد سامره ذات ليلة [من الطويل] :

(1) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم (انظر البيت في خزنة الأدب : 86/2، ويرويه البغدادي ب " قبل " بدل " ثم " في الشطر الثاني .

(2) من أمثلة زعم معنى اعتقد : قول الشاعر :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيًّا

(3) المعارج : 06 - 07

(4) التغبان : 07

(5) المتنبى : أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، أبو الطيب المتنبى (303هـ/915 م -

965هـ/354 م) شاعر و حكيم ، و أبرز شعراء العرب . ولد بالكوفة في محلة اسمها

مَضَى اللَّيْلُ وَالْفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَمْضِي وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى لِلْعُيُونِ مِنَ الْغَمَضِ (1)

ولو سلمنا أن الرؤيا لا تكون إلا للمنام فيحتمل أن يريد : أن رؤياك في المنام أحلى ، ولا سيما رؤيتك في غيره . أو شبه الرؤية في الليل للظلمة برؤية المنام . واختلف في تعليق رأى المنامية . وإن كانت رأى بمعنى البصر أو الرأي أو إصابة الرئة تعدت لواحد . والحق جواز تعدية الرأي لواحد نحو: رأى أبو عبيدة حل كذا ، والاثنين لتضمنه معنى : علم نحو: رآه حلالا .

وعلمت ، لليقين ، وقد يكون للرجحان ومنه عند كثير : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (2) ، وإن كانت علم بمعنى: عرف تعدت لواحد ؛ والفرق أن التي لليقين والرجحان تعلق باتصاف الشيء بصفة جعلت: زيدا قائما؛ أي : عرفت اتصافه بالقيام. والتي بمعنى : عرف تعلق بنفس الشيء نحو: علمت زيدا أي: عرفت ذاته، وعرفت القيام أي عرفت ذات نفسه ، كالفرق بين العلم والعرفان. وقال الرضي(3): بترادف العلم والمعرفة والفرق في العمل باختيار العرب ، ومنع قول: الله عارف أو الله عرف ، إما لعدم وروده أو لروايته ، أو الدعوى أن المعرفة : العلم الحادث، وقيل بجواز: الله عارف والله عرف ، لا كما قيل لا يجوز إجماعا،

= " كندة " ، ونشأ بالشام ، وتنتقل في البادية ، وقال الشعر وهو صبي. ادعى النبوة فتبعه كثيرون ، ثم تاب ووفد على سيف الدولة ، وعلى كافور الإخشيدي في مصر

قتل بالقرب من دير العاقول مع ابنه . له ديوان شعري مطبوع . (وفيات الأعيان : 120/1 ؛ ومعاهد التنصيص: 27/1 ؛ وخزانة الأدب 347/1 ؛ و الأعلام : 115/1)

(1) البيت للمنتبى في ديوانه ، بشرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001 : 232/2 . وقد روي البيت في الديوان : بقوله : " الجفون " بدل " العيون " .

المعنى : يقصد هنا رؤيا اليقظة لا رؤيا المنام ، يقول : إن الليل قد مضى أما فضلك فهو ثابت باق .
الشاهد : استعمال رأى بمعنى الرؤية البصرية ، إن كانت رأى بمعنى : أبصر، أو ضرب الرئة . يقال من الرئة : رأيتة فهو مرئي ، إذا أصبته في رأته . وأصاف الفارسي و ابن مالك إليها رأى بمعنى : اعتقد . وقال أبو حيان أن رأى بمعنى : اعتقد تتعدى إلى اثنين . و تجري رأى الحلمية مجرى البصرية فتتصب مفعولين كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (انظر لسان العرب لابن منظور ، تح: عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، دط ، دت : 303/14) .

(2) الممتحنة : 10 .

(3) الرضّي : محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي ، نجم الدين (.../...م- 688هـ/1287م) ، عالم بالعربية . وهو من " استراباد " إحدى قرى " طبرستان " . اشتهر بكتابه " الوافية في شرح الكافية " فرغ منه سنة 686هـ ، و" شرح مقدمة ابن الحاجب " المسماة ب" الشافية " في علم الصرف . (خزانة الأدب : 12/1؛ كشف الظنون 1021-1370؛ بغية الوعاة : 248) .

وأما عَلمَ الرجلُ (بضم اللام) وفتحها ، فبمعنى انشقت شفته العليا ، أو قيل : عَلمَ (بفتحها) بمعنى : شقها الله فهو متعد لواحد . ويرده في الوصف على وزن أفعل كسائر العيوب ، فإنها لازمة كأعور(1).

ووجدت ، لليقين ، وإن كانت بمعنى : أصاب تعدت لواحد ، والأولى مصدرها الوجود وقيل: الوجدان ، ومصدر الثانية : الوجدان (بكسر الواو) ، وقيل : والوجود ، وإن كانت بمعنى : استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة ؛ ومصدر الأولى : الوجد (بفتح الواو) . والثالثة : مَوْجِدَة [47/أ] (بفتح الميم و كسر الجيم) ، والله أعلم(2) .

ودريت ، بمعنى : اليقين ، والأكثر تعديه لواحد بالباء ، وإن دخلت عليه الهمزة تعدى لواحد بنفسه، والآخر بالتاء . وإن كان بمعنى : ختل تعدى لواحد بنفسه نحو: دريت الصيد. وإن دخلت الهمزة على المتعدية لاثنتين تعدت لثلاثة مطلقا. وقيل في الاستفهام نحو: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾(3) فجملة ماهيه سدت مسد مفعولين ثان وثالث ، وقيل : علقت عن طلب الجار والمجرور وأغنت عنه الجملة أي : ما أدراك بها ؟ كما علق التفكير عنه نحو: تفكر هل قام زيد؟ أي تفكر في قيامه (4) . وعددت للرجحان ، وإن كانت للحساب تعدت لواحد .

وحجا ، للرجحان، وإن كانت بمعنى: غلب في المحاجات أو قصدا وردا ، وساق أو حفظ أو كتم تعدت لواحد. وإن كانت بمعنى : أقام أو بخل فهي لازمة ، وهب ، بمعنى : اظنن، وتعلم بمعنى : اعلم لازمين لصيغة الأمر فيما قيل . وإن كانت أمرا من تَعَلَّمَ مطاوع علم تعدت لواحد. والغالب في (زعم و تَعَلَّمَ) تعديتهما إلى إنّ المشددة والمخففة ومعموليهما عكس هَبْ ، حتى منع الجوهري(5) تعديّة هب إليهما .

(1) إذا كانت علم بمعنى : عرف تعدت لواحد كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ، أو بمعنى : عَلمَ عَلمَةً فهو أعلم ، أي مشقوق الشفة العليا فلازم . ومصدره العَلم والعَلمة والعَلمة (انظر اللسان:419/12).

(2) تكون وجد بمعنى : اليقين. (الهمع: 1/ 479-480)

(3) القارعة : 10.

(4) مثال درى بمعنى :اليقين قول الشاعر:

دريت الوفيّ العهد يا عرو فَاغْتَبِطُ مَا الرُّوعُ عَمَّ فَلَا يُلُوِي عَلَى أَحَدٍ .

(5) الجوهري : عبد الله بن عبد الغفور الجوهري النابلسي، (... هـ/...م - 1137هـ/1725م) فاضل. له " حاشية على شرح الأجرومية "، للشيوخ خالد في النحو . ورسائل في التصوف (الأعلام :4/ 99) .

والصحيح تصرف تَعَلَّمَ عن صيغة الأمر فيصح تعليقها وإلغاؤها، وعلى الأول لا يصح تعليقها وإلغاؤها لزيادة ضعفها بلزوم صيغة الأمر⁽¹⁾. وأفعال القلوب هذه ضعيفة، لأن متناولها الأحداث لا الأشخاص ولكونها باطنة⁽²⁾.

وجعلت، بمعنى اعتقدت أو ظننت هذا هو التحقيق . وإن كان بمعنى: أوجدت أو أوجبت تعدت لواحد. وأما التي بمعنى أنشأ فتعمل عمل كان و الله أعلم. **وجعلت** ، بمعنى : صيّرت وصيّر وأصار واعتقدت ، وتوهم ، واتخذ ، وتخذ، ووهب ، وترك ، وردّ بمعنى صير، وضرب في المثل عند بعض.

وسمعت ، إذا دخلت على ما لا يسمع ، والمفعول الثاني جملة مما يسمع. وقال الجمهور: تعدى لواحد والجملة حال. والحق أنه يجوز حذف المفعولين أو واحدهما لدليل ، ولا يجوز لغير دليل إلا للإبهام . وأجيز حذفهما ، أو حذف أحدهما لغير دليل مطلقا ، وزاد بعض في الباب سميت والمانع يجعل المفعول الثاني في نحو: سميت ابني زيدا على تقدير الباء. والحق أن التسمية ليست من هذا الباب ؛ فإن زيدا في قولك : ابني زيدا المراد به الذات ، كأنك قلت : ابني هو هذا الإنسان المعروف. وفي قولك : سميت ابني زيدا المراد به اللفظ ، إلا إن أريد بقولهم : ابني زيدٌ : ابني مسمى بلفظ زيد⁽³⁾.

تقول : ظننت زيدا منطلقا ، وخلصت عمرا شاخصا ، وما أشبه ذلك ، وإذا تقدم المفعولان فالراجح وقيل الواجب الإهمال فيرتفعان⁽⁴⁾ . وإذا تقدم أحدهما ترجح العمل، ولاسيما إن تقدم الثاني. ولا يجوز إهمال العامل المتقدم

[47 / ب] والمتأخر عن شيء من الجملة غير المفعولين نحو: متى ظننت زيدا قائما ؟ على الصحيح . وقيل : إذا توسط بين المفعولين استوى الأعمال والإلغاء⁽⁵⁾.

(1) انظر تفصيل هذه المسائل في الهمع: 477/1 - 481 .

(2) التعليق كما قلنا إبطال العمل لفظا لا محلا ، والإلغاء إبطاله لفظا ومحلا ، وهما يخصان أفعال القلوب ، (الهمع: 1/ 489 - 494 وما بعدها ، شرح الأشموني: 1/ 364 - 373) .

(3) إضافة الفعل "سمى" إلى أفعال القلوب إلى الأفعال المتعدية لفعلين منع الجمهور القياس عليها .

(4) وجوب الإلغاء إذا تقدم المفعولان هو رأي الأخفش . (الهمع: 1/ 490) .

(5) المتصرف من أفعال القلوب يختص بالإلغاء عدا "هب" و "تعلم" .

[النعت]

[تعريفه وأقسامه وحكم كل قسم] :

باب النعت: هو في الأصل مصدر بمعنى : ذكر فعل الشيء أحوال من أحواله . وأطلق في الإصطلاح على الاسم الحقيقي أو التأويلي التابع لما قبله ، المفيد لما يطلبه متبوعه لنفسه، أو سببية. من توضيح أو تخصيص أو تعميم ، نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين. أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيدا أو إبهام أو شك ، نحو: تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة، أو تفصيل كمررت برجلين عربي وعجمي. أو إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت . أو لما يراد من تعظيم مضمون نفسه نحو : هذا ثمر جيد، إذا أردت تعظيم كونه جيدا .

وأصل وضعه التوضيح أو التخصيص. وأما غيرهما فمجاز فيه، وإنما يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صفة مبالغة أو اسم تفضيل، أو ما أول باسم الفاعل أو المفعول أو صفة مشبهة نحو: مررت برجل قام أو ضرب أو ذي مال، أو أسدا أو دمشقي، وبزيد هذا : أي الحاضر؛ فذو بمعنى : صاحب أو الصاحب الباقي على الوصفية، والأسد بمعنى: الشجاع، والدمشقي بمعنى المنتسب أو المنسوب إلى دمشق ، وقام بمنزلة : قائم، وضرب بمنزلة المضروب وهكذا . أو دخل بالتأويلي الجملة فإنها تنعت بها النكرة والمقرون بأل الجنسية أو الإضافة الجنسية ويجوز كونها حالا منه كذا اشتهر . وتكون في تأويل الاسم كما رأيت. ولا تكون نعنا إلا إن كانت خبرية وما أوهم غير ذلك قدر فيه القول كقول الشاعر [من الرجز] :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَ اختَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ (1) .

أي: جاءوا بمذق مقول فيه. وأما الجار والمجرور والظرف فالنعت متعلقاتها المقدره لاهي على الصحيح .

النعت تابع للمنعوت في رفعه، اللفظي أو التقديري أو المحلي كذا في قوله ، ونصبه وخفضه

(1) التخريج : الرجز للعجاج في ملحق ديوانه : 304/2 ؛ وخزانة الأدب : 109/2 ؛ وبلا نسبة في الإنصاف : 115/1 ؛ وخزانة الأدب : 30/3 ، 24/5 ، 468 ، 138/6 ؛ و شرح ابن عقيل ص 477 .
اللغة : جن الظلام : اشتد سواده . اختلط : اعتكر . المذق : اللبن المخلوط بالماء
يقول هاجيا قوما خلاء : لما حل الظلام قَدَمُوا لنا لبنا ممزوجا بالماء فصار شبيها بلون الذئب في كدرته .
الشاهد فيه قوله : " بمذق هل رأيت الذئب " حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهامية وكأنه نعت للنكرة " مذق " ، والحقيقة هي مقول قول محذوف تقديره : "جاؤوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط .

إن قطع، ولا يجوز قطعه عند الجمهور إلا إن عرف المنعوت بدونه ، ولا يجوز الاتباع بعد القطع قال أبو عبد الله الراعي (محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي) (1) : كنت جالسا بمسجد قيسارية غرناطة انتظر سيدنا وشيخنا أبو الحسن علي بن سمعة مع جماعة من كبار طلبته ، وكنت إذ ذاك من أصغرهم سنا وأقلهم علما ، ودخل سائل يقول : إن إماما صلى جماعة جزء (2) من القرآن فغلب عليه الحدث مثل الرعاف فخرج ولم يستخلف لهم ، فصلى كل واحد منهم جزء من الصلاة ثم بعد ذلك استخلفوا من أتم بهم. فهل تصح تلك الصلاة ؟ ولم يكن للحاضرين جواب. فقلت: هذا اتباع بعد القطع وهو ممتنع عند النحويين ، فصلاة هؤلاء باطلة . فاستظرفه هؤلاء مني لصغر سني. وهو القائل: في الأمر من (وأى) بعد قل:

مَنْ فِي أَيِّ لَفْظٍ يَا نَحَاةَ الْمَلَّةِ حَرَكَةً قَامَتْ مَقَامَ الْجُمَّلَةِ؟

وقال في مصر إذ دخلها:

حَاجَيْتُكُمْ نَحَاتَنَا الْمِصْرِيَّةَ أُولِي الذِّكَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْعَقْلِيَّةِ،
مَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ نَحْوِيَّةٌ جُمِعَتْ فِي حَرْفَيْنِ لِلأَحْجِيَّةِ (3)

وإن كان له صوت له إعرابان؛ تبعه لفظا في أحدهما ومحلا في الآخر نحو: ما جاءنا من رجل صالح (بخفض صالح) تبعاً للفظ رجل ، أو برفعه تبعاً لرفعه المقدر، وكذا باقي التوابع إن لم يمنع مانع نحو: ما جاءنا من رجل وزيد (برفع زيد) ، ولا بد لأن جره يلزم منه تسليط من الزائد عليه ، وهي على الصحيح لا تدخل على المعارف.

وأجاز بعضهم جره لأن من لم تباشره، وكذا ما رأيت من رجل وزيدا، بنصب زيد، ولا بد و لو جر لكان جره بمن الزائدة، وهي لا تدخل على المعرفة على الصحيح، وأجيز لعدم المباشرة وقد يكون التبع في حركة بناء لشبهها بحركة الإعراب نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ (4)، فأبي نكرة مقصودة مبنية على الضم، وضمها شبيهه بالرفع لحدوثه بحدوث حرف النداء، وضمه النبي ضمة مناسبة،

(1) الراعي : هو محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي ثم القاهري ، شمس الدين ، أبو عبد الله المعروف ب : "الراعي" (782هـ / 1380م - 853هـ / 1450م) فقيه ، نحوي . ولد وعاش بغرناطة ، ورجع وسكن القاهرة سنة 825 هـ وتوفي بها . له كتب منها : " شرح الألفية " ، و " النوازل النحوية " ، و " الفتح المنير في بعض ما يحتاج إليه الفقير " ، و"شرح الأجرومية" . (الأعلام : 47/7 ؛ نفح الطيب : 2 / 694) .

(2) الصواب أن يقول : صلى بجماعة .

(3) انظر القصة في كتاب نفح الطيب : 2 / 697-698 ، وقد روي البيتان كما يلي :

حَاجَيْتُكُمْ نَحَاتَنَا الْمِصْرِيَّةَ أُولِي الذِّكَاةِ وَالْعِلْمِ وَالطَّعْمِيَّةِ
مَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ نَحْوِيَّةٌ جُمِعَتْ فِي حَرْفَيْنِ لِلأَحْجِيَّةِ

(4) الأنفال : 64 - 65 - 70؛ التوبة: 73؛ الأحزاب: 01 - 28 - 45 - 50 - 59؛ الممتحنة: 12؛ الطلاق: 01؛

التحريم: 01-09 .

ومحل أي النصب والنبي مقدر النصب. ونحو : يا زيد الظريف ويا زيد قفة (بضم التاء)، ويا زيدون أجمعون. وقد يقال: الضم مراعاة لقولك: يدعى زيد الذي هو معنى : يا زيد. وأما جر ضب خرب، فكسرة خرب فيه ليست إعرابا بل كسرة مناسبة لكسرة ضب ، والرفع مقدر فيه [48 / أ] ذلك لأنه نعت لحجر⁽¹⁾ .

وتعريفه وتنكيره ، وذلك في كل نعت حقيقي أو سببي. وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة إذا كانت النكرة مخصصة نحو: ﴿ فَأَخْرَانَ يَقُومَانِ ﴾⁽²⁾... الخ ؛ فالأوليان نعت لآخران قد خصص بالنعت وهو جملة : يقومان ، وأجيب بأن الأوليان بدل آخران أو خبر لمحذوف أو لآخران أو بدل من ضمير يقومان ، أو مبتدأ خبره : آخران⁽³⁾ . وأجاز بعض نعت المعرفة بالنكرة مطلقا، وأجازه ابن الطراوة إن كان النعت خاصا بالمنعوت⁽⁴⁾ كقوله [من الطويل] :

[أبيتُ كأنِّي ساورتني ضئيلةٌ] في أنيابها السُّمُّ نافعٌ⁽⁵⁾

فناقع نكرة نعت للسم وهو معرفة ، وأجيب بأنه بدل من السم وخبر ثان له . وأجاز بعضهم نعت المقرون بأل الجنسية بالنكرة لعدم دلالته على شيء من الأفراد معين . ويلزم أن يتبع المنعوت في الأفراد والتنثنية والجمع إن كان حقيقيا ؛ وهو الذي مضمونه لمنعوته ، وإن كان سببا

-
- (1) هو قول للعرب يروى برفع " حجر" و جر "خرب" ، مع أن الثاني نعت للأول . والجواب أن خربا وإن كان مجرورا لفظا لكنه مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .
- (2) المائدة: 107 ، والآية بكاملها هي : ﴿ فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَانَ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ فَيَقْسَمَانِ بِاللهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ، وَ مَا اعْتَدِينَا ، إِنْ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .
- (3) و أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ ﴾ (شرح الرضي على الكافية : 2 / 307) .
- (4) انظر هذه المسألة في شرح الأشموني على الألفية : 2 / 318 .
- (5) التخریج : البيت للنابعة الذبياني في ديوانه ص33؛ و خزانة الأدب : 2 / 457 ؛ والحيوان : 4 / 248 ؛ والدرر: 6 / 09 ؛ و شرح شواهد المعنى : 2 / 902 ؛ و الكتاب : 2 / 89 ؛ و بلا نسبة في همع الهوامع : 2 / 117 .
- اللغة :** ساورتني : وثبت علي . رقصاء : أفعى . ضئيلة : حية صغيرة شديدة السم .
- المعنى :** فبت خائفا لا أستطيع النوم ، كمن خاف أفعى خفية شديدة السم ، تثب عليه في أي لحظة .
- الشاهد فيه قوله :** " السم نافع " فقد رفع نافع على أنه خبر السم ، و يجوز فيه النصب على الحال ، كما يجوز فيه الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة .

وهو الذي مضمونه لملابس منعوته فلا يراعى فيه ذلك ، بل يكون فيه ما يقتضيه مرفوعه من تذكير وتأنيث ، تقول : مررت برجل قائمة أمه وبرجلٍ مثمرة نخلته أو مثمرٍ نخله ، وبرجلٍ قائم أباه وقائم أبأوه ، وبامرأة قائم أولادها ، أو قائمة أولادها ، وبرجلين قائمة أمهما ، ورجال قائم آباءهم ، أو قائمة آباءهم .

وأما التثنية وجمع السلامة فإنما يجوزان على لغة « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً »⁽¹⁾ نحو: مررت برجل قائمين أبواه أو قائمين ضاربوه ، أو قائمات نساؤه ، ويجوز جمعه تكسيرا نحو: مررت برجل كرام أبأوه ، وإذا كان الوصف مما يلزم الأفراد أو التذكير أو التأنيث لم يخرج عن ذلك، واختلف في: ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾⁽²⁾ وبرمة أعشار وثوب أخلاق ، فقيل : جموع ، وصوابها المفرد في ذلك لكونه مجموع أجزاء ، وقيل : ذلك أفراد . وليس من السببي ما أضيف أو ميز نحو: مررت برجل بامرأة حسنة الوجه ، ورجلين كريمين الأب و بامرأة كريمة أبا.

تقول : قام زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزید العاقل ، (بكسر التثوين) في الثلاثة لسكون اللام بعده ، ويجوز حذفه على ضعف. والعاقل في التابع هو العامل في المتبوع مطلقا، لا كما قيل إلا البدل ، لأنه لو كان العامل فيه مقدرا لكان الكلام جمليتين، وكون الشيء في نية كذا غير ما يكتفى به في اللفظ ، فلا يشكل علينا أنه قد لا يلبي العامل مثل [قوله من الوافر] :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ [عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا]⁽³⁾

(1) يشير إلى الحديث الشريف وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم : " يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ " أخرجه مالك في الموطأ. ورواه البزار مطولا مجردا فقال : " إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ " . و يرى النحويون أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة . ورواه البخاري 555/2 في مواقيت الصلاة برقم : 522 من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) . و رواه مسلم 194/1: رقم : 632 ، باب : المساجد و مواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر . والمحافظة عليهما . ورواه النسائي أيضا (240/1) باب فضل صلاتي الجماعة من الطريق نفسه ، ولفظه فيهم واحد . وذكر ابن حجر في فتح الباري الخلاف في هذه المسألة ، وذكر أن البزار رواه من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ...» الحديث. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني، تح : عبد القادر شيبه الحمد ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط1 ، 1431هـ : 42/2).

(2) الإنسان : 02 .

(3) التخريج : البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص465 ؛ وخزانة الأدب : 5،284/4 ، 183،225/5 ؛ والدرر : 27/6 ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : 441/2 ؛ وأوضح المسالك : 351/3 ؛ و شرح ابن عقيل ص491 ؛ وهمع الهوامع : 122/2 .
اللغة و المعنى : بشر : هو بشر بن عمرو بن مرثد . البكري : نسبة إلى بكر بن وائل . ترقبه : تنتظر موته لتقع عليه ، لأن الطيور لا تقع إلا على الموتى .

يقول : أنا ابن ذلك الفارس المغوار الذي ترك شرا جريحا ترقبه الطيور ليموت كي تقع عليه و تنهشه .

حيث لا يجوز : أنا ابن التارك بشر لأنه مما اغتفر في أوائله ما لم يغتفر في أواخره ، وإلا لزم أن أخيك في : مررت بزيد أخيك مجرور بباء محذوفة ، وأنه يقدر أيضا مررت لأن أخيك في محل نصب بمر . توصل إليه بالباء فالعامل للنصب في محل العاقل هو عامله في محل زيد من قولك : مررت بزيد العاقل ، فإن زيدا مفعول له توصل إليه بالباء .

ولما ذكر أن النعت يتبع المنعوت في التنكير والتعريف احتاج إلى أن يبين المعرفة والنكرة فقال:

[المعرفة والنكرة]

[أقسام المعرفة وبيان كل قسم] :

والمعرفة خمسة أشياء ، المعرفة مصدر ميمي على غير قياس ، لأن القياس فتح الراء وإسقاط التاء، بمعنى اسم مفعول ، بناء على جواز استعمال المصدر الميمي كذلك . وكذا اختلف في استعماله بمعنى اسم فاعل ، أو هو مصدر ميمي تغلبت عليه الاسمية ، وصار اسما لأحد الخمسة وهو أولى، بل الأول يحتاج لتأويل ؛ فإن المعرفة مسمى أحد الخمسة لا نفس أحدها؛ وكأنه قيل: المعروف مسماه ، وهذا تأويل ؛ نعم لا مانع من إسناد ما للمدلول إلى الدال كما هو الأكثر في اصطلاح النحو ؛ تسمى اللفظ فاعلا مع أن الفاعل مسماه ، وتسميته مفعولا به مع أن الفعل مسماه ، وتسمى الاسم منادى مع أن الذي نودي مسماه وهكذا. والتاء مستصحبة من حين كان مصدرا وهي شاذة ؛ فإن

[48 / ب] لحاق التاء للمصدر الميمي والظرف الميمي محفوظ لا مقيس ولا حاجة إلى جعل بعض النحاة المعرفة اسم مصدر ميميا لعرف بالتنديد .

وأما النكرة فمصدر على غير قياس لنكر (بكسر الكاف) ، ولا حاجة لجعل النكرة اسم مصدر لنكر (بتثديد الكاف) كما يفعل بعضهم . والنكرة اسم للاسم المنكر من باب التسمية بالمصدر .

= وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : " التارك البكري " حيث أضاف معرفا ب " أل " إلى معرف ب " أل " تشبيها ب " الحسن الوجه " ، لأنه مثله في الاقتران ب " أل " . و ثانيهما قوله : " التارك البكري بشر " ، فإن قوله : " بشر " عطف بيان على قوله : " البكري " ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلا أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه ، فنقول : " التارك بشر " ، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن ب " أل " إلى اسم خال منها ، وذلك غير جائز .

[المعرفة والنكرة]

وقال المدابغي⁽¹⁾: أن المعرفة والنكرة علمان للمعرف والمنكر. وأنكره الصبان⁽²⁾ والخضري⁽³⁾ ورده الخضري بعدم منع صرفها ، ويجاب بأنهما صرفا لوجود أل ، وكلامه في وجود أل لا في قولك : نكرة ومعرفة بدون أل . ولا بعد في كونهما من أعلام أل ؛ كالحارث والفضل لإمكان أن سيوييه ذكر له ورودا ، وإلا فاللمح غير مقيسة⁽⁴⁾ .

الاسم المضمّر؛ منفصلا أو متصلا، بارزا أو مستترا ، ضمير رفع أونصب أوجر، لا يوصف ولا يوصف به ،ولكنه ذكره تعميما لأقسام المعرفة. نحو: أنا وأنت، هو وضربت ، وأكرم وأكرمتك وإياه ضربت ، ومررت به ، وقيل ضمير الغيبة نكرة ، وقيل : إن رجع لنكرة، وقيل : إن رجع للآزم التتكير، كرْبَةُ رجلا ؛ فإن رجلا تمييز لازم التتكير، والهاء تعود لمبهم مفسر به . وهل المضمّر المتصل البارز أصل للمنفصل لأن مبني الضمير على الاختصار؟⁽⁵⁾. ومقتضى هذا أن يكون المستتر أصلا للكل ، لكن من حيث الاختصار ومن حيث تحقيق معنى الإضمار وهو الإخفاء ، وأما من حيث عدم الذكر فلا لأن الأصل الذكر. وأما الحذف والاستتار ففي كان ، أوليس واحد أصلا للآخر قولان . ويسمى الكوفيون الضمير كناية ومكنيا أي : به لأنه كناية عن الظاهر، ومر بيان وجه تسميته ضميرا أو مضمرا . وقيل : وجهه كثرة استتاره.

والاسم العلم، للعالم أو غيره، نحو : زيد ومكة؛ سواء كان شخصا كما مثل، أو جنسيا كأسامة لحقيقة الأسد المتحدة في الذهن، أو للأسد المفرد باعتبار تضمنه للحقيقة⁽⁶⁾، وكفجار للفجرة،

(1) المدابغي : حسن بن أحمد بن علي المنطاوي الشافعي الأزهرى ، الشهير بالمدابغي، (.../هـ...-1170/هـ/1756م)، فاضل ، من أهل مصر. له كتب منها : " إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع الشاطبية " ، و " حاشية على شرح الأربعين نووية " ، " كفاية اللبيب " ، و " حاشية على شرح الخطيب " في فقه الشافعية (الأعلام : 2 / 205) .

(2) الصبان : محمد بن علي الصبان ، أبو العرفان (... - 1206 هـ / 1792 م) عالم بالعربية والأدب ، ولد ومات في القاهرة ، من مؤلفاته : " الكافية الشافية في علمي العروض و القافية " ، و " حاشية على شرح الأشموني على الألفية " ، و " أرجوزة في العروض " مع شرحها ، و كتاب في " علم الهيئة " . (الأعلام : 297/6) .

(3) الخضري : محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (1213 هـ / 1798 م - 1287 هـ / 1870 م) . فقيه شافعي عالم بالعربية . مولده ووفاته في دمياط (مصر) . له " حاشية على شرح بن عقيل " ، و " أصول الفقه " ، و " شرح زاد المسافر " . (الأعلام : 100 - 101 / 7) .

(4) انظر حاشية الصبان : 179/1.

(5) يقول الأشموني في شرحه على الألفية: " أن المتصل أخص من المنفصل ، فلا يجب أن يلجأ إليه إلا إذا لم يتأت الاتصال لضرورة شعرية، وهو رأي سيوييه ووافقه ابن مالك. (حاشية الصبان : 193/1 - 197) .

(6) عرف السيوطي العلم بأنه ما وضع لمعين لا يتناول غيره؛ فإن كان موضوعه معينا في الخارج فهو اسم علم كزيد، وإن كان موضوعه معينا في الذهن، أو ملاحظ الوجود فيه كان اسم جنس كأسامة علم للأسد. (انظر: همع الهوامع: 1 / 232).

كذلك مفردا كما مثل ، أو مركبا بالمزج كـبعلبك ، وسيبويه ، وأحد عشر مسمى به، أو بالإضافة كعبد الله علما ، أو بالإسناد كقام زيد علما . وخص بالاسم المزج مع أن الإسنادي فيه مزج أيضا، لأن الإسناد تقدم فيه الخلط قبل التسمية بالجملة ، فاستحق الاسم المزج بما أحدث فيه اسما كما مثل، أو لقبا؛ وهو ما أشعر رفعة المسمى أو ضعته أو كنية ، وهو ما بدأ بأب أو أم أو ابن أو بنت أو ابنة أو بعم أو بعممة أو خال أو خالة؛ سواء كانت الأبوة حقيقية أم لا نحو: أبو الخير، إذا لم يسم ولده الخير، ومن ذلك : أبو بكر واسمه: عبد الله ، وأبو قحافة واسمه: عثمان . وبعضهم يسمي ما بدء بذلك ودل على ضعة أو رفعة لقبا ، وما كان بصيغة الكنية من أول بلا تقدم اسم يسمى اسما، وقيل : كنية. والصحيح الأول لأن مبني الكنية المدح بعد الشمل له .

وسواء المرتجل ؛ وهو ما استعمل من أول الأمر كزيد، إن لم يعتبر أنه مصدر زاد ، ثم سمي به مبالغة . والمنقول كفضل وأسد وحارث ومسعود وسعيد وشمر و يشكر أعلما و إصميت (علما لفلاة)⁽¹⁾، ومنه المركب إسنادا ، وأسامة على الشخص منقولا من علم الجنس والعلم. والعلم ما عين مسماه بدون قرينة ، من العلم بمعنى العلامة لأنه علامة على مسماه

[49 / أ] . وإنما نعت به الاسم لأنه بمعنى الدال أو المعين بلا قيد. ويجوز أن يكون بدلا⁽²⁾ . ودخل في العلم أجمع ونحوه في التوكيد ، وهو علم جنس عند بعض. وقيل: تعرف بالإضافة المعنوية لأن المعنى: كلهم جميعهم فيدخل في قوله: وما أضيف.

والاسم المبهم، وهو الأسماء الموصولات كالذي والتي وأسماء الإشارات، نحو: هذا للمفرد المذكر، وهذه، بالإشباع وهذه بلا إشباع، وهذه⁽³⁾ بالإسكان وذي، وتي، وتا، وذات، وها للتثنية، يجوز تركها وذلك للمفرد المؤنث. وقد يشار بهذا لاثنين وأكثر تأويلا بالمذكور. ويشار بهذه الثلاثة فأكثر للتأويل بالجماعة، ولاثنين عند من يقول: اثنان جماعة، ويستعمل ذا الإشارة بعد حَبّ في باب نَعْم للمذكر والمفرد وغيرهما. وهؤلاء وأولاء، بإسقاط هاء التثنية، وأولا بترك الهمة⁽⁴⁾. واسم الإشارة موضوع لأن يشار إليه لمحسوس، واستعماله في غير المحسوس تجوز، ودخلت النكرة المقصود في الاسم المبهم نحو: يا رجل لمعين، بناء على أن تعريفها بالمواجهة والإقبال فكأنه اسم إشارة، وقيل:

(1) انظر لسان العرب : 28 / 2496 ، باب (صمت) .

(2) المرتجل : هو الذي علميته بالغلبة . أما المنقول فهو المأخوذ من جملة أو مصدر . (انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : 1 / 213) .

(3) يقال : ذي بقلب ألف ذا ياء، وذه بقلب ياء ذي هاء ، وتي بقلب الذال تاء والألف ياء . (حاشية الصبان : 1 / 228) .

(4) أولاء بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة تميم (أولا) . وقد تستعمل في غير العاقل قليلا ، كقوله جل في علاه: ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ .

بنية معنى آل فتدخل في الاسم الذي فيه آل . ويسمى الموصول واسم الإشارة مبهمين ، لأنهما مبهمان لولا الحضور والصلة بخلاف ذي آل فإنه ينطق به معينا من أول التقدم ، بخلاف المضاف فإنه ينطق به ملاحظا جزءا من المضاف إليه ؛ ألا ترى أن حذف نونه أو تنوينه مناسب لذلك .

وأما ضمير المتكلم والخطاب فلا إبهام فيهما . وأما ضمير الغيبة فما يضمّر غالبا إلا وقد علم بتقديم مسماه ، أو بدلالة المقام عليه . واعلم أن مذهب السعد : أن المضمرات والموصولات وأسماء الإشارات والحروف كليات وضعا جزئيات استعمالا ، فهو مثلا موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا في واحد بعينه كزيد . ومذهب العضد⁽¹⁾ والسيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا ؛ فهو موضوع لكل فرد مما يستعمل فيه ، لكن بواسطة استحضارها بأمر عليّ⁽²⁾ يعم تلك الأفراد ، لتعذر إحاطة واضع اللغة بجميعها وقت الوضع تفصيلا ، إن قيل أنه غير الله سبحانه . والوضع عام والموضوع له خاص ، وإنما تفاوتت الضمير واسم الإشارة و الموصول تعريف ، وكان بعضا أعرف من بعض مع استواءها وضعا واستعمالا ، لأن تعريفها من أمر زائد على الوضع ؛ كالمرجع والحضور في الضمير ، والإشارة في اسم الإشارة ، والصلة في الموصول والوضع في العلم . ولا شك أن هذه أوضح من بعض . وهؤلاء للجماعة ، والأكثر أن يكون لجماعة العقلاء ذكورا أو إناثا وقد يكون لغير العقلاء كقوله تعالى : ﴿ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾⁽³⁾ .

[49 / ب] والاسم الذي فيه الألف واللام ، غير الزائدة وغير الموصولة ، فإن الموصولة نفسها معرفة لا أداة تعريف . ومراده الألف واللام ولو تقديرا ؛ فيدخل أم التي ميمها بدل من لام آل مقدره باللام نحو : أمفرس أي : الفرس ، وتكتب الميم متصلة بما بعدها . وخص بعض هذا الإبدال بأل التي لم تدغم في حديث : « ليس من امبرٍ... الخ »⁽⁴⁾.

(1) العضد : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو الفضل ، عضد الدين الإيجي (.../هـ...م - 756هـ / 1355م) : عالم بالأصول والمعاني والعربية . من أهل إيج (بفارس) . ولي القضاء ، وأنجب تلاميذا عظاما . وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه حتى مات في السجن . من مصنفاته : " المواقف " و " العقائد العضدية " " الفوائد الغيائية " في المعاني و البيان ، و " المدخل في علم المعاني البيان و البديع . (الأعلام : 3 / 290 ؛ بغية الوعاة : 2 / 75-76) .

(2) أي عام ، والمراد بالغيبية والحضور حقيقة وتنزيلا .

(3) الإسراء : 102 .

(4) قال السيوطي في "همع الهوامع" : أنها لغة عزيت ل " طيء " و " حمير " ، ويرى ابن مالك أنها لغة لبعض اليمانيين . والحديث رواه أحمد في مسنده : 434/5 عن " كعب بن عاصم " . وهو من أصحاب السقيفة .

وظاهر التعبير بالألف واللام أن المعرف اللام وحدها كما هو رواية عن سيبويه ، أو الهمزة فقط كما هو قول ، لا هما معا كما هو قول الخليل⁽¹⁾ وأخرى عن سيبويه وهو الصحيح ، لأن ما فيه حرفان أو أكثر ينطق به كما هو . نقول : قد حرف تحقيق لا القاف والداد حرف تحقيق⁽²⁾ . وصح أنهما حرف تعريف مع أن الهمزة زائدة للوصل ، لأن أصلها القطع ووصلت تخفيفا ، وأيضا لا تسلم الزائدة مدخولة في المعنى مطلقا ، فهمزة الوصل في اضرب دخل في معنى الأمر المخصوص الذي ليس فيه أل . وسواء في أداة التعريف المذكورة التي للعهد الذكري أو العلمي أو الحضوري أو للحقيقة ، أو في ضمن فرد الاستغراق ، وهي التي للحقيقة فيضمن جميع الأفراد ولمجرد الحقيقة . وقيل : الموضوع للحقيقة ، ثم يتشعب منه العهد بأقسامه وغيره أو تبقى الحقيقة [كقولنا] الإنسان حيوان ناطق والمرأة خير من الرجل . ودخل اسم الفعل غير المنون كإيه أي: حدثه الحديث المعهود وصه أي: اسكت السكوت المعلوم ، أنه يعقب كلامك هذا إذا انقضى . وسحر الممنوع من الصرف وهو الذي أريد به سحر مخصوص مضى أو يأتي ، أو حضروا أمس لأنها فيها معنى أل .

الرجل والغلام ، أي الطفل مطلقا أو الطفل العبد . وقد يقال في التأنيث: رجلة وغلامة .

وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة ، إضافة معتبرة وهي المحضة ، وخرج غير وسوى بلغاته ومثل ونحو وشبهه ، والوصف الذي للاستقبال أو الحال المضاف لمعموله وما أشبه ذلك . فإنها لا تتعرف بالإضافة للواحد من تلك الأربعة خلافا لبعضهم⁽³⁾ . وأعرف المعارف: الله إجماعا ثم ضمير وقيل: العلم . وقيل: الإشارة . وأعرف المعارف ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد . بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته ، فإنه محل التوهم⁽⁴⁾ .

(1) الخليل : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (100هـ / 718م - 170هـ / 786م) من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، وأول معجم لغوي عربي وهو كتاب العين . كان أستاذ سيبويه ، من مؤلفاته " تفسير حروف اللغة " ، و"العروض" و"النغم" (بغية الوعاة: 1/557؛ و إنباء الرواة : 1/376 ؛ و الأعلام : 2/314) .

(2) اختلف في أداة التعريف ، حيث يرى الخليل و ابن كيسان و ابن مالك أنها أل فالهمزة قطع . و هناك من يرى أن الألف للوصل و معها اللام . أما سيبويه فيقول : أنها اللام فقط والهمزة وصل ، اجتلبت للابتداء بالساكن ، وفتحت للتخفيف . (الهمع 1: / 256 ، شرح المفصل: 1/86 - 87 ، الكتاب : 3/ 324 - 325) .

(3) أشار المؤلف إلى النوع السادس من المعارف ، وهو ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة ضميره . (انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 184) .

(4) وأعرف المعارف لفظ الجلالة كما قلنا وبعده ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن الإبهام نحو: زيد رأيت ، فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته تطرق إليه الإبهام ، ثم المشار إليه والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة ، ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم ذو أل ، وهو قول ابن مالك . (الهمع : 1/ 185 - 189 ، حاشية الصبان : 1/ 184 - 185) .

ولو كان الأصل رجوعه لتاليه إلا لقرينة وهذا أعني ضمير الغائب كالعلم أو دونه . وضمير الله كضمير غيره لأنه لا يعرض له من إبهام ما يعرض لغيره . هذا هو التحقيق . وعلم الجنس دون الجميع ، أعني الذي في ضمن فرد نحو: هذا أسامة مقبلا . وأما علم الجنس الذي ليس في ضمن فرد فإنه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة نحو: أسامة أشجع من النمر . والمضاف عندهم بمنزلة المضاف إليه إلا المضاف للضمير فكالعلم لوصفه به ، نحو: مررت بزید صاحبك .

والنعت - أي نعت التوضيح والتخصيص - يكون دون المنعوت، ومثله لا فوقه ، وردّ بأنه لا ضرر في كونه فوقه لأنه للإيضاح ، وأنه لا يتعين كون «صاحب» نعتا لجواز كونه بدلا أو بيانا⁽¹⁾. وبعد فالحق أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا لأنه يكتسب التعريف منه ، ولأن غلاما في: غلام زيد يصدق بأحد غلمانه ففيه إبهام ، وبعد الضمير العلم، وبعد العلم الإشارة وبعدها الموصول، وبعده المقرون بأداة التعريف ، وقيل : هما سواء ، وقيل : المقرون بها قبله وقال : ابن مالك المضاف ولو للعلم في رتبة ما أضيف إليه .

[النكرة] :

والنكرة ، أخرها ولو كانت أصلا للمعرفة ، أوليست واحدة أصلا للأخرى كما هو قول ؛ لأن العلم خير من الجهل⁽²⁾. ووجه كونه أصلا كثرتها. وقيل : وكون كثير من النكرات لامعرفة له كأحد⁽³⁾ وعريب⁽⁴⁾ بلا عكس

[50/أ] ، وسبقها تعقلا واعتبارا لأنها تدل على الشيء من حيث هو . والمعرفة لا بد لها من تعيين بنحو صلة أو عهد قيل ، وسبقها وجود كالأدمي، كذا قيل . وهو ضعيف إذ لا يكثر ذلك ، بل ذلك لا يتم لأنه إن أريد المعنى فمعنى : زيد رجل ، ورجل نكرة ، وإن أريد اللفظ فالمقرون بأل .

(1) نقل عن ابن هشام كون النعت أعرف من المنعوت أو مساويه ، وهو رأي الأكثر ونقله الأشموني عن الفراء والشلوبين و ابن مالك (حاشية الصبان : 185/1) .

(2) يرى الأشموني في شرحه للألفية أن الناظم قدم النكرة لأنها الأصل . (انظر الإنصاف: 230/2). وعند الكثير أن المضاف إلى المضمرة في رتبة العلم . و أعرف الضمائر: ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإبهام. وجعل ابن مالك هذا في التسهيل دون العلم. (شرح التسهيل لابن مالك ، تح : محمد بدوي المختون وعبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، مصر ، ط1 ، 1990 : 115/1 وما بعدها . والأشموني: 85/1 - 86).

(3) اسم جبل بالمدينة ، انظر لسان العرب : 35/1 .

(4) عَرِيب : حي من اليمن ، انظر لسان العرب : 2868/ . هذه الأسماء عريب و ديار لا يقبل " أل " ، و كذا أسماء

الفاعلين و المفعولين ؛ لأن أل الداخلة عليهم موصولة . (الهمع : 186/1-187) .

والمضاف لمعرفة تسقط عنها أل والإضافة فيبيان نكرتين . نعم يدل على أصالة النكرة ،كالآدمي إذا ولد يسمى مولودا وإنسانا و طفلا ثم يوضع له العلم. ويرده أنه يقال له أيضا : هو وهذا والذي ولد والمولود والإنسان والطفل ونحو ذلك من التعريف . وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث فجسم فنام فحيوان فإنسان فرجل فعالم. ويقاس على ذلك ما في مرتبته فمذكور معلوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس ، وكرجل امرأة ، وكعالم جاهل ، وما بينهما العموم الوجيه كإنسان وأبيض ، فالظاهر أنهما في مرتبة لتقابل عموم كل بخصوصه. وقيل : المعرفة أصلا للنكرة ، ولعله بنى عليه فقدمها .

كل اسم شائع ، أي منتشر ، في ، أفراد جنسه ، مدلوله ، سواء كان له جنس حقيق أو متوهم كشمس ، فإن الوهم يقبل تعدد الشمس ، وقد يقال شמוש باعتبار تكرار طلوعها. وهذا التعريف غير مقبول لإدخال كل فيه لأن التعريف للماهية وكل للأفراد ، والتعريف بالأفراد غير جائز . ويجاب بأن المقصود في التعريف ما بعد كل .

لا يختص به أحد دون آخر، هذه زيادة بيان للنكرة أو تفسير للشيوخ. **وتقريبه ،** الهاء للتعريف فإن الكلام في تعريف النكرة وحدها ، أوللنكرة بتأويل الاسم أو لكل أو لاسم ، والخبر محذوف هو وبعض معموله ؛ أي وتقريبه أن يقال النكرة هي :

كل ما صلح معه دخول الألف واللام ، الموضوع للتعريف أوللزيادة ، فلا يقال في المضارع الذي دخلت عليه أل أنه قبل دخولها نكرة ، لأن أل معه اسم موصول معرفة لا معرفة ، ولكان تجعل التقريب بمعنى المقرب ، فيجعل كل خبر له . ولام صلح تفتح وتضم ، ودخل في ذلك الحال والتمييز واسم لا و مجرور ربّ واسم التفضيل الذي بعده من التفضيلية ، لأنها لا يصلح معها أل. وإنما منع صلوحها معها لعروض كونها تمييز كقوله [من الطويل] :

[رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا] [صَدَدْتَ] وَطَبْتَ النَّفْسَ [يَا قَيْسَ عَنِ عَمْرُو] (1)

(1) التخریج : البيت لرشيد بن شهاب في الدرر: 249/1 ؛ و شرح اختيارات المفضل ص1325؛ و شرح التصريح: 151،394/1؛ والمقاصد النحوية: 502/1، 225/3 ؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص168؛ والجنى الداني ص198؛ وشرح ابن عقيل ص96 .

شرح المفردات : صددت: أعرضت. طببت النفس : انشרכת. قيس : هو قيس بن مسعود اليشكري. عمرو : صديق قيس . المعنى : يقول هاجيا قيس بن مسعود الذي فر عن صديقه عمرو لما رأى الوقع نازلا برجاله ، راضيا بالهزيمة والنجاة . الشاهد : قوله " طببت النفس " حيث ذكر التمييز معرقا ب " أل " التعريف ، وكان حقه أن يكون نكرة ، وإنما زاد الألف واللام للضرورة .

أو حالا كقوله : ادخلوا الأول فالأول ... وهكذا. وأما يهود ومجوس فلا يقبلان إلا إذا كانا علميين، كشمود على القبيلتين ، وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي . فلا يرد عليه أنهما نكرتان لا تصلح معهما ، لأنهما إذا لم تصلح معهما علمان ، وأما إذا كان جمعي يهودي ومجوسي فنكرتان تصلح معهما . ودخل في كلامه أسماء الشرط والاستفهام لقبولهما أل لتقديرها بما في معنى ما يقبلها. وأن إذا مثلا أصله قبل حدوث التعليق به بمعنى: وقت، ومن قبل حدوثه أو حدوث الاستفهام بمعنى: إنسان مثلا ، وكذا ذو بمعنى: صاحب، وصاحب المتغلب عليه الإسمية تصلح معه

[50/ب] أل المعرفة⁽¹⁾. فال مع موصولة لا حرف تعريف . وكذا من وما النكرتان الموصوفتان وما النكرة التامة، فإنهما بمعنى إنسان وشيء مثلا ، وهما تصلح معهما . وكذا أحد وعريب⁽²⁾. وغير ونحوه، لوقوعها موقع رجل وامرأة أو نحوهما . وأسماء الأفعال النكرات كصه فإنه بمعنى سكوتا. وكل وبعض فإنهما بمعنى : جميع وجزء ، وهما تصلح معهما ؛ تقول الجميع والجزء . واسم الفاعل واسم المفعول المقرونان بأل الموصولة ، فإنهما لا تصلح معهما أل التي للتعريف ، لكنها بمعنى إنسان فعل كذا، أو فعل فيه كذا .

وإدخال أل على غير وشبه مولد عند بعض ، وإدخالها على بعض وكل لحن عند الجمهور لأن تتوینهما بدل من الإضافة ، وفيه بحث ، لأنه لا نسلم أن تتوینهما عوض ، وهب أنه عوض لكن أزيل عوض هو التوین ؛ أي ظن وأوتي بأل كافية . وأما ضمير الغائب العائد لنكرة فإنه ولو كان عائدا لنكرة تقبل أل لكنه بمعنى الشيء المذكور ؛ فالهاء في : جاءني رجل فأكرمته عائدة لرجل، لكنها بمعنى الرجل المذكور ، كأنه قيل : فأكرمت الرجل المذكور ، والرجل لا يقبل أل . وليست بمعنى رجل . وأنت خبير أن مراد المصنف بالصلوح معه ، ما يشمل الصلوح مع لفظه أو مع لفظ في معناه⁽³⁾.

كالرجل والفرس ، مثل للصلوح بالفعل لا بالإمكان ، والرجل والفرس الموجودة فيهما صالحة مقبولة ، فيعلم منه أن رجلا وفرسا نكرتان لقبولهما أل . والأولى أن يقول : كرجل وفرس

(1) تقع أل زائدة وهي نوعان : لازمة و غير لازمة. (مغني اللبيب : 109/1-116) .
(2) أي : أحد ، يقال : ما بالدار عريب و مُعرب ، يتساوى فيه المذكر و المؤنث ، ولا يقال في غير النفي (لسان العرب: 592/1 - مادة : عرب) . أما ديار بالياء المشددة ، و الديار: نسب على غير قياس لصحب الدير الذي يسكنه . ولعل الصواب " دبار"، وهو من أسمائهم القديمة ، وهو ليلة الأربعاء في الجاهلية (لسان العرب: 275/4 ، دبر).
(3) يرى الجمهور أن ضمير الغائب العائد إلى النكرة أنه معرفة مطلقا . وقيل إن خصصت بحكم؛ نحو: جاءني رجل فأكرمته ، بخلاف رَبِّه رجلا ، و يالها قصة ، و قيل : رب رجل وأخيه ، واختاره الدماميني . (الهمع: 189/1 ، حاشية الصبان : 185/1) .

فيكون تمثيلا للصلوح بالإمكان . وفي القاموس : الرجل (بضم الجيم و سكونه) معروف ، وإنما هو إذا احتلم وشب ، أو هو رجل ساعة يولد (1) ، قلت : ومثل ذلك في المرأة ، وفيه الفرس للذكر والأنثى ، أو هي فرسة .

* فائدة *

روي أن سيبويه روي في المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : خيرا كثيرا لجعلي اسمه أعرف المعارف . وروي أن الخليل روي في المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لي بقولي في اسمه تعالى - يعني لفظ الجلالة - أنه غير مشتق (2) . وروي أن سيبويه رأى في المنام شيخه الخليل بن أحمد فقال له الخليل : رأيت ما كنا فيه ، فإني لم انتفع منه بشيء ، أي : لم انتفع به في دخول الجنة ، وإنما دخلتها بغيره ، ولو أثبت به والدخول بغيره . قال : وإنما انتفعت بقولي : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وأمر بمعروف ونهي عن منكر . أي : دخلتها بذلك وأثبت أيضا بغيره ؛ فإن سبب القبول ودخول الجنة يكون ما أراد الله ولو نفلا لكن لمن أدى الفرض ، فبعد ذلك سبب كقبول كلمة الشهادة إذ هي مفتاح والحجة قوله : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (3) . فكيف يبطل ثواب عمله كله ، وذلك إساءة ظن بالله .

وكذا لا يجوز الهجوم على العباد بما ينقصهم منه كما تقوهم العلاقة ، أن الكسائي لا يعزه حكم السهو في سجود السهو ، فقاسه على أن المصغر لا يصغر . والصواب أنهم قالوا له : مثل له من النحو بذلك ، فقال : أنه لا يلزم السجود شرعا . وهذا اعتقاده بلا قياس بالمصغر ، ولكن مثل لهم من النحو بأن المصغر لا يصغر . ويثاب على الكل ففي الأثر : المسألة في العربية بثمانين في الفقه .

(1) انظر لسان العرب (3/1596 ، مادة : رجل) .

(2) انظر القصة أيضا في حاشية ابن الحاج : ص 92 .

(3) الزلزلة : 07 .

[العطف]

[تعريفه وتقسيمه] :

باب العطف : وهو في اللغة : إمالة الشيء إلى جهة ، وميل الشيء بنفسه . وفي الاصطلاح : ما عطف بيانا ، وعرفه بعضهم

[51/أ] بأنه تابع موضح أو مخصص جامد ، غير ماولي بناء ، على جواز كونه وكون المعطوف عليه نكرتين ، فيقيد التخصيص جاعلا منه : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾⁽¹⁾ (في قراءة تتوين كفارة) وأجاز بعضهم بيان النكرة جاعلا منه : ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾⁽²⁾ ، لأن في مقامه آيات هن بقاؤه وبقاء أثر القدم وعدم تكسره ونحو ذلك . وهو في التحقيق مقبول ولو رد وخولف . وخص بعضهم عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا . وأجاز بعضهم مجيئه للمدح جاعلا منه : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾⁽³⁾ ؛ وفيه أن المدح إفادة الحرام وهو نعت⁽⁴⁾ . وقيل : يكون لجميع ما يكون له النعت إلا التوكيد . وقيل : يكون له أيضا .

ولم يثبت كثير من المتقدمين عطف البيان لإمكان جعله بدلا ، ولا يبعد كون المصنف جاريا عليه ، وخص بعضهم من إمكان جعله مبدلا ما يمتنع إحلاله محل الأول فإنه يتعين عطف بيان . وبعد فالتحقيق أن عطف البيان لا يكون إلا للتوضيح والتخصيص تبعا لظاهر اسمه ، وأنه إذا كان المراد البيان فعطف بيان لا غير ، وإذا لم يكن المراد البيان فبدل كقوله : ﴿ وَأَخِي هَارُونُ ﴾⁽⁵⁾ بأنه لا يخفى على الله شيء فضلا عن يبين له ، وإذا لم يعلم المراد احتملهما . والغالب في عطف البيان رد الأعلام إلى الكنى والكنى إلى الأعلام نحو : جاء أحمد أبو العباس ، وجاء أبو العباس أحمد . وعلى القول بجوازه لغير التوضيح والتخصيص ، يكون أصله التوضيح والتخصيص فسمي باسم يناسبهما وهو البيان ، وأجاز بعض المفسرين عطف البيان في الجمل والظروف والجار والمجرور والأفعال . ويتبع المعطوف عليه ، فيما يتبع النعت الحقيقي منوعته . وقد أجاز بعض كونه معرفة وكون المعطوف عليه نكرة⁽⁶⁾ .

(1) المائة : 95 ، والقراءة هي قراءة كل القراء ماعدا ابن عامر و أبو جعفر بن القعقاع و نافع المدنيين (انظر النشر في القراءات العشر : 2/ 255 .

(2) آل عمران : 97 .

(3) المائة : 97 .

(4) هو رأي الزمخشري في الكشف الذي أجاز أن يكون البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح و التأكيد (يراجع حاشية الصبان : 3/ 125-129 ، وأوضح المسالك : 3/ 309 - 314) .

(5) القصص : 34 .

(6) منع البصريون جريانه على النكرة ، فهو لا يكون إلا في المعارف (انظر همع الهوامع : 3/ 131-135) .

[حروف العطف] :

وأما عطف النسق : تابع توسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف مخصوصة إشارة إلى بعضها بقوله :

وحروف العطف عشرة ، وزاد بعضهم أي التفسيرية⁽¹⁾ . وقيل : ليست عاطفة وما بعدها بدل أو بيان ؛ إذ لا عاطف يلزم الدخول على معنى المعطوف ، وعليه إيدال الأصل في المعطوف نسقا للتغاير. وزاد بعضهم إلا في مثل قوله : ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا﴾⁽²⁾. والجواب: أن إلا للاستثناء المنقطع ، ووجه المناسبة أن معنى : ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾⁽³⁾ لا يخافون لأنهم لا يظلمون ، فليفهم أنه من ظلم خاف. فقال إلا من ظلم...الخ. فهو منقطع بحسب ما ذكر قبل، فانظر تفسيري⁽⁴⁾ .

وهي الواو، للتشريك في الحكم بدون تعرض لتأخر أو سبق واصطحاب ؛ والتأخير في نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁵⁾. والسبق في نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁽⁶⁾. والاصطحاب في نحو: ﴿وَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾⁽⁷⁾ مستفادة من غير الواو واستعمالها في الاصطحاب، وفي تقدم ما بعدها كثير وفي تأخره قليل . وهي عند عدم القرينة للاصطحاب بأرجحية حيث أمكن، والتقدم ما قبلها برجحان والتأخر بمرجوحية⁽⁸⁾. وقال بعض الكوفيين:

(1) الذين زادوا " أي " لحروف العطف هم الكوفيون ، والبصريون يرون غير ذلك . (مغني اللبيب : 159/1-161).

(2) النمل : 11 .

(3) النمل : 10 .

(4) قال الشيخ يشرح الآية وما قبلها : « قلنا ياموسى لا تخف من تلك الحية ، بها لم أخوفهم وإذا أخفتهم خافوا ، قيل : وإنما أخافَ اللهُ تعالى موسى لقتله القبطي ، والخوف الذي هو شرط الإيمان لا يفارق الأنبياء ، وإلا بمعنى: لكن، وإن فسرنا (من ظلم) بمعنى فرط ذلك من الأنبياء كان الاستثناء متصلا ، و محل (من) على الانقطاع النصب وعلى الاتصال الرفع ، وجاز النصب . » (انظر: " تيسير التفاسير" لمحمد بن يوسف اطفيش ، تح : إبراهيم بن محمد طلاي ، المطبعة العربية ، غرداية ، 2001 ، 10 : 317 - 318) .

(5) الحديد : 26 .

(6) الشورى : 3 .

(7) الصواب : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ العنكبوت : 15 .

(8) تستعمل الواو لمطلق الجمع . وتتفرد الواو إضافة لما ذكر أنها تعطف اسما لا يكتفى الكلام به ، مثل : اختصم زيد وعمرو ، وتضارب زيد وعمرو ، أي اشتراكهما في الحكم . ويرى السيرافي و السهيلي أن النحاة أجمعوا على أن الواو ليست للترتيب ، والاسم بعد الواو - قال ابن مالك في التسهيل - يحتمل المعية برجحان والتأخر بكثرة ، وللتقديم بقلة . (يراجع شرح التسهيل : 3/347 و ما بعدها ، ومغني اللبيب : 1/365-374) .

هي للترتيب إذا لم تقم قرينة [51 / ب] على خلافه ، ويدل له قوله (ص) في السعي : « تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ بِهِ اللهُ » (1) .

والفاء ، للترتيب باتصال . والأكثر أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، إذا كان ما بعدها جملة أو صفة نحو: ﴿ فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (2) ؛ فإن الوكز سبب القضا ، وقد تكون لعطف جملة بلا تسبب، ولتسبب بلا عطف . ومن الترتيب باتصال : ﴿ أَهْلَكْنَا مَا فَجَاءَهَا بِأَسْنًا ﴾ (3) أي: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، أو شارفها الإهلاك فجاءها بأسنا ، أوقدنا إهلاكها فجاءها. وأما: ﴿ فَجَعَلَهُ غَنَاءً ﴾ (4) فالتقدير: فمضت مدة فجعله. وأول أجزاء المضي يعقب الإخراج ، وإن لم يحصل بتمامه إلا في مدة طويلة. ويقدر: ومضت مدة فجعله ، أو الفاء في ذلك كله للترتيب الذكري وأجاز بعضهم مجيئها لمجرد التشريك ، وبعضهم مجيئها للترتيب بانفصال، وخرج عليه: ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ (5) ... الخ. والأول يصلح في ذلك كله ، والثاني يصلح في : فجعله ومضت مدة فخلقنا (6).

وثم ، للترتيب بانفصال ، وقد تكون للترتيب باتصال، وقد تكون لمجرد التشريك ، ومنه قيل: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (7)، وقوله: ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ (8). وقيل: وهي فيهما للترتيب الذكري بلا تراخ ، ولك أن تقول في الأولى أن الأصل : أراد خلقكم منها ثم جعل منها زوجها ، وأن خلقه لنا إخراجنا من ظهر آدم كالذرة وهو قبل خلق حواء وهي الزوج . ويقال : فَمَّ وَثُمْتُ ، وَفُمْتُ (بإسكان التاء وفتحها) (9) .

(1) الحديث رواه الإمام مالك في الموطأ (باب البدء بالصفة في السعي) عن جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله يقول حين خرج من المسجد وهو يريد الصفا وهو يقول : " نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ بِهِ اللهُ " فبدأ بالصفة . والحديث رواه عنه أبو داود في سننه: (باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم : 258/5) . كما رواه الترمذي في (باب ماجاء أنه يبدأ بالصفة : 396/5) ، مع إضافة " وقرأ : ﴿ إِنَّ الصَّفَاَ وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ ﴾ . ورواه النسائي في باب : (القول بعد ركعتي الطواف : 434/9 ، وباب ذكر الصفا والمروة : 447/9) . و (ابن ماجة في باب : حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم : 300/9) .

(2) القصص : 15.

(3) الأعراف : 04 .

(4) الأعلى : 05.

(5) المؤمنون : 149 .

(6) تأتي الفاء للترتيب باتصال ، أو ما يسمى بالتعقيب (انظر ابن هشام في المغني : 325/1-328) .

(7) الزمر : 06 .

(8) الأنعام : 153-154 .

(9) هي لغات في : ثم ، حيث يقال : فَمَّ بالفاء بدلا من التاء ؛ كما يقال في : جدث جدف . ويقال : ثُمَّتْ بتاء ساكنة و مفتوحة (انظر مغني اللبيب : 229/1) .

وأو: للتخيير وللإباحة بحسب الشرع أو العرف أو العقل بعد صيغة الطلب، ولو مقدرة . ويجوز الجمع في الإباحة دون التخيير. ولتقسيم الكلي إلى جزئياته . ولتقسيم الكل إلى أجزاء . وللإبهام عن السامع ولتشكيكه. وللشك من المنكلم. وللإضراب مطلقا. وقيل: بعد نفي أو نهي مع إعادة عامل. وقيل: الإضرابية ابتدائية لا عاطفة فبعدها جملة مذكورة ، كلها أو بعضها . وقيل: ابتدائية قبل جملة مذكورة . وبمعنى: الواو إن لم يكن لبس. وهذا قليل في المصاحبة نحو قوله (ص): « إِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ »⁽¹⁾. وفي التوكيد نحو: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾⁽²⁾. وقيل: الخطيئة: الذنب بين العبد وربيه ، والإثم مظالم العباد . والتحقيق أن «أو» لأحد الشئيين أو الأشياء بالوضع واستعمالها بمعنى: بل أو الواو مجاز. وبقية المعاني مستفادة من غيرها ، وكذا جواز الجمع وامتناعه. واعلم أن الشك أو التشكيك والإبهام تختص بالخبر، والإباحة والتخيير بالطلب. وغيرها لا يختص. وإفراد الضمير بعد (أو) التي ليست بمعنى الواو أولى، ما لم يكن ما يقضي عدم الإفراد⁽³⁾ .

وأم ، يعني المتصلة ، وهي لأحد الشئيين أو الأشياء ، وأو إذا ذكرت مرة كانت لأحد الشئيين وإذا ذكرت مرتين فصاعدا فلأحد الأشياء وكذا أم . وإما هما لأحد الشئيين إذا ذكرتا مرة . ولأحد الأشياء في غير ذلك . وتكون بعد ما يفيد التسوية

[52/أ] من نحو: سواء ، وما أبالي ، ولا أبالي وما أكثرث ، ولا أكثرث ، ولم أبال ، ولم أكثرث وما بليت، وما أكثرث ونحو ذلك من التصاريف . وقيل: لم يسمع ماضي أبالي، وليس بشيء والهمزة بعد ذلك لتأكيد التسوية تأكيدا محضا، بعد نحو: سواء، ولتأكيدا بعد نحو: وما أبالي تأكيدا غير محض. وما بعد سواء يؤول بمصدر بدون حرف مصدر. وقد زعم بعضهم: أنها الهمزة بعدها حرف مصدر. والجملة بعد نحو: لا أبالي مفعول لنحو: أبالي معلقا عنها بالهمزة الموضوعه أصالة للاستفهام لأنه قلبي. بمعنى: لا أفكر في كذا ازدراء به أي: احتقارا، ويقال أيضا: لا أبالي بكذا

(1) الحديث رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي 200/4 ، حديث (3686) عن أنس بن مالك قال : صعد النبي (ﷺ) إلى أحد ، ومعه أبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف بهم ، فضربه برجله وقال : اثبت أحدُ فما عليك إلا نبيُّ أو صديقٌ أو شهيدٌ، و هو كما ترى بلفظ أحد مكان " حراء " . ورواه بلفظ حراء مسلم في فضائل الصحابة : 128/7 (حديث 50) عن أبي هريرة: أن رسول الله (ﷺ) كان على جبل حراء فتحرك ، فقال رسول الله (ص): " اسكن حراءَ فما عليك إلا نبيُّ أو صديقٌ أو شهيدٌ " . وروى الحديث أيضا بالواو ، كما في البخاري (فضائل أصحاب النبي باب : 05 حديث رقم 3675) بلفظ : " اثبت أحدُ فإن عليك نبي و صديق و شهيد " . ابن ماجة : 48/1 ، الترمذي : 288-287/5 .

(2) النساء : من الآية : 112 .

(3) تستعمل أوللتخيير مثل : اشتر قمحا أو زيتونا . أو للإباحة و الأصل في أو أنها للتخيير بين الشئيين أو الأشياء وهو قول ابن هشام (مغني اللبيب : 143-131/1) .

ويتعدى بنفسه باعتبار معنى لا اعتبار كذا أو بتقدير الباء وتقع أم هذه بين جملتين فعليتين أو اسميتين أو متخالفتين. والاسميتان بعد سواء قياس للأخفش لا سماع نحو: سواء أزيد قائم أم عمرو قاعد؟ وقد تقع بين مفرد بعد سواء وجملة كقوله: [من الطويل]

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْنَفْرُ أَمْ بَتُّ لَيْلَةً [بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ]⁽¹⁾

وأما نحو: لا أبالي فالاسميتان معه مسموعتان . وتكون أم المتصلة أيضا بعد همزة الاستفهام الحقيقي أو التقريري أو التوبيخي أو الإنكاري ، بين مفردين غالبا أو بين جملتين فعليتين أو اسميتين أو بين مفرد وجملة نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾⁽²⁾ ومن وقوعها بعد همزة الاستفهام : لبيت شعري أفتت أم قعدت ؟ و: ما أدري أقام أم قعد؟ ولا أدري ولم أدر، وما أنا دار، ونحو ذلك من التصاريف . وذلك هو التحقيق لا ما اشتهر⁽³⁾ .

ويجوز حذف الهمزة في التسوية والاستفهام لدليل بالمراد على الصحيح . وأما المنقطعة فليست بعاطفة بل ابتدائية على المشهور⁽⁴⁾ . ومعناها الإضراب ، وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا أو إنكاريا ؛ ومما كانت فيه للإضراب فقط : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾⁽⁵⁾ و: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾⁽⁶⁾ . ولا تسبق المنقطعة همزة التسوية أو الاستفهام. ولا تكون إلا بين جملتين على المشهور، ويجوز أن تسبقها أداة استفهام غير الهمزة نحو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾⁽⁷⁾ ... الخ.

(1) التخريج : البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية : 179/4 ، و شرح الأشموني : 373/2 .

اللغة : النفر : التفرق . القباب : ج قبة ، و هنا اسم موضع .

المعنى : يقول : سواء عليك التفرق في الأرض غير مبال بشيء ، أو المبيت في مكان ما، فلن ينجيك شيء مما تحذر الشاهد : قوله : " النفر أم بت ليلة " حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد " سواء " اسم مفرد ، ثم عادله بجملة فعلية ، ومن حقها أن تقع بين جملتين تكونان في تأويل مفردين . و لما كان هذا الاسم ينوب عن جملة لكونه مصدرا أقامه الشاعر مقام الجملة .

(2) الصواب : ﴿ قل إن أدري ﴾ ، و الآية من سورة الجن : 25 .

(3) تسمى أم متصلة لأن ما قبلها و ما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر .

(4) سميت منقطعة لأن الجملة بعدها مستقلة . (شرح الأشموني : 376/2 ، مغني اللبيب : 1/96-104 ، أوضح المسالك : 3/332) .

(5) الرعد : 16

(6) يونس : 38 ، هود : 13-35 ، السجدة : 03 ، الأحقاف : 08 .

(7) الرعد : 16 .

وأجاز بعضهم كون المنقطعة للاستفهام المجرد، وجعل منه: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾⁽¹⁾. ومن قال: هي أبدا بمعنى: بل والهمزة لزمه التأكيد في نحو: ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾⁽²⁾. ولا يعطف بها بعد همزة التسوية عند ابن هشام⁽³⁾. والصحيح الجواز، كما أن الإضراب يجوز بأم وبه صرح الجوهري. وأما سيبويه فنص على جواز أو بعد ما أدري وليت شعري .

وإِمْ ، بكسر الهمزة ، وتميم وقيس وأسد يفتحون الهمزة . وقد تبدل الميم الأولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها . ومراده إما الثانية نحو: ﴿إِمْ شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا﴾⁽⁴⁾، وقام إما زيد وإما عمرو . وقد يستغنى عنها بأو أونحوها نحو قراءة أبي: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لِإِمْ عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁵⁾ وإما تكلم بخير وإلا فاسكت ، وهو مقيس. وقد يستغنى عن الأولى نحو: زيد يقوم

[52/ب] وإما يقعد وقاسه الفراء فقيل: يجيز الاستغناء لفظا وتقديرا، ويجري الثانية مجراها، وقيل: لفظا ويقدرها. أما الأولى فليست بعاطفة اتفاقا وإنما هي لمجرد التفصيل⁽⁶⁾، وتقع بين العامل والمعمول. وأما الثانية فالصحيح أنها لمجرد التفصيل لعاطفة كما قال المصنف ، وإنما العاطف الواو، ولعله سماعا عاطفة لمصاحبته العاطف. وقيل: الواو زائدة وإما عاطفة. وزعم بعض أن إما عطفت ما بعدها على ما قبل الواو. والواو عطفت إما على إما . وهو رد. وشذ ترك العاطف في قوله [من البسيط]:

[يَا لَيْتِمَا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا] إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ وَ إِيْمَا إِلَى نَارٍ⁽⁷⁾

(1) البقرة: 108.

(2) الرعد: 16 .

(3) ابن هشام: هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي (708/هـ-1309م-761/هـ-1360م) من أئمة اللغة والنحو والعربية . ولد و توفي بمصر . له مصنفات عديدة منها مثلا: " مغني اللبيب " ، و" شرح شذور الذهب " ، و" أوضح المسالك " و" شرح قطر الندى " (بغية الوعاة: 2/68-70؛ والأعلام: 4/147).

(4) الإنسان: 03 .

(5) سبأ: 24 ، و قراءة أبي بن كعب ليست من القراءات المتواترة (انظر النشر: 1/54 وما بعدها)

(6) هذه الصفحات أي من قوله: " باب المبتدأ " في الصفحة: 34/ب إلى هنا ، أي قول المصنف: " لمجرد التفصيل " في الصفحة: 52/ب من المخطوط ، غير موجودة في النسخة (ب) . و بالتالي نشرع في مقارنة النسخ ابتداء من هذه الصفحة.

(7) التخريج: البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص221؛ و لسان العرب: 14/46 (أما)، و لسعد بن قرط في خزنة الأدب: 11/86، 87، 88، 90، 92؛ والدرر: 6/122؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص120؛ والجنى الداني ص533 . شرح المفردات: شألت نعمتها: أي هلكت . و أصل " شألت " بمعنى: رفعت .

المعنى: يتمنى الشاعر الموت لأمه غير مهتم بمصيرها ، و سواء عنده أذهبت إلى جنة أو إلى النار.

وتأتي لمعاني أو إلا معنى الواو ومعنى بل (1).

وبل: بعد النفي أو النهي فتفيد أمرين : تأكيدا : وهو تقرير ما قبلها. وتأسيسيا وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، وبعد الإخبار الإثباتي والأمر فتفيد أمرين تأسيسيين (2) ؛ إزالة الحكم عما قبلها بحيث يصير كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها. ولا تقع بعد التحضيض والعرض، خلافا لبعض وهو المبرد (3) « ووجه البعض إما رجوعها إلى النهي عن ضد مدخولها إما إذا تهيأ، وإما اعتبار أحقية ما حض به أو عرض به. بمعنى: ألا يقوم زيد ولا يقعد ، أو القيام أحق به» (4).

وهي بعد النفي والنهي للاستدراك والإضراب ، وكذا بعد غيرهما. وأجاز بعضهم وهو المبرد نقل الحكم بها بعدهما لما بعدها ؛ فيجوز: ما زيد قائماً بل قاعداً ، أي : بل ما زيد قاعداً. كما يقال : ما زيد قائماً بل قاعداً (بالرفع) أي : بل هو قاعد . قيل عند النصب عاطفة وعند الرفع حرف ابتداء والمشهور وجوبه "أي : الراجح" (5)، وهو الصحيح المسموع. ولا يعطف بها بعد استفهام خلافا لبعضهم. ومنع الكوفيون العطف بها بعد غير النفي والنهي، وهو لسعة حفظهم دليل على قلة العطف بها بعد غيرهما . ولا تعطف جملة خلافا لبعضهم، بل هي في الجمل للابتداء ، وتفيد فيها إضرابا عما قبلها . "إما" (6) على جهة الإبطال نحو: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ (7)... الخ " أي " (8) : بل هم عباد (9) .

= الشاهد: قوله : "أيما إلى نار" حيث تجرد "أيما" الثانية من الواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها "ياء".

(1) تأتي إما بمعنى "الواو" ، و "لا" بل " ، وقد تدل على الإباحة قياسا . (مغني اللبيب : 1/125-131) .

(2) ورد في النسخة (ب) : تأسيسين .

(3) المبرد : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمال الأزدي ، أبو العباس (210هـ/826م - 286هـ/899م) . إمام العربية ببغداد

في زمنه ، وكان إماما في الأدب و الأخبار . ولد في البصرة ، وتوفي ببغداد ، وأخذ عن السجستاني والمازني . كان رائد

لغويي البصرة ، في مقابل ثعلب ممثل المدرسة الكوفية . من أشهر مؤلفاته : " الكامل " ، و " المقتضب " ، و " شرح لامية

العرب " ، و " إعراب القرآن " (وفيات الأعيان : 3/313 ؛ وبغية الوعاة : 1/269 ؛ والأعلام : 7/144) .

(4) هذه العبارة المكتوبة غير موجودة في النسخة (ب) .

(5) لا توجد في النسخة (ب) .

(6) سقطت من (ب) .

(7) مريم : 88 - الأنبياء : 26 ، وهو يشير إلى الآية في سورة الأنبياء ، ونص الآية : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ،

سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ .

(8) سقطت من (ب) .

(9) بل يعطف بها لكن ، ولا بد أن تسبق بإيجاب أو أمر (مغني اللبيب : 1/220-222) .

وإما على الانتقال نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾⁽¹⁾... الخ ومنه . وقالوا : اتخذ الرحمن ...الخ إن جعلنا الإضراب «على القول لا على المقول»⁽²⁾ .

ولا ، يعطف بها غير الجملة . وإنما تكون عاطفة إن لم تقرن بعاطف وسبقت بأمر أو إثبات أو دعاء بصورة الخبر، أو تحضيض أو عرض أو استفهام . قال بعضهم : أو نداء . قال الفراء: أو لعل نحو: لعل زيداً لا عمراً منطلقاً قال السهيلي⁽³⁾: ولا يعطف بها حيث يصدق أحد متعاطفيها على الآخر لغة نحو: جاءني رجل لا زيداً وجاءني زيد لا رجل . والصحيح جواز كون المعطوف عليه معمول فعل ماض . وأجاز بعضهم عطف الجملة بها على الجملة التي لها محل . وقيل : إن كان الفعل مضارعاً جاز . وأجاز بعضهم عطف جملة على جملة بها ولو لم يكن لها محل . وإما قلت: زيداً قائماً لا زيداً قاعداً ، فالجملة بعد القول اسم لإرادة لفظها⁽⁴⁾ .

ولكن⁽⁵⁾ ، بعد نفي أونهي ، ولا يعطف بها الأفراد⁽⁶⁾ ، ولا يعطف بها مقرونة بالواو . وأجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب . وغيرهم يجعل التي في الإثبات للابتداء كالمقرونة بالواو ، والواو قيل للاستئناف . وقيل : الواو عاطفة ، فمعنى كونها للابتداء أنها غير عاطفة كما تعطف الجملة المبدوءة بلام الابتداء [53/أ] . وقيل : الواو زائدة لكن عاطفة⁽⁷⁾ .

وحتى، بشرط كون المعطوف جزء من المعطوف عليه، كأكلت السمكة حتى رأسها، أو فردا منه كقولك : جاء العمرون حتى عمر بن زيد، أو نوعا نحو: جاء الحاج حتى المشاة ، أو كجزء في شدة الاتصال كالكلام فإنه كجزء المتكلم لا كالولد المنفصل عنه، ومن المفرد [قوله من الكامل]:

(1) الأعلى :14.

(2) جاء في النسخة (ب) : على القول على المقول .

(3) السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله (وقيل عبيد الله) بن أحمد الخثعمي السهيلي ، أبو زيد الأندلسي المالقي (508هـ/1114م - 581هـ/1185م) . مفسر ونحوي ولغوي ، معروف بحفظه للأنساب والسير . عمي في السابعة عشر من عمره . أقام في مراکش ، وأكرمه صاحبها إلى أن مات . أهم مؤلفاته : " الروض الأنف " ، و " الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين " ، و " شرح الجمل " لم يتمه . (الأعلام : 3/313 ؛ وإنباه الرواة : 2/162-164 ؛ وبغية الوعاة : 81/2) .

(4) من شروط استعمال " لا " في العطف أفراد معطوفها ، والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً (مغني اللبيب : 1/468-469 ، شرح الأشموني : 2/388-389) .

(5) وردت مشددة في النسخة (ب) : لكن .

(6) جاء في (ب) : المفرد .

(7) يشترط في " لكن " العاطفة أن تسبق بنفي أو نهي ، (مغني اللبيب : 1/562-563) .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (1)

فإن المراد بما قبل حتى أنه ألقى ما يتقله ، والنعل فرد مما يتقل ، وبشرط أن يكون المعطوف غاية في زيادة أو نقص معنويين أو حسيين. والمعتبر ترتيب أجزاء ما قبل حتى دهنا (2) من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس لا الترتيب الخارجي ، لجواز كون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته لما قبلها من الأجزاء الأخرى . أو في الأثناء أوزمان واحدة نحو: مات كل أب لي حتى آدم ، ومات الناس حتى الأنبياء ، ومات القوم حتى زيدٌ وقد جاء معهم . وتسلط معنى العامل على ما بعدها فلا يجوز: صمت الأيام حتى يوم الفطر. كذا قال ابن هشام . وهو غير محتاج إليه ، وبشرط كون المعطوف ظاهراً، وصح بعضهم عدم هذا الشرط، وعليه، فتكتب بألف إذا دخلت على الضمير المتصل كقوله [من الوافر]:

[فَلَا وَ اللَّهِ لَا يُلْفِي نَاسٌ] حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ (3)

وتكتب أيضا بألا ، أو هي وعلى " وإلى " (4) إذا دخلن على ما الاستفهامية .

(1) التخريج : البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص 327 ؛ وشرح شواهد المغني : 370/1؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزنة الأدب : 21،24/3؛ و الدرر : 113/4؛ ؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء : 146/19؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 269 ؛ وأوضح المسالك : 325/3 ؛ والجنى الداني ص 547،553 ؛
اللغة : هذا البيت في قصة المتلمس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزودين بكتابين فيهما الأمر بقتلهما ...و لما قرأ المتلمس كتابه وعلم ما فيه رمى به في نهر الحيرة .
والمعنى : أنه ألقى الكتاب و الزاد و حتى النعل .

الشاهد فيه قوله : " حتى نعله ألقاها " حيث يجوز في " نعله " ثلاثة وجوه : الرفع على الابتداء ، و " ألقاها " خبره . والجر على أن "حتى" حرف جر بمعنى " إلى " . والنصب على العطف ب "حتى" . ورد الوجه الثالث بأن المعطوف ب "حتى" لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه ، و " النعل " ليس بعض " الزاد " ولا غايته . وأجيب بأن البيت مؤول والتقدير : " ألقى ما يُقله حتى نعله "، فبين المعطوف و المعطوف عليه مناسبة . (انظر لفهم المسألة " أوضح المسالك لابن هشام بتحقيق /محمد محي الدين عبد الحميد : 3 / 325-326-327) .

(2) كذا في (ب) : و لعل المقصود : وهنا .

(3) التخريج : للبيت روايات مختلفة : ففي خزنة الأدب : 474/9 (لا يلقاه ناس) ، وهمع الهوامع : 341/2 (لا يلقى أناس) ؛ وحاشية الصبان (لا يُلقى أناس) . وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص 544؛ وجواهر الأدب ص 408؛ وخزنة الأدب : 474/1 - 475 ؛ و الدرر : 111/4 .

اللغة : يلقى : يجد .

الشاهد : قوله : " حتاك " حيث اتصلت الكاف بحتى و هو شاذ .

(4) سقطت من (ب) .

نقول : حتام ، وعلام⁽¹⁾ وإلام تنزيلا لألفها حينئذ منزلة الوسط . ووجه التنزيل المذكور شدة⁽²⁾ اتصال الضمير وبقاء ما على حرف واحد، ما مع ما قبلها ككلمة واحدة ، فكان الألف وسط، ولا تعطف جملة خلافا للسهيلي. وأشار بقوله⁽³⁾ : **في بعض المواضع** ، إلى أن العطف بها يختص بكون المعطوف أخص والمعطوف عليه أعم، وإلى أن العطف بها قليل. ومنعه قوم . والجار متعلق بمحذوف حال من حتى أو يقدر الحال كونا خاصا ، أي: واردا في بعض المواضع، أو بمحذوف مستأنف أي : يعطف بها في بعض المواضع .

[حكم المعطوف]:

فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت ، لم يذكر لعطفت مفعولا لعدم تعلق الغرض به، بل لامفعول لذلك أصلا سواء العطف على اللفظ أو التقدير أو المحل أو التوهم . وشرط العطف على المحل إمكان ظهور المحل في الفصيح خلافا لابن جني⁽⁴⁾ ، وأن يكون الموضع وهو المحل بحق الأصالة، فلايجوز: هذا ضارب زيدا الآن أو غدا وأخيه ، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل أصله الإعمال، فيجوز: هذا ضارب زيد وأخاه بجر زيد ونصب أخاه ، عطا على محله لأنه أصل في النصب بالوصف ، خلافا للبغداديين في ذلك الشرط، وأن يوجد طالب المحل خلاف للكوفيين .

وشرط جواز العطف على التوهم صحة دخول العامل المتوهم . وشرط حسنه كثرة دخوله نحو: ليس زيد قائما ولا قاعد (بجر قاعد) على توهم دخول الباء [53/ب] في خبر ليس وكذا ما، فدخولها في خبريهما كثير بخلاف خبر كان فيقبح ، نحو: ما كان زيداً قائماً ولا قاعد (بالجر) لقلّة الباء في خبرها

(1) في (ب) : علام بتشديد اللام .

(2) في(ب) : رشدة وهو تحريف.

(3) قال ابن هشام أنها لا تدخل حيث يصح الاستثناء ، وتمتّع حيث يمتنع ، ولايعطف بها إلا ماكان مفردا على الصحيح (المغني : 211/1).

(4) ابن جني: عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلّي (قبل 330هـ/941م-392هـ/1001م) من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، أخذ عن أبي علي الفارسي ، ثم حل محله ، ولد في الموصل ، وتوفي في بغداد ، كان يناظر المتنبّي في النحو ، وكان المتنبّي يقول : ابن جني أعلم بشعري مني ، له أشعار حسنة ، و يقال : إنه كان أعور .من مؤلفاته الجمة نذكر " الخصائص " ، و " سر صناعة الإعراب " ، و " اللع " و " شرح ديوان المتنبّي " . (الأعلام : 204/4) .

ومن التوهم عطف المصدر بفاء السببية زيدَ في أحد الأجوبة نحو: ما جاء زيد فأكرمه أي: لم يحصل منه مجيء⁽¹⁾ فإكرام مني، أو انتفى مجيء زيد فإكراميه. ويسمى في القرآن عطفًا على معنى نحو: ﴿لَا تَطْغَوْا فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾، ونحو: ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ﴾⁽³⁾ (بجزم أكن) على معنى إسقاط فاء فأصدّق، لأنه إذا سقطت جزم فأصدّق⁽⁴⁾.

تقول: قام زيدٌ وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرو، ولم يقم زيدٌ، ولم يقم عمرو. والصواب إسقاط لم الثانية ليكون الجزم للعطف على مجزوم الأولى. وأجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل وعلى معمولات عامل، وعلى منع العطف على معمولات أكثر من عاملين، نحو: إن زيدا ضارب أبوه لعمرو⁽⁵⁾، وأخاك غلامه بكر، بنصب أخاك عطف⁽⁶⁾ على زيد ورفع غلام عطف على أبوه، وجر بكر عطف⁽⁷⁾ على عمرو. العامل⁽⁸⁾ الأول إن والثاني: ضارب، والثالث لام الجر. وأما العطف على معمولي عاملين لم يكن أحدهما جارا، فلا يجوز خلافا للجماعة منهم الأخفش. فإن كان أحدهما جارا مؤخرًا نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، أو زيد⁽⁹⁾ في الدار وعمرو الحجرة، فلا يجوز أيضا خلافا للجماعة المذكورة، وإن كان مقدما لم يجر في أشهر روايتين عن سيبويه، وأجازه المبرد مطلقا والأعلم⁽¹⁰⁾ إن ولي المخفوض العاطف⁽¹¹⁾.

(1) في ب: "لم يحل من مجيء".

(2) طه: 81.

(3) المنافقون: 10.

(4) هناك شروط للعطف على المحل (يراجع: مغني اللبيب: 2/165-170، وجمع الهوامع: 3/195-196).

(5) إضافة في (ب) بعد كلمة (عمرو): "و اللام هنا لام التقوية".

(6) في (ب): عطفًا.

(7) في (ب): عطفًا.

(8) في (ب): و العامل.

(9) في (ب): "و زيد".

(10) الأعلام الشنتمري: يوسف بن سليمان الشنتمري (410هـ/1019م-476هـ/1084م)، عالم بالغة والأدب. ولد في

شنتمرية في الأندلس. مات بإشبيلية. من مؤلفاته: "شرح ديوان زهر بن أبي سلمى"، و"شرح ديوان الحماسة". (وفيات

الأعيان: 7/81؛ والأعلام: 8/233).

(11) ويعطف بالحرف على معمول ومعمولي ومعمولات عامل واحد ومنع سيبويه العطف مطلقا في المجزور وغيره.

(يراجع: جمع الهوامع: 3/190).

[التوكيد]

[تعريفه و أنواعه] :

باب التوكيد : كونه بالواو أكثر⁽¹⁾ من التأكيد بالهمز أو بالألف والتوكيد. والتوكيد إما لفظي وهو إعادة اللفظ كما هو أو مع بعض مخالفة نحو: ﴿ فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ ﴾⁽²⁾... الخ .
أونكره موافقة معنى نحو: عطشان عطشان ، فإن نطشانا بمعنى : عطشان لكن لا يستعمل إلا مع عطشان. وكل من إعادة اللفظ وذكر موافقه معنى يكون في الاسم ، والفعل والحرف والجار والمجرور والظرف والمركب غير الجملة والجملة . ومن ذكر موافقه : قمت أنت ، وكثيرا ما يعطف إذا كان جملة بثم أو الفاء ، ولا يعطف بغيرهما ، ولا يؤكد المتصل بمتصل بل يقرنان بعامليهما نحو: قمت قمت⁽³⁾. وكذا لا يعاد الحرف وحده بل مع ما دخل عليه نحو: إنك إنك قائم وإن زيد إن زيدا، وشذ [قول الشاعر من الخفيف] :

إِنَّ الْكَرِيمَ [يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنَ أَجَارَ هُ قَدْ ضِيمًا]⁽⁴⁾

إلا حرف الجواب فإنه يجوز إعادته مجردا نحو : نعم قام زيد نعم ، ونحو: نعم نعم . وإما معنوي وهو الذي ذكره المصنف . ولعله لم يذكر اللفظي لأنه لا يختص بما له إعراب⁽⁵⁾ .

(1) في (ب) : وأكثر .

(2) الطارق :17.

(3) يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل كل ضمير .

(4) التخریج: البيت بلا نسبة في الدرر: 54/6؛ و شرح التصريح : 130/2؛ و المقاصد النحوية : 107/4؛ وهمع الهوامع: 125/2.

شرح المفردات : الكريم : هنا الذي يأبى الضيم . يحلم : يتعقل . أجار : أغاث . ضيم : ظلم .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبى يستعمل العقل و الأناة في أموره إلا إذا ظلم من استجاره ، أي لا يتخلى عن رزانتة إلا إذا بخرس حق من استجار به .

الشاهد قوله : " إن إن " حيث أكد " إن " الأولى توكيدا لفظيا بتكرير لفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد مع أن " إن " ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .

(5) من أمثال التوكيد اللفظي أو بمعناه ، الذي قد يفصل بينه و بين مؤكده ، سواء أكان اسما أو فعلا أو حرفا أو جار ومجرور ، والمركب (المضاف و الجملة) مثل : أنت بالخير حقيق قمن .

والمعنوي هو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، فالرفع بمعنى: الإبعاد ، وإن شئت فالرفع بمعنى: الإزالة، فيكون الاحتمال بمعنى الاحتمال القوي؛ فإنك إذا قلت: قام زيدٌ نفسه، فقد أبعدت احتمال إرادة قيام سببيه. وأما رفع توهم السهو والغلط فيكون بالتوكيد اللفظي والبدل، وإن رفع الاحتمال في: جاءوا صغيرهم وكبيرهم ، لكن لعارض نشأ من خصوص المادة. وخرج النعت بقولي غير الظاهر؛ فإنك إذا قلت: جاء زيد العاقل، فإن زيدا ليس ظاهر في شيء دون شيء حتى يقال: جيء بالعاقل رفعا لاحتمال غير الظاهر. والتوكيد يطلق بمعناه المصدرية وهو التقوية، وعلى اللفظ الذي وقعت به التقوية تسميةً بالمصدر.

التوكيد تابع المؤكد (بفتح الكاف)، في رفعه

[54/أ] و نصبه وخفضه ، وأما قوله [من البسيط] :

يَا صَاحِبِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ [أَنْ لَيْسَ وَصَلُ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ] (1)
 (بكسر اللام) أن: كلهم توكيد لذوي الذي هو مفعول ، فإنما كسر فيه كلهم لمجاورة المخفوض وهو الزوجات ، ونصبه مقدر. وأما: ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ ﴾ (2) فرفع " كل " فيه ، لأنه توكيد لنون يرضين لا لهاء (3): آتيتهن .

وتعريفه ، ولا يتبعه في تكثيره نحو قوله [من البسيط] :

[لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ] يَأَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ (4)

(1) التخريج : البيت لأبي غريب النصري في خزائن الأدب : 94، 90، 93/5؛ والدرر: 60/5؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : 11/2؛ و تذكرة النحاة :ص 537 .

اللغة : وصل : دوام العلاقة وضده الهجر . انحل : زال رباطه ، عرى : ج عروة ، الشيء الراسخ الذي لا يتضعضع ، الذنب: مؤخرة الشيء .

الشاهد : قوله : " كلهم " وكان حقه النصب فجر لمجاورة المجرور " الزوجات " .

(2) الأحزاب : 51 .

(3) في (ب) : لا الهاء .

(4) التخريج : البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين : 910/2؛ و مجالس ثعلب : 407/2؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص190؛ والإنصاف ص450؛ وأوضح المسالك : 332/2 .

اللغة والمعنى : شاقه : هيج شوقه . الحول : السنة .

فأكد النكرة وهي : حول بالمعرفة وهي : كل المضافة للضمير و قوله [من الرجز] :
[يَا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا] تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
[إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلْتَنِي أَرْبَعًا] إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا (1)

وقوله [من الرجز] :

فَدَّ صرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا [حَتَّى الضِّيَاءُ بِالذُّجَى تَقَنَّعًا] (2)
فأجمع وأكّع معرفتان كما مر . وزعم بعضهم : أنهما نكرتان لعدم الإضافة . والحق جواز توكيد
النكرة المحذوفة التي هي اسم زمان بلفظ الإحاطة (3) ، ومنعه غير الأخفش من البصريين ، ولا يقال:
صمت شهرا نفسه لأن النفس ليس للإحاطة (4) .

= يقول : إنه في شهر رجب قد اشتد شوقه و هاج ، فيا ليت جميع أشهر السنة رجب .
والشاهد فيه قوله : "حول كله " حيث أكد النكرة التي هي قوله : "حول " لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن "العام " معلوم الأول
والآخر ، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة ، وهو قوله : " كله " ، وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين .
(1) التخريج : الرجز بلا نسبة في الدرر : 35،41/6؛ وخزانة الأدب : 169/5 ؛ وشرح عمدة الحافظ ص562 ، 565 .
اللغة : الذلفاء : اسم امرأة . الحول : العام . أكتعا : كاملا .
الشاهد فيه قوله : " الدهر ... أجمعا " حيث أكد " الدهر " ب " أجمع " من غير أن يؤكد أولا ب " كل " . وفي البيت شاهدان
آخران : أولهما قوله : " حولا أكتعا " حيث أكد النكرة المحدودة ب " أكتعا " على المذهب الكوفي . والبصريون لا يجيزون
تأكيد النكرة محدودة كانت أو غير محدودة . وثانيهما قوله : " الدهر أبكي أجمعا " حيث فصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي .
(2) التخريج : الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص291؛ والإنصاف : 455/2 ؛ وخزانة الأدب : 181/1 ، 169/5؛
والدرر : 39/6 ؛ وشرح عمدة الحافظ ص565 ؛ وشرح المفصل : 44،45/3 .
اللغة : صرّت : صوتت . البكرة : ما يستقى عليها من البئر .
الشاهد فيه قوله : " يوما أجمعا " حيث أكد النكرة المحدودة " أجمعا " ، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفية ، والمدرسة
البصرية ترفضه .
(3) جاء بعدها في : (ب) إضافة على الهامش و هي : نحو سهرت كلها أي ليلة كلها إذا ذكر ليل .
(4) يرى أكثر البصريين أن ألفاظ التوكيد معارف لذا لا يصح توكيد النكرة بها ، وأجاز ذلك بعض النحويين . (أوضح
المسالك : 299-296/3) .

[أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ] :

ويكون بألفاظ معلومة ، مشهورة عند النحاة مخصوصة ، وضمير يكون عائد إلى التوكيد لكن بمعناه المصدرية لا بمعنى اللفظ الذي تقع به التقوية ، فذلك من باب الاستخدام . ولو أعدنا ضمير يكون للتوكيد بمعنى اللفظ المذكور، لزم أن يكون الشيء سببا لحصول نفسه، وهو باطل اللهم أن تجعل الباء زائدة في خبر الكون المضارع المثبت، وهو من الشذوذ بمكان. أو يقال: لا ضمير في تحصيل العام بالخاص. وذلك أن التوكيد عام ، فكأنه قيل : إن ماهية ذلك العام تحصل بهذه الألفاظ وتتصور بها .

وهي النفس والعين ؛ إذا أكد مفرد مذكر أو مؤنث ، والأنفس والأعين إذا المثني أو المجموع مطلقا. ويجوز تثنيتهما وإفرادهما أيضا إذا أكد بهما المثني ، وكذا كل مثني في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز التثنية والجمع والإفراد فيه. والمختار الجمع كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (1) لأن المتضايين كواحد فكرهوا اجتماع تثنيتين (2) ، فلا يثنى ، والاتزان جمع في المعنى. ومن الأفراد قوله [من الطويل] :

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيِّينَ تَرْنَمِي [سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا] (3)

إذ لم يقل بطني الواديين بتثنية بطن . ومن التثنية والجمع قوله [من الرجز] :

(1) التحريم : 04 .

(2) في (ب) : اثنتين .

(3) التخريج : البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص 438، 440 ؛ والمقاصد النحوية : 86/4 ؛ وللمجنون في ديوانه ص 113 ؛ ولتوبة بن الحمير في الأغاني : 198/11 ؛ والدرر : 154/1 ؛ والشعر والشعراء : 453/1 ؛ وبلا نسبة في المقرب : 129/2 ؛ وهمع الهوامع : 51 / 1 .

اللغة: الترنم : مد الصوت للتطريب . الغوادي : ج غادية ، وهي التي تجيء عند الغداة . المطير : الماء .
الشاهد فيه قوله : " بطن الواديين " حيث ورد المضاف " بطن " مفردا باللفظ ، ومثني بالمعنى لأن المضاف إليه مثني " الواديين " ، ولكل واد بطن . وذلك منعا لاستتقال اللفظ ، والأصل أن يقال : " حمامة بطني الواديين " ، كما أن المقصود من المعنى مفهوم لدى السامع .

[وَمَهْمَهَيْنِ قَذْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ] ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ (1)

إذ ثنى الظهر أولاً وجمله ثانياً . ولا يفرد على المختار ، والإفراد أولى من التثنية عند ابن مالك وعكس غيره . وأجاز ابن مالك وجار الله وابن الخباز (2) جمع عين على : أعيان في التأكيد ، ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة ، والمراد بالنفس والعين جملة الشيء ، وإن لم يكن له نفس ولا عين . ويجب تقديم النفس على العين ، لأنها تطلق على الذات بخلاف العين . وقال المرادي (3) بحسن التقديم . ومراد المصنف بالنفس والعين مادتهما ، سواء إفراداً كما هما أو ثنياً أو جمعاً (4) .

وكلّ ، يجب إضافته وإضافة نفس وعين لضمير مطابق للمؤكد ، ولا يجوز حذف الضمير استغناءً بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري . وأما : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (5) ، فجميعاً فيه حال من ما ، وهو نكرة لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى . وأما : ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾ (6) (في قراءة النصب) .

(1) التخرّيج : الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب : 2 / 314 ؛ و الدرر: 116/1-118 ، 166؛ وشرح المفصل 4/156؛ والكتاب 2/48 ؛ ولسان العرب 2/89(كرت) ؛ وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب : 7/547،544 ؛ والمقاصد النحوية : 4/89 ؛ ولهميان في الكتاب : 3/622 ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب : 4/302 ، 7/572،539؛ وشرح شافية ابن الحاجب : 1/194؛ وهمع الهوامع : 1/40،51

اللغة : المهمهان : مثنى المهمه ، وهو الصحراء المقفرة . القذف : بعيدة الأرجاء ، واسعة . رجل مرت : ليس له شعر بحاجة الترسين : مثنى الترس ، و هو ما يتقى به ضربات السيف مثلاً .

الشاهد فيه قوله : " ظهرهما مثل ظهور الترسين " حيث ورد المضاف مثنى ، والمضاف إليه مثنى أيضاً في قوله : " ظهرهما " . وورد المضاف في " ظهور الترسين " جمعاً ، والمضاف إليه مثنى ، وهذا جائز لأن العرب تنزل المثنى منزلة الجمع ، نحو قول الاثنين : " نحن فعلنا " .

(2) ابن الخباز : أحمد بن الحسين بن أحمد الإبلي الموصلي (...-639هـ/1241م) نحوي ضريير . من مؤلفاته : " الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية " ، وهو شرح لألفية ابن معطي ، و " توجيه اللمع " ، وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني . (بغية الوعاة : 1/304 ؛ والأعلام : 1/117) .

(3) المرادي : الحسن ابن قاسم بن عبد الله المرادي ، أبو محمد المعروف بـ" ابن أم قاسم " (...-749هـ/1348م) مفسر نحوي أديب . مولده بمصر ، وشهرته وإقامته بالمغرب . من مؤلفاته : " الجنى الداني في حروف المعاني " ، و" إعراب القرآن " ، و" شرح الشاطبية " . (بغية الوعاة : 1/517 ؛ والأعلام : 2/211) .

(4) يجوز تثنية و إفراد "نفس" و "عين" على رأي ابن مالك .

(5) البقرة : 29 .

(6) غافر : 48 ، وهي قراءة شاذة : انظر النشر : 1/362 و ما بعدها .

فكلا فيها بدل من اسم إن أوحال من ضمير مستترفي: فيها بناء على جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي ، وقد يستغنى

[54/ب] عن الضمير بالظاهر نحو [قول الشاعر من البسيط] :

[كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ (1)

ويؤكد بها المفرد وغيره . وبكلا و كلتا المثنى (2) مضافا لضمير المثنى والمتعاطفان كالمثنى نحو : زيدًا . وقال المبرد : هي بمعنى الأكثر فتكون بدل بعض من كل (3) .

وأجمع، للمفرد وجمعاء للمفردة ، وأجمعون للذكور ، وجمع (بضم الجيم وفتح الميم) للإناث، وكذا في توابع أجمع المشار إليها بقوله : **وتوابع أجمع وهي : أكتع وأبتع وأبصع** ، ومعنى الأربعة كل . وسمي الثلاثة توابع أجمع لأنها لا يؤكد بها إلا بعد أجمع ، لا لأن التأكيد المكرر كل واحد منهم تأكيد لما تلاه . وقال ابن برهان (4) : كل واحد تأكيد لما قبله . والصحيح أن الكل تأكيد للمؤكد . وإذا اجتمع ما ذكر المصنف من ألفاظ التأكيد رتبت كما رتبها المصنف، وتقدم كل على عامة . وإن جعلت عامة أكثر كان بدل بعض . فلا تذكر مع أجمع وأكتع وأبصع . وقدمت نفس وعين لأنهما بمعنى الذات وغيرها للإحاطة، وهي معنى في الذات (5) .

(1) **التخريج** : البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص145؛ وخرانة الأدب : 35/9؛ وشرح شواهد المغني: 518/2؛ وشرح عمدة الحافظ ص557 ؛ ولكثير عزة في الدرر: 33/6 ؛ والمقاصد النحوية : 88/4 ؛ ولا يوجد في ديوان كثير .
اللغة : أجزى : أثاب .

المعنى : يا من هي أكثر الناس شبيها بالقمر ، لقد ذكرك كثيرا جدا ، و لو كافأني ربي على كثرة ذكركم لأدخلني جنته، أو لو كافأنتي عليه لواصلنتني .
والشاهد فيه قوله : " يا أشبه الناس كل الناس " : حيث أضاف (كل) المؤكدة إلى اسم ظاهر .

(2) في (ب) : لمثنى .

(3) جوز الفراء و الزمخشري الاستغناء بنية الإضافة في كل عن التصريح بها ، ومثلوا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾ .
(الهمع : 137/3-138 ، أوضح المسالك : 292/3-293) .

(4) ابن برهان : عبد الواحد بن علي بن برهان ، أبو القاسم العكبري (نحو 376هـ/1064م) إمام في النحو واللغة ومعرفة الأنساب والحفظ لأيام العرب و أخبار المتقدمين ، عرف بزهده وأسنه الشديد لعلم الحديث ، ولكنه لم يرو شيئا منه . (بغية الوعاة : 120/2-121؛ وإنباه الرواة : 213/2-215؛ والأعلام : 176/4) .

(5) الجمهور على أنه لا يؤكد بأكتع و ما بعده دون أجمع لأنها توابع . (الهمع : 139/3-141) .

وقدمت كل على ما بعدها لجمودها ، ولأنها أخص في الإحاطة ، ولأن كلا قد يقع مبتدأ. وقدمت أجمع لأنه صريح في الجمعية ثم أكتع ، لأنه من تكتع أي : انقبض واجتمع ، ولأن كتيعا يستعمل بمعنى: تاما يقال: حول كتيع أي : تام ، ثم أبتع لأنه من البتع وهو : الشدة أو طول العنق، مع قربه لفظا من أكتع لأن فيها تاء وعينا. والشدة وطول العنق لا يخلوان من اجتماع ؛ أما طول العنق فلأن فيه الزيادة حتى يكمل العنق الطويل، فذلك كالزيادة حتى تكمل الإحاطة .

وأما الشدة فمن شأن الشديد أنه اجتمع فيه ما حصلت به الشدة ، ومن شأن الشديد أن يجمع لنفسه. وأما أبصع : فمن تبصع العرق بمعنى : سال ، وهو لا يسيل حتى يجتمع . وقيل : يقدم أبصع على أبتع . وأجاز بعضهم تقديم أيّ الثلاثة شئت على الآخر . وبعضهم تقديمها على أجمع . وبعضهم حذف بعض والتأكيد بما بعده . وبعض التأكيد بهن أو ببعضهن بدون أجمع ، وقد يؤكد بأجمع بدون كل . ولا تضاف أجمع وأخواتها لأنها معارف بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية للإحاطة، لا نكرات لأنهن لا يقبلن أل ، فيمنع الصرف عنهن للتعريف ووزن الفعل. وقيل : أجمع وأخواته معدولات، فيمنعن للعدل والتعريف ، فالأصل جمعاءات. ولك أن تقول : الوصف والعدل بناء على أنهن نكرات ، كما يقال في أجمع وأخواته الوصف ووزن الفعل بناء على أنهن نكرات. وأما جمعاء وأخواته فيمنعن لألف⁽¹⁾ التانيث والتعريف بنية الإضافة شبيهة بالعلمية. وعبرت بالتعريف ليشملهما. ولا يخفى أن المصنف

[55/أ] أراد بأجمع وتوابعه ألفاظها ، سواء بقيت مفردة مذكورة ، وجمعت أو أنثت ، بدليل تمثيله بأجمعين .

تقول : قام زيدٌ نفسه ، ورأيت القومَ كلهم ، ومررتُ بالقومِ أجمعين ، علامة الخفض في أجمعين ياء نائبة عن الفتحة النائية عن الكسرة لأنه ممنوع الصرف . وقيل : الياء علامة الجر⁽²⁾ وأنه مصروف لأن جمعه جمعا مذكر سالم قوي⁽³⁾ جانب الإسمية ، وكذا في مثل قوله [من الوافر]:

[فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ] حَلَائِلَ أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرِينَ⁽⁴⁾

(1) في (ب) : الألف وهو تصحيف أو سهو .

(2) في (ب) : الياء علامة الجر .

(3) في (ب) : قوي ، وهو ظاهر التصحيف .

(4) في النسخة المعتمدة و(ب) : جاءت رواية البيت للمؤلف كمايلي : حلائل أحمرين و أسودين .

التخريج : البيت للكميت الأسدي في ديوانه : 116/2 ؛ والمقرب : 50/2 ؛ وللكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب : 178/1؛ والدرر : 132/1 ؛ وشرح شواهد الشافية ص143؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب : 18/8 ؛ و شرح شافية ابن الحاجب : 171/2 ؛ وشرح المفصل : 60/5 ؛ وهمع الهوامع : 45/1 .

[البـد ل]

[البـد ل و حـكـمـه] :

باب البـد ل : وهو لغة : العوض⁽¹⁾، واصطلاحا : تابع مقصود بالحكم بلا واسطة دون متبوعه بحيث يجعل متبوعه توطئة له . فخرج بمقصود النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها مكملة للمقصود بالحكم ، وعطف النسق بغير بل ، ولكن بعد الإثبات ، فإن المقصود في العطف المعطوف والمعطوف عليه لا المعطوف وحده. ومن ذلك: قام زيد لا عمرو؛ فإن كلا مقصود بالحكم ولو اختلف، فحكم زيد ثبوت القيام وحكم عمرو انتقائه . ومن ذلك : ما قام عمرو بل زيد ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا ، فإن كلا مقصود بالحكم ، ولو اختلف انتفى القيام عن عمرو والضرب عن زيد ، وثبت القيام لزيد وانتفى عنه الضرب .

وأما المعطوف ببل ولكن في الإثبات عند مجيز العطف بهما في الإثبات ، فمقصود بالحكم وحده وما قبلها كالمسكوت عنه. فيخرج بقولنا : بلا واسطة وهي العاطف ، ولك إخراجنا بقولنا : مقصود بالحكم دون متبوعه ؛ فإن المعطوف قصد أولا ثم أزيل ، فليكتف⁽²⁾ بالقصد الأول . فيخرج بقولنا: بلا واسطة المعطوف مطلقا عطف نسق ، وأيضا خرج البيان بالحيثية ، لكن لا حاجة إلى الإخراج بها لخروجه قبل نكرها. والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور في نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾⁽³⁾، ونحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾⁽⁴⁾ ؛ فليس المجرور وحده بدلا من المجرور وحده بواسطة حرف الجر ، وهي واسطة غير عاطفة. هذا هو التحقيق . أما بدل البداء فلو قصد متبوعه أيضا، لكنه لا يخرج عن الحد ، لأن قصده غير مستمر لأنه صار بالإبدال كالمسكوت عنه. ولا يشكل هذا على ما مر في العطف ببل أو لكن في الإثبات من أنه قصد أولا ثم أزيل. لأن بدل البداء⁽⁵⁾ لم يقصد من أول بل حدث قصده وأما بدل الغلط فلا قصد معه للمبدل منه، لأنه تكلم به اللسان وحده لا القلب .

= اللغة : تميم : قبيلة . الحلائل : الحليل ، وهو الزوج .

الشاهد : قوله : " أسودين وأحمرين " حيث جمعها مع مذكر سالم مع كون مؤنثهما على وزن " فعلاء " إذ يجب أن قال : "سود" و "حمر". وهذا شاذ عند جمهرة النحاة .

(1) جاء في (ب) : هو في اللغة عوض .

(2) في (ب) : فليكتشف .

(3) الأحزاب : 21 .

(4) المائدة : 114 .

(5) في (ب) : لا بدل البداء .

إذا أبدل اسم ، صريح أو مأول من اسم كذلك⁽¹⁾، أو فعل ، ماض أو مضارع أو أمر . من فعل كذلك ، وكذا جملة من جملة ، أو جار ومجرور من جار ومجرور، وإبدال الظرف من الظرف داخل في إبدال اسم من اسم.

تبعه في جميع إعرابه، أي: في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وإلا فله إعراب واحد، فإن كان له إعرابان لم يلزم اتباعه فيهما، « بل يجوز اتباع التقديري أو أحد المحليين ، إن كان الإعرابان محليين ، ويجوز اتباع اللفظ . ويقدر أيضا التقديري الأصيل أو المحلي الأصيل »⁽²⁾، وأما المحلي العارض أو التقديري العارض فلا يقدر. والمحلي هو في المبني والتقديري هو في المعرب، الذي منع مانع من ظهوره فيه . والأصيل ما عامله غير زائد ، وغير الأصيل ما بعامل

[55/ب] زائد وهو العارض ، فإذا قلت : ما رأيت من فتى رجلٍ (بنتوين فتى وجر رجل) فالتقديري الأصيل النصب⁽³⁾ ، واللفظي الجر المظهر في : رجل، التقديري في فتى. وإذا قلت: هؤلاء إن الزيدين ليسوا بهم ثلاثتهم ، فمحل الهاء النصب بليس ، والجر بالباء ، وثلاثة بالنصب؛ فلا يقدر فيه الجر أو بالجر، فيقدر فيه النصب ، لأن النصب أصيل إذا كان لا بعامل زائد ، والجر عارض بعامل زائد ، وثلاثة بدل⁽⁴⁾.

والمراد في إعرابه⁽⁵⁾ إن كان له إعراب. والاسم⁽⁶⁾ له إعراب. «أو ينقل إعرابه لما بعده، وأما اسم الفعل فلا إعراب له أصلا»⁽⁷⁾. ويبدل منه مع فاعله اسم فعل مع فاعله، ولا إعراب له نحو: تراك القيام قعاد⁽⁸⁾. «أي: اترك القيام»⁽⁹⁾ واقعد ، فقعاد بدل بعض من تراك القيام، «فإن ترك القيام»⁽¹⁰⁾ أعم من القعود . والفعل والجملة تارة لهما إعراب وتارة لا إعراب لهما. والمجرور أبدا مع الجار له إعراب، وهو: نصب أو رفع نحو: مررت بزيد بأخيك، فمحل والظاهر أن بدل الفعل من الفعل يختص بإبدال

(1) في (ب) : أو ما أول كذلك.

(2) في (ب) : مكان هذه العبارة كتب : " بل يجوز اتباع التقديري الأصيل " .

(3) في ب : " فالمحلي النصب " .

(4) يسمى البدل عند الكوفيين الترجمة والتبيين والتكرير . والأصل في البدل أن يتبع المبدل منه (الهمع: 154/3).

(5) في (ب) : " والمراد به إعرابه " .

(6) في (ب) : و الأصل .

(7) في (ب) : " أو ينقل فعل مع فاعله ولا إعراب له أصلا " .

(8) في (ب) : " واقعد " .

(9) سقطت من (ب) .

(10) ورد في (ب) : فاتراك القيام .

المضارع بزيد النصب. ومر بزيد بأخيك محله فيه الرفع ويحتمل أن يريد أن يتبعه في إعرابه ثبوتا وعدما.

المجزوم أو المنصوب من مثله، وسواء بني المضارع أم أعرب . والمضارع مجزوما من ماض مجزوم المحل. وبماض مجزوم المحل بماض مجزوم المحل ، بدليل أنه لو خلفه مضارع لجزم⁽¹⁾. وفي غير ذلك الجملة مبدلة من جملة ، نعم يبديل الفعل المضارع مع مرفوعه من جملة أمر. ويظهر الجزم في المضارع إن كانت جملة الأمر في محل جزم نحو : إن جاء زيد فأكرمه تطعمه (بجزم تطعم) إيدالا من أكرم بدل البعض. وقد يقال أيضا: المضارع إذا أبدل من مضارع أو ماض وظهر فيه إعراب غير الرفع⁽²⁾ ، فالإبدال في الجملة لكن ظهر أثر الإعراب في الجزء⁽³⁾ نحو: إن صليت تسجد لله يثبك (بجزم) تسجد إيدالا من صلى، الذي هو في محل جزم بدل بعض .

وأما التعريف والتذكير فلا يلزم أن يتبع البديل المبدل منه فيهما . وأما الإفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها، ما لم يمنع مانع من لزوم أحدها مثل : ربعة للمتوسط القامة ، فإنه يلزم التأنيث، ومثل : صبور فإنه يلزم التذكير، ومثل : أفعال في التفضيل فإنه يلزم الإفراد والتذكير إذا لم يصف ، أو أضيف لنكرة ولم يقرن بأل. وإن كان غير بدل كل لم يلزم أن يتبعه فيها⁽⁴⁾ .

[أنواع البديل]:

وهو على أربعة أقسام ، وأما بدل النسيان فلعله أدخله في بدل الغلط على طريق ابن مالك من جعل الغلط والنسيان قسما واحدا ، ويعبر بالغلط في القسمين . مع أن التحقيق أنه إن ذكر اللفظ الأول نسيانا ثم ذكر أن الحكم للثاني فذكره فبديل نسيان .

(1) في (ب) : بالجزم .

(2) المعلوم أن الفعل يبديل من الفعل بدل كل بلا خلاف أما بدل الغلط فجوزه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيه . وكذا تبديل

الجملة من الجملة كقوله جل جلاله : ﴿أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين﴾ (يراجع همع الهوامع: 3/154) .

(3) جاء في (ب) : الجزاء .

(4) تكلم المصنف عن اتباع البديل للمبدل منه في الإعراب ، و هو مسلم به . (يراجع شرح الأشموني : 7/3) .

وإن أراد ذكر الثاني فغلط لسانه للأول فبدل غلط . ويسمى بدل النسيان بدل الإضراب و بدل
البداء وبقي على المصنف ما إذا ذكر الأول قصدا لا نسيانا ولا غلطا ، ثم أضرب عنه بالثاني
إضراب إبطال أو إضراب انتقال . وخصه بعضهم باسم بدل البداء⁽¹⁾ ، ويسمى بدل الإضراب .
ومعنى بدل الغلط بدل من لفظ ذكر غلطا . ومعنى بدل النسيان بدل من اسم ذكر نسيانا .
ومعنى بدل البداء بدل ظهر للمتكلم أن يذكر مضربا به عن المبدل منه . ولعل المصنف بنى
على نفي بدل البداء فلم يذكره

[56/ أ] . وزاد بعضهم بدل الكل من البعض كقوله : [من الطويل]

كَأَنَّيْ غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ⁽²⁾

فإن الغداة بعض واليوم كل ، وأجيب بأن اليوم فيه معنى الوقت ، وهو بدل كل . وكذا إن
جعل الغداة اسما لليوم تعبيراً⁽³⁾ باسم البعض عن الكل وبقي اليوم على ظاهره . وكذا قوله
تعالى: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٌ﴾⁽⁴⁾ ، فإنه جمع بدل من الجنة ، فيجاب بأن أل في : الجنة للجنس⁽⁵⁾ ، فهو
يعم جنات⁽⁶⁾ .

بدل الشيء من الشيء ، أي: بدل لفظ دال على شيء من لفظ آخر دال عليه أيضا .
وذلك أولى من تسميته بدل كل لشموله الإبدال في أسماء الله ؛ فإن الله منزه عن الكل ، لأن
الكل يطلق على ما له أجزاء ، والله لا يوصف بالأجزاء . ويسمى ذلك البديل المطابق⁽⁷⁾ .

(1) أثبت هذا النوع سيبويه وغيره (انظر همع الهوامع: 149) .

(2) **التخريج** : البيت لامرئ القيس في ديوانه ص9 ؛ وخزانة الأدب : 376،377/4؛ والدرر:6/60 ؛ ولسان العرب
239/9 (نقف) ؛ والمقاصد النحوية : 201/4

اللغة : البين : الفراق . تحملوا : ارتحلوا . لدى : عند . السمرات : ج سمرة ، وهي شجرة الطلح . ناقف حنظل : الذي يشق
ثمره ليستخرج زره فتدمع عيناه . والحنظل : نبات مر .

المعنى : يصور الشاعر سيلان دمه من شدة حزنه على فراق أحبته بسيلان دمع من ينقف الحنظل لأنه لا يمتلك احتباس دمه
الشاهد فيه قوله : " يوم تحملوا " حيث وردت بدلا من " غداة " لكن الجمهور نفوه و تألوه .

(3) في (ب) :تغييرا و هو تحريف .

(4) الرعد :23 ، النحل :31 ، مريم :61 ، طه : 76 ، فاطر : 33 ، ص :50 .

(5) في (ب) : للجنة وهو ظاهر التصحيف .

(6) نفي جمهور النحاة هذا النوع من البديل (الكل من البعض) .

(7) هي تسمية أطلقها ابن مالك (انظر شرح الأشموني :3/3) .

وبدل البعض من الكل، سواء كان البعض قليلا أو مساويا أو أكثر، ولا بد من ربط بدل البعض بالضمير المذكورا أو محذوفا نحو: أكلت الرغيف ثلثا، ومتصلا به أو بغيره نحو: أكلت الرغيف ثلثا منه أو ثلث نصفه. وقد يخلفه أل نحو: أكلت الرغيف الثلث، إذا جعلنا أل عوضا. ولك تقدير الضمير أي: الثلث منه، أو اسم ظاهر نحو: أكلت الرغيف ثلث الرغيف، أو ثلث ذلك إلا في الاستثناء فقيل: لايحتاج فيه لرباط. وقيل: يقدر فيه رباط نحو: ما قام القوم إلا زيدا، أي: منهم⁽¹⁾.

وبدل الاشتمال، أي: التعلق والارتباط والملابسة بغير الجزئية والكلية. ولا بد من رباط على حد ما ذكر في بدل البعض. وادعى ابن مالك أن الصحيح عدم اشتراط الرباط في بدل البعض وبديل الاشتمال، وأن وجوده كثير لا لازم⁽²⁾؛ وكأنه أراد أنه إذا لم يذكره لم يحتج لتقديره، وأن⁽³⁾ فهم المعنى يغني عنه. واشترط بعض في بدل الاشتمال دلالة ما قبله عليه إجمالا كمثال المصنف: وسرق زيد ثوبه، و: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾⁽⁴⁾؛ إذ النفع والسرقة والسؤال إنما تتعلق حقيقة بالعلم والثوب والقتال لا بذات زيد، والشهر معلوم لا يسأل عنه. قلت ذلك غالب لعدم الدلالة في ضرب زيدا عبده، وقتل الأمير سيافه اللص؛ فإن زيدا لا يدل على العبد لصحة إيقاع الضرب على زيد، والقتال⁽⁵⁾ معلوم أنه لسياف الأمير بلا ذكر له، فقد دل عليه الأمير بواسطة القتل دلالة تعيين لا إجمال، ومن شرط دلالة الإجمال قال في هذه الأمثلة: بدل البداء وهو المختار عندهم.

وبدل الغلط، ويسمى هو وبديل النسيان وبديل البداء: بدل المباينة؛ لأنه مباين للمبدل منه كل المباينة. وبديل الاشتمال ولو باين المبدل منه لكنه ملابس له، والإضافة في تلك الإبدال لأدنى ملابسة إلا في الأولين. أما الأول فمر الكلام فيه، ولا مانع من أن يقال: التقدير بدل دال الشيء من دال الشيء أو اسم الشيء من اسم الشيء. والدال ما يدل على معنى مفرد أو جملة أو غيرهما. وأما الثاني وهو بدل البعض فيصح أن يراد بالبعض والكل المدلول عليه بلا تقدير مسامحة ومراعاة للمعنى، أو [56/ب] بتقدير: أي دال البعض من دال الكل نحو: جاء زيد أخوك، فأخوك هو زيد: بدل الشيء

(1) يجوز عند قطرب في الاستثناء إبدال الظاهر من الضمير، كقوله: ما ضربتم إلا زيدا، ومستدلا بقوله تعالى:

﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، أي بمعنى: إلا على الذين ظلموا.

(2) انظر حاشية الصبان: 185/3.

(3) في (ب): أن بدون واو.

(4) البقرة: 217.

(5) في (ب): و القتل وهو أصح.

من الشيء، والشيطان واحد ، لأن إعادة المعرفة معرفة دليل على أنهما لمسمى⁽¹⁾ واحد غالباً. وكذا لو قال: بدل الشيء من الشيء بتكثير ثم تعريف . ولو قال: بدل شيء من شيء أو بدل الشيء من شيء، لم يفد ذلك. ونحو: إن جننتي تمش إليّ أكرمك (بجزم تمشي) فإن المشي هو المجيء. ونحو: ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعَيُْونٍ ﴾⁽²⁾ بناء على أن المراد بالإمداد الأول هو الإمداد المذكور بعده مفصلاً .

وأكلت الرغيفَ ثلثه ، أو نصفه أو ثلثيه ، فالتلث أقل من الثلثين المتروكين ، والنصف مساوٍ للنصف، والثلثان أكثر من الثلث . فذلك بدل الأقل والمساوي والأكثر. ومن يمنع إطلاق اسم البعض على أكثر من النصف خص الأخير باسم بدل الأكثر، ومن ذلك : إن تصل تسجد لله يرحمك فإن السجود بعض الصلاة ، وكالآية المذكورة إن جعل الإمداد الأول عاماً. ومنع بعضهم بدل البعض في الفعل والجملة⁽³⁾. ونفعني زيد علمه، و منه قوله [من الطويل] :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَ نَارًا تَأَجَّجَا⁽⁴⁾

فإن بين الإتيان والنزول ملابسة لا بالجزئية والكلية ، كما أن بين زيد وعلمه ملابسة لابهما فهما بدلا اشتمال ، ذلك هو التحقيق لا ما قيل : أن تسجد بدل اشتمال⁽⁵⁾، وأن تلمم⁽⁶⁾ بدل كل . ومن بدل الاشتمال في الجملة نحو: زيد يجيء ينزل بنا ، إذا لم يجعل ينزل : حالا . ونفى السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل⁽⁷⁾. فالرغيف مستعمل في معنى الجزء وهو الثلث ، فذلك إطلاق لاسم الكل على البعض مجاز إرسالي. أو يقدر مضاف أي : بعض الرغيف ، فذلك مجاز حذف ويقدر مضاف قبل زيد ، أي : نفعني بشيء⁽⁸⁾ زيد علمه.

(1) في (ب) : المسمى

(2) الشعراء : 132، 133

(3) لا يبدل الفعل من الفعل بلا خلاف .

(4) التخريج : البيت لعبيد الله بن الحر في خزانة الأدب : 90/9-99 ؛ والدرر : 69/6 ؛ وشرح أبيات سيبويه : 66/2 ؛ وسر صناعة الإعراب ص 678 ؛ و بلا نسبة في رصف المباني ص 32،335 ؛ وشرح الأشموني ص 440 ؛ وشرح المفصل : 20/10 ؛ والكتاب : 86/3 .

والشاهد فيه قوله : " متى تأتتنا تلمم " حيث أبدل الفعل " تلمم " من الفعل " تأتتنا " .

(5) في (ب) : بدل الاشتمال .

(6) في (ب) : و أن تلم .

(7) نفى السهيلي وجودهما ، و أدرجهما ضمن بدل الكل (انظر حاشية الصبان : (188/3) .

(8) في (ب) : شيء .

فذلك مجاز حذف أو أريد باسم المحل وهو زيد الحال ، وهو العلم . وهذا الوجه لا يطرد في نحو :
سرق زيد ثوبه إلا باعتبار أن اللابس محل للباسه .

ورأيت زيدا الفرس ، أردت أن تقول : رأيت الفرس فغلطت، (بكسر اللام) ، ويقال في الحساب
وغيره ، وقيل : في النطق . وأما في الحساب فغلط⁽¹⁾ (بالكسر) أيضا وبالتاء (2) .

فأبدلت زيدا منه ، إبدالا لغويا أي : نطقت بزید مكان النطق بالفرس ؛ فهو حقيقة لغوية مجاز
اصطلاحا . وأما البديل اصطلاحا فالفرس . ومن ذلك : إن تطعم زيدا تكسه يثبك الله ، أردت أن تقول: إن
تكسو زيدا فغلطت إلى : إن تطعم . ومنه قولك : أنا أطعم زيدا أكسوه ، أردت أن تقول : أنا أكسو زيدا
فغلطت إلى أنا أطعم زيدا ، وإن تصل تركع تثب ؛ تريد أن تقول : إن تركع فغلطت إلى تصل . وجاء زيد
أخوك ، أردت أن تقول : جاء أخوك فغلطت إلى: زيد . وأكلت الرغيف ثلثه أردت أن تقول : أكلت ثلث
الرغيف فغلطت إلى الرغيف . و نفعني زيد علمه ، أردت أن تقول : نفعني علم زيد فغلطت إلى زيد .
فبذل الغلط يأتي في جميع أنواع البديل ، وفي الأسماء والأفعال. ولما بان للمتكلم في الأمثلة أنه غلط استدرك
مقصوده والله أعلم .

[منصوبات الأسماء]

[تعدادها و أمثلتها] :

باب المنصوبات ، قدمها على المخفوضات لكثرتها الباعثة على الاهتمام بها ، أو لكثرة نيابة أصلها،
وهو المفعول عن العمدة وهي الفاعل . ولأن أكثر المجرورات في محل نصب كالمجرور بحرف زائد إذا
كان خبر ليس، أو ما أو كان أو مفعولا به ، أو بحرف جر يعدي العامل القاصر وكمجرور لام التقوية
[57 / أ]، أو بحرف شبيه بالزائد داخل على مفعول به ، وذلك مجرور رُبَّ إذا كان مفعولا مقدما، أو
من باب الاشتغال ولأن المجرور كثيرا ما يكون في نية المنصوب كمضاف إليه أصله مفعول به، كإضافة
المصدر واسم الفاعل لمفعوله (3).

(1) كذا في (ب) و المقصود : فغلطت .

(2) في (ب) : و التاء .

(3) يعدي العامل القاصر المقصود به الفعل المتعدي بحرف الجر أما في باب الاشتغال فكقولنا : زيدا مررت به
(يراجع همع الهوامع : 371/2) .

[منصوبات الأسماء]

المنصوبات، وضع الظاهر موضع المضمرة أيضا كالمرفوعات. خمسة عشر ، والخامس عشر خبر ما ولا و لات. وأن العامل كليس ، ولم يدخلهن في باب كان لأنهن حروف . أو الخامس عشر منصوب الصفة المشبهة والمقرون بأل أو المجرى المجعول مشبها بالمفعول به، نحو: الحسن الوجه والحسن وجهها إن نصب وجهها على التشبيه لا على التمييز⁽¹⁾. أو المفعول المطلق الذي ليس مصدرا نحو: ضربته كل الضرب . أو منصوب دخل نحو: دخلت الدار. وقيل⁽²⁾ : الخامس عشر مفعولا ظن وثاني ظن وثالثة⁽³⁾. والأولى أن الخامس عشر ما نصب على التشبيه بالمفعول به كالحسن الوجه، وكمنصوب دخل⁽⁴⁾ في قول بعض: دخلت الدار.

وهي المفعول به ، قدمه لأنه أصل المنصوبات ، ولأنه ينوب عن الفاعل وهو أولى بالنيابة من غيره ، ولأن مفعولي ظن عمدة وكذلك ثاني وثالث أعلم . وقد يضم المفعول به ويفتح الفاعل فليل : المضموم فاعل والمنصوب مفعول اصطلاحا وبطريق القلب. وقيل : المضموم مفعول مقدر النصب والمنصوب فاعل مقدر الرفع ، نحو: كسر الزجاج الحجر (بضم الزجاج وفتح الحجر)، وهو عند بعضهم مقيس حيث لا لبس⁽⁵⁾. وقيل : قدم المفعول به لأنه أحوج إلى النصب لأنه يقع بينه وبين الفاعل التباس لولا النصب .

والمصدر ، قدمه على الظرف لأن معناه هو نفس حدث عامله، ولأنه المفعول حقيقة⁽⁶⁾. وظرف الزمان ، « قَدَمَةٌ »⁽⁷⁾ لأن معناه جزء من معنى الفعل، فإنه يدل على الزمان بالوضع، بخلاف ظرف المكان فإن الفعل⁽⁸⁾ يدل عليه التزاما. وزعم بعض أنه قدمه لشدة احتياج الفعل إليه. وظرف المكان، وقدمهما لأن أصل المفعولية⁽⁹⁾ موجود فيهما بلا واسطة، بخلاف المفعول معه والمفعول

(1) في ب : "على التمييز" و هو تصحيف .

(2) في (ب) : أو قيل .

(3) في (ب) : و ثاني أعلم و ثالثه .

(4) في (ب) : أو كمنصوب دخل .

(5) مثل : خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر ، و هي لغة حكيت عن العرب ، و الذي أباح ذلك في المعنى أمن اللبس، و لكن لا يقاس عليها. (راجع همع الهوامع : 06/2) .

(6) بمعنى أن المفعول به عادة ما يكون مصدرا مثلما نجد ذلك في المفعول به أو المفعول المطلق ، أو المفعول لأجله.

(7) سقط من (ب) .

(8) في (ب) : الفعول و لعله سهو .

(9) في (ب) : مفعولية (بالتكثير) .

من أجله والمنادى فإنها مفاعيل بالواسطة، الواو ولام التعليل « ونحوهما المنوية »⁽¹⁾. وحرف النداء⁽²⁾.

والحال، قدمه على التمييز لأنه قد ينوب عن الخبر ويأتي غير ذلك ككونه عمدة مفعولا اصطلاحا نحو: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾⁽³⁾.

والتمييز، قدمه لاشتراكه مع الحال في التثنية والتبيين وغير ذلك ، وقيل : قدم التمييز لأنه لا يهمل إلى رفع أو جر ، وقد يجز بمن نحو: أكرم به من رجل وشبر من حرير، بخلاف اسم لا، فإنه قد تهمل عنه لا⁽⁴⁾.

والمستثنى ، قدمه على اسم لا لأنه إنما يبنى منه ما يبنى قبل كونه مستثنى ، ولا يوجب الاستثناء البناء بخلاف النفي بلا فإنه لا يبنى اسمها المفرد ، والأصل الإعراب⁽⁵⁾ ، ولأن من المستثنى⁽⁶⁾ ما هو مستثنى من المفعول به .

واسم لا ، قدمه على المنادى لأن لا عامل ، وحرف النداء غير عامل ، بل « والمنادى »⁽⁷⁾ نائب عن العامل ، والمنادى ، قدمه على المفعول لأجله لكثرتة ولاشتراكه مع اسم لا في البناء إذا كان مفردا، والإعراب إذا لم يكن مفردا. والمفعول لأجله ، أخره لأنه قليل بالنسبة ، و آخر عنه المفعول معه لأنه أقل بالنسبة⁽⁸⁾ . والمفعول معه ، قدمه لأن ما بعده قد ذكر. وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها ، قدمهما لأنهما غير تابعين ، والتابع فرع⁽⁹⁾. والتابع للمنصوب وهو: أربعة أشياء والنعت

[57 / ب] والعطف والتوكيد والبدل ، وأيضا أخر خبر كان واسم إن والتابع لذكرها فيما مر.

(1) في (ب) : المنوية و نحوها.

(2) إضافة في (ب) بعد كلمة النداء على الهامش نصها: " قدم ظرف المكان على الحال لأن دلالة الفعل عليه التزامية - كما مر- والحال ليس كذلك " .

(3) النساء : 43 .

(4) بعدها في (ب) إضافة على الهامش: و بخلاف المستثنى فإنه قد يكون غير منصوب نحو : ما قام القوم إلا زيد بالإبدال.

(5) بعدها في (ب) على الهامش إضافة للمؤلف نصها : والمستثنى بقي على إعرابه السابق .

(6) في (ب) : و لا من المستثنى .

(7) سقطت من (ب) .

(8) بعدها إضافة في (ب) : و لأنه بواسطة الواو .

(9) إضافة في (ب) بعدها على الهامش : " ولأنهما عمدتان " .

[المفعول به]:

باب المفعول به ، أل فيه موصولة اسم بدليل عود الضمير إليها وهو هاء به ، أو هو عائد إلى الموصوف محذوف أي : الاسم المفعول به كذا يقال . وقد يقال : المفعول به كله اسم واحد الآن، وأصله أن أل فيه موصولة اسم ، والموصوف محذوف ، والهاء تعود إلى أحدهما لكن جعل المجموع اسما واحدا ، ولا يقدر الموصوف بعد ذلك ، ولا دلالة فيه على الحدث. وكذلك يقال فيما أشبه ذلك . قيل : قدم المفعول به لأن طلب الفعل له أشد من طلبه لغيره من المنصوبات .

المفعول به هو الاسم ، تحقيقا نحو : أكرمت زيدا وكما مثل ، وتأويلا نحو: أحببت أن تأتي وقد يدخل هذا في الأول ، لأن المفعول هو الإتيان المنوي من قولك : أن تأتي، لكن لما ناب عنه أن نأتي سمي أن نأتي مفعولا . أو حكما نحو: علمتك تجيء ، فجملة تجيء في حكم: جائيا . وبعض يعبر عن هذه بأنها اسم تأويلا . وأما قولك : قال زيد قام عمرو . فمجموع : قام عمرو اسم لا بتأويل ولا بالحكم لأن المراد هذا اللفظ ، نعم أصله جملة . ولا يقال أن إطلاق الاسم على التأويلي والحكمي والحقيقي فيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، واستعمال المجاز في الحد ؛ لأننا نقول ذلك جائز عند بعض ، ويشترط الاستعمال المجاز في الحد أن يكون مشتهدا . وأولى من ذلك أن يقال : الاسم بالتأويل حقيقي ، فالمراد الاسم بلا تأويل والاسم بعد التأويل⁽¹⁾، « ولا شك أنه بعد التأويل حقيقي»⁽²⁾. وكذا دخلت الجملة التي هي مفعول لغير القول ؛ فنقول : المفعول اسم هي في موضعه فتجيء في : علمتك تجيء نائب⁽³⁾ عن جائيا .

المنصوب، لفظا كأمثلة الظاهر، أو محلا كأمثلة الضمير، ونحو: أكرمت هذا وأكرمت الذي جاء، ونحو ذلك من المبنيات . أو تقديرا نحو : أكرمت موسى، وأكرمت غلامي وما ضربت من رجل ونحو ذلك من المعربات المقدر إعرابها . والجملة الواقعة مفعولا داخلة في الثاني على قول. وهو أصح . وفي الثالث على قول . وفي إطلاق المنصوب على ذلك استعمال اللفظ في حقيقته وهو المعرب اللفظي والتقديري ، ومجازه وهو المبني.

(1) إضافة في (ب) بعدها : حقيقي .

(2) سقطت من (ب) .

(3) في (ب) : نائب وهو تصحيف .

وقد يقال المراد بالاسم الاسم تحقيقاً، وبالمنصوب المنصوب تحقيقاً ، ويدخل غير التحقيقي بالتبع. ولا يكون الحد بذلك غير جامع ، لجواز قصد تعريف نوع خاص ، ولجواز كون الحد غير جامع وغير مانع عند المتقدمين. وفي جواز نصب الفاعل ورفع المفعول قياساً خلافاً⁽¹⁾ إذا أمن اللبس حقق بعض المتأخرين المنع. وبعضهم يعده قلباً ، فعليه إعراب ذلك المرفوع هو أنه فاعل والمنصوب مفعول، والمعنى على العكس. وبعض لا يعده قلباً . وفي القلب أقوال ثالثها الإجازة⁽²⁾ إن إفاد نكتة غير نكتة القلب⁽³⁾ .

وناصب المفعول به ما تسلط عليه من فعل ، أو اسم فاعل ، أو صفة مبالغة ، أو اسم مفعول أو اسم فعل، أو مصدر أو اسمه ، أو حرف النداء عند بعض⁽⁴⁾ نحو : زيدٌ معطي درهما غداً أو الآن⁽⁵⁾ . والظاهر أن من يقول : رافع الفعل الإسناد

[58 / أ] يقول: ناصب المفعول به الإسناد الإيقاعي؛ وهو معنى المفعولية هنا ، وهو قول خلف الأحمر⁽⁶⁾، وحبته أن المفعولية صفة قائمة بالمفعول به فكونها الناصبة أولى من غيرها.

(1) في (ب) : خلاف .

(2) سمع رفع المفعول ونصب الفاعل والعكس ، كما أشرنا سالفاً (يراجع شرح ابن عقيل على الألفية، تح: محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، 2009 : 53/2- و همع الهوامع : 6/2) .

(3) قال الزبيدي : " في العين نكتة أي : بياض أو حمرة . والنكتة بالضم هي : النقطة . ونقل شيخنا عن الفناري في حاشية التلويح : النقطة هي اللطيفة المؤثرة في القلب من النكت . كالنقطة من النقط . وتطلق على المسائل الخاصة بالنقل المؤثرة في القلب ، التي يقاربها نكت الأرض غالباً بنحو الأصبع . ونكت العلم بموافقة فلان أو مخالفة فلان : أشار، ومنه قول أبي الحسن الأخفش : قد نكت فيه بخلاف الخليل (يراجع تاج العروس : 1194/1) .

و في اللسان : نكت الليث ، النكَّتُ : أن تتكت الأرض بقضيب في الأرض ، فتؤثر بطرفه فيه (راجع لسان العرب : 4536/50 ، مادة : نكت) .

(4) ناصب المفعول به عند البصريين الفعل أو شبهه (مصدر ، اسم فاعل ...) . وقال هشام من الكوفيين : الفاعل .

وقال الفراء الفعل والفاعل معا . وقال خلف الأحمر : معنى المفعولية ، أي كونه مفعولاً به .

(5) في (ب) : " أو لان " .

(6) **خلف الأحمر** : خلف بن حيان ، أبو محرز ، المعروف بالأحمر (.../هـ...م-180/هـ/796م) ، راوية للشعر وشاعر ، علامة في الأدب . من أهل البصرة . كان أبواه من الموالي وأعتقهما بلال بن أبي موسى الأشعري . قيل عنه أنه معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة . كان يضع الشعر وينسبه إلى العرب ، و كان يأخذ عنه أهل البصرة والكوفة . نسل في آخر حياته وكان يختم القرآن كل ليلة ، وأبى قول الشعر. له : " ديوان شعر " رواه عنه أبو نواس و كتاب " جبال العرب " ، و"مقدمة في النحو " . (الأعلام : 310/2 ، معجم الأدياء : 179/4 ؛ ومراتب النحويين : 46 ؛ وسمط اللآلي : 412 ؛ وبغية الوعاة : 554/1 ؛ الشعر والشعراء : 308 ؛ ونزهة الألباء : 69) .

وقال هشام: (1) « ناصبه الفاعل » (2) لأن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما ، والدوران يفيد الفعلية (3). وقال الفراء : ناصبه الفعل والفاعل لأنهما ككلمة . ويرد قول خلف أن الأصل في العامل أن يكون لفظيا ، وأن لا يكون معنى قائما بالمفعول . ويرد قول هشام أن العلة لا يجب أن تكون هي المؤثر، وأنه قد لا يوجد الفاعل للبناء للمفعول فيبقى المفعول به منصوبا مع ذلك إذا تعدى لاثنتين أو ثلاثة (4) . ويرد قول الفراء أنه لا حاجة لتنزيلهما منزلة شيء واحد ، والفعل لا يصدر من فاعلين .

الذي يقع منه الفعل ، أي: الذي يتعلق به الفعل اللغوي ، فخرج الذي هو نفس الفعل ، وهو المفعول المطلق ، والذي يقع فيه الفعل وهو الظرف ، والذي يقع معه وهو المفعول معه ، والذي يقع لأجله وهو المفعول لأجله . وجعل بعضهم الباء بمعنى على ، ولا حاجة إليه لإمكان جعلها للإلصاق - كما رأيت- . وسواء في المفعول أن يكون متأخرا مذكورا و هو ناصبه .

نحو : ضربت زيدا وركبت الفرس، وذلك هو الأصل أو متقدما عن الفاعل نحو: ضرب عمرا زيدا ، وعن الفعل أيضا نحو: ﴿ فَرِيْقًا هَدَى ﴾ (5) ، ونحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (6) . أو محذوفا لما مرّ في حذف الفاعل نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (7) أي: وما قلاك . أو محذوفا ناصبه نحو: ﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (8) أي : أنزل خيرا . أو محذوف أين نحو: في الدار في جواب من قال: أين اكرمت زيدا ؟ أي : أكرمته في الدار. ويجب تأخيرها على الفاعل إن خيف التباسه بالفاعل لخفاء الإعراب في النطق ، إذا كان ذكره بالنطق، أو الكتابة إذا كان ذكره بالكتابة، ويزول الضبط بالقلم، ولكن قد ينسخه ناسخ ولا ينقل الضبط . وأجاز ابن الحاج (9) تقديمه على الفاعل ، .

(1) هشام : هو هشام بن معاوية ، أبو عبد الله (...-209هـ/824م) . نحوي كوفي ، لازم الكسائي حتى برع في النحو. من مصنفاته : " الحدود"، و" المختصر"، و" القياس " . (بغية الوعاة : 328/2 ؛ وفيات الأعيان : 85/6؛ والأعلام : 88/8) .

(2) في (ب) : ناصبة الفاعل .

(3) في (ب) : العلة.

(4) في (ب) عبارة مشطب عليها على الهامش بعد كلمة المؤثر ، وهي : " ولأنه قد لا يوجد ان تكون هي المؤثر " ثم كتب بعدها ما يلي : " الفاعل بالبناء للمفعول ، فيبقى المفعول به منصوبا مع ذلك إذ تعدى لاثنتين أو ثلاثة.

(5) الأعراف : 30 .

(6) الفاتحة : 05 .

(7) الضحى : 03 .

(8) النحل : 30 .

(9) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس (...-647هـ/1249م) من أهل إشبيلية . كان ضليعا بالعربية ، حافظا للغات ، مقدما في علم العروض . له إملاء على كتاب سيبويه ، و " مختصر المستقصى " ، وحواش على سر صناعة الإعراب و حاشية على الأجرومية . (بغية الوعاة : 359/1-360) .

وهو باطل لأن الذي هو من مقاصد البلغاء الإجمال لا الإلباس؛ (الإجمال ما يقع فيه الاحتمال، والإلباس نفس المحذور . ويجب تأخيره أيضا إن كان الفاعل ضميرا متصلا أو كان المفعول محصورا فيه الفعل نحو: إنما ضرب زيدٌ عمرا . ويجوز التقديم إن كان الحصر بإلا ولم يكن لبس؛ فلا تقول إذا أردت حصر الضرب في عيسى : ما ضرب إلا موسى عيسى. و يجوز: ما ضرب إلا عمرا زيد⁽¹⁾. وتقديم المفعول المحصور بإلا منعه بعض مطلقا ، وكذا الخلف في وجوب تقديم الفاعل إذا كان محصورا فيه الفعل. المنصوص عليه أن المحصور فيه يتأخر فاعلا كان أو مفعولا به أو مفعولا له أو غير ذلك. نحو: ما ضرب عمرا إلا زيد أو إلا أنا، وإنما ضرب عمرا زيد أو أنا⁽²⁾ ، وذلك في الحصر في الفاعل. ومن الحصر⁽³⁾ في المفعول به: ما ضرب زيد إلا عمرا، « وإنما ضرب زيد عمرا »⁽⁴⁾، وإنما ضربت عمرا. وقد يتقدم المحصور فيه بإلا لدليل نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد. فتقديم المفعول به المحصور فيه كقوله [من الطويل] :

[تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ] فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفُ مَا بِي كَلَامُهَا ⁽⁵⁾

(برفع كلام ونصب ضعف) ، وقوله [من الطويل] :

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحاً فَوَادَهُ [وَ لَمْ يَسَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَ لَا أَهْلٍ] ⁽⁶⁾

(1) يجب أن يؤخر المفعول به وجوبا عن الفاعل خشية اللبس (يراجع شرح الأشموني : 403/1) .

(2) في (ب) : وأنا.

(3) في (ب) : و من الجهر و هو تصحيف.

(4) سقطت من (ب).

(5) التخریج : البيت للمجنون في ديوانه ص194؛ والدرر : 287/2 ؛ وشرح التصريح : 282/1 ؛ والمقاصد النحوية :

481/2 ؛ و بلا نسبة في تخلص الشواهد ص486 ؛ والدرر : 172/3 ؛ وشرح ابن عقيل ص248؛ وهمع الهوامع : 161،230/1 .

المعنى : يقول : لقد تزودت من ليلى بساعة من الكلام ، فما زادني هذا الكلام إلا أضعاف ما أعانيه من هيام ووجد الشاهد قوله : " فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها " حيث قدم المفعول به " ضعف " على الفاعل " كلامها " مع كون المفعول به محصورا ب " إلا " ، وهذا جائز عند بعضهم ، ويروى العجز : " فما زادني إلا غراما كلامها " . ومحل الشاهد هو هو .

(6) التخریج : البيت لدعبل بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه ص249؛ والدرر : 281/2 ؛ وشرح التصريح : 282/1 ،

والمقاصد النحوية : 480/2 ؛ وللحسين بن مطير في ديوانه ص182 ؛ وسمط اللآلي ص502؛ ولابن الدمينية في ديوانه

ص94 ؛ وللمجنون في ديوانه ص181؛ وبلا نسبة في أمالي القالي : 223/1؛ وتذكرة النحاة ص334 ؛ وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص1292؛ وهمع الهوامع : 161/1 .

ونحو: ما ضرب إلا زيد عمرا بتقديم الفاعل كقوله [من الطويل] :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَ شَامُهَا (1)

وقوله [من البسيط] :

مَا عَابَ إِلَّا لئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ [وَلَا جَفَا قَطَّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا] (2)

وإن لم يكن دليل إن كان الحصر بإنما أو بإلا و لم تتقدم مع المحصور، امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ. واختار الكسائي تقديم المحصور بإلا مطلقا لما تقدم، ومنعه بعض البصريين، واختاره الشلوبين (3) .

= شرح المفردات : الجراح : مصدر جمع أي ركب رأسه . سلا : نسي .

المعنى : يعبر الشاعر عن شدة غرامه بليلى التي علق بها وهام بغرامها ولم يثته عن ذلك شيء ، ولما حاول نسيانها بتسلييه مع أخرى ازدادها شغفا وولها .

الشاهد : قوله : " ولما أبى إلا جماحا فؤاده " حيث قدم المفعول به " جماحا " المحصور ب " إلا " على الفاعل " فؤاده " .

(1) التخريج : البيت لذي الرمة في ديوانه ص 999 ؛ والدرر : 289/2 ؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص 487؛ وشرح

ابن عقيل ص 248؛ والمقاصد النحوية : 493/2 ؛ والمقرب : 55/1 ؛ وهمع الهوامع: 161/1

شرح المفردات : الآناء : ج الإني ، وهو الساعة من الليل ، أو النهار كله . الوشام : ج الوشم ، وهو غرز الإبرة في اليد أو غيرها من الأعضاء ، و رش الشحم عليه ، و قد كثر ذكره عند الشعراء .

المعنى: يقول :إن الله وحده يعرف ما هيئت بنا الأطلال ورسومها عندما وقفنا بها عند زوال النهار نتذكر الحبيبة.

الشاهد : قوله : " لم يدر إلا الله ما " حيث قدم المفعول المحصور ب" إلا " ، وهو لفظ الجلالة " الله " على المفعول به " ما " ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة ، و كان الكسائي يسوغه في الشعر .

(2) التخريج : البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 487؛ والدرر: 290/2؛ وشرح التصريح: 284/1 ؛ والمقاصد

النحوية : 490/2 ؛ و همع الهوامع : 161/1 .

شرح المفردات : جفا : أعرض . الجبأ : الجبان .

المعنى : يقول : لا يعيب فعل الكريم إلا لئيم ، ولا يجفو البطل إلا الجبان .

الشاهد : قوله : " ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم " و " ماجفا إلا جبأ بطلا " حيث قدم الفاعل المحصور ب" إلا " في الجملتين على المفعول به . وهذا جائز .

(3) الشلوبين : عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، أبو علي الشلوبين أو الشلوبيني (562هـ/1166-645هـ/1247م) . من

كبار العلماء النحو واللغة . مولده ووفاته بإشبيلية . من مؤلفاته " القوانين " ، و" شرح المقدمة الجزولية " ، و " حواش على

كتاب المفصل للزمخشري " ، (وفيات الأعيان : 451-452/3 ؛ وإنباه الرواة : 232-235 ؛ وبغية الوعاة : 224/2-

225 ؛ والأعلام : 65/5) .

والجزولي⁽¹⁾ حملا على إنما . وأجاز جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري⁽²⁾ تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير . ومنعوا تقديم الفاعل المحصور . وقال بعض : إذا كان معا بعد إلا قدر للثاني عامل فنحو: ما ضرب إلا زيد عمرا على تقدير: ضرب عمرا، ونحو: ما ضرب إلا عمرا زيد على تقدير : ضربه زيد . ويجب تأخيره إن حصر فيه بإنما .

وتقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل كثير مقيس نحو: أكرم عبده عمرو . وتقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول شاذ غير مقيس . وقيل: مقيس ضرورة . وقيل : مقيس ضرورة وسعة . واختلف في تقديم الفاعل الملتبس بضمير ما اتصل بالمفعول نحو : ضرب أبوها غلام هند . وفي تقديم المفعول الملتبس بضمير ما اتصل بالفاعل نحو : ضرب أباه غلام هند . والصحيح الجواز في هذا والمنع في الذي قبله⁽³⁾ .

ويجوز تقديم المفعول على الفعل حيث امتنع تقديمه عن الفاعل للحصر بإنما . ويجب تقديم المفعول على الفعل إذا كان له الصدر كاسم الاستفهام واسم الشرط وكم الخبرية والمضاف إليهما ومجرور رُبِّ . ويمتنع حذف المفعول المحصور والمسوق جواب سؤال [58/ب]⁽⁴⁾ نحو: زيدا في جواب: من أكرمت؟ وفي إياك والأسد . ويجب حذف ناصبه في الاشتغال مطلقا والتحذير بشرط العطف أو التكرير، أو ذكر إيا مع من نحو: إياك من الأسد، ونحو: الأسد الأسد . وكذا الإغراء بشرط العطف أو التكرير، نحو: أخاك أخاك، ونحو: أخاك وأباك أي: الزمهما والمثل

(1) الجزولي : عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت ، أبو موسى (...-606هـ/1209م) . كان إماما في النحو كثير العناية بدقائقه و غريبه و شواذه . صنف فيه المقدمة التي سماها " القانون " ، فاعتنى بها كثير من العلماء و شرحوها . (وفيات الأعيان : 3/488-491 ؛ وإنباه الرواة : 2/378-380 ؛ وبغية الوعاة : 2/236-237 ؛ والأعلام : 5/104) .

(2) ابن الأنباري : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، كمال الدين ، أبو البركات الأنباري (513هـ/1119م-577هـ/1181م) من علماء اللغة و الأدب و تاريخ الرجال . زاهد ، عفيف ، خشن العيش والملبس ، عزيز النفس لا يقبل من أحد شيئا . سكن بغداد و توفي فيها . له : " نزهة الألباء في طبقات الأدباء " ، و " أسرار العربية " ، و " الإنصاف في مسائل الخلاف " . (بغية الوعاة : 2/86 ؛ ووفيات الأعيان : 3/139 ؛ وفوات الوفيات : 2/292 ؛ و الأعلام : 3/327) .

(3) يجوز البصريون تقديم المفعول به الملتبس بضمير الفاعل ، لأن المعمول مؤخر الرتبة ، والمفسر في نية التأخير . ووافقهم الكوفيون في صور وخالقوهم في صور : ضرب غلامه زيد . أما تقديم الفاعل الملتبس بضمير ما اتصل بالمفعول ، كالمثال الذي ساقه الشارح ، وكقولنا : ضرب غلامه زيدا . (يراجع همع الهوامع : 1/119-120) .

(4) يجب تقديم المفعول به عن الفعل في عدة حالات . (يراجع المصدر نفسه : 2/7-8) .

« المثل أي كلام شبه مضربه بمورده »⁽¹⁾ نحو: « الكلاب على البقر »⁽²⁾ أي: أرسل الكلاب والمراد: دع الناس وأمرهم .وما جرى مجرى المثل نحو: ﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا ﴾⁽³⁾ ، أي : وآتوا خيرا في أحد أوجه ذكرتها في التفسير وغيرها⁽⁴⁾ . والنداء إن قلت العامل فيه فعل محذوف لا حرف الندا .

[أنواع المفعول به] :

وهو على قسمين : ظاهر و مضمرة ؛ فالظاهر ما تقدم ذكره ، أي : مثال الظاهر ما تقدم ذكره أو الظاهر مثل ما تقدم ذكره. ووجه أولى من ذلك أن مراد بما تقدم ذكره عموم قوله : نحو: ضربت إلى آخره فلا يقدر مضاف.

والمضمر قسمان : متصل ومنفصل؛ فالمتصل اثنا عشر نحو: ضربني (بسكون الياء وفتحها)، وهي ضمير المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ، والأصل فيهما السكون. وقيل : الفتح . وقيل : السكون أصل أول والفتح ثان . لأن الأصل في البناء السكون. والأصل فيما مر هو على حرف واحد: الفتح. قلت والحق أن الأصل فيها السكون، وإنما ينبغي أن يقال : الفتح أصل ثان في الكلمة الواقعة أول الكلام ، كالم ابتداء وواو العطف. وإنما فتحت الياء تقوية لا بناء. ويجوز حذف الياء وإبقاء النون « من »⁽⁵⁾ نحو: ﴿ يَهْدِينْ ﴾ و ﴿ يَشْفِينْ ﴾ و ﴿ يُحْيِينْ ﴾⁽⁶⁾ و ﴿ أَيَّيَ فَاَرْهَبُونَ ﴾⁽⁷⁾ .

(1) العبارة سقطت من (ب) .

(2) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال : 169/2 ؛ والحيوان : 260/1 ؛ والعقد الفريد : 116/3 ؛ وفصل المقال ص400 ؛ و كتاب الأمثال ص284؛ ولسان العرب: 715/1(كرب)، 722 (كلب) ؛ والمستقصى: 330،341/1 ؛ و مجمع الأمثال :2/142. يضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى ببعض . والمعنى أن بقر الوحش جرت العادة على اصطياها بالكلاب ، فهي أولى ، فاتركها وشأنها . وقيل : قال المثل راع لراعية كانت ترعى البقر ، وقد راودها عن نفسها قالت : كيف أصنع بالبقر ؟ فقال ذلك . و يروى المثل بنصب " الكلاب " على إضمار فعل محذوف ، بالرفع على الابتداء .

(3) النساء :171 .

(4) في (ب) : و غيره .

(5) سقطت من (ب) .

(6) يشير إلى الآيات :78-80-81 من سورة الشعراء .

(7) البقرة :40 ، النحل :51 .

﴿إِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾⁽¹⁾ و﴿إِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾⁽²⁾ ، فأيا منصوب على الاشتغال والشاغل ياء المتكلم محذوفة بدليل النون. ويجوز حذف نون الوقاية وإبقاء الياء من نحو: ضربني ويضربني واضربني للضرورة . وسواء في الظاهر والضمائر المتصلة والمنفصلة ، عمل فيها الماضي أو المضارع أو الأمر⁽³⁾ . وتبدل جيما مطلقا عند بعض قضاة نحو : ضربنج (بفتح الجيم وبسكونها) ، وبعضها يبدلها جيما بعد العين فقط. ويسمى هذا عججة قضاة. وسواء ذلك في الفعل والاسم .

وضربنا ، للمتكلم مذكرا أو مؤنثا ومن معه . أو للواحد المتكلم مذكرا أو مؤنثا. **وضربك** ، هذا الكاف ضمير المذكر المخاطب . **وضربك** (بكسر الكاف)، وهي ضمير المخاطبة . وفتحت كاف المذكر، وكسرت كاف المؤنث لأن الفتح خفيف . وخصّ به المذكر لكثرة خطابه ولمزيتة ، ولأن المؤنث أليق بالكسر لتسقله⁽⁴⁾. وبعض العرب يوصل كاف المؤنث بالياء ساكنة . وبعض تميم تبدلها شيئا مكسورة مع الفعل والاسم والحرف؛ قرأ بعضهم : ﴿وَقَدْ جَعَلَ رَبُّشُ تَحَنُّشُ سَرِيًّا﴾⁽⁵⁾ وتسمى هذه اللغة : الكشكشة . وبعض بني بكر يبدلونها شيئا فيكون نحو : ضربس أبوس ، وتسمى هذه اللغة الكسكسة .

وضربكما ، لمخاطبين أو مخاطبتين أو مخاطب ومخاطبة. وضمة الكاف للميم بعدها لقرب الميم من الواو⁽⁶⁾. وأصلها الفتح إذا كانت للمخاطبين أو مخاطب ومخاطبة. والكسر إذا كانت للمخاطبتين . والضمير الكاف والميم زائدة والألف علامة على أن المراد بالكاف شيئا؛ وزيدت الميم لئلا يتوهم أن الكاف للواحد وأن الألف للإشباع . وخصت بالزيادة لأنها تكون في الجمع، والتنثية جمع في المعنى من جهة اللغة، وما بين الاثنين والثلاثة شيء. وقيل: الميم والألف معا علامة الاثنين.

وضربكم، للجماعة المخاطبين ذكورا أو معهم إناث، أو لذكر واحد مع اثنتين فصاعدا. والصحيح أن الضمير الكاف، والميم حرف يدل على أن الكاف للجماعة. وأصل هذه الكاف الفتح وضمّت للميم. وقيل: مجموع الكاف

[59/ أ] والميم والألف في ضربكما. ومجموع الكاف والميم في ضربكم ضمير وأصل هذه الميم السكون.

(1) البقرة : 41 .

(2) العنكبوت : 56 .

(3) مذهب البصريين لا يجيز حذف نون الوقاية.

(4) جاء في (ب) : لتسفيه و لا معنى لها هنا .

(5) مريم : 24 ، وهذه القراءة شاذة ، (النشر : 317/2) .

(6) تضم الكاف ، وهي للميم بعدها في : ضربكما .

وتضم باختلاس الساكن بعدها وبإشباع لهزمة (1) قطع . وبعض يضمها بلا إشباع ، وبعض يسكنها ما لم يأت ساكن بعدها .

وضرَبُكُنَّ ، للمخاطبات والضمير الكاف . وأصلها الكسر، وضمت للنون القريبة من الميم . وهذه النون المشددة علامة على أن الكاف لجماعة الإناث . وشددت لأن كاف المخاطبين كثيرا ما يوصل بميم موصولة بواو . والتحقق أن المدغمة بدل من ميم تدل على مطلق الجماعة . والثانية علامة على أن الجماعة جماعة إناث. وقيل : الكاف والنون ضمير (2).

و ضربيه ، للواحد الغائب. والخطاب عند النحاة توجيه الكلام لشيء و لو غائبا ، والغيبة عدم توجيهه إليه ولو حاضرا. وهذه الهاء تمد بواو. وبعض لا يمدّها . وإن كان بعدها أو قبلها ساكن فلا مد. وإن حذف ساكن قبلها فالوجهان والإسكان أيضا ، وكذا الهاء المكسورة من حيث مدّها بالياء وذلك في الفعل والحرف والاسم. وإذا وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرت . والحجازيون يضمونها، قرأ حفص: ﴿وَمَا أُنْسَانِيَهُ﴾ (3) و: ﴿عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهُ﴾ (4)، وحمزة: ﴿لَأَهْلُهُ امْكُتُوا﴾ (5) . وبعض النحاة يمدونها بعد ساكن، ما لم يكن حرف علة (6) ، وتسكن أو تخلص حركتها بين متحركين عند عقيل وكلاب، وهذا يختص عند بعضهم للضرورة .

وضربها ، للغائبة أو للجماعة ، نحو: الرجال أو الهنود أو الهندات ضربتها بتأويل الجماعة والجماعة مفرد مؤنث. **وضربهما** ، للغائبين والغائبتين ، أو غائب وغائبة . وفي الضمير ما في الضمير من ضربكما . ولو لم يفصل بين الهاء والألف لالتبس بضمير الغائبة . **وضربهم** ، للغائبين. وميم الضمير (7). الهاء والميم علامة الجماعة . وقيل : الضمير هما معا . وفي تحريك ميمه ما في تحريك ميم ضربكم . وقد تكسر الميم قبل ساكن (8).

وضربهنَّ ، للغائبات. وأصل الهاء الكسر لأن من علامات التأنيث الكسر، وضمت للنون، وفي الضمير هنا ما في ضربكنّ وما ذكرت من أن الأصل الكسر أو الفتح في ذلك كله بناء على أنه ليس الضمير هو المجموع.

(1) في (ب) : الهزمة .

(2) الأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو ، كما أشبع ضمير التنثية بالألف ، و إنما ترك للتخفيف.

(3) الكهف : 63 .

(4) الفتح : 10 .

(5) طه : 10 ، القصص : 29 ، و يقصد رواية حفص التي قرأها عن عاصم وقراءة حمزة من رواية خلف وهاتان

القراءتان من القراءات المتواترة : (النشر : 1/ 152-158) .

(6) إذا وقعت الهاء بعد ساكن ، فالأفصح اختلاسها (يراجع همع الهوامع : 1/ 196-197) .

(7) في (ب) : أو الضمير .

(8) قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن ، وإن لم تكسر الهاء (يراجع همع الهوامع : 1/ 197) .

والمنفصل اثنا عشر، ولا ينفصل الضمير ما أمكن الاتصال لأن المتصل أخص . والغرض من وضع الضمير الاختصار . فهو ينفصل للضرورة وتأخير عامله وللحصر بإلا أو إنما وبحذف عامله ، ولكونه معنويا كقولك : أنا زيد في الرفع ؛ فإن الابتداء معنى لا يتصل به اللفظ . ولرفعه أو نصبه بمصدر أو باسمه . ومعنى الإضافة غير معنى النصب والرفع ، فلا يجوز : أعجبنى ضرب الأمير إياك ، لإمكان : ضربك الأمير (بالرفع) للأمير على الفاعلية للضرب . لأنا نقول معنى الإضافة غير معنى النصب والرفع ، وللفصل بمفعول آخر أو متبوع

[59/ب] أو إضافة نحو: الدرهم زيد تعطيه إياه ، ونحو: ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (1) ، وأعجبنى إكرام اليوم إياك ، بإضافة المصدر إلى زمانه . ولكون رافعه جاريا على غير ما هو له مطلقا عند البصريين . وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين . ولكون عامله حرف نفي نحو: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (2) ، ولكونه تاليا و او المعية " نحو " (3): جنّت وإياك . ولكونه تاليا إما مكسورة (4) ، إن اتحد غيبة واختلف لفظهما نحو: الدراهم زيد أعطيتها أو أعطيتها .

ويجوز الفصل والوصل في ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والراجح الوصل إن كان العامل فعلا نحو: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ (5) و ﴿ أَنْزَلْنَاكُمْ هَا ﴾ (6) ، ولم يذكر سيبويه غيره والفصل إن كان اسما نحو: الدرهم أنا معطيك إياه. وإن كان الثاني خبر ناسخ أو مفعوله ، فالراجح الاتصال عند ابن مالك والرماني (7) وابن الطراوة ، والانفصال عند الإمام (8) والأكثر ووافقهم ابن مالك في ظن

(1) الممتحنة : 01.

(2) المجادلة : 02.

(3) هذه الكلمة سقطت من (ب) .

(4) لا ينفصل الضمير ما أمكن اتصاله إلا في الحالات التي ذكرها المؤلف

(5) البقرة : 137.

(6) هود : 28.

(7) الرماني : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني (908/هـ-994م) باحث معتزلي مفسر ، من كبار أئمة النحو . أخذ عن ابن السراج وابن دريد ، وكان أبو حيان التوحيدي من تلاميذه . ألف زهاء مائة مؤلف منها : " المعلوم والمجهول " ، و " الجامع في علم القرآن " ، و " شرح أصول ابن السراج " . (إنباه الرواة : 296-294/2 ؛ وطبقات النحويين و اللغويين ص86 ؛ و نزهة الألباء ص389 ؛ و الأعلام 317/4).

(8) لعله يقصد سيبويه إمام النحاة ، وانظر تفصيل المسألة في كتاب همع الهوامع للسيوطي : 213-212/1 ، وأوضح

المسالك : 95-89/1 ، حاشية الصبان : 202-200/1 .

في التسهيل⁽¹⁾. وإن اتحد الضميران غيبة وإن خطاباً أو تكلم وجب الفصل نحو: الدرهم زيد⁽²⁾ أعطيته إياه، ويجوز الاتصال إن اتحد غيبة واختلف لفظهما ، نحو : الدراهم زيد أعطيتها أو أعطيتها .

نحو: إِيَّاي ، الضمير إيا ، والواحق حروف تدل على الخطاب والغيبة والتكلم والوحدة والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وقيل : الكل ضمير . وقال الخليل : أن اللواحق ضمائر مضاف إليها إضافة العام للخاص وهو ضعيف ، لأنه لم يعهد إضافة الضمير. وأما : « فَيَأْهُ وَإِيَّا الشُّوَابِ »⁽³⁾ فشاذ⁽⁴⁾ . وهمزة إيا تكسر وتفتح ، وتقلب هاء مفتوحة ومكسورة . والياء تشدد وتخفف فهذه ثمان لغات قرأ بهن إلا فتح الهاء مع تشديد الياء فلم يقرأ به ، وأنكره بعض أصلاً . فإيا⁽⁵⁾ هو الضمير الدال على الواحد المتكلم المذكر أو المؤنث ، والياء بعده قرينة على ذلك⁽⁶⁾ .

وإِيَّانَا وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ : ضربنا وضربك وضربك... الخ ، غير أنها حروف والكاف هنالك ضمير والهاء وكذا نا .

* فائدة *

يتعدى اللازم بهمزة النقل ويقال لها همزة التعدية نحو: أفرحنا الله . والتضعيف نحو: فرحنا الله، وهما مقيسان عند بعضهم⁽⁷⁾ . وبناء المفاعلة منه كقوله [من الطويل] :
إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءُ يَوْمًا ضَعِيئَةً [فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الضَّعِيئَةِ أَمْلَحُ] ⁽⁸⁾

- (1) انظر شرح التسهيل لابن مالك : 152/1 .
- (2) في (ب) : زيدا .
- (3) هذا القول حدث الخليل به سيبويه رواية عن أحد الأعراب : ونصه : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّنِينَ فَيَأْهُ وَإِيَّا الشُّوَابِ " والشوَاب : جمع شابة انظر الكتاب : 279/1 ، وشرح المفصل في صنعة الإعراب لابن يعيش : 313/2 .
الشاهد : أن هذا القول يستدل به على أن اللواحق (الهاء والكاف...في إياه) أسماء .
- (4) في (ب) : فيشاذ .
- (5) أضاف بعدها في (ب) : إياي .
- (6) اختلف النحاة في طبيعة " إياي " الذي هو ضمير النصب . (الهمع : 205/1-207) .
- (7) يتعدى اللازم بهمزة التعدية كقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ (المصدر نفسه : 8/3-9) .
- (8) التخريج : البيت لجريير في ديوانه ص 835 ؛ وتذكرة النحاة ص 47 ؛ وشرح التصريح : 103/2 ؛ وشرح عمدة الحافظ ص 766 ؛ والمقاصد النحوية : 52/4 ؛ و بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 469 .

ولو قلت : سارت أسماء لكان لازما . والاستفعال نحو : استحسنت زيدا ، ولو قلت :
حسن زيدا لكان لازما . ورجوع الفعل على الفعل على فَعَلْتُ (بفتح العين) للغلبة ، نحو:
حَسَنَت زيدا (بفتح السين) أي: غلبته في الحسن ، أحسنه⁽¹⁾ (بالضم) ، وفرحته (بفتح الراء)
أي : غلبته⁽²⁾ بالفرح أفرحه (بضمها) وذلك مقيس كله⁽³⁾. وبتضمين⁽⁴⁾ معنى المتعدي نحو:
﴿ وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ ﴾⁽⁵⁾ أي : لا تتووها ورحبتكم الدار (بضم الحاء) أي : وسعتكم
الدار، وكذلك : رحبتكم الرحمة ورحبكم المكان ، وغير ذلك ، وطلّع زيد اليمن (بضم اللام)
وطلعت مكة وطلعوا المدينة وغير ذلك أي : بلغه وبلغتها
[60 / أ] وبلغوها⁽⁶⁾ .

[المصدر]

[المصدر] :

باب المصدر، اسم مكان ميمي مجازي أي : الموضع الذي يصدر منه الماضي
والمضارع والأمر، واسم الفاعل وصفة⁽⁷⁾ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل ، واسم المكان واسم الزمان واسم الآلة . وكل ذلك مشتق من المصدر وفرع عنه
على التصحيح . والفعل أصل في العمل لغيره عمل النصب والرفع. والمصدر قسمان :
أحدهما نحوي ؛ وهواسم منصوب بما يوافق لفظا ، أو معنى مؤكد له ، أو مبين لنوعه ، أو
مفيد للعدد ؛ فشمل اسم المصدر نحو: أعطيته عطاء . فنحو: جلست قعودا أو ضربته كل
الضرب مما وافقه معنى.

= شرح المفردات : سايرت : رافقت . الطعينة : المرأة المرتحلة في الهودج .

المعنى : يقول : إذا رافقت أسماء يوما صاحبتها في الهودج ظهر حسنها و تفوقها عليهن في الملاحة .
الشاهد فيه قوله : " سايرت " وهو فعل متعد على وزن فاعل تعدى إلى مفعول به هو : " طعينة " .

(1) في (ب) : حسنه .

(2) في (ب) : غلبت .

(3) انظر لسان العرب : (حسن) : 878/2 - 879 .

(4) في (ب) : و بضميتين ، وهو تحريف .

(5) البقرة : 235 .

(6) و يعدى الفعل اللازم بواسطة ألف المفاعلة . (مغني اللبيب : 239/2 - 245) .

(7) في (ب) : في صفة المبالغة .

[المصدر]

فإن القعود جلوس والكل واقعة على الضرب ، كأنه قيل : ضربته الضرب جميعا . ويسمى المصدر النحوي مفعولا مطلقا ، وتسمية نحو: كل في المثال مصدرا حقيقة عرفية خاصة ، وإلا فليس بشيء مشتق منه. وقيل : مجاز بواسطة النيابة . وعليه فالمصدر حقيقة نحو : ضربته ضربا ، وأما : ضربته كل الضرب ونحوه ، فقيل : يختص باسم المفعول المطلق ، وقيل : يطلق اسم المفعول المطلق عليه وعلى نحو: ضربته ضربا حقيقة.

وعليه فالمصدر والمفعول المطلق مترادفان، إن قلنا نحو: ضربته كل الضرب أيضا يسمى مصدرا، وإلا فالمفعول المطلق أعم من المصدر، ويكون عمومه مطلقا لصدقه على ضربته واختصاصه بضربته كل الضرب و نحوه. والآخر صرفي ، وهو الدال على مجرد الحدث مطلقا نحو: ضربته ضربا، وضربك حسن وكرهت⁽¹⁾ ضربك وتعجبت من ضربك. وهو يعم المصدر النحوي عموما مطلقا، إن قلنا : المصدر النحوي لا يطلق على نحو: ضربته كل الضرب ، وإن قلنا يطلق عليه أيضا، فبينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في ضربت ضربا. واختصاص النحوي في ضربته كل الضرب ، والصرفي بضربك حسن، وكرهت ضربك وتعجبت من ضربك .

وأما المفعول المطلق فإن قلنا بإطلاقه على نحو: ضربته ضربا وكل الضرب، فبينهما⁽²⁾ عموم وخصوص من وجه . وإن قلنا على نحو: كل الضرب فقط فبينهما تباين . ودخل في الصرفي ما يسمى اسم مصدر، بناء على أن مدلوله الحدث . ولا بد من خلوه لفظا أو تقديرا⁽³⁾ دون تعويض عن بعض ما في فعله مثل : عذبه عذابا وتعجبت من عذابه ؛ فإن العذاب فيه دال واحد ولم يعوض شيئا عن الآخر. وأما : قتال فمصدر، ولو خلا عن ألف قاتل (بفتح التاء) لأن ألفه مقدرة ؛ فإن الأصل : قيتال⁽⁴⁾ بإبدالها ياء⁽⁵⁾ ، وقد تذكر هذه الياء. وكذا نحو: عدة (بتخفيف الدال) فإنه مصدر لا اسم مصدر؛ لأن التاء عوض فيه عن الواو. وقيل : اسم مصدر مدلوله لفظ المصدر من حيث دلالة لفظ المصدر على الحدث. ودخل اسم المصدر في تعريف المصدر النحوي. وعرف المصنف المصدر النحوي للمبتدئ بقوله: ⁽⁶⁾

(1) في (ب) : كرهننا .

(2) في (ب) : بينهما .

(3) في (ب) : لفظ أو تقدير .

(4) في (ب) : قيتا ، حيث سقطت اللام .

(5) في (ب) : بإبدال الهاء ياء .

(6) اسم المصدر : هو ما سوى المصدر في الدلالة على معناه .

المصدر هو الاسم ، الصريح ، المنصوب ، بفعل مقدر أو مصدر أو وصف غير اسم التفضيل فلا ينصب المفعول المطلق وغير الصفة المشبهة . فلا تنصب على الصحيح عندهم خلافا لابن هشام⁽¹⁾ ، في قوله : تنصبه نحو: زيد الحسن حسنا ، ودخل في المنصوب نحو: ما ضربته من ضرب. واختلف في نصبه [60/ب] بفعل التعجب⁽²⁾ .

الذي يجيء ثالثا في تصريف ، أي : تحويل الفعل ، إلى أمثلة مختلفة لمعاني مقصودة .

نحو: ضرب يضرب ضربا ، وهو ضارب. وهذه مساهلة مع المبتدئ أو إثبات طريق مخصوص ، وهو أنه إذا أريد بيان تصريف الفعل جاء المصدر ثالثا لا ثانيا ولا رابعا ولا غير ذلك. قال الأندلسي الملقب بالراعي⁽³⁾ في شرحه على الأجرومية : « كان شيخنا ابن سمعة⁽⁴⁾ إذا أشكل على أحد الطلبة تصريف الكلمة يقول له : أنسيت بيت الأندلسي الذي كتبه على سارية يدرس تحتها رجل من أهل (فاس) :

أَنَا طَالِبٌ مِنْ أَهْلِ فَاسٍ يُجَادِلُ فِي الْكِتَابِ وَفِي الْقِيَاسِ
وَمَا فَاسٌ بِبَلَدْتِهِ وَلكِنْ فَسَا يَفْسُو فَسَاءَ فَهُوَ فَاسٌ »⁽⁵⁾

وإلا فلا مانع من مجيئه ثانيا أو رابعا أو غير ذلك ، نحو : ضربا ضرب يضرب ، وضرب يضرب ضارب ضربا . وبعد فإنه إن كان يقول المعلم هذه الألفاظ ويريد الألفاظ فليست بمصدر، لعدم إرادة معناه . وإن أراد المعنى فلعله يقول : ضرب يضرب ضربا ، ويستتر الفاعل لفاعلين، ويجعل الثاني مستأنفا. ويحتمل أن يريد المعلم الألفاظ ، ويشير إلى أن ذلك اللفظ الثالث هو الذي تستعمله يا متعلم مصدر ، إذا أردت المعنى . وكأنه أراد يجيء ثالثا في عادة تعليم الشيخ للمبتدئ، فإنه جرت عادة المتعلمين أن يذكر الماضي فالمضارع فالمصدر في التعليم ، فالثالث مصدر صرفي . وإذا وجد فيه شرائط المفعول المطلق فهو مصدر للباب⁽⁶⁾

(1) ابن هشام الخضراوي : محمد بن يحيى بن هشام (575هـ/1180م-646هـ/1248م) . يعرف ب " ابن البردعي " . كان إماما في العربية . توفي بتونس . من كتبه " فصل المقال في أبنية الأفعال " . و " الإفصاح بفوائد الإيضاح " ، و " النقض على الممتع " (بغية الوعاة : 267/1-268 ؛ والوافي بالوفيات : 20/5-202 ؛ والأعلام : 138/7) .

(2) ينصب المصدر بمصدر مثل : « فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا » (يراجع أوضح المسالك : 183/2-187) . أما الصفة المشبهة فلا تعمل لأنه من شروط عملها أن يكون معمولها سببيا ، أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو : حسنٌ وجهٌ ، أو معنى نحو : حسن الوجه أي منه (يراجع شرح الأشموني : 273/2) .

(3) سبق تعريفه .

(4) لم أعثر له على ترجمة .

(5) انظر القصة في حاشية ابن الحاج ص112 ، مع اختلاف بسيط ، حيث جاءت " فاسي " بدل فاس في آخر البيت الثاني

(6) لأن الغاية من المفعول المطلق هو توكيد عامله ، و هو ما نجده في عبارة الشارح : ضرب يضرب ضربا .

[المفعول المطلق]

[أنواعه] :

وهو على قسمين : لفظي ومعنوي ، فإن وافق لفظه فعله ، أي مادة فعله كما وافق معناه معناها ، فهو لفظي ، نسب إلى اللفظ لاختصاصه به عن القسم الثاني، نحو: قتله قتلا ، وهو قاتله قتلا ومقتولا قتلا. وإن وافق معنى فعله ، وقوله : دون لفظه ، زيادة ايضاح . فهو معنوي ، نسب إلى المعنى لأنه هو الموجود وحده دون اللفظ ، نحو : جلست قعودا وقمت ، من القيام الذي هو عدم المشي مع وجود انتصاب القامة إلى جهة السماء ليتوافق في المعنى مع قوله : وقوفا ، ولك أن تريد بالقيام النهوض من الأرض ، وتريد أيضا بالوقوف ذلك . وإما أن يراد بأحدهما معنى وبالأخر آخر؛ فلا كما لا يجوز أن يراد بالجلوس النزول من القيام ، ولا بالقعود (1) إلا الترفع من الاضطجاع. وقد قال بعض: لا يكون الجلوس إلا النزول من القيام ، ولا القعود إلا الترفع من الاضطجاع . ويرده قوله تعالى : ﴿ قِيَامًا وَقُعُودًا ﴾ (2) ، وقوله: ﴿وَأَقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ (3) .

وقال سيبويه والجمهور: أن قعودا ووقوفا في المثالين ونحوهما منصوبان بعاملين محذوفين من لفظهما، وذلك العامل المحذوف بدل من المذكور، بناء على جواز حذف البديل، أي : جلست قعدت قعودا ، وقمت وقفت وقوفا. أو معطوف أي : وقعدت قعودا ووقفت وقوفا ، عطف مرادف أحوال مؤكدة أي : قاعدا قعودا ، أو واقفا وقوفا. وينوب عن المصدر ما دل على كليته نحو: ﴿ وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ (4) وأكرمني الله جميع الإكرام. أو على بعضيته أو على نوعه كرجع القهقري. وصفته كسرت أحسن السير. أو هيئته. وينوب عنه مرادفه كمثالي المصنف الأخيرين، وضميره نحو التعذيب : لا أعذبه زيد ، أو ضميرا اسمه نحو: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (5) ، واسم الإشارة الموصوف بمثل المصدر. وقيل: ولو لم يوصف . واسم الزمان نحو: [قوله من الطويل] :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ⁽⁶⁾ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبَتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا]⁽⁷⁾

(1) في (ب) : وبالقعود .

(2) آل عمران : 191 .

(3) التوبة : 46 .

(4) النساء : 129 .

(5) المائدة : 115 .

(6) في (ب) : ألم تغمض .

(7) التخريج : البيت للأعشى في ديوانه ص185؛ وخزانة الأدب : 163/6 ؛ والخصائص : 322/3؛ والدرر: 61/3؛ وشرح المفصل : 102/10 ؛ وشرح شواهد المغني : 576/2 ؛ والمحاسب : 121/2 ؛ والمقاصد النحوية : 57/3 والمنصف : 8/3؛ وبلا نسبة في همع الهوامع : 188/1.

اللغة : اغتمضت : سكنت . أرمد : أصابها الرمد . المسهد : القلق الذي لا يستطيع إلى النوم سبيلا .

أي: اغتماض ليلة أرمدا. واسم الاستفهام واسم الشرط نحو: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾⁽¹⁾. ومهما قمت أقم [61/أ] أي: أيّ قيام قمت. وآلته وعدده واسم المصدر علما كفجر فجار أو غيره، كأعطى عطاء، وعذب عذابا. واسم الذات نحو: أنبت الله البقل نباتا؛ فإن أصل النبات بمعنى: الشيء النبات⁽²⁾. وما أشبه ذلك، نحو: فرحت الجدل. واختلف في جواز حذف العامل المؤكد. ويجب حذف عامل المصدر النائب عن عامله المؤكد، نحو: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾⁽³⁾، وذلك في الأمر كالمثال والنهي و الأمر كقيام لا قعودا. وخص ابن عصفور وجوب الحذف بالتكرير نحو: صبرا صبرا. وفي الدعاء نحو: سقيا. وفي الاقتران باستفهام التوبيخ نحو: أتوانيا وقد جدّ قرناؤك؟ أي: تتوانى توانيا. وفي الإخبار إن دل على عامله قرينة. وعلى استعماله كقولك: صبرا لا جزعا، وسمعا وطاعة⁽⁴⁾. وفي التفضيل نحو: ﴿إِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾⁽⁵⁾. وفي التكرير والحصر إن كان العامل خبرا لاسم عين نحو: زيد سير سيرا، وإنما أنت سيرا.

ويجب حذف عامل المؤكد لجملة هي نص في معناه نحو: له عليّ ألفٌ اعترافا؛ فإن قولك: له عليّ ألف هو اعتراف⁽⁶⁾. والمؤكد لجملة محتملة له ولغيره. وبذكره تكون نصا فيه نحو: أنت ابني حقا؛ فلولا قولك: حقا لاحتمل أن يكون المراد: أنت كابني في الرحمة. ويجب حذف عامل المصدر الباقي على معنى المصدرية التشبيهي الواقع بعد جملة مشتملة على معناه، وفاعله غير صالح ما اشتمل عليه للعمل فيه. مثل: لي فرحٌ فرحٌ واجدٍ ضالته، وفرح مصدر باق على معناه التشبيهي، لأن المعنى: كفرح واجد ضالته. والجملة قبله هي قولك: لي فرح، وقد اشتملت على مثل ذلك المصدر وهو الفرح، وعلى الياء وهي ضمير من عمل مثل معنى المصدر الثاني. ولفظ فرح الأول لا يعمل في الثاني لأن الأول صدر من المتكلم، والثاني من واجد الضالة.

= المعنى: لقد اغتمضت عينك أي سكنت سكون العين الرمضاء، ونمت نوم اللديغ القلق الذي لا جفاه النوم. الشاهد فيه قوله: "ليلة أرمدا" فقد نصب ليلة على النيابة عن مصدر فكانت نائب مفعول مطلق وليست طرفا، على التقدير: (ألم تغتمض عينك اغتماض ليلة أرمدا).

- (1) الشعراء: 227.
- (2) ينوب عن المفعول المطلق مرادفه كأمثلة المؤلف، وآلته مثل: ضربته سوطا.
- (3) محمد: 04.
- (4) يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية مثل: حثيثا لمن قال: أيّ سير سرت؟ أو معنوية نحو: تأهبا ميمونا لمن رأيته يتأهب للسفر، ومثل: حجا مبرورا وسعيا مشكورا.
- (5) محمد: 04.
- (6) عبارة: صبرا لاجزعا تستعمل عند الشدة، أما سمعا وطاعة، فعند الامتثال لأمر ما.

ومن المصادر ما لا عامل له من لفظه، وعمل فيه عامل من معناه محذوف وجوبا، كويحه وويسه وويبه وبله؛ إذا أضيف لما بعده، ومعناه: الترك، وإن نصب ما بعده فاسم فعل. وويل، وقيل: له فعل(1).

[ظرف الزمان وظرف المكان]

[ظرف الزمان]:

باب ظرف الزمان و ظرف المكان ، الإضافة إضافة الدال للمدلول(2) ؛ فإن الظرف اسم للفظ اليوم وأمام ونحوهما . واللفظ المذكور يدل على الزمان والمكان . والظرف في اللغة : الوعاء وفي الاصطلاح ما سيأتي . ويسميه بعض النحاة : المفعول فيه ، والفراء محلا ، والكسائي وأصحابه صفة باعتبار الكينونة في مسماه . ولا يرد على التسمية الأولى أن الظرف متناهي الأقطار . وليس الظروف كذلك لأن التسمية اصطلاحية ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

فظرف الزمان هو اسم الزمان ، الإضافة إضافة دال للمدلول « وإن شئت فقل : إضافة الاسم إلى المسمى»(3) . والأول أولى

[61 / ب] . وقوله : ظرف الزمان المراد به ما يسمى بهذا الاسم من الأسماء ، ولا اعتبار فيه لمعنى قوله : الزمان . بخلاف الزمان في قوله : اسم الزمان فإنه مراعى معناه فلا يلزم بذكره في الحد دور . المنصوب ، قد تقدم ذكر ما يسلم به الحد من الدور ولو ذكر فيه الحكم الذي هو الرفع والنصب مثلا . ومما يخرج عليه

(1) الويح و الويل و الويس بمنزلة الويل في المعنى ، و قيل غير ذلك (انظر لسان العرب : 508/1) ، وكلمة الويل تقال عادة عن الشتم والتوبيخ ، ويقولها لمن يحب ويبغض، وينصب بتقدير : ألزمه الله الويل . فهذه الكلمات إذا أضيفت نصبت ، وإن أفردت جاز الرفع والنصب ؛ فنقول : ويل له ، وويلا له (يراجع شرح الأشموني : 475/1-479) و (شرح المفصل : 298-300) .

أما بله فهو اسم فعل بمعنى : " اترك " و هوليس له فعلا أصلا إذا أضيف لما بعده كقول الشاعر :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ .

(ضاحيا : أي بارزا للشمس ، هاماتها : رؤوسها) .

(2) في (ب) : المدلول .

(3) في (ب) : أو إضافة الاسم إلى المسمى .

[ظرف الزمان و ظرف المكان]

أن يقال : ذلك الحكم خارج عن الحد كما قال الأشموني⁽¹⁾ في قول ابن مالك :

وَصَفَّ فَضْلَةً مُنْتَصِبًا⁽²⁾

وناصبه مادل على حدث من فعل أو وصف أو مصدر أو اسمه أو مصدر ميمي ، أو غير ذلك مما ضمن الحدث ولو علما مذكورا أو محذوفا جوازا ، نحو قولك : يوما في جواب من قال : كم سرت؟. أو وجوبا فيما إذا وقع خبرا أو صلة أو صفة أو حالا أو مشتغلا عنه ، نحو : يوم الجمعة سرت فيه . أو مسموعا بالحذف لاغير كقولهم : حينئذ الآن أي : كان ذلك حينئذ فاسمع الآن. أو سمع محذوفا عامله في مَثَل ، أو في جار مجراه ، « ومثال العلم المتضمن معنى الحدث»⁽³⁾ نحو: زيد حاتم وقت الخصب أي : جواد .

بتقدير في ، أي : على تقدير معنى في ، أي : لإرادة معنى في ، وهو الظرفية بأن يلاحظ هذا المعنى عند ذلك المنصوب، لا أن يجعل ذلك المنصوب مضمنا معنى في تضمين الاسم معنى الحرف ، ولو كان كذلك لوجب بناء الظروف ؛ فإذا ظرف ولو لم يصح لفظ في معه ، لأن معناها الدالة هي عليه «مقدّر»⁽⁴⁾ فيه. وخرج بتقدير في ما لم يكن فيه معنى : في نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾⁽⁵⁾؛ فإنهم يخافون في الدنيا نفس ذلك اليوم . وليس المراد في الآية أنهم يخافون فيه . ودخل في ذلك التعريف أقسام الأول مادل على الزمان عروضاً ، وهو اسم العدد المميز بالزمان كسرت عشريين يوماً، وما أضيف لاسم الزمان نحو: سرت كل اليوم أو نصفه أو ثلثه أو بعضه أو نحو ذلك؛ فعشريين وكل ظرفان بالعروض. وكذا مثلهما الثاني ما دل على الزمان نيابة، مثل ما كان نعنا لاسم الزمان المحذوف نحو: جلست طويلاً، أي: زماناً طويلاً، إن لم تقدر جلوساً طويلاً⁽⁶⁾.

(1) الأشموني : علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني (838هـ/1435م - نحو 900هـ/1495م). نحوي من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون (بمصر) ، و مولده بالقاهرة . ولي القضاء بدمياط. له مؤلفات عديدة منها : " شرح ألفية ابن مالك " في النحو ، و " نظم المنهاج " في الفقه ، و " نظم جمع الجوامع " في المنطق . (كشف الظنون : 153/1؛ و الأعلام : 10/5) .

(2) هو البيت رقم 332 من أبيات الألفية : ذكره الأشموني(3/2) في باب الحال ونصه :

الحَالُ وَصَفَّ فَضْلَةً مُنْتَصِبًا مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ .

(3) سقطت هذه العبارة من (ب) .

(4) سقطت من (ب) .

(5) النور : 37 .

(6) قد ينصب ظرف الفعل مثل : جلست يوم الجمعة أمامك ، أو اسم الفاعل .

والمضاف إليه النائب عن المضاف الذي هو اسم زمان معين أو مقدر. والغالب أن يكون المضاف إليه مصدرا أو اسمه نحو: أجيئك قدوم الحاج، أي: وقت قدوم الحاج، وآتيك صلاة العصر أي: وقتها، وانتظرك حلب ناقة أي: مقدار حلبها. ويقل ذلك في المكان نحو: جلست قرب زيد أي: مكان قربيه. وقد يقال أنه⁽¹⁾ مقيس لأن حذف المضاف بقريئة جائز، والقريئة هنا أن القرب بمعناه المصدر لا يكون فيه جلوس. ومن ذلك قولهم: «لا أكلّمهُ القَارِظِينَ»⁽²⁾، أي: مدة غيبة القارظين، حذف لفظ المدة وناب عنه المصدر، وحذف المصدر وناب عنه اسم العين وهو: القارظين (تنثية قارظ بالمشالة)؛ وهو: من يجني القرظ (أي: بفتح القاف والراء)؛ وهو: شيء يدبغ به؛ خرج رجلان يجنيانه ولم يرجعا فضرب بهما المثل⁽³⁾.

الثالث أسماء سمع نصبها على الظرفية توسعا مثل: دخلت الدار، وسكنت البيت فالدار والبيت ظرفان مكانيان. وليس كل الأفعال تنصبها، وإنما نصبا مع أنهما غير مبهمين تشبيها بالمبهم في كونه بيتا أو دارا، ضاق أو اتسع، فهذا إبهامه. هذا مذهب الجمهور [62/أ]. وقال الأخفش: مفعولان حقيقة، وأن نحو: دخل متعد بنفسه. وقال سيبويه: منصوبان على نزع في. وقيل: منصوبان على التشبيه بالمفعولية⁽⁴⁾. ومن ذلك القسم عند بعض حقا الداخلة على: أن بفتح الهمزة نحو: أحقا أنك قائم. والواضح أنه غير ظرف بل منصوب على نزع «في». وتتعلق بمحذوف خبر، والقيام مبتدأ أو بمحذوف، والقيام فاعل أو مفعول مطلق. والقيام فاعل أو ناصبه وصف محذوف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر: أحق حقا قيامه. ويجوز التصريح بالمصدر نحو: أحقا قيامك. والأوجه كلها في التصريح به «أيضا»⁽⁵⁾. وأجاز المبرد مجيء اسم العين بعده، نحو: أحقا زيد، على تأويل⁽⁶⁾ الحدث أي: أحقا مجيء زيد، ونحو⁽⁷⁾ هذا. الرابع ما دل على المكان والزمان أصالة⁽⁸⁾.

(1) في (ب) : يقال له .

(2) المثل هو : " لا آتيك حتى يؤوب القارظان " و في رواية : " لا يكون حتى يؤوب القارظان " . انظر قصته

في: مجمع الأمثال: 211/2 ، وتاج العروس : 5070/1 (قرظ) ، لسان العرب : 3093-3094 : (قرظ) .

(3) قد ينوب عن الظرف مصدر إذا كان الظرف مضافا (راجع أوضح المسالك : 203/2-205) .

(4) الظرف المختص هو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار و المسجد (حاشية الصبان : 185/2-186) .

(5) سقطت من (ب) .

(6) في (ب) : تويل ، و هو تصحيف .

(7) في (ب) : " نحو " بدون واو .

(8) تستعمل حقا مفعولا مطلقا ، ولا يجوز تقديمه قياسا ، و إذا قدم نصب على الظرفية كقولك : أحقا زيد منطلق ،

وقد نص على ذلك سيبويه (شرح المفصل : 285/1) .

فما دل على الزمان أصالة . نحو: اليوم ، كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽¹⁾، وهو ما بين طلوع الفجر أو الشمس⁽²⁾ قولان ، وبين غروبها . ويطلق على النهار واللييلة معا أيضا . ويطلق على مجرد الوقت يوما أو ليلة أو كليهما أو أقل أو أكثر. واللييلة ، من الغروب لطلوع الفجر أو لطلوع الشمس قولان ، ومثلها الليل . ويكتبان بلام واحدة و بلامين وهو القياس . قال أبو حيان : كتبها بلام واحدة أجود لأن فيه اتباع خط المصحف ، ولو لم تذكر اللييلة بأل في القرآن لأنها تابعة لليل . والأجود كتبها في اللييلة وكتب واحدة في الليل .

وغدوة ، ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . وهو بضم الغين ، ويقال : الغدات والغدية بالفتح « فيهما »⁽³⁾ وتشديد الياء . وقيل : الثالث أول وقت طلوع الفجر . وبكرة (بالضم) وهي أول وقت طلوع « الفجر »⁽⁴⁾ . وقيل : أول وقت طلوع الشمس . وسحر، وهو ثلث الليل الأخير أو سدسه الأخير أو الوقت المتصل بالفجر . وغدا (محذوف اللام) معرب على الدال كأخ ولامه واو . وهو اليوم بعد يومك . وقد يطلق على مطلق يوم يأتي . وعممة ، وهي : الثلث الأول من الليل ، وقيل : وقت صلاة العشاء الأخيرة .

وصباحا، وقت طلوع الشمس وما بعده إلى الضحى . وقيل : من طلوع الفجر . وقيل : ينتهي إلى الزوال، وقد يطلق على النهار مجازا نادرا . وقيل : الصباح من نصف الليل الأخير . ومساء، من الزوال إلى المغرب، وقيل : إلى النصف الأول من الليل . وقد يطلق ما لم يطلع الفجر . وقد يقال للوقت القريب من الفجر صباحا مجازا . وأبد ، هو للزمان المستقبل الذي لانهاية له، وقد يأتي كناية عن طول الزمان . وأمد ، بمعنى : أبد وبمعنى : مدة . وحين، هو للوقت ، وتفسيره بستة أشهر أو أقل أو أكثر في بعض المواضع استعمالا لا وضعي . وتلك الألفاظ كلها تقر بالخفظ⁽⁵⁾ لإضافة نحو : لليوم والمراد الألفاظ لا معانيها ، فليست في ذلك ظروفا لكن ما فيه التاء دون أل يمنع الصرف للتأنيث والعلمية الجنسية ، على اللفظ المستعمل دالا على الزمان،

(1) المائدة: 03 .

(2) في (ب) : والشمس .

(3) في (ب) : بالفتح وتشديد الياء

(4) سقطت من (ب)

(5) كذا في (ب) و المقصود : " تقرأ بالخفض" ، بالألف المهموزة في " تقرأ " ، و بالضاد في " الخفض " وليست الظاء.

ويجوز فتح الجميع مع تنوين مالم يكن له مانع صرف حكاية لها في حال استعمالها ظروفًا ، ويقدر الخفض في آخرها⁽¹⁾.

وما أشبه ذلك، كغد وفجر وصبح وضحى وضحو، وظهر وعصر ومغرب وعشاء وأصيل، وعشي وعشية ووقت وساعة وأوان والآن وأمس والبارحة ومدة وقطّ (بالتشديد). وبني لتضمنها

[62 / ب] معنى من الابتدائية وإلى الانتهائية. وبالإسكان فيبني لذلك وللوضع على حرفين ، وهو لغة لا تحقيقًا. وعَوْضٌ (بضم الضاد)، وبني⁽²⁾ لأنه متضمن لمعنى: إلى، أي: لا أفعله، إلى ما لا نهاية له، ويعرب إن أضيف⁽³⁾. ودهر وزمان وزمن وسنة وعام وربيع وشتاء وصيف وخريف وشهر وجمعة وأسبوع، ومتى وإذا وإدما وأيان وأنى، ومهما عند مجيز استعمالها ظرفًا وحيث عند مجيز استعمالها ظرف زمان . ومع إذا استعمل في الزمان نحو : جاء مع العصر. ومذ ومنذ؛ وبنينا لافتقارهما إلى الجملة افتقارا لازما. ولدن؛ وبنيت للجمود وعدم التصرف، ولتضمنها معنى من الابتدائية. وإذا ذكرت معها فكالتركيد ، وهو لأول الوقت؛ فإذا قلت: لدن شب، فالمعنى: من أول وقت شبابه وغير ذلك مما لا يخفى عنك ظرفيته إذا حضر لك⁽⁴⁾.

وظرف الزمان يكون مختصًا، وهو ما دل على زمان محدود نكرة أو معرفة كأمثلة المصنف غير حين وغير أمد المستعمل بمعنى: مدة، « ومبهما، وهو ما دل على زمان غير محدود كحين وأمد المستعمل بمعنى مدة »⁽⁵⁾، ولا تتوهم من هذا القبيل أبداً وأما المستعمل بمعناه

(1) يمنع سحر من الصرف إذا أريد به يوم بعينه ، وجرّد من أل و الإضافة، مثل : أزورك يوم الجمعة سحر (يراجع همع الهوامع : 104/2) .

(2) في (ب) : أو بني .

(3) يرى ابن عقيل أن "عوض" بنيت مع أنها غير مضافة إلى جملة حملا على نقيضتها "قط" . ابن عقيل: 148/2.

(4) تستعمل "متى" للزمان فتقول: متى قدمت؟ فيقال: يوم السبت. وتستعمل "مهما" للزمان. (مغني اللبيب: 634/1-635) . و ظرف الزمان قسمان : ما جاز أن يستعمل غير ظرف ، كان يكون فاعلا ، أو مبتدأ، أو خبرا، أو ينتصب مفعولا به ، أو ينجر بغير "من"، كسّرني يوم الخميس ، ويوم الجمعة مبارك . وتستعمل إذا ظرفا ، وهي من الظروف المبنية ، (همع الهوامع : 104/2) .

أيان : تستعمل للعموم (مغني اللبيب : 258-262) مع : من الظروف التي لا تتصرف . أما مذ و منذ ؛ أما مذ فأصله منذ ، تستعمل ظرفا مثل :

وَ مَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَ لَيْدًا وَ كَهْلًا حِينَ شَبَبْتُ وَ أَمْرَدًا

لدن : و تفيد أول الغاية ، سواء مكانا أو زمانا . (الهمع : 164/2-168) .

(5) هذه العبارة سقطت من (ب) .

وإذا أريد بالمبهم : محدود فهو مختص، وذلك بأن يضاف لشيء⁽¹⁾ يحده أو يعرف للعهد بأل أو نحو ذلك. وتجوز إضافة الظروف المبهمة الزمانية لإذا المنونة أو المضافة لجملة مذكورة ، فيعرب المضاف لإذا، ويبنى وتكسر ذال إذا المنون لالتقاء الساكنين الذال والتنوين، وتبقى إذ على الصحيح على بنائها للوضع على حرفين وللزوم الإضافة للجملة؛ نحو: يومئذ وحينئذ ووقتئذ. وأجاز بعضهم عامئذ . وزعم بعض أنه لا يضاف إلى إذ إلا يوم أو حين وساعة وليلة وغداة وعشية وعاقبة. والإضافة⁽²⁾ إلى إذ إضافة عام لخاص، كشجر أراك فهي للبيان. وخصوص إذ إنما هو من إضافتها إلى جملة مذكورة أو محذوفة⁽³⁾.

[ظرف المكان]

وظرف المكان هو اسم المكان المنسوب بتقدير: في على حد ما مر. فليس من ظروف المكان قولك : مكانك طاهر، وأعجبنى مكانك، وأحببت مكانك لعدم معنى: في، وكذا "حيث" في قوله تعالى⁽⁴⁾: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ﴾⁽⁵⁾ لعدم معنى: في لأنه مفعول به ليعلم محذوفا⁽⁶⁾.

وقيل: بأعلم، وما قيل من أن اسم تفضيل لا ينصب المفعول إجماعا باطل، بل قال بعض: ينصبه مطلقا إن خرج عن معناه. والمشهور الجمع مطلقا⁽⁷⁾.

ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم؛ فلا يقال: نمت الدار أو البيت، وصليت المسجد، لأن أصل العوامل الفعل، وهو إنما يدل على المكان دلالة التزام فتعدى إلى المبهم منها؛ لأن للفعل⁽⁸⁾ دلالة عليه في الجملة هكذا بلا قيد.

(1) في (ب) : شيء ، بدون لام .

(2) في (ب) : و إضافة إلى إذا .

(3) الظروف نوعان : مبهم و مختص .

(4) في (ب) : تعالى .

(5) الأنعام : 124 .

(6) هو رأي أبي علي الفارسي وتبعه ابن هشام في أن حيث مفعول به و ليس ظرف مكان. انظر المغني: 258/2-262

(7) ولا ينصب أفعال التفضيل المفعول به على الأصح ، بل يتعدى إليه باللام . (راجع حاشية الصبان على شرح الأشموني : 82-81/3) .

(8) في (ب) : لأن الفعل .

وكذا ينصب من ظروف المكان ما أبهم، هكذا نعم ينصب على الظرفية المكانية [63 / أ]. اسم المكان الميمي ولو كان مختصاً لأنه صيغ عن مادة العامل، فقويت الدلالة عليه كرميت مرمى لفظية التزامية، فقلّت أسماؤه الظرفية مختصة ومبهمه، أعني باللفظية الوضعية. ومعنى كونها وضعية التزامية أن الفعل لا بد له من زمان فذلك التزام، إذ لا يقع فعل المخلوق إلا في زمان مع أنه وضع للزمان أيضاً⁽¹⁾.

نحو: أمام، نقيض خلف، وقد يستعمل بمعنى: خلف، وخلف. وقدام، نقيض خلف. ووراء، بمعنى: خلف. وقد يستعمل بمعنى: قدام. وفوق وتحت وعند (بكسر العين وفتحها وضمها) نحو: عندي مال، وعندي علم. وهي لمكان الحضور، وقد تستعمل في الزمان ومنه: «الصَبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى»⁽²⁾. ويجوز جرّها بمن لا بالي⁽³⁾.

ومع، لمكان الاصطحاب. وهي معربة، ولامها ياء محذوفة غير معتبرة، « وتسكين عينه لغة ربيعة وغنم، لا ضرورة كما قيل. وهي في هذه اللغة»⁽⁴⁾ مبنية موضوعة على حرفين. وإذا جاء بعدها ساكن في هذه اللغة كسرت أو فتحت. وقد تكون بمعنى: عند فتجر بمن وهي كقوله «تعلّى»⁽⁵⁾: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾⁽⁶⁾ (في قراءة تتوين ذكر وكسر ميم من) أي: من عندي تشبيهاً بها في الوقوع خبراً وحالاً وصلة، ووجه الشبه أن عند للحضور ومع للصحبة، ومكان الحضور ومكان الصحبة من معنى واحد.

(1) القول بأن "نمت الدار" و"دخلت البيت" منصوب على المفعولية، بعد التوسع بإسقاط الخافض هو رأي الفارسي و ابن مالك (يراجع همع الهوامع: 112/2-113)

(2) جزء من حديث رواه البخاري عن أنس بن مالك (كتاب الجنائز: رقم 1203، 29/5؛ ورواه مسلم (باب الصبر على المصيبة: 1534، 489/4)؛ ورواه أبو داود (باب الصبر عند الصدمة: 2717، 391/8)؛ ورواه الترمذي (باب الصبر عند الصدمة: 908، 97/4)؛ ورواه النسائي (باب الأمر بالاحتساب والصبر 1846، 6/418)؛ و ابن ماجه (الصبر على المصيبة: 1585، 78/5).

(3) كسر عين "عند" بمن كقوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾.

(4) سقطت هذه العبارة من (ب).

(5) كذا في (ب).

(6) الأنبياء: 24، هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، وهي من القراءات الشاذة، ومعنى "معي" هنا: عندي.

والمعنى: هذا ذكر من عندي و من قبلي؛ أي: أذكركم بهذا القرآن الذي عندي كما ذكر الأنبياء من قبلي أمهم (البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1993: 284/6). وقال أبو حيان: ودخول من على مع نادر ولكنه اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجري مجرى الظرف فدخلت عليه من كما دخلت على قبل وبعد وعند. وضعف أبو حاتم هذه القراءة لدخول "من على" مع "ولم ير لها وجهاً" (همع الهوامع: 168/2).

وهي في : جاء الزيدان معا أو الزيدون معا أو الهندان معا أو الهندات معا ، حال غير الظرف ، وهي للاتحاد في الوقت غالبا حينئذ . وقيل : هي في لغة معربيهها موضوعة على حرفين بلا ثالث مقدر⁽¹⁾.

وإزاء ، بمعنى جانب. وتلقاء ، بمعنى المكان المقابل . وحذاء ، كإزاء . وهنا ، بني لتضمنه معنى أصله أن يدل عليه الحرف . أو بنيت لتضمنها معنى الحرف وهو الإنشاء ، أو لأن معناها جزئي كمعنى الحرف . ويجر بمن وإلى . وهو اسم إشارة للقريب من الأمكنة ، وكذا هاهنا وهناك . وقيل هناك للمتوسط، وقيل للبعيد كهناك (باللام الصريح) في مزيد البعد⁽²⁾ ، وأما هنا بتشديد النون مع ضم الهاء أو فتحها أو كسرهما فللبعيد مثل هنالك بالتخفيف. وقيل : المضمومة المشددة للقريب . وقد تستعمل هنا بلغاتها في الزمان كقوله [من الكامل] :

حَنَّتْ نَوَارُ وَ لَاتَ هُنَا حَنَّتْ [وَ بَدَا الَّذِي كَانَ نَوَارُ أَجَنَّتْ]⁽³⁾

أي: ليس في هذا الوقت حنين، فحرف المصدر مقدر. وثم ، بفتح الثاء ، ويقال : ثمت بفتح التاء وإسكانها . وهي مبنية⁽⁴⁾ ، اسم إشارة للبعيد بني لتضمنه معنى أصله أن يؤدي بالحرف . ولا تقع مفعولا. ويجوز إلحاق هاء السكت في الوقف فيقال : ثمّة ، وقد تلحق في الوصل إجراء له مجرى الوقف⁽⁵⁾ .

وما أشبه ذلك، كيمين وشمال ويسار وجانب عند بعض ، ولدن المستعمل في المكان ولدى، وهو مبني للجمود وعدم التصرف . وقيل : معربة، ويرده قلب ألفه [63 / ب] ياء عند الضمير نحو: لديك ولدينا ولديه . وكفرسخ ونحوه من المقادير. وكحيث وحيثما وقبل وبعد المستعملين في المكان وأين⁽⁶⁾ .

(1) تستعمل "مع" لمكان الاجتماع أو وقته. (مغني اللبيب : 631/1-634) .

(2) هنا يشار به للمكان القريب ، و هو لازم الظرفية .

(3) التخريج : البيت لشبيب بن جعيل في الدرر: 244/1 ، 119/2؛ وشرح شواهد المغني ص919 ؛ والمقاصد النحوية : 418/1 ؛ ولحجّل بن نضلة في الشعر والشعراء ص102؛ ولهما معا في خزانة الأدب : 95/4 ؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص130؛ وتذكرة النحاة ص734؛ والجنى الداني ص489 .

المعنى : لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته ، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك .

والشاهد فيه قوله : " لات هنا حنت " حيث خرجت " هنا " عن الظرفية عند ابن عصفور ، وقد خالفه في ذلك ابن هشام .

(4) في (ب) : و هي مبنية و ربما هو تصحيف .

(5) ويشار للمكان البعيد فقط ب " ثَمَّ " ، مفتوحة الثاء (مغني اللبيب : 234/1) .

(6) من ظروف المكان يمين وشمال وكثير تصرفهما . وتستعمل " لدن " في المكان ، أما " لدى " فتستعمل بمعنى: عند لا

بمعنى : لدن في الأفصح ، و من ثَمَّ كانت معربة .

والظرف إما متصرف، وهو ما يخرج عن الظرفية. ولم يعد كثير منهم الجر بمن تصريفاً. ولم يعد الدماميني⁽¹⁾ « جر هنا»⁽²⁾ بإلى تصريفاً، فينبغي أن يقال فيما يجر بمن فقط أو إلى فقط أنه يتصرف تصرفاً ناقصاً. وإما غير متصرف، وهو ما لا يخرج عنها. وقال بعضهم: إلا إلى الجر بمن. وهو أيضاً إما متصرف كيوم وشهر، أو غير متصرف كغدوة⁽³⁾، وبكرة وعشية وعتمة وضحوة فإنها إذا أريدت⁽⁴⁾ معينة منعت الصرف للعلمية الشخصية والتأنيث. وإذا أريد بها الحقيقة منعت للعلمية الجنسية والتأنيث، وإلا صرفت. وقيل ذلك في بكرة وغدوة وضحوة، وقيل: في غدوة وضحوة. وإذا أريد سحرمعين جاز صرفه، وهو أفصح، ومنعه للتعريف الحاصل من نية أل التي للعهد وللعدل عن التصريح بأل هذه، ووجه صرفه أن التعريف متحصل بنية أل هذه المحذوفة. فذلك علة⁽⁵⁾ واحدة⁽⁶⁾.

والظرف هو أيضاً إما معرب وإما مبني. واختلف هل يجوز عطف اسم الزمان على اسم المكان والعكس أولاً، سواء كانا ظرفين اصطلاحيين أو فيهما ظرفية بالحرف، نحو: أكرمت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد. ويجوز ترك العطف بل هو أولى. وهو أيضاً إما جامد كما مر أو مشتق فإن كان من مصدر الرباعي فصاعداً فعلى وزن اسم مفعوله، أو من ثلاثي واوي الفاء، فعلى وزن مفعول (بفتح الميم وكسر العين)، وإن اعتل اللام فعلى مفعول بفتحهما⁽⁷⁾.

(1) الدماميني : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد ، المخزومي القرشي ، بدر الدين المعروف بابن الدماميني (763هـ/1362م - 827هـ/1424م) عالم بالشريعة والأدب . ولد بالأسكندرية ، ولازم ابن خلدون في القاهرة . وولي قضاء المالكية فيها ، ثم رحل إلى اليمن فالهند حيث مات . من أشهر كتبه : " تحفة الغريب " ، و " العيون الغامزة " و " مصابيح الجامع " ، و " شرح تسهيل الفوائد " . (الأعلام : 6/ 57 ؛ بغية الوعاة : 1/ 66 ؛ وشذرات الذهب : 7/ 181) .

(2) في (ب) : جرهما ، وتظهر صحيحة .

(3) في (ب) : كغده ، وهو سهو .

(4) في (ب) : أريدت .

(5) في (ب) : غلة ، وهو تصحيف .

(6) ظرف الزمان قسمان : متصرف و غير متصرف .

(7) يصاغ الظرف من مادة فعله العامل فيه ، فنقول : رميت مرمى زيد ، و ذهبت مذهب عمرو .

النوع الثاني : مادل على الظرف المشتق هو من اسمه ، كمقعد و مرقد . (يراجع همع الهوامع : 2/ 114) .

وإلا فإن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها، فكذا أو مكسورها فعلى مفعل (بفتح الميم وكسر العين)، هذا هو القياس، ولا ينصب من ذلك شيء على الظرفية إلا بما هو من مادته ومعناه نحو: ﴿وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ (1) إن قلنا أنه جمع مقعد بمعنى : مكان القعود .

[الحال]

[معناه] :

باب الحال ، قدمه لأنه أقرب في المعنى إلى الظرف فمعنى: جاء راكبا، جاء في وقت الركوب ولأن لفظ الحال لغة: الزمان. ويطلق أيضا على ما عليه الشيء من خير أو شر. وقيل: قدمه لأنه من متعلقات المفعول به ؛ إذ هو المزيل لإبهام هيئته. ولا يخفى أنه مقبول. وقد يبحث بأن التمييز لبيان الذات والنسبة، وبيانهما آكدا(2) من بيان الهيئة. وهو يذكر ويؤنث وهو الأفسح. تقول: أعجبتني حاله وأعجبتني حاله، كما يقال حال وحالة.

الحال هو الاسم، تحقيقا كما مثل، وكالمتعلق المحذوف المقدر وصفا النائب عنه الجار والمجرور أو الظرف. أو حكما، وهو الجملة كجاء زيد والشمس طالعة، أي: مقارنا لطلوعها وكالجار والمجرور أو الظرف النائبين عن فعل محذوف منتقل ضميره إليهما، أو باقيا في الفعل المحذوف فإن هذه الجملة الفعلية هي الحال . وإن قيل: الحال هو الظرف أو الجار والمجرور فهو اسم أيضا لكن الظرف اسم واحد تحقيقا(3)، والجار والمجرور اسم واحد حكما. ولا تكون الجملة حالا إلا إن كانت [64/أ] خبرية غير مصدرة بعلامة الاستقبال كلن، وكانت مقرونة بواو الحال أو بضمير صاحب الحال أو بهما، إلا الحال المقدرة فلا بأس باقترانها بعلامة الاستقبال(4) .

(1) الجن :09 .

(2) في (ب) : آكد .

(3) في (ب) : تحقيق .

(4) قد تأتي الحال ظرفا كقولك : أبصرت القمر فوق السحاب ، أو جارا ومجرورا مثل : شاهدت الطائر على غصن ، رأيت زيدا في دارك .

[الحال]

وواو الحال أصلها عاطفة استعيرت لربط الحال دون سائر أخواتها، لأن واو العطف للجمع. والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل ، كما استعيرت فاء العطف للربط ، لاجتماعهما « معا »⁽¹⁾ في السببية. وإذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت خال من قد ، لم تكن معه واو الحال⁽²⁾، وإن ورد موهم قدر المبتدأ. وقيل بالجواز. وقيل : يجوز أن فصل الواو بشيء كمفعول. ولا تربط بالواو الجملة المعطوفة على جملة الحال ، ولا الجملة الحالية المؤكدة لمضمون الجملة، سواء كانت فعلية نحو: هذا هو الحق يتيقن به أو اسمية، نحو: هو الحق لا شك فيه⁽³⁾. ولا الماضوية التالية، إلا خلافا لبعض مستدل بقوله [من البسيط]:

نَعَمْ امْرَأً هَرَمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا⁽⁴⁾

« تعرو أي : تحدث »⁽⁵⁾. ولا الماضوية المتلوة بأو نحو: لأضربنه ذهب أو مكث . ولا المضارعة المنفية بلا ، وما أوهم قدر فيه المبتدأ خلافا لبعض . ولا المضارعية المنفية بما وتلزم الواو مع المضارع المثبت المقرون بقدر نحو: ﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾⁽⁶⁾. وتجاوز في غير ذلك نحو : جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك . ومذهب البصريين غير الأخفش لزوم قد مع الماضي المثبت ، ظاهرة أو مقدره . والمختار عند الكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو، وجواز الإثبات والحذف في المرتبط بالضمير وحده أو بهما . والأولى: جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم: جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه⁽⁷⁾.

(1) سقطت من (ب) .

(2) يشترط في جملة الحال أن ترتبط بصاحبها بواسطة الواو أو الضمير ، أو الواو و الضمير معا.

(3) في (ب) : هذا هو الحق لا شك فيه .

(4) التخرīj : البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح : 95/2 ؛ وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك : 275/3؛ وشرح التصريح : 392/1. روى المؤلف هذا البيت: " نعم امرؤ هرم "، والصواب ما أثبتناه.

اللغة و المعنى : لم تعر : لم تنزل . النائبة : المصيبة . المرتاع : الخائف. الوزر : الملجأ .

يمدح الشاعر هرما بقوله: إنه نعم الرجل ، وليس لمن يصاب بنائبة من ملجأ إلا إياه، فإنه يدفع المصيبة عنه بجليل إحسانه. الشاهد فيه قوله: "إلا وكان لمرتاع بها وزرا" حيث وقعت هذه الجملة حالا بعد إلا، وهي جملة اسمية مبدوءة بفعل ماض ناقص .

(5) الشرح سقط من (ب).

(6) الصف : 05 .

(7) انظر شرح هذه المسائل في حاشية الصبان: 277/2-286 .

وقال محمد بن محمد بن مالك⁽¹⁾ : الثالثة أقل من الرابعة . ولا تكون قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو ، وهو تالي إلا ومتلو أو⁽²⁾ . ونذر قوله [من الطويل] :
 مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفِّ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا⁽³⁾
 وقد يقدر الرابط كقولك : مررت بالبرِّ « قفيزا »⁽⁴⁾ بدرهم أي : قفيز منه بدرهم كقوله [من الكامل]:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ⁽⁵⁾ [وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي]⁽⁵⁾

أي: والماء غامره، وصاحب الحال هو النهار الذي هو فاعل نصف. ويجوز تقدير الضمير أو الواو «وَالْوَاوُ أَوْلَى»⁽⁶⁾، وبيان الضمير الماء غامره فيه أي: في النهار. وقال الفراء والزمخشري: رُبط

(1) محمد بن محمد بن مالك : هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي، أبو عبد الله ، بدر الدين (...-686هـ/1287م) نحوي قدير ، ولد ومات في دمشق ، وسكن في بعلبك مدة زمنية ، وسمي بابن الناظم لأن أباه نظم "الألفية" . له عدة مؤلفات منها : " شرح الألفية " المعروف بشرح ابن الناظم ، و " المصباح " ، وهو كتاب في المعاني والبيان، و " شرح لامية الأفعال "، و " روض الأذهان " . (شذرات الذهب : 398/5؛ وبغية الوعاة : 225/1؛ والأعلام : 31/7).

(2) يجب في الفعل الماضي الذي يتلو " أو " وغير التالي " إلا " المتجرد من الضمير ، دخول قد مع الواو كقوله :
 فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبُسَةِ الْمُتَفَضَّلِ .

(يراجع :أوضح المسالك : 307/2-309)

(3) التخريج: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص 49 ؛ وخزانة الأدب : 35/7 ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 186/1؛ والمقاصد النحوية : 222/3 .

اللغة : لا يلفي حاجة : لا يجد حاجة . قضيت قضاءها : فرغت منها ، و قضيتها مثل قضائي لأمثالها .
 الشاهد فيه قوله : " إلا قد قضيت قضاءها " حيث وردت بعد إلا جملة فعلية ماضوية مثبتة ، حالاً من " حاجة " الواقعة نكرة، وتخصصت بوصفه الجار والمجرور ، والرابط صاحب الحال هو الضمير في " قضاءها "، ولا يصح ربطها بالواو لوقوعها بعد " إلا " . ورأى بعضهم أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضوية الواقعة بعد إلا بصاحب الحال بالواو كما يصح ربطها بالضمير ، و بالإثنين معا .

(4) في (ب) : قفيز .

(5) التخريج :البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص359؛ وإصلاح المنطق ص250،241؛ وشرح شواهد المغني: 878/2؛ ولسان العرب: 331/9 (نصف)؛ وللأعشى في جمهرة اللغة ص1262؛ وخزانة الأدب: 233،235،236/3؛ والدرر: 17/4 ؛ و بلا نسبة في تذكرة النحاة ص683 ؛ وشرح المفصل: 65/2؛ و همع الهوامع 246/1.

المعنى : انتصف النهار و صاحبه لا يعلم ما حل به تحت الماء .

الشاهد فيه قوله (الماء غامره) جاءت الجملة حالاً بعد رابط "و" الحالية محذوف .

(6) في (ب) : والواو و أولى ، وهو سهو من الناسخ .

الاسمية بالضمير وحده نادر، وكذا المضارع المنفي الجائز فيه الواو و الضمير وأحدهما .

المنصوب ، لفظا أو تقديرا أو محلا وهو حكم ، والحكم يلزم من ذكره في الحد الدور وقد مر ما فيه ، **المفسر لما انبهم** « فني»⁽¹⁾. **من الهيئات** ، هيئات مضمون عاملها ، خرج بهذا القيد التمييز فإنه يفسر الذات والنسبة. وهذا التعريف صادق بالحال المؤسسة وهي غير المؤكدة ، غير جامع بالنسبة إلى الحال المؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾⁽²⁾ ونحو: ﴿وَلِيٍّ مُّذَبِّرًا﴾⁽³⁾ والمؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾⁽⁴⁾، والمؤكدة لمضمون جملة . ولا تكون هذه الجملة التي أكد

[64 / ب] مضمونها إلا معقودة من اسمين معرفين جامدين، غير مأولين هما أو أحدهما⁽⁵⁾ بمشتق نحو: زيد أخوك عطوفا أي: رحيمًا. فعطوفا حال مؤكدة لكون زيد أخا باعتبار الغالب في الأخوة من العطف .

وعامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة يحذف وجوبا ، أي : أحقه عطوفا (بفتح الهمزة وضم الحاء) أي : أثبته من حق المتعدي ، أو (بضم الهمزة وكسر الحاء) بمعنى : أتحققه أو أثبته . وإن كان المبتدأ أنا قدر حقني أحد ، وأحقني أحدا والناس . وأحق (بضم الهمزة وفتح الحاء) . وأما زيد أسدٌ مقداما أو « زيد»⁽⁶⁾ أبوك عطوفا . فأسد بمعنى شجاع ، والأب بمعنى: الوالد . فليست الحال بعدهما مؤكدة لمضمون الجملة لعدم الجمود المحض، بل مؤكدة لعاملها وهو أسد وأب إذ هما بمعنى « ما يعمل »⁽⁷⁾ وهوشجاع ووالد . نعم المؤكدة لمضمون الجملة هي مؤسسة بالنسبة لعاملها المحذوف⁽⁸⁾ « والأولى في وصف الأسد أن يقال : مجترئ »⁽⁹⁾.

(1) سقطت من (ب) .

(2) النساء : 79 .

(3) النمل : 10، القصص : 31 .

(4) يونس : 99 .

(5) في (ب) : و أحدهما .

(6) سقطت من (ب) .

(7) في (ب) : ما يفعل .

(8) الحال المؤسسة هي هي المبينة التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ، و مؤكدة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي تنقسم ثلاثة أضرب .

(9) هذه العبارة سقطت من (ب) .

نحو : جاء زيدٌ ركبًا ، حال من الفاعل وهو: زيد . وركبتُ الفرسَ مسرجًا ، حال من الفرس
وهو مفعول إن فتح راءه ، ومن التاء إن كسر . والحال في المثال الأول و الثالث الآتي مقارنة ،
وهي التي قارن معناها معنى عاملها ، أو يقارن في الحال أو المستقبل نحو: زيد يأكل فرحا ، أي :
اتحد زمان أكله وزمان فرحه ، وهو الزمان الحاضر ، أو يتحدان في المستقبل⁽¹⁾. وأما المثال الثاني:
كسرت راء مسرجا أو فتحته، فمسرج فيه حال محكية ، وهي ما يسبق معناها معنى عاملها ؛ فإن
التسريح سابق على الركوب. والمقدرة هي ما سبق معنى عاملها معناها نحو: ﴿أَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾⁽²⁾،
فإن الدخول سابق على الخلود. ويجوز كونها محكية ، أي : ادخلوها وقد نويتم الخلود قبل الدخول .
وكل مقدرة مقارنة بالتأويل ، لأن النية مقارنة لمعنى العامل ، « وكذا كل محكية تكون مقارنة
بمعنى الاتصاف ، فالمعنى مثلا : ركبت الفرس متصفا بالتسريح »⁽³⁾. هذا هو التحقيق.

ولقيتُ ، (بكسر القاف) عبدَ اللهِ ركبًا ، حال من عبد أو من التاء ، فإن كانت قرينة للسابق
فمن السابق ، وإلا فمن الثاني لقربه كما أنه إذا كانت حالان⁽⁴⁾ أو أكثر ، كل بصاحبها. تجعل الأولى
لما يليها ، والثانية للأول والثالثة للثاني وهكذا. نحو: لقيت زيدا مصعدا منحدرًا ، ليتصل أحد الحالين
بصاحبه عند الجمهور . وقال الدماميني والسيوطي الأول للأول ، والثانية للثاني وهكذا لأن الأحسن
عند البيانين اللف والنشر المرتب . وأقول : ذكر الخطيب القزويني⁽⁵⁾ أن شرط اللف والنشر الوثوق
برد السامع كلا إلى ما هو له . والخلاف هنا حيث لم تكن القرينة ، فإن كانت عمل بها نحو: لقيت
هندا مصعدا منحدرًا ، ولقيت الزيدين راكبا ماشيين . والأولى عند عدم القرينة جعل كل حال بجانب
صاحبها وإذا لم تجعل كذلك فعدم العطف أولى، لئلا يتوهم أنها لواحد في وقتين ، أو أوقات إلا إن لم
يكن التوهم .

(1) الحال تنقسم باعتبار زمنها إلى ثلاثة :

مقارنة ، ومقدرة ، و محكية (يراجع حاشية الصبان : 287/2-288 ، مغني اللبيب : 149/2-151) .

(2) الزمر : 73 .

(3) هذه العبارة سقطت من (ب).

(4) في (ب) : حالا .

(5) الخطيب القزويني : محمد بن عبد الرحمن بن عمر ، أبو المعالي ، جلال الدين القزويني ، الشافعي ، المعروف بخطيب
دمشق (666هـ/1288-739هـ/1338م) قاض ، و فقيه متأدب . أصله من قزوين (مدينة في شمال فارس قرب همدان)
ومولده بالموصل . تولى القضاء في الروم فدمشق ثم مصر ، ثم نفاه السلطان على دمشق وبقي قاضيا بها إلى أن توفي . من
مصنفاته : " تلخيص المفتاح " في المعاني و البيان ، و " لإيضاح " في شرح التلخيص . (بغية الوعاة : 66 ؛ كشف الظنون :
473 و 1009 ؛ الوافي بالوفيات : 242/3 ؛ والأعلام : 92/6) .

كقوله :

[64/ ب] : [من الوافر]

وَإِنَّا سَوْفَ تَدْرِكُنَا الْمَنَآيَا مَقْدَرَةً لَنَا وَمَقْدَرِينَآ (1)

والتحقيق أنه لا يكون من تعدد الحال في الاصطلاح إلا إن تعدد لصاحب واحد نحو: جاء زيد فرحا مستبشرا، أو: جاء الزيدان فرحين مستبشرين ، وجاء الزيدون فرحين مستبشرين . وجعل الفارسي وابن عصفور الحال غير الأول نعتا للحال قبلها المتصلة بها أو حالا من الضمير فيها، إلا في نحو: هذا بسر أطيب منه رطبا، فقالا فيه بالتعدد (2). وليس منه جاء الزيدان راكبا ماشيا ، وجاء الزيدون آكلا ضاحكا حزينا، وجاء زيد وعمرو ماشيا راكبا. ولا جاء زيد ضاحكا وآكلا للعطف على التحقيق، وأما: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (3) فقالوا : إنه من التعدد (4) .

وما أشبه ذلك، من الأحوال المنقلة التي هي أوصاف ، ومن اللازمة وغير التي هي أوصاف والآتية من الفاعل أو المفعول أو من غيرهما. فاللازمة مثل: دعوت الله سميعا ، ومثل: ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (5)، فإن الله سبحانه أبدا سميع وقائم بالقسط . والغالب كونها متنقلة و أوصافا كأمثلة المصنف . ويكثر مجيء الحال مصدرا (6). والصحيح أنه مقيس لأن ذلك على المبالغة، أو تأويل المصدر بالوصف أو تقدير مضاف . وكل ذلك مقيس والمجاز مقيس . أما إذا قدر مضافا فمجاز حذف، وأما إذا أول بالوصف فمجاز لغوي لعلاقة الجوار .

-
- (1) جاءت في النسخة الأم : " مقدرين " دون ألف الإطلاق ، و الصواب ما أثبتناه .
- التخريج : البيت لعمر بن كلثوم في ديوانه ص66 ، وخزانة الأدب : 177/3، وشرح عمدة الحافظ ص461 .
- اللغة : المنايا ج منية وهي : الموت يقول ان الموت آت لامحالة ، فهو مقدر علينا ولا نستطيع الهروب منه .
- الشاهد فيه قوله : " مقدره لنا و مقدرينا " ، حيث عطف أحد الحاليين على الآخر؛ فإن " مقدره " حال من الفاعل وهو " المنايا " ، و " مقدرينا " حال من المفعول (ضمير المتكلم : نا) .
- (2) ذكر النحويون أنه يجوز أن تتعدد الحال كالخبر والنعت ، (يراجع: شرح الرضي على الكافية : 12/2-13).
- (3) الإنسان : 03 .
- (4) في (ب) : فعده من التعدد .
- (5) آل عمران : 18 .
- (6) تكون الحال المبينة المؤسسة منتقلة، أي وصفا غير لازم ، وقد تكون ثابتة (انظر: أوضح المسالك : 299/2-303).

لأن الملازم لشيء حتى كأنه هو لا بد مجاور له نحو : أحي الله زيدا صوما ، لما كان زيد ملازم للصوم فهو صوم⁽¹⁾ .

روي عن المبرد قياس مجيء الحال مصدرا مطلقا ، وروي عنه أنه قاسه إن كان نوعا من عامله نحو: جاء زيد سرعة . ويجوز كون ذلك المصدر مفعولا مطلقا لعامله المذكور على حد قعدت جلوسا، أو لمحذوف من لفظه والمحذوف حال . وقاسه بعض بعد أما ، وبعد خبر شبه به مبتدأه ، وفيما إذا كان الخبر مقرونا بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علما، وزيد زهير شعرا. والحق أن ذلك من التمييز . ونحو⁽²⁾ : أما علما فعالم . والحق أنه مفعول أي : متى تذكر علما⁽³⁾ .

ويكثر جمودها مأولة بالوصف في سعر ، وفي كل ما يظهر تأولا بلا تكلف ، كالدال على المفاعلة أو التشبيه أو الترتيب نحو: بع البر صاعا بدرهم ، فصاعا حال وبدرهم نعته ، أي : كائنا بدرهم؛ والمعنى : بعه مسعرا مدّه بدرهم (بفتح العين) ، ورفع مده على النيابة عن الفاعل، وتعليق الباء بمسعرا. ونحو: بعه يدا بيد، فيدا حال، وببدرهم نعته ، أي : ثابتة مع يد ، هذا بيان الصناعة؛ والمعنى: بعه⁽⁴⁾ مقابضا (بكسر الباء) على الحالية من فاعل بع ، أي : بعه قابضا من المشتري، وقابضا المشتري منك. ونحو: كر زيد أسدا أي: رجع شجاعا ، فاستعير أسد لمعنى شجاع .

فالمجاز لغوي وهذا بناء على مختار

[65 / أ] السعد من جواز الاستعارة مع ذكر المشبه والمشبه به معا نحو: زيد أسد ، ويقدر: رجع كأسد أو مثل أسد ، فالتجوز بالحذف . ونحو : ادخلوا رجلا رجلا أي : مترتين⁽⁵⁾ ، فرجل : حال، ورجلا : حال أخرى صناعة ، ولو كان المعنى أنهما حال واحدة . وقيل : مجموعهما حال والنصب في الآخر. وأما الأول فوسط كلمة ونصبه وتووينه إنما هو حكاية ومحاكاة .

(1) يعني عن الحال المشتق وصفه كقول الله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ أو تقدير مضاف قبله مثل المثل العربي: وقع المصطرعان عدلي غير . أي وقعا معا ، ولم يصرع أحدهما الآخر ، والتقدير : مثلي غير . (اللسان لابن منظور: 433/11)

(2) في (ب) : و هو .

(3) يأتي الحال بكثرة مفعولا مطلقا كقوله تعالى : ﴿ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَاعْلَمُ ﴾ وقوله أيضا : ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ، وقوله : ﴿ وادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ .

(4) في (ب) : معه ، وهو تحريف .

(5) في (ب) : مرتبين .

وقيل : الأول حال والثاني نعت على حذف مضاف أي : ذا رجل أو معاقب رجل أو مفارق رجل .
 واستحسن بعضهم كونه معطوفاً بالفاء أو ثم محذوفة⁽¹⁾ . وتكون الحال جامدة غير مأولة بالوصف إذا
 وصفت بمشتق أو بمثله نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾⁽²⁾ ، أي : تشخص وظهر و[نحو]: ﴿ قُرْآنًا
 عَرَبِيًّا ﴾⁽³⁾ ، أي : منسوب للعرب، أو منتسب إليهم أي : من لغتهم . وتسمى موطنة (بكسر الطاء) أي :
 ممهدة لما بعدها . وهو المقصود .

وليس من هذا أمثلة السعر والمفاعلة ، لأن الحال فيهما بالنظر إلى المعنى مجموع أشياء ، وإذا كانت
 عدداً نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾⁽⁴⁾ . وإذا كانت دالة على حالة وقع فيها تفضيل نحو: هذا بسرا
 أطيب منه رطباً . وإذا كانت نوعاً لصاحبه نحو: هذا مالك ذهباً . وإذا كان فرعاً له نحو: هذا حديدك خاتماً
 و[قوله تعالى]: ﴿ تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ يُبُوتًا ﴾⁽⁵⁾ . وإذا كان أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً . وقيل ذلك كله
 مأول بمشتق بمقرون أو متصفاً⁽⁶⁾ بصفة البشر ومعدوداً ومطوراً⁽⁷⁾ بطور البسر والرطب ، ومنوعاً
 ومصنوعاً ومتأصلاً . وفي تأويله تكلف⁽⁸⁾ .

وتأتي الحال من اسم الناسخ وخبره ، ومن النائب وغيره . واختلف في مجيئها من المبتدأ أو الخبر،
 والصحيح المنع ، إلا إذا كان المبتدأ اسم إشارة فتجوز الحال منه ، ومن الخبر . ويجيء من المضاف إليه إن
 كان المضاف وصفاً أو مصدراً أو اسم مصدر، أو ما في معنى ذلك ، أو كان جزء المضاف إليه ، أو مثل
 جزءه في صحة الاستغناء عنه . وأجاز الفارسي مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً⁽⁹⁾ .

(1) يغني عن اشتقاق الحال دلالاته على سعر — كما أشار إليه المؤلف — أو مفاعلة . وينوب عنه التشبيه أو الترتيب (شرح
 الرضي على الكافية: 32/2-35) .

(2) مريم: 17 .

(3) يوسف: 02 ، طه: 113 ، الزمر: 28 ، فصلت: 03 ، الشورى: 07 ، الزخرف: 03 .

(4) الأعراف: 142 .

(5) الأعراف: 74 .

(6) في (ب) : مقروناً و متصفاً .

(7) في (ب) : و مطوراً .

(8) تأتي الحال جامدة على غير عاداتها ، غير مؤولة بمشتق في عدة مسائل (يراجع : شرح الأشموني: 7/2) .

(9) جوز النحاة مجيء الحال من المضاف إليه والمبتدأ ، و في مجيئها من اسم كان خلاف (راجع حاشية ابن الحاج على
 شرح خالد للأجرومية: 117، أوضح المسالك: 285/2) .

[شروط الحال وشروط صاحبها]

ولا كون الحال إلا نكرة ، لئلا يتوهم كونه نعتا، لأن الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وحملتا⁽¹⁾ حالة رفع المنعوت وجره على حالة نصبه ، أو لأنه يوهم قطع النعت إلى النصب . وأما: جاء زيد وحده فمن الحال النكرة ، لأن إضافة وحد لا تفيد التعريف بل ولا التخصيص ، والمعنى منفردا⁽²⁾. وأما : « كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ » ، ففي معنى كلمته : مشافها . وأما: « وَأَرْسَلَهَا الْعِرَّاكَ »⁽³⁾ ففي معنى : أرسلتها معاركة . وأما : « جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ »⁽⁴⁾ ففي معنى : جاءوا كثيرا. وأجاز الكوفيين تعريف الحال إن تضمن معنى الشرط نحو : يعجبني عبد الله المحسن لا المسيء⁽⁵⁾ أي: إن كان محسنا لامسيئا ، وأجازه البغداديون ويونس مطلقا نحو: جاء زيد الراكب . وأما : جاءت الخيل بداد (بكسر الدال) كحذام فمن تكثير الحال، لأن بداد ولو كان علما لحقيقة التبديد لكنه بمعنى: متفرقة. ومن أجاز تعريف الحال لم يحتج أن يؤول ما جاء منه معرفا⁽⁶⁾ .

[66/ أ] ولا يكون صاحبه إلا معرفة ، أي لا يكون أصالة إلا معرفة، وأما كونه نكرة بمسوغ أوغيره فعلى طريق الفرعية. أوأراد بالمعرفة المعرفة حقيقة والمعرفة حملا؛ وهي النكرة مع المسوغ ، فإن إزالة بعض الإبهام عن النكرة بالمسوغ كإزالة الإبهام بالتعريف. ومالم يكن من المسوغات مزيلا للإبهام فمحمول على المزيل، لكن في ذلك جمع بين الحقيقة المجاز، وفيه خلاف. أو يقدر عطف أي: إلا معرفة أومايقرب منها من النكرات، وهو ماله مسوغ. وأولى من ذلك أن يريد بمعرفة المخصص تسمية للعام وهو كل مافيه تخصيص؛ وهو المعرفة إذ فيها تخصيص وزيادة والنكرة المخصصة باسم الخاص

(1) في (ب) : حملت .

(2) مذهب سيبويه في هذا المثال أن وحده حال من الفاعل (حاشية الصبان :2/255-257) وهذا القول من أمثال العرب ، وقد ورد في لسان العرب 528/13 (فوه) ؛ والمستقصى : 61/2؛ ومجمع الأمثال : 200/1 . ويروى "حدثني فاه إلى في" أي : مشافها و ليس بيننا شيء .

(3) قد وردت هذه الجملة في بيت للبيد [من الوافر] :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَّاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَ لَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

اللغة : العراك : الازدحام على الماء ، يذدها : يحبسها، الدخال : أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. الشاهد فيه قوله : " أرسلها العراك " حيث وقع الحال معرفة مؤول بنكرة ، وتقديره : " أرسلها معتركة " .

(4) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص95 ؛ وجمهرة الأمثال : 316/1 ؛ ولسان العرب: 27/5 (غفر) ، 271/6(جش) ، 109/12(جم) ، أي : بكثرة ، وقيل : معناه : جاؤوا ولم يتخلف منهم أحد .

(5) في (ب) : " يعجبني عبد الله الحسن المحسن لا المسيء " .

(6) جوز يونس و البغداديون تعريف الحال . (يراجع الهمع : 230/2-232) .

وهو لفظ المعرفة. فلفظ معرفة مجاز أريد به عموم المجاز والمسوغات لمجيء الحال من النكرات⁽¹⁾ تقديم الحال عليها، ووصف النكرة وإضافتها لنكرة وعملها فيما بعدها . وتقديم النفي أو النهي أو الاستفهام عليها واشترакها مع معرفة في الحال نحو: « جاء زيدٌ ورجلٌ راكبين وضاحكين »⁽²⁾ ، جاء رجل وزيد ضاحكين، وضرب زيد رجلا متنازعين . أومع ما له مسوغ نحو: جاء رجل غلام وامرأة فرحين؛ فرفع: امرأة. وكون الحال على خلاف الأصل لجموده نحو: هذا خاتمك حديداً، وكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وعن بعض. وكل ما يكون مسوغاً للابتداء يكون مسوغاً للحال ، وقد يكون نكرة بلا مسوغ سماعاً⁽³⁾. وقيل : يقاس ذلك . وفي الحديث : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ص) قَاعِدًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا »⁽⁴⁾ .

ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، أي: لا تكون أصالة إلا بعد تمام الكلام « وأما مجيئها وسطاً أو أولاً فعلى الفرعية ، أولاً تكون إلا بعد تمام الكلام»⁽⁵⁾ تحقيقاً أو حكماً نحو: مجيئك فرحاً يعجبني فإن فرحاً: حال من الكاف وهو صاحبها، والعامل مجيء . وإنما تم الكلام الاصطلاحي ببيعجبي، ومع هذا فالأصل تقديم الحال عليه . ويحتمل أن يريد بقوله : بعد تمام الكلام أن تكون زائدة عن أركان الكلام تأخرت أو لا ، وأن ذلك هو الأصل .

وأما مجيئها عمدة فيما نابت فيه عن الخبر ففرع . وهي فضلة من حيث تمام الأركان بدونها في نحو: لا تصل ناعساً. ولو كانت عمدة من حيث المعنى⁽⁶⁾ . ويجوز تقديم الحال على عاملها الذي هو فعل متصرف، أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مبالغة أو صفة مشبهة ، أو مجرد ذلك من أل.

(1) في (ب) : من النكرة .

(2) سقطت هذا المثال من (ب) .

(3) لما أشبهت الحال الخبر في المعنى، وصاحبها أشبه المبتدأ ، فلم يجز النحاة مجيء الحال من النكرة إلا بمسوغ. وقد يكون صاحب الحال نكرة من غير مسوغ . وقد أجاز سيبويه : فيها رجل قائماً ، و الحديث الشريف : " وصلى وراءه رجال قياماً " ، وهو قليل . (شرح الرضي على الكافية : 2/15-21) .

(4) أخرجه " البخاري " في " صحيحه " في : (كتاب الأذان — باب إنما جعل الإمام ليؤتم به 169/1) برواية : " فصلى جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا ... " . و " مسلم " في " صحيحه " في (كتاب صلاة الجماعة — باب إنتمام المأموم بالإمام) 2 : 19 . و " مالك " في " الموطأ " في : (كتاب صلاة الجماعة — باب صلاة الإمام وهو جالس 135 : 1) .

(5) سقطت هذه العبارة من (ب) .

(6) الصفحات ابتداء من هذه الكلمة ساقطة في (ب) ، أي من الصفحة (66/أ) إلى غاية قوله : " زيد العاقل جاء ولو بدلاً ، وقد اشتهر أن المبدل منه في نية الطرح " في الصفحة : (74/ب) .

وقيل: يجوز تقديمها على الصفة المشبهة المقرونة بأل ، بناء على أنها غير موصولة ، لا على عاملها الذي هو فعل غير متصرف أو اسم فعل أو اسم تفضيل. أو ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وحرف التمني أو الترجي

[66 / ب] أو التشبيه أو التنبيه أو الظرف أو الجار والمجرور، أو الاستفهام المقصود به التعظيم نحو: [قوله من مجزوء الطويل] :

[بَأَنْتِ لِتَحَزُنْنَا عَفَا رَهُ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ (1)

ولك أن تجعل ما نافية ، أي: بل أنت أعظم من الجارة (2). وقد ورد تقديم الحال على عاملها الظرفي نحو: زيد راكبا على الفرس. وأجاز الفراء والأخفش القياس على ما ورد من ذلك. واشترط غير الفراء من الكوفيين أن يكون المبتدأ ضميرا . ويجوز عند بعض بقوة إن كانت ظرفا أو جار ومجرورا نحو: زيد على صوم في سفر. وأجاز الأخفش تقديمها على المبتدأ المسبوق بخبره. وأجازه ابن برهان إن كانت ظرفية وحمل عليه [قوله تعالى] : ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾ (3). ويجوز باتفاق تقديمها على المبتدأ مع تأخيرها عن الخبر نحو: في الدار جالسا زيد ، وصاحبها ضمير الخبر (4) ولا تتقدم الحال على عامل (5) قرن بحرف مصدر أولام ابتداء أو قسم ، ولا على الموصول الاسمي، ولا على المصدر مطلقا . وإن قدر بحرف مصدرا ، أو إن لم يكن الحال ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا على النعت . وأجاز ابن هشام في: مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسورا سرجها أن يقال : مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه؛ فمكسورا : حال عامله النعت وهو: ذاهبة. وأجاز بعض : إن زيدا الراكبا آت .

-
- (1) التخريج : البيت للأعشى في ديوانه ص203؛ وخرانة الأدب 3/308-310 ، 486،488/5 ، 250/7 ، 240/9 ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص193 ؛ ولسان العرب : 63/4 (بشر) ، 154/4 (جور) ، 589/4 (عفر)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص452؛ وشرح ابن عقيل ص347؛ و شرح عمدة الحافظ ص435؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 171 .
- اللغة و المعنى : بانث : بعدت . تحزننا : تورثنا الحزن . عفارة : اسم امرأة . يقول : بعدت عفارة لتورثنا الحزن والأسى ، فيا جارتى لست كسائر الجارات .
- الشاهد فيه قوله : " يا جارتا ما أنت جارة " حيث استعمل النداء المراد منه الاستفهام . والمقصود به هنا التعظيم . وفي قوله : " جارة " حيث وقع تمييزا بعدما اقتضى التعجب . ويروى البيت بجعل الصدر عجزا ، والعجز صدرا
- (2) الحال مع عاملها ثلاث حالات : فيجب تقديمه، وواجب تأخيرها ، وجائز الوجهان .
- (3) الكهف : 44 .
- (4) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال إذا كان العامل فيها ظرفا أو جارا و مجرورا (يراجع شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب : 24-31/2) .
- (5) لا تتقدم الحال على عامل متصرف إذا كان مصدرا مقدرا بحرف المصدر (يراجع شرح الأشموني : 25/2) .

ويجب تقديم الحال إن كانت اسم استفهام نحو: كيف جاء زيد؟ ويجوز تقديم الحال على اسم التفضيل مع أنه غير متصرف، بل يجب على الصحيح، وذلك في نحو: زيد مفرداً أنفع من عمرو ومعاناً، ونحو: زيد شبل أقوى من نمرتين، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفين في المعنى، أو متحدين فيه مفضل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى. والله أعلم (1).

[التمييز]

[تعريفه وأقسامه]:

باب التمييز، ويقال له التبيين والتفسير، والثلاثة مصادر سمي بها اللفظ الذي يقع به معاني تلك المصادر، فذلك من باب تسمية الآلة باسم مايفعل بها. ويقال له: المميز والمبين والمفسر بكسر ما قبل الأواخر على المجاز العقلي.

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات نحو قولك: الخ. خرج بقوله من الذوات الحال، وخرج نحو: الحسن الوجه بالنصب على التشبيه بالمفعول بقوله نحو: قولك. فتمثيله تتميم للحد، فكأنه قال: الذي هو على طريقة هذه الأمثلة في التتكير. ولا مانع من أن يكون جرى على مذهب الكوفيين من جواز تعريف التمييز، فإنه يجوز عندهم في الوجه في المثالين أن يكون تمييزاً، على أنه قوله: لا يكون إلا نكرة إلا به أصالة أو غالباً، على حد ما مر في الحال إذ قال: ولا يكون صاحبه إلا معرفة، لكن لا بد من قيد يخرج ما إذا نصب الوجه على التشبيه. ولعل في النصب على التشبيه تلويحاً إلى معنى قولك: أحسن الله الوجه أو وجهه، وبحد. ويحتمل أن يكون المنصوب على التشبيه بالمفعول به إخراجاً بالمثال، أي على هذه الطريقة في أمثله من أنه لا يقال له: منصوب على التشبيه. ولا تتوهم دخول اسم لا. ونحو [قوله من البسيط]:

(1) وقد أخرج المصنف: زيد حسنٌ وجهه، على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول. وإذا كان عامل الحال اسم تفضيل وجب توسط أفعال بين حالين (يراجع مع الهوامع: 239/2-241).

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا [لَسْتُ أَحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ] (1)

في حد المصنف

[67/أ] فضلا عن أن يحتاجا الى ما يخرجهما، واستدل الكوفيون على جواز تعريف التمييز بقوله [من الطويل]:

[رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا] وَطَبِئْتَ النَّفْسَ [يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو] (2)

وقال البصريون: أل زائدة والنفس مشبه بالمفعول. وناصب التمييز ما فسره التمييز من نحو تصبب وتفقأ وطاب وأكرم وأجمل وطيب في نحو: أعجبنى طيبك نفسا. وطيب في نحو: أنت طيب نفسا. ونحو ذلك مما دل على الحدث المعلق على شيء إجمالا. وعشرين وتسعين ونحوهما من الأعداد المنصوب تمييزها. ومقدار مساحي أوكليي أووزني. وزعم بعضهم أن ناصبه الجملة فيمادل على حدث إن كانت. وماذكره المصنف يدل على أن التمييز أبدا تمييز ذات، وهو مذهب ابن الحاجب (3) فالذات إما مذكورة. وذلك في العدد والمقادير، وإما ملاحظة وذلك في تمييز الحدث. وهو الذي يقال له تمييز النسبة. فإن النسبة في الحقيقة الإبهام فيها إذا تعلق الطيب بزید في: طاب زيد نفسا أمر معلوم، إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة، هل هو داره أو علمه أو جسمه أو نفسه (4).

(1) التخریج : البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص 524 ؛ والأشياء و النظائر : 16/4 ؛ وأوضح المسالك : 283/2؛ وتخليص الشواهد ص 405؛ وخرانة الأدب 111/3، 124/9؛ والدرر: 186/5؛ وشرح أبيات سيوييه: 420/1.
اللغة والمعنى: لست أحصيه: لست أعرف عدده. إليه الوجه و العمل : أي إليه تتوجه الوجوه والأعمال الصالحة يقول: إنني استغفر الله من ذنوبي العديدة، وهو رب العباد الذي إليه تتوجه الوجوه والأعمال الصالحة.
الشاهد فيه : أن الشاعر نصب "ذنباً" على المفعولية لا على التمييز.
(2) سبق تخريجه.

(3) ناصب التمييز هو ذلك الاسم المبين الذي فسره التمييز ، وهو المميز بلا خلاف . واختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة (يراجع أوضح المسالك : 319/2) . فتمييز النسبة يفسر العامل (يراجع شرح المفصل : 35/2-41).
وابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو ، جمال الدين ،ابن الحاجب (570هـ/1174م- 646هـ/1249م) ، فقيه ، ومن أئمة النحويين . ولد في أسنا (مصر) ، وعلم بالجامع الأموي بدمشق في زاوية المالكية، وتوفي بالإسكندرية . من تصانيفه : "الكافية" و "الشافية" . (بغية الوعاة : 134/2 ، الأعلام : 214/4) .
(4) انتقل للحديث عن التمييز المحول كقفيز برا (القفيز مكيال عراقي : وهو من الأرض قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعا ، لسان العرب : 3701/5) ، أووزن : كمنوين عسلا (المنوان ، ويقال : منيان قال في اللسان :

تصيب ، سال أو تحدر . زيد عرفاً، وتفقاً ، امتلاً بكرٍ شحمًا ، المثال الأول والثالث والسادس والسابع من التمييز المحول . ولا يكون التمييز محولا إلا إن كان تمييز نسبة ، فالأول والثالث وهو قوله: **وطاب محمد نفسا** ، محولان عن الفاعل أي : تصيب عرق زيد . وطابت نفس محمد. ولما أسند الطيب إلى محمد أسقطت تاء التأنيث . ويجوز أن يكون الأصل : طاب نفس محمد (بدون تاء) لأن النفس مؤنثا مجازا ، وإن إضافته إلى مذكر يغني عنه . والسادس والسابع محولان عن المبتدأ أي: أبو زيد أكرم من أبيك ، ووجهه أجمل من وجهك . وبعض يعبر بأنهما محولان عن الفاعل، اعتبار الضمير الأب، وضمير الوجه في: أكرم وأجمل. وبعض يعبر بأنهما محولان عن المضاف. والثاني تمييز النسبة كما مر، ولكنه غير محول كقوله : امتلاً الاناء ماءً و﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽¹⁾ ؛ والباء زائدة في الفاعل . لكن الصحيح أن شهيدا حال ، والله دره فارسا . وصححوا أيضا أنه حال ، إلا أنه تغلبت عليه الإسمية وخرج عن الوصفية. وكون تمييز النسبة محولا عن المفعول به أيضا مثل قول ربنا سبحانه وتعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾⁽²⁾ أي : وفجرنا عيون الأرض .

واشتريتُ عشرينَ غلامًا ، وملكْتُ تسعينَ نعجةً، أنثى الكباش ، أو بقرة الوحش . ولا بعد في ملكه تسعين أمةً. واعلم أن تمييز المكيل والموزون نصبه أولى من جره على [67 / ب] الإضافة، لأن نصبه نص في أن المراد به المكيل والموزون . والجر يحتمل ذلك . ويحتمل أن المراد نفس المكيل والميزان. والتحقق أن تسميته تمييزا إذا جر تسمية لغوية نظرا للمعنى⁽³⁾. **وزيد أكرم منك أبا، وأجملُ منك وجهًا** ، التمييزان فاعلان في المعنى، إذ المنتصف بالأكرمية : الأب وبالأجملية: الوجه. وأيضا هما محولان عن فاعل مستتر كما مر. ويجوز أن يقال الأصل: كرم أبوه⁽⁴⁾ .

= والأول أعلى، تشنية منا، وجمعه أمناء، وهو الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وهو رطلان، انظر لسان العرب، ممن: 4279/6.

(1) النساء: 79-166، يونس: 29، الرعد: 43، الإسراء: 96، الفتح: 28 .

(2) القمر: 12 .

(3) قال الأشموني : النصب في نحو : ذنوب ماء و حب عسلا أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من جنس المذكور . وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . (شرح الأشموني : 48/2) .

(4) تمييز اسم التفضيل هو فاعل في المعنى .

* فائدة *

قال الدماميني والصبان : تجب مطابقة تمييز الجملة أي : النسبة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول، نحو: كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً. وكذا إن كان غيره، وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو: خسر الأشقياء أعمالاً. أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس ، نحو: كرم الزيدون آباءً . ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم السابق متعدداً نحو: كرم الزيدون آباء إذا كان أبوهم واحداً. أو بالعكس وخيف اللبس نحو: نظف زيد أثواباً وكرم آباءً. وكان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: الأتقياء جادوا عملاً. وترجح في نحو: حسن زيد عينا ولعست هندُ شفةً (اللحس: ما بين السواد والحمرة)⁽¹⁾. ويترجح تركها في نحو: حسن الزيدان أو الزيدون وجهاً⁽²⁾. ويوافق التمييز الحال في أنه نكرة أبداً على الصحيح كما قال.

ولا يكون التمييز إلا نكرة، وفي أنه اسم نكرة فضلة منصوبة رافعة للإبهام، وفي أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام كما قال: ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، أي: إلا زائداً عن أركان الإسناد ولو اعتمد عليه المعنى، في نحو: ما طاب زيد إلا نفساً، إن أجزنا التفريع في التمييز، كما يعتمد على الحال في نحو: ما جاء زيد إلا راكباً. أو أراد بكونه لا يكون إلا بعد تمام الكلام، أنه لا يكون أصالة إلا بعد تمامه، فإن جاء قبله ففرع . ولا يكون إلا بعده تحقيقاً أو حكماً، فإنه إذا لم يكن بعده فهو بعده حكماً. ولعل مراده على غير التوجيه الأول بالكلام عاملها ، لأنه كلام لغة ، أولاً لأنه بعض الكلام النحوي. وكذا في الحال فإنك تقول: عشرون رجلاً جاءوا، وعشرون ديناراً عندي ، بتقديم التمييز على الخبر. وطيبك نفساً حسنٌ كذلك. ولا يتقدم التمييز على عامله غير المتصرف إجماعاً وأما قوله [من الرجز]:

(1) يراجع لسان العرب : 4041/5-4042 (مادة : لعس) .

(2) ذكر الشارح أنه يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول ، أي متحدان في المعنى ، في الأفراد و التنثية و الجمع ، وكذا إن لم يتحدا من حيث المعنى (يراجع حاشية الصبان : 289/2-291) .

وَتَارُنَا لَمْ يُرْ نَارًا مِثْلَهَا

[68 / أ] [قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدَّ كُلُّهَا] (1)

فضرورة لأن "مِثْلًا" غير متصرف إذ لا فعل له ولا مصدر ، ولا هو وصف ولا غير ذلك وإنما المتصرف غير الثلاثي من مادته. أو الرؤية علمية ف "نارا" مفعول ثان. واختلف في قياس تقديمه على عامله المتصرف. وأما توسطه بين العامل ومعموله نحو : طاب نفسا زيد فجائز (2). ويخالف التمييز الحال في أنه لا يكون إلا اسما، والحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا على مامر من أنهما الحال أونائبان عن الحال. وفي أنه لا ينبوب عن عمدة ، والحال تنوب عن الخبر نحو: ضربني العبد مسيئاً. وفي أنه مبين للذوات فقط، أولها تارة، وللنسبة أخرى قولان والحال مبين للهيئات، ودخل في الهيئة نحو: تكلم صادقا. وفي أنه لا يتعدد، والحال تتعدد على الصحيح. وفي أنه لا يتقدم على عامله المتصرف، إلا على قول، أو يتقدم الحال على عامله المتصرف إجماعا. وفي أنه لا يتقدم على عامله غير المتصرف إجماعا، والحال يتقدم على عامله غير المتصرف. وفي قول الفراء والاختفش مطلقا. وفي قول الكوفيين فيما كانت فيه الحال من مضمير نحو: أنت قائما في الدار، وعند بعض فيما إذا كان ظرفا. وفي أنه حقه الجمود وحق الحال الاشتقاق. وفي أنه لا يكون مؤكدا بخلاف الحال وأما قوله [من الكامل]:

(1) التخريج : البيت بلا نسبة في شرح الأشموني : 52/2 ، والمقاصد النحوية : 239/3 .

اللغة : معد : أبو العرب العدنانية .

المعنى : يفخر الشاعر بكرمه وسخائه على الأضياف ، ثم يقول : وجميع الأعراب تعرف ذلك .

الشاهد فيه قوله : " نارا " حيث وقع تمييزا ل " مثلها " وهو اسم جامد تأخر عن التمييز ، وهذا شاذ إذ يجب على التمييز أن يتأخر عن المميز ، فيقال : " لم ير مثلها نارا " . وقد قيل : إن التقديم هنا ضرورة شعرية ، كما قيل : إن الرؤية هنا قلبية ، و " نارا " مفعول ثان .

(2) أجمع أكثر النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه يجب تقديم عامل التمييز. ومجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز، واستثنى من الإجماع في الفعل الجامد التمييز بعد اسم مشبه به الأول ، نحو : زيد القمر حسنا ، فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال : زيد حسنا القمر. وأما توسطه بين الفعل ومرفوعه فجائز بلا خلاف نحو : طاب نفسا زيد. (يراجع حاشية الصبان على الأشموني : 298-300 ، الإنصاف في مسائل الخلاف : 828-832 ، شرح المفصل : 41-43) .

[وَ لَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ] مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَنَا⁽¹⁾

فليس ديننا فيه مؤكدا لجواز أن تقول: زيد خير البيض جمالاً ، فجئت بالتمييز من غير البياض .
وأما: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ﴾⁽²⁾... الخ ؛ فشهرها فيه غير مؤكد لعامله ، وهوانثا عشر بل لعدة الشهور .
وأما إجازة المبرد: نعم الرجل رجلاً زيداً ، فمردودة لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل . ويجب أن أنه
يحتمل أن يراد: نعم الرجل لا من حيث الرجولية . وأما قوله [من الوافر] :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا⁽³⁾

فزادا فيه مفعول مطلق لتزود في الشطر الأول إن أريد به التزود . أو مفعول به له إن أريد به
المتزود به من أعمال البر ، ومثل حال من زادا . وأما قوله [من البسيط] :

نَعْمَ الْفَتَاةَ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَّلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ⁽⁴⁾

فتاة فيه حال مؤكدة⁽⁵⁾ .

(1) التخريج : البيت لأبي طالب في خزنة الأدب : 76/2 ، 397/9 ؛ وشرح التصريح : 96/2 ؛ وشرح شواهد المغني :
687/2 ؛ وشرح عمدة الحافظ ص 788 ؛ ولسان العرب : 144/5 (كفر) ؛ والمقاصد النحوية : 18/4 .
الشاهد فيه قوله : " دينا " حيث جاء تمييزا مؤكدا لما سبقه .

(2) التوبة: 36.

(3) وردت في نسخة المؤلف: " وَ نَعْمَ " والصواب ما أثبتناه .

التخريج : البيت لجرير في خزنة الأدب : 394،399/9 ؛ والخصائص : 83،396/1 ؛ والدرر : 210/5 ؛ وشرح شواهد
الإيضاح ص 109 ؛ وشرح شواهد المغني ص 57 ؛ وشرح المفصل : 132/7 ؛ ولسان العرب 198/3 (زود) ؛ والمقاصد
النحوية : 30/4 ؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص 862 ؛ ومغني اللبيب ص 462 والمقتضب: 150/2 .

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرفا بهما .

الشاهد فيه قوله : " فنعمة الزاد زادا " حيث جمع بين الفاعل " الزاد " و التمييز " زادا " ، وهذا غير جائز عند البصريين .

(4) التخريج : البيت بلا نسبة في خزنة الأدب: 398/9؛ و الدرر : 209/5 ؛ وشرح التصريح : 95/2 ؛ وشرح شواهد
المغني ص 862 ؛ ومغني اللبيب ص 464 ؛ والمقاصد النحوية : 32/4 ؛ وهمع الهوامع: 86/2 .

شرح المفردات : بذلت : أعطت . الإيماء : الإشارة .

الشاهد فيه قوله : " نعم الفتاة فتاة هند " حيث جمع بين فاعل " نعم " و هو " الفتاة " ، وبين تمييزها وهو " فتاة " ، وليس في
التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .

(5) يتفق الحال و التمييز في خمسة أمور و هي :

[الاستثناء]

[معناه]:

باب الاستثناء، استفعال من: الثني (وهو الارتداد إلى ما قبل) بمعنى الإخراج منه. وهمزته بدل من الياء. وإنما أبدلت لتطرفها بعد ألف زائدة، وهو باق على معناه المصدرى وهو محاولة الإخراج والسعي فيه؛ فإن ذلك من معنى الطلب الموضوع له السين والتاء، فإن في ذكر المستثنى والمستثنى منه ذكر للاستثناء، فلا يستشكل بأنه بوب للاستثناء ولم يذكره بحكم ولو ذكره بعرض في قوله: وحروف الاستثناء. وأوله بعضهم بالمستثنى وهو الأنسب بقوله في الإجمال: والمستثنى، فيكون المقصود الذات هو قوله بعد فالمستثنى بإلا: ينصب...الخ، لأنه بصدد ذكر المنصوبات⁽¹⁾ ومنها المستثنى.

والاستثناء بالمعنى المصدرى وهو: إخراج ما يعمه ظاهر اللفظ، أو ما ينزل منزلة ما يعمه بإلا أو بإحدى أخواتها. وإنما قلت: ما يعمه ظاهر اللفظ لأن المستثنى خارج من أول الأمر في النية، جعلت إلا ونحوها قرينة لخروجه. وإلا لزم التناقض والكذب [68 / ب] بإدخال ما لم يكن داخلا في الحقيقة، وبإخراجه بعد. ولزم الكفر ثم الإيمان من ذلك في قولك: لا إله إلا الله. والمفرغ قد شمله الحد؛ فإن قام من قولك: ما قام إلا زيد شامل لزيد، وأيضا هو داخل في اللفظ المقدر. ودخل بالتنزيل المذكور الاستثناء المنقطع. وخرج التخصيص ونحوه كقام القوم أخص منهم زيدا، وأعني: غير زيد بإلا ونحوها.

[حروف الاستثناء ، وحكم المستثنى بعدها]:

وحروف الاستثناء ثمانية ، وإنما سماها كلها حروفا لأصالة الحروف في هذا الباب على غيرها كذا قيل. ويحتمل أن يكون الحروف بمعنى الكلمات .

= أنهما اسمان نكرتان ، فضلتان منصوبتان رافعتان للإيهام . ويفترقان في سبعة أمور ذكرها الشارح منها: (يراجع شرح الأشموني : 56/2 ، مغني اللبيب : 141/1-148) .

(1) ذكر الاستثناء وأراد المستثنى، لأنه المعنى بالنصب كفعل سبويه الذي بدأ باب الاستثناء بقوله كهذا باب الاستثناء (الكتاب: 309/2) . وقد خالف ابن مالك في تسهيله تعبير النحاة فذكر باب المستثنى ، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول ، والحال دون المفعولية والحالية (شرح التسهيل : 264/2).

والكلمة تطلق على الحرف كإلا وخلا وعدا وحاشا . فيكون سمي العام وهو الكلمات باسم الخاص وهو لفظ الحروف، أو حروف بمعنى أدوات .

وهي إلا، بغير التنوين للحكاية بل ولمنع الصرف للعلمية والتأنيث ، بتأويل الكلمة أو بالتنوين وتأويل اللفظ. وهي حرف. وغير، هي وسوى بلغاتها أسماء هي مبتدأ خبره ألا يقدر الرفع على الألف، وغير معطوف وهو منون . ويجوز منع صرفه كدعد للعلمية على لفظ غير الذي يذكر مرادا به الاستثناء والتأنيث؛ فإن اللفظ المذكور كلمة . وأصل غير أن يوصف بها نكرة أو شبهها كالمعروف المراد به الجنس، ولما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء مجازا، أو أعربت للزوم الإضافة في الجملة . وفي تعريف غير وسوى ونحوهما مما توغل في الإبهام بالإضافة ثلاثة أقوال : قيل : تتعرف بالإضافة لمعرفة وتتخصص بالإضافة لنكرة . وقيل : لا . وقيل: إن وقعت بين ضدين تعرفت أوتخصصت فانظر تفسيري. وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها وبتاليها وهي حرف أو بها وحدها .

وهي اسم نقل إعرابها لما بعدها لكونها على صورة الحرف ، جمع أو مفرد في معنى الجمع، نكرة أو شبهها كالمعروف بأل الجنسية . ولا يحذف معها الموصوف . ولا يوصف بها وبتاليها أوبها حيث يصح الاستثناء. قال الدماميني: متصلا أو منقطعا. قال ابن الحاجب: لا يوصف بها إلا حيث يتعذر الاستثناء⁽¹⁾.

وسوى، كرضي. وسوى، كهدى. وسواء ، كسواء . وسواء كبناء، وهي لغة عربية ضعيفة. والكل في كلام المصنف منون، فيحذف ألف الأوليين لا تنوين بعده. ويجوز منع الصرف للعلمية على لفظ وتأنيث الكلمة⁽²⁾. خلا وعدا وحاشا، أصلها أفعال متصرفة ولما استعملت في الاستثناء صارت أفعالا جامدة أو حروفا . ويقال: حاش وحاشا . وقيل: هاتان اللغتان في حاشا التنزيهية، وهو أقرب، لأن التنزيهية غير حرف إجماعا، فنكون أقبل للتصرف. والاستثنائية تكون حرفا وفعلا.

(1) يستثنى بغير مجرور بإضافتها إليه بشروط .

(2) غير وسوى اسمان، وفي سوى عدة لغات أشهرها كالكسر والقصر ، ولغة الضم والقصر حكاها الأخصش ولغة الفتح والمد حكاها سيبويه ، ولغة الكسر حكاها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط (الشرح هو : الغزة المخفية في شرح الدرّة الألفية .انظر : كشف الظنون : ص155) .

وفتحها إعراب . وهي لازمة الظرفية ، وهو مذهب سيبويه والخليل ، وجمهور البصريين (شرح الأشموني: 517/1-522 ، أوضح المسالك :2/242-248 ، يراجع مبحث " غير" في مغني اللبيب :1/317-323) .

وهو ظاهر التسهيل. ومن التنزيهية حاش الله .

[69/ أ] وهي اسم بمعنى : التنزيه ، مفعول مطلق نائب عن فعله ، بنيت لشبهها بحاش الحرفية لفظا ومعنى ولذلك لم تنون . واللام : لام التقوية تتعلق بحاش. والظاهر أنها اسم مصدر لحاش المتصرفة الفعلية ، وأن عاملها من لفظها. وقال ابن الحاجب : هي اسم فعل بمعنى : براء ، واللام زائدة في فاعله. ويدل على الأول قراءة ابن مسعود : ﴿ حَاشَ اللهُ ﴾⁽¹⁾ بالإضافة كسبحان الله ، لأن اسم الفعل لا يضاف إلا مافي نحو: دونك من الخلاف. وقراءة أبي السمال : ﴿ حَاشًا لِلَّهِ ﴾ (بالتنوين)، أي: تنزيها لله كرعا لزيد. وقد يقال : اسم فعل نون للعموم كصه المنون . وحاشى المتصرفة فعل متعد؛ حاشيته أحاشيه أي: استثنيته محاشاة ، فأنا محاشٍ وهو محاشي⁽²⁾.

فالمستثنى بكلا ، متعلق بالمستثنى **ينصب** ، بإلا لاختصاصها في الإتصال والتمام بالاسم غير منزلة كجزء ، ولو نزلت كجزء لم تعمل . وإنما لم تعمل الجر مع أن القياس فيما يختص بشيء أن يعمل العمل الخاص بذلك الشيء ، لأن أداة الاستثناء لاتضيف الأحكام إلى الأسماء بل تخرجها عن الحكم. ولموافقتها الفعل معنى كذا علل بعض. وفيه أن خلا وعدا وحاش كذلك. وقد وردن جارات. وماذكرته من أن الناصب إلا مذهب سرى ، ويحتمله كلام المصنف ، لجواز تعليق الباء بينصب أو تقدير باء أخرى . وقيد للناصب ما قبل إلا بواسطتها. وقيل: ما قبلها استقلالاً. وقيل مفعول لأستثنى نابت عنه إلا. والخلاف في المتصل والمنقطع قال الرضي: الناصب عند سوى في الاتصال والانقطاع ما قبلها. وقال ابن الحاجب: أن ناصب المنقطع إلا لاغيرها ، وأنه اسمها وخبرها محذوف مرفوع مقدر ، إذا لم يذكر ، أي: إلا حمارا لم يقم⁽³⁾.

(1) يوسف :31 . وقراءة ابن مسعود (ت32هـ) وأبي السمال من القراءات الشاذة ، و أبو السمال هو :قنعب بن أبي قنعب العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس(غاية النهاية في طبقات القراء ،ابن الجزري (محمد بن علي) بعناية ج. برجستراسر . دار الكتب العلمية ، بيروت ط3، 1982م:2/27) (انظر النشر:1/15ومابعدها) .

(2) خلا وعدا فعلا غير متصرفين ، فلا يصاغ منهما المضارع و الأمر ، لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مرجعه خلاف .(يراجع مغني اللبيب :1/263-282) .

وحاشا مثل خلا وعدا من جواز جر المستثنى بها و نصبه . والجرب " حاشا " هو الكثير الراجح . ولا تتصل ب" حاشا " . وفي حاشا لغات هي "حاش " و " حشا " و هما هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ، فهي على ثلاثة أوجه (يراجع شرح الأشموني :1/526-528 ، مغني اللبيب :1/241-244 ، شرح التسهيل :2/306-309) .

(3) أشار الشارح إلى اختلاف النحاة في ناصب المستثنى بعد إلا ، وفي ذلك ثمانية أقوال . وإلا هي العامل في نظر سيبويه ومن رأى رأيه (يراجع أوضح المسالك :2/223) .

كما يقال : لكن حمارا لم يقم (بالتشديد) ولا يقال : لو كانت عاملة لجاز اتصال الضمير بها في السعة، لأنه يتصل بعامله، لأننا نقول: انفصال الضمير ملتزم في التفريغ المحقق نحو: ما قام إلا أنت وما ضربت إلا إياك . والمقدر نحو: ما قام أحد إلا أنت ، وما ضربت أحدا إلا إياك (بالإبدال) إذا كان المبدل منه عندهم في نية الطرح ، فالتزم الانفصال مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد .
إذا كان الكلام تاما ، بأن ذكر المستثنى منه . موجبا (بضم الميم وإسكان الواو إسكانا ميتا، وفتح الجيم) اسم مفعول أوجب ، أي : مثبتا.

[69 / ب] نحو : قام القوم إلا زيدا ، أو خرج الناس إلا عمرا ، وقام إلا زيدا القوم ، وقام القوم إلا حمارا، ورحل الناس إلا بعيرا. ويجوز الإبدال وهو بدل البداء على لغة حكاها أبو حيان قيل . ويجوز الرفع على الابتداء ذكر الخبر أو حذف أي : إلا زيد لم يقم . واعلم أن الاستثناء حقيقة في الاتصال مجاز في الانقطاع ، لتبادر الاتصال عند عدم القرينة . وقيل : مشترك لفظي فيهما. وقيل : معنوي . وشرط المنقطع مناسبة المستثنى منه . فلا يقال : قام القوم إلا ثعبانا ، وأن لا يذكر مع المستثنى ما ينافيه نحو: سهلت الخيل إلا الإبل فإن الصهيل ينافي الإبل⁽¹⁾.

وإن كان الكلام منفيا (بفتح الميم و تشديد الياء) ، اسم مفعول : نفى أصله: منفويا، اجتمعت الواو والياء وقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة . ومراده به النفي : مطلق السلب فشمّل النهي أيضا والاستفهام الإنكاري . فالنفي المذكور لغوي لاصطلاحي . تاما، وكان المستثنى متصلا كما هو المتبادر من ذكر الاستثناء والمستثنى، وهو الحقيقة ، وكان متأخرا كما هو الأصل . وكما يدل عليه ذكر الإبدال بعد . فإن البدل لا يتقدم على المبدل منه.

جاز فيه، أي: في المستثنى البدل والنصب على الاستثناء ، فإن البدل بدل بعض ، والرابط المذكور أو محذوف. وقيل : لا يحتاج لرابط لأنه معلوم أنه بعض المستثنى منه . وهو الصحيح ، لأن إلا كافية في الربط كما يربط بفاء السببية ، نحو: أعجبنى الذي يجيء فتقرح . وتخالف البدل والمبدل منه هنا نفيا أو إيجابا لا يصنع البدلية ، كما تتخالف الصفة والموصوف، نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب⁽²⁾.

(1) المستثنى مع إلا يكون منصوبا إذا كان الكلام تاما موجبا (الأشموني : 502/1 ، أوضح المسالك : 223/2- 224 ، شرح المفصل : 48-58) .

(2) المقصود به هنا الاستثناء المفرغ ، وهو إذا كان الكلام منفيا جاز في المستثنى البدل على الاتباع و النصب على الاستثناء . (يراجع : شرح الأشموني : 504/1) .

فلا ومدخولها معا نعت ظهر الإعراب في مدخولها. ولك أن تجعل لاعاطفة أي : برجل أرذل لا كريم ولا لبيب. وقال الكوفيون في مسألة الإبدال والتفريغ : إلا حرف عطف كبل في المعنى . ويلزم عليهم إطراد حذف المعطوف عليه في التفريغ، نحو: ما قام إلا زيدا، أي : ما قام أحد بل زيد⁽¹⁾ .

نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيدا، وغير قائم أحد إلا زيدٌ وإلا زيدا، وأحد فاعل لقائم أغنى عن خبر غير. ولا يقيم أحد إلا زيدٌ وإلا زيدا. ونحو: يضرب الناس إلا المشركون وإلا المشركين. ونحو: قلما قام الناسُ أو أحدٌ إلا زيدٌ، وليس أحد يقوم إلا زيدٌ وإلا زيدٌ وإلا زيدا . **بالبديل** وهو الراجح ، فالنصب في لا تكرم القوم إلا زيدا على البدلية أرجح منه على الاستثناء. وأراد بالبديل لفظ زيد (بالرفع). ويجوز كون البديل اسم مصدر بمعنى الإبدال أي: بالاببدال ويطابقه قوله:

والنصب، وإذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع نحو: ما جاء من أحد إلا زيد (بالرفع) تبعا لمحل أحد لا بالجر لأنه بمن. ومن لا تزداد في المعرفة على الصحيح. وإن كان الاستثناء منقطعا وجب النصب على الاستثناء نحو:

[70/أ] ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾⁽²⁾. وأجاز تميم الإبدال، وقرأ به بعضهم غير السبعة؛ إذ رفعوا : اتباع بدلا من "علم" باعتبار محله لا لفظه ، لأن من الزائدة لاتعمل في المعرفة واتباع معرفة. والأفصح في لغتهم النصب على الاستثناء . ويجب إذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو: ما نفع زيد إلا ما ضر، وما مصدرية ، والاستثناء منقطع أي: إلا لضر؛ إذ لا يقال: نفع زيد الضر. والاستثناء في النفع المعلوم من نفع ؛ كأنه قيل: ما وقع من زيد إلا الضر. أو يقدر: ما نفع زيدًا أحدًا إلا الضر، فيكون الانقطاع أو التفريغ . ويجب النصب على الاستثناء إذا تقدم المستثنى. وقد يجيء الإبدال في النفي مع التقدم فيجعل المستثنى منه تابعا للمستثنى⁽³⁾.

(1) فهو بدل كما قلنا لأنه على نية تكرار العامل ، وهو عطف عند الكوفيين ، و " إلا " في هذه الحالة حرف عطف لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل وتكون في العطف ب " بل " و " لا " و " لكن " (همع الهوامع : 188/2، شرح المفصل : 60-58/2) .

(2) النساء : 157. ولا اختلاف في قراءة هذه الآية بالنصب بين القراء السبع ، وقد قرأ بعضهم على لغة تميم بالرفع ، وهي من اللغات الشاذة . (يراجع : النشر : 247/2) .

(3) إذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع ، وإذا اتبع المجرور ب " من " أو الباء الزائدتين أو اسم لا النافية للجنس تعين اعتبار المحل نحو كما في الدار من أحد إلا زيدٌ . وإن كان المستثنى منقطعا وجب النصب على الاستثناء ، وهي لغة جميع العرب سوى تميم (شرح المفصل : 60-51/2) .

كقوله : [من الطويل]

لأنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ (1)

فشافع بدل النبيون بدل شيء مراد به العموم ؛ والمعنى إذا لم يكن الأشفعاء كثيرون مخصوصون وهم هؤلاء الأنبياء . وذلك لغة على الصحيح يقاس عليها. وإذا تقدم المنقطع نحو: ما قام إلا حمار القوم؛ فالقوم : بدل ، وأريد بالقوم : مركوبهم تسمية لأحد المتجاورين باسم الآخر ، أو يقدر المضاف أي : مركوب القوم ، كذا قيل . ويرده أن الاستثناء على هذا المعنى متصل. وإذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه أختير البديل وهو الصحيح ، أو النصب أو استويا في أقوال نحو: ما قام القوم إلا زيد الكرام .

واختلف في تقديم المستثنى في نحو: القوم إلا زيدا جاءوا بالاستثناء من الواو فليل : لا يجوز وقيل يجوز. وقيل: إن كان الفعل ونحوه متصرفا جاز. وأما أن يستثنى من القوم في المثال فجائز على القول بأن العامل في المستثنى هو إلا. وأما على القول بأن العامل فيه هو العامل المستثنى منه فلا يجوز هنا، لأن القوم مبتدأ ورافعه الابتداء، والابتداء لا يصح أن يعمل في المستثنى لأنه لا ينقيد بالاستثناء(2).

وإن كان الكلام ناقصا، أي لم ذكر المستثنى منه، ولا بد حينئذ من تقدم نفي أو نهي أو إنكار. كان، المستثنى على حسب العوامل نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، و ما مررت إلا بزید

(1) التخریج : البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص241 ؛ وشرح الأشموني : 507/1 ؛ والدرر : 163/3/3 ؛ وشرح التصريح 355/1 ؛ والمقاصد النحوية : 114/3 ؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص309 ؛ وهمع الهوامع : 225/1. شرح المفردات : يرجون : يأملون . الشفاعة : طلب المساعدة .
الشاهد : قوله : " إلا النبيون " حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفي . والنصب هنا هو الأكثر . أصل العبارة " إذا لم يكن شافع إلا النبيون " .

(2) إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه و صفته نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا خيرا منك ، و ما قام القوم إلا زيدا العقلاء، وما مررت بأحد إلا زيدا خيرا منك ، فيجوز فيه الاتباع بدلا و النصب على الاستثناء كالمتأخر و الاتباع فيه هو المختار أيضا مثله للمشكلة هو مذهب سيوييه . (شرح المفصل : 76-77)

أما تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي الكلام ، ففيه مذاهب : (أوضح المسالك : 233/2 ، شرح المفصل : 52-53) .

نحو: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ ﴾ (1) ونحو: ﴿ وَ يَأْبَىٰ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ ﴾ (2). أي : لا يريد الله إلا أن يتم ، و ﴿ لَا تَقُولُوا عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (3). ويصح التفرغ لجمع المعمولات إلا المصدر المؤكد. أما: ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (4) فمعناه : ظنا ضعيفا ، فهو نوعي . وأما التوابع فلا يجوز التفرغ لها إلا البديل (5). قال جار الله : يجوز في الصفات (6) .

والمستثنى بغير و سوى و سؤى و سواء مجرور، على الإضافة ، لا غير (بضم الراء) بناء كقبل قال الشاعر [من الطويل] :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمَدَ فَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تَسْأَلِ (7)

ويجوز كون الضم إعرابها في كلام المصنف اعتبار اللفظ المضاف إليه ، فيكون حذف ونوي لفظه. وتعرب غير وسوى بلغاتها بحسب ما يعرب به ما بعد إلا (8).

(1) الأنعام : من الآية 47 ، الأحقاف : من الآية 35 .

(2) التوبة : من الآية 32 .

(3) النساء : من الآية 171 .

(4) الجاثية : من الآية 32.

(5) انتقل الشارح بعد ذلك إلى الحديث عن الاستثناء المفرغ ، و هو الذي لا يذكر فيه المستثنى منه ، ولا يكون هذا النوع إلا بعد نفي أو شبهه. (يراجع الأشموني : 509/1-510 ، همع الهوامع : 2/ 187 ، أوضح المسالك : 222/2). تقدم الحديث عن "غير" وأن أصلها الوصف ، وهي تستعمل في الاستثناء شأنها شأن إلا ، (همع الهوامع : 2/ 206 ، أوضح المسالك : 222/2-224 ، الإنصاف : 260-265).

(6) و قد استشهد الزمخشري بالآية : ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ، فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف، والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار و المجرور قبله : و إن من أهل الكتاب أحد . وجعل غيره تالي " إلا " خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره : وإن أحد من أهل الكتاب . (يراجع حاشية الصبان : 227/2).

(7) التخریج : البيت بلا نسبة في شرح الأشموني : 2/ 165؛ و الدرر : 3/ 116 ؛ و شرح التصريح : 2/ 50 ؛ و همع الهوامع : 1/ 210 .

اللغة : جوابا : أي هو الجواب الذي يكون عند السؤال بعد الموت . تنجو : تتخلص . أسلفت : سبق و قدمت .

الشاهد فيه قوله : " لا غير تسأل " حيث وقعت " غير " منقطعة عن الإضافة لفظا بعد " لا " النافية ، و هذا جائز عند ابن الحاجب و الفيروزبادي ، و غير جائز عند السيرافي و ابن هشام .

(8) المعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورا بإضافتها إليه .

ونصبهما على الاستثناء عند المغاربة كنصب ما بعد إلا . وعلى الحالية عند الفارسي . وعلى التشبيه بظرف المكان عند ابن الباذش⁽¹⁾ بجامع الإبهام . فإن معنى غير وسوى على العموم وهو إبهام، ولو تبين بغيرهما⁽²⁾.

وناصبهما على الأول ما قبلهما من فعل أو شبهه. وإنما كان الإعراب عليهما مع أن المستثنى ما بعدهما، لأن ما بعدهما مجرور على الإضافة، فجعل إعرابه على ما قبله والأصل [70/ب] عليه، بدليل جواز العطف على معناه . وإذا لم يتقدم الفعل أو شبهه فهما مفعولان لمحذوف تقديره : أعني، أو منصوبان بالجملة قبلهما⁽³⁾. وقيل في سوى : أنها ظرف مكان كما تقول : جاء فلان مكان فلان وجاء القوم مكان زيد ، فتعبر عن ذلك بجاء القوم سوى زيد. ولا يخرج عن الظرفية إلا ضرورة⁽⁴⁾. وقيل: تستعمل غير ظرف قليلا⁽⁵⁾. وقيل : هي ظرف أي : باقية على معنى الظرفية دائما ولو جرت نحو [قول الشاعر من الطويل] :

[وَلَا يَنْطِقُ بِالْفَحْشَاءِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ] إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَ لَا مِنْ سِوَانَا ⁽⁶⁾

أي : فينا ولا في سوانا . ونحو : جاء الذي سواك لا يوجب الظرفية لجواز أن تكون اسما كغير خبر المحذوف، والجملة صلة وحذف صدرها للطول بالإضافة .

(1) ابن الباذش: علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، أبو الحسن (1052هـ/444م -1133هـ/528م) ، نحوي أندلسي وعالم بالعربية و بأسماء رجال عصره ، و شارك في الحديث . ولد و توفي بغرناطة . له " شرح كتاب سيبويه"، و" المقتضب " ، و" شرح أصول ابن السراج "، و" شرح الإيضاح " (طبقات القراء : 518-519/1 ؛ وإنباه الرواة : 227/2-228 ؛ وبغية الوعاة : 142/2-143) .

(2) وهورأي جماعة من النحاة الذي يجعل " غير " لا تتعرف أصلا لأنها متوغلة في الإبهام لأن أصل " غير " أن يوصف بنكرة (يراجع الصبان :228-229 ، أوضح المسالك : 242/2).

(3) جوز النحاة أن يقال : ما قام القوم غير زيد وعمرو ، بجر عمرو على لفظ زيد ، و رفعه حملا على المعنى ، لأن المعنى : ما قام إلا زيد و عمرو .

(4) هو رأي الخليل و سيبويه و جمهور البصريين . (انظر حاشية الصبان :236/2) .

(5) و هو رأي الرماني و أبو البقاء العكبري : و محصلته أن (سوى) تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية، وتستعمل غير اسما غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف . (الصبان :236/2).

(6) التخريج : البيت للمرار بن سلامة العجلي في خزنة الأدب: 438/3 ؛ وشرح أبيات سيبويه: 424/1؛ والكتاب:31/1؛ والمقاصد النحوية : 126/3 ؛ ولرجل من الأنصار في الكتاب :108/1 ؛ وبلا نسبة في الإنصاف:294/1 ؛ و المقتضب : 350/4 ؛ وشرح الأشموني :517/1 .

اللغة :الفحشاء : الشيء القبيح .

الشاهد فيه قوله: "من سوانا " حيث خرجت " سواء " عن الظرفية ، واعتبرت اسما جر بحرف الجر، وهذا عند سيبويه من ضرورات الشعر .

وبعد فإن أردت التحقيق فهو لآت غير ظرف (1). ويجوز في تابع ماأضيفت إليه غير أو سوى بلغاتها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى؛ نحو: قام القوم غير زيدٍ وعمراً (بنصب عمرو) على معنى قام القوم إلا زيدا. وما قام أحد غيرزيدٍ وعمرو (برفع عمرو ونصبه) ، على معنى ما قام أحد إلا زيد (بالرفع) وإلا زيدا (بالنصب). وذلك من العطف على التوهم . وهذا مذهب الشلوبيين. وظاهر كلام سيبويه أنه عطف على المحل(2).

والمستثنى بخلا وعدا وحشا ، يجوز نصبه وجره، فإن نصب فهو مفعول به وهن أفعال ولو قال قائل أنهن حروف الاستثناء نصب ما بعدهن كلا لأصاب(3). وعلى الفعلية فهن أفعال ماضية مستترات الفاعل وجوبا عائد إلى البعض، أي: جاوز بعضهم زيدا في القيام أي: صدر منه القيام دون زيد. وفي هذا إطلاق البعض على الأكثر؛ فإن المراد بالبعض: جميع القوم غيرُ زيدٍ . وهو ضعيف، أو عائد إلى اسم الفاعل الذي أريد به الجنس. وهو مفهوم من الفعل السابق ونحوه أي: جاوز القائم زيدا. ونحو: القوم إخوتك خلا زيدا، أي: خلا المنتسب للأخوة زيدا؛ فقله : إخوتك من نحو الفعل، أو إلى اسم المفعول نحو: أكرمت القوم خلا زيدا، أي: جاوز المكرم زيدا. أو إلى الفعل أي: خلا فعلهم زيدا؛ أي: غاير فعلهم صنع زيد، وهو عدم قيامه ، والجملة حال أي: من القوم، أو مستأنفة على كل حال. وعلى أنهن حروف جر لا تتعلق بشيء على الصحيح.

نحو: قام القوم خلا زيدا أو زيداً ، وعدا عمراً وعمرو ، وحشا بكراً وبكراً، وإذا دخلت عليهن ماتعين النصب(4). وما مصدرية، والمصدر يقدر من فعل متصرف غيرهن، أو من ألفاظهن المتصرفة في غير الاستثناء . وذلك المصدر نائب عن ظرف الزمان أي : وقت مجاوزتهم وإنما تعدت خلا لتضمنها معنى : جاوز، وقد يرد الجر مع دخول ما فتكون ما زائدة . وهن حروف وقاس بعضهم

(1) يشير إلى الرأي الثالث ، وهو رأي جمهور الكوفيين الذي يجعل سوى تستعمل ظرفا ، وتستعمل غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثاني . والشارح يميل إلى هذا الرأي. (مغني اللبيب : 280/1).
(2) هو رأي سيبويه و أكثر البصريين (الكتاب : 249/2-250) . وبعض الكوفيين و منهم الفراء على فعلية حاشا، لقولهم: حاشى يحاشي، والجر بعدها بلام مقدره. (يراجع همع الهوامع : 212/2).

(3) من أدوات الاستثناء " حاشا " و " خلا " و " عدا " . و ينصب المستثنى بها و يجره ، فإذا نصب كن أفعالا ، لأنهن ليس من الأسماء العاملة ، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول " إلا " . وإذا جرت كن حروف جر. (المغني : 241/1-263-282).

(4) و تدخل " ما " على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها ، لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية كقوله:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلاَّ اللهُ باطلٌ وُكُلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ .

[71/ أ]. ذلك والجر بحاش أكثر نحو : حاش بكر حتى زعم بعض البصريين أنه لا يجوز النصب، ودخول ما على حاش قليل شاذ⁽¹⁾. وقال الفراء: عدا فعل لا فاعل له. والنصب بعده حمل على إلا⁽²⁾.

[لا النافية للجنس]

[شروط إعمالها] :

باب لا النافية ، العاملة عمل إن. ولغموض هذا المبحث صدره بقوله : اعلم أن " لا " تنصب النكرات ، لفظا ومحلا وتسمى : اسمها ، وترفع النكرات وتسمى خبرها . من غير تنوين لتلك النكرات المنصوبة. إذا باشرت النكرة ، أي: اتصلت بها ، ولم تتكرر "لا" ، أعاد الظاهر لئلا يتوهم رجوع ضميره لو أضمر إلى النكرة . فإن كان اسمها غير مضاف ولا شبيه به ، بني على ما ينصب به من فتحة أو ياء أو كسرة . ولم يبين على السكون لعروض بنائه⁽³⁾ ، وبني على الفتحة أو نائبها لنقله بالتركيب مع لا. ويجوز بناء جمع المؤنث السالم على الفتح⁽⁴⁾ نحو [قوله من البسيط] :

[إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذٌ وَلَا لَذَاتَ لِشَيْبٍ]⁽⁵⁾

(1) نجده في قولهم :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قَرِيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

(2) زعم الجرمي والربعي والكسائي والفراسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة. (يراجع حاشية الصبان: 243/2) قال ابن هشام في المغني : " فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن " ما " لا تزداد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماح فشاذ بحيث لا يقاس عليه . (مغني اللبيب : 118/1) .

(3) تعمل "لا" عمل إن بشروط . (يراجع همع الهوامع : 462/1 - 466 ، وأوضح المسالك : 5-10 ،) .

(4) في جمع المؤنث السالم أقوال هي : (يراجع : أوضح المسالك : 10/2) .

(5) التخريج : البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص 91 ؛ وتخليص الشواهد ص 400 ؛ وخزانة الأدب : 27/4 والدرر : 224/2 ؛ وشرح التصريح : 238/1 ؛ والشعر والشعراء ص 278 ؛ والمقاصد النحوية: 326/2؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: 9/2 ؛ و شرح ابن عقيل ص 201 ؛ و همع الهوامع : 146/1 .
اللغة والمعنى : العاقبة : النهاية . ومجد عواقبه : أي محمودة نهايته . الشيب : ج أشيب ، وهو الذي إبيض شعره .

[لا النافية للجنس]

بكسر التاء من غير تنوين أو فتحها. وبني لتضمنه معنى من الاستغراقية ، فإن النكرة في سياق النفي يترجح عمومها ، وإذا زيدت معها من كانت لما في العموم ، وكذلك لا إذا عملت عمل إن فهي نص في عموم النكرة⁽¹⁾. وقال الزجاج⁽²⁾ والجرمي⁽³⁾ والرماني والكوفيين : أن اسم لامعرب وأنه لم ينون تخفيفا. فإذا كان اسمها مضافا أو شبيها به أعرب⁽⁴⁾. نحو: لا مارا بزید. وأما : «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت»⁽⁵⁾. فللا فيه متعلقة بمحذوف خبر لا ، وليست متعلقة بمانع أو معطي وإلا قيل: مانعا ومعطيا . وقال البغداديون في اسم لا التشبيه بالمضاف : أنه يجوز ترك تنوينه تشبيها بالمضاف . وإن دخل جاروهو الباء أو من على لا وكانت زائدة لم تعمل إلا شذوذا . ولا تعمل في المعرفة ؛ قال بعضهم : إلا في نحو : لا أبا له ، ولا غلامي له ، ولا مسلمي له بإضافة اسمها للضمير وإقحام اللام بينهما. وعن بعضهم : أن الضمير معتبر بإثبات الألف،

- = يقول : إن المجد والذات للشباب ، بعكس المشيب الذي لا حظ له من المتعة واللذة . بل هو نذير العجز والكبر. والشاهد فيه قوله : " و لا لذات " حيث جاء اسم " لا " و هو قوله : " لذات " جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، و يروى ببنائه على الفتح، و الوجهان جائزان.
- (1) اختلف النحاة في موجب بناء اسم " لا " (يراجع أوضح المسالك : 2/14 ، و الإنصاف : 266-270) .
- (2) الزجاج : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج (241هـ/855م - 311هـ/923م) نحوي ولغوي ، ولد ومات في بغداد . كان في فتوته يخرط الزجاج ، تعلم النحو من المبرد ، وصار من كتاب القاسم بن عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) ، كانت له مناقشات كثيرة مع ثعلب وغيره . من كتبه : " الأمالي " ، و " الاشتقاق " ، و " إعراب القرآن " ، و " معاني القرآن " . (معجم الأدباء ص 51 ؛ و إنباه الرواة 411/1 ؛ و وفيات الأعيان : 49/1 ؛ و الأعلام : 40/1) .
- (3) الجرمي : صالح بن إسحاق ، أبو عمر الجرمي (...-225هـ/839م) فقيه ونحوي و لغوي ، أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته ، وعن الأصمعي ، كان ورعا صحيح الاعتقاد ، هو من أهل البصرة ، وسكن ببغداد ، كان مع أبي عثمان المازني سببا في إظهار كتاب سيوييه، له كتب وتآلف كبيرة منها: "التنبيه"، و "تفسير أبيات سيوييه" و "الأبنية والتصريف". (إنباه الرواة : 80/2-83 ؛ و شذرات الذهب : 57/2 ؛ و معجم الأدباء ص 1442).
- (4) ذهب الجرمي و الزجاجي و السيرافي و الرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضا، وحذف التنوين منه هو تخفيف لا بناء (همع الهوامع : 467/1) .
- (5) النص جزء من حديث رواه البخاري في "صحيحه" عن المغيرة بن شعبة (كتاب الدعاء بعد الصلاة 402/19 ورواه مسلم في "صحيحه" (باب اعتدال أركان الصلاة : 6/3) ؛ ورواه أبو داود في "سننه" عن أبي سعيد الخدري (باب ماقول إذا رفع رأسه : 12/3) ؛ وعنه رواه الترمذي في "سننه" (باب ما يقول إذا سلم : 4/2) ؛ وعنه رواه النسائي (باب ما يقول في قيامه : 216/4) ؛ و عنه رواه ابنه ماجة في "سننه" (باب مايقول إذا رفع رأسه 119/3) .

وحذف النون غير معتبر للبناء حتى أن الجار والمجرور خبر. ويجوز كون أبا على لغة قصر الأسماء الخمسة ولو لم تذف، والجار والمجرور خبره ، وغلامي ومسلمي غير مضافين وإنما حذفت النون تخفيفاً، والجار والمجرور خبر لا . وأما نحو : «لَا أَبَا حَسَنِ [لَهَا]»⁽¹⁾، فأصله : لا مثل أبي حسن، ومثل لا تتعرف بالإضافة. أو ضمّن أبا حسن معنى اسم الجنس أي: لا فيصل وكما تقول : لا حاتم فيهم بمعنى: لا جواد.

[حكم ما لو اختل شرط منها]:

نحو: لا رجل في الدار ، فإن لم تباشرها وجب الرفع ، رفع النكرة على الابتداء ، ووجب تكرار لا، في غير ضرورة خلافا للمبرد وابن كيسان⁽²⁾ . نحو : لا في الدار رجل ولا امرأة، فرجل مبتدأ، وفي الدار متعلق بمحذوف خبر ، وامرأة معطوف على رجل . فيقدر ثابتان قبل : في أو بعد المعطوف، وإن فاعطف [ب/71] امرأة على ضمير الاستقرار، أو منتقلا إلى الجار والمجرور أو لا مقدر: ثابت قبل في أو بعد رجل . أو في الدار متعلق بمحذوف وجوبا على أنه رفع اسما ظاهرا، ورجل فاعل لفي الدار أو لمحذوف، أو فاعل لوصف يقدر مبتدأ وتعلق به في. وذلك العامل أغنى عن الخبر. والمرأة معطوف على رجل . ولا الثانية زائدة على كل حال . ولك أن تعملها عمل إن أو ليس، أو تجعل ما بعدها مبتدأ. والخبر في هذه الأوجه الثلاثة مقدر⁽³⁾.

وإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها، عن ذلك الإعمال الذي هو عمل إن؛ فيشمل الإلغاء أو إهمالها أصلا، وإعمالها عمل ليس. أو أراد بإعمالها عمل إن وعمل ليس. فالإلغاء الحد عد معنى معا⁽⁴⁾.

(1) النص من قول عمر رضي الله عنه في حق علي بن أبي طالب الذي اشتهر في مجال القضاء . وهو: " قضية ولا أبا حسن لها " .

(2) ابن كيسان : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن (...-299هـ/912م) . عالم بالعربية نحوا ولغة . من أهل بغداد. من مؤلفاته " تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها " ، و " المهذب " ، و " غلط أدب الكاتب " ، و " معاني القرآن " . (شذرات الذهب : 232/2؛ و كشف الظنون ص1703 ؛ و الأعلام : 308/5) .

(3) قلنا أنه من شروط عمل " لا " دخولها على نكرتين ، (يراجع : أوضح المسالك : 1/5-8 ، شرح المفصل : 1/265-266 ، همع الهوامع : 1/463-466) .

(4) إذا لم تعمل " لا " إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة ، فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها (يراجع أوضح المسالك : 2/7-8) .

نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار ولا امرأة ، بفتح رجل وامرأة بلا تنوين . كل واحد منهما اسم للا الداخلة عليه . وخبر الثانية محذوف ما ناب عنه أي : ولا امرأة في الدار. وكل من لا الأولى والثانية نافية والكلام جملتان . أو بفتح رجل على ما ذكر ونصب امرأة مع التنوين عطفًا على محله ، فلا الثانية زائدة . والكلام جملة واحدة . ويقدر الخبر مثني هكذا ثابتان . وفي الصورة الأولى يقدر مفردًا للأولى وكذا للثانية ، أو بفتح رجل على ما مر ويرفع امرأة عطفًا على محل لا واسمها ؛ بناء على ما زعم بعضهم أنهما في تأويل المبتدأ، فلا زائدة قبل امرأة و الكلام جملة واحدة . ويقدر الخبر مثني أو عطفًا على محل اسم لا الذي هو الرفع بناء على قول الكوفيين من بقاء رفع المبتدأ بعد دخول الناسخ ؛ فلا الداخلة أيضا على امرأة زائدة والكلام جملة واحدة . والخبر يقدر مثني . أو برفع امرأة على الابتداء والخبر محذوف ولا نافية مهملة، فالكلام جملتان. أو برفع امرأة على أنه اسم لا عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف والكلام جملتان. أو برفع رجل على الابتداء وإعمال لا عمل ليس، ورفع امرأة عطفًا على رجل، فلا الثانية زائدة والكلام جملة واحدة . أو برفع امرأة على الابتداء أو إهمال عمل ليس والخبر محذوف ولا نافية والكلام جملتان. ويضبط ذلك أنه إذا عطف ما بعد لا فالكلام جملة. وإن جعل مبتدأ أو اسم لا فجملتان.

[المنادى]

[تعريفه]:

باب المنادى: هو في اللغة الشخص الذي ينادى. وفي الاصطلاح: الاسم الذي دخل عليه حرف النداء، وليس هذا التعريف له . والمصدر النداء بالمد وكسر النون وضمها، وبالقصر مع الكسر والضم والقياس الأول.

[72/أ] وهو مأخوذ من : ندى الصوت وهو: بعده.

[أقسامه وحكم كل قسم]:

المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، المفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به، ولو كان تشبيهة أو جمعا أو مركبا مزجا أو إسنادا ، أو دخل في المزجي خمسة عشر مسمى به، وكذا في باب لا⁽¹⁾.

(1) التركيب المزجي مثل :برق نحره

والمراد بالعلم المعرف مطلقاً، سواء كان علماً موصولاً أو اسم إشارة أو مضمراً، فإنه قد ورد نداءه، وقاسه بعض في ضمير المخاطب نحو: يا أنت. فيكون أطلق اللفظ الخاص، وهو لفظ العلم وأراد به المعنى العام، وهو مطلق المعرف الصالح للنداء، حتى أنه يدخل فيه يا الله، إن قلنا تعريفه بأل لا بالعلمية، فبالأولى يدخل. وقيل في الموصول: أنه من الشبيه بالمضاف لطوله بالصلة، وهو واضح(1).

والنكرة المقصودة، أي: المقصود مسماها، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، ولا ينادى المضاف لضمير المخاطب أو المخاطبة أو ضمير المخاطبين، أو المخاطبتين أو المخاطبات أو المخاطبين والمشبه بالمضاف، في عمل الرفع فيما بعدها نحو: يا قائماً أبوه، ويا مضروباً عبده، أو النصب نحو: يا طالعا جبلا، ويا جالساً عند زيد، ويا ماراً ببكر. فمحل المجرور نصب بمار. وقالوا: وجه الشبه اتصال شيء به من تمام معناه. وادخلوا يا ثلاثة وثلاثين علماً، وفيه أن هذا الاسم واحد لم يتصل به شيء، ولعل وجه كونه متصلاً به شيء من تمام معناه؛ أن ثلاثة في الأصل واحد اسم ووصل به العاطف والمعطوف، وجعل الكل علماً فقد تم العلم بشيء لا عن طريق تركيب الاسمين تركيب مزج، ولا سقطت الواو ولا تركيب إسناد. فالمعنى اسم واحد والإعراب في موضعين كقولك: جاءوا رجلاً رجلاً، الإعراب في الموضعين والمعنى اسم واحد، كمرتين ومنفردين ومتعاقبين. وكما أن الإعراب في العلم بالاضافة في موضعين، والمعنى: الاسم لمسمى واحد كعبد الله وأبا بكر وأبي هريرة.

فأما المفرد العلم بمعناه السابق، والنكرة المقصودة فيبينان، لشبههما بالكاف الحرفية التي خوطب بها معين أفراداً وتعييناً وخطاباً، فإن كاف الخطاب غير مضافة، ولاشبيهة بالمضاف فأما النكرة غير المقصودة فلا تعيين فيها. وأما المضاف وشبهه فلا أفراد فيهما. هذا هو التحقيق مع اختصار. وقال الصبان: لوقوعهما موقع الكاف الاسمية في نحو: أدعوك، المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، ومما تلتها أفراداً وتعريفاً(2). واحتاج لقوله المشابهة... الخ لأن الاسم إنما يبني لمشابهة الحرف. على الضم من غير تنوين، أراد على الضم ونائبه، وهو ألف التثنية وواو الجمع على التوزيع، تارة على الضم وتارة على ما يبني، وذلك من باب الاكتفاء [72/ب]. أو أراد بالضم الضم تحقيقاً والضم حكماً. استعمالاً في الكلمة في حقيقتها ومجازها،

(1) الجمهور على أن الضمير لا ينادى (يراجع مع الهوامع: 35-37، شرح المفصل: 315/1-324)

(2) يبني العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً. (يراجع مع الهوامع

29/:2، شرح المفصل: 316/1-322).

فإن الألف والواو في حكم الضمة. ولم يبنيا على السكون لعروض بنائهما، وبنيا على الضم تشبيها بقبل وبعد من جهة أنهما يكونان معريين في غير النداء، كما أن قبل وبعد يعربان عند ذكر المضاف إليه وحذفه ونية لفظه. وعند حذفه لفظا ومعنى، أو من جهة أنه لا يكون لهما الضمة حالة الإعراب. كما أن قبل أو بعد قبل النداء منصوب أو مخفوض لا مضموم ولا مرفوع، فإنك إذا نونتها للضرورة جاز لك نصبهما كقوله

[من الخفيف] :

[ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَ قَالَتْ] يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي (1)

فبنيا على الضمة لتكمل لهما الحركات في النداء. أو من جهة أن المبني على الضم لو أضيف أعرب، كما أن قبل وبعد كذلك. وقيل: بنيا على الضم لأنه لو بنيا على الكسر، لتوهم إضافته إلى الباء مقلوبة ألفا محذوفة. فبنيا على الضم فرقا. ولا يرد ضم المضاف لليا لقلته. ويجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة. ويجوز وصفها بجملة أو ظرف و جار ومجرور ونكرة لظرف. وتعريفها، ولأنه قصدي لا وقفي. وواجب الجمهور أن يكون نعتها معرفة نحو: يا رجل الظريف. نحو: يا زيد، ويا زيدان ويا زيدون ويا زيود ويا هنود، ويا سيبويه بكسر الهاء. وتقدر الضمة عليها. وكذا يا حزام، ويا زيد بن سعيد إذا جعلت ابن نعتا، وفتحت الدال اتباعا للنون، وأما الباء فجائز غير حصين لسكونه. فالضمة مقدره على الدال. ولو أضفت زيد السعيد إضافة ولد لوالد لكان معربا منصوبا و بن مقحما. أو يضاف ابن لسعيد(2).

(1) التخريج: البيت للمهلل بن ربيعة في ديوانه ص59؛ وخزانة الأدب: 1654/2؛ والدرر: 22/3؛ وسمط اللآلي ص111؛ ولسان العرب: 401/15 (وقي)؛ والمقاصد النحوية: 211/4، والمقتضب: 214/4؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص177؛ وسر صناعة الإعراب: 800/2؛ وشرح التصريح: 370/2؛ وشرح ابن عقيل ص517؛ وشرح المفصل: 10/10؛ و المنصف: 218/1؛ وهمع الهوامع: 173/1.

اللغة والمعنى: و قَتَّكَ الْأَوَاقِي: ج الواقية، وهي الحافظة. يقول: لما رأته رفعت رأسها، ودعت له أن يحفظه الله، ويقيه من نوائب الدهر، لأن مرآه كان خيرا عليها.

والشاهد فيه قوله: "يا عديا" حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم لأنه علم. أما النكرة الموصوفة فقد ذهب ثعلب إلى جواز بناء الحسن الوجه على الضم، لأن إضافته في نية الانفصال. وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقا، وذهب المازني إلى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منونا، فإنما لحقه التثوين ضرورة.

(2) واختار ابن مالك بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعينة لأن شبيهها بالمضمر أضعف. (يراجع همع الهوامع: 31/2-32، شرح المفصل لابن يعيش: 316/1-322).

ويقدر لفظ سعيد محذوفا يضاف إليه زيد ، وقد اعتبر لفظه . ويا هذا ويا من قام ووا زيدا. فالضمة مقدره على الألف والنون والذال . وقيل : هذا ومن في محل نصب⁽¹⁾ .

ويا رجلُ ، لمعين ومنه قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي ، إذا سمع صوت رجل مع أنه لم يعرفه بالتعيين ، أو إذا سمع وقع مشيه ونحو ذلك . ويا قاضي بإثبات الياء وترك التنوين عند الخليل. ويا رجلان ويا مسلمان لمعينين⁽²⁾ .

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير ، أي : معربة بالنصب ، وإلا فالمفرد المعرف والنكرة المقصودة أيضا في محل نصب. والناصب حرف النداء نائبا [73/أ] عن لفظ أدعو المستعمل في إنشاء الدعاء والناصب لفظ أدعو⁽³⁾ . وحروف النداء : يا وأي و آي و آ ، و أيا ، وهيا للبعيد ، والهزمة للقريب ، ووا الندبة. وقيل : أي للمتوسط ويا للجميع. وإذا سميت أحدا أربعة وعشرين قلت: يا أربعة وعشرين (بالنصب). ولا تدخل أل على الجزء الثاني. وإن ناديت ذلك العدد بلا تعيين نصبت أيضا، أوتعيين ضمنت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبتة أو رفعتة ، إلا إن أعدت معه يا وجب ضمه وعدم أل ، والله أعلم⁽⁴⁾.

[المفعول لأجله]

[تعريفه وشروطه وأنواعه وحكم كل نوع]:

باب المفعول من أجله ، ويقال له المفعول لأجله والمفعول له . وهو منصوب على نزع الخافض قياسا ، ونفاه الكوفيون والزجاج ؛ فجعله الكوفيون مفعولا مطلقا لعامله كقعدت جلوسا . فجئت إكراما بمعنى أكرمك إكراما ، فجئت بمعنى : أكرم، لأن المجيء لما كان للإكرام ضمن معنى الإكرام. فجعله الزجاج لمقدر من لفظه مفعولا مطلقا

(1) إذا كان المنادى علما موصوفا ب " ابن " متصل مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن عمرو ، جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا لحركة " ابن " إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين .

(2) يحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء نحو : يا قاضي لحدوث البناء ، و تثبت يآؤه عند الخليل ، إذ لا موجب لحذفها فتقول : يا قاضي . (يراجع همع الهوامع : 29/2-30) . أما يا رجلان ويا مسلمان وهما المثالان اللذان ذكرهما الشارح فيندرجان ضمن النكرة المقصودة .

(3) وهو مذهب الجمهور .

(4) الشارح قد أخذ برأي الجمهور في هذه المسألة . للاطلاع عن مباحث في هذه الحروف : يراجع : مغني اللبيب: 49/1-50-159، الجنى الداني: 232-234-419-507) .

وهو، لغة كنفس الشيء الذي في المثال: جئت أكرمك إكراما ، فعل الفعل لأجله أو ترك لأجله .
واصطلاحا : الاسم ، الصريح أو المؤول نحو: أطعت أني طامع في رضاك اللهم ، أي : طمعا .
وقدره بعضهم مجرورا بلا ذكر للحرف التعليلي .

ومراده بالاسم المصدر واسمه ، لأن الذوات لا تكون عللا للأفعال غالبا ، فإنك ولو قلت : جئت
لزيد ، فإن مرادك إلا لمحبة زيد أو تعظيمه أو نحو ذلك . ولم يشترط كونه قلبيا ، أعني معنى يفعل
بالقلب كالحب والعلم، وفي اشتراطه خلاف . ولم يشترطه الفارسي . ولم يشترط سيبويه والمنقدمون
اتحاد زمانه وزمان عامله ، ولا اتحاد فاعله و فاعل عامله . ويحتمل أن يشترط المصنف اتحاد
زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما ، ويجعل التمثيل تنميما للحد ، ويدل لعدم الاشتراط: ﴿ يُرِيكُمْ
الْبَرِّقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾⁽¹⁾، إلا إن قيل الخوف والطمع : بمعنى الإخافة والإطماع، وهما اسمين
مصدرين مصدرين فيوجد الاتحاد . وأما ما قيل : أن الاتحاد موجود بكون معنى يريكم : يجعلكم
ترون ، فلا يكفي لأن ذلك معنى ، والعامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو: يريكم . ولك أن
تجعل خوفا وطمعا بمعنى : خائفين وطماعين ، أو ذوي خوف وطمع فيكون حالا .

المنصوب، ويجوز جره بحرف التعليل كاللام والباء ، ومن وفي وعلى بقلة ، إن جرد من أل
والإضافة، وبأكثرية إن قرن بأل ، وبالسوية إن إضيف . ويجب الجر بفقد شرط .

الذي يذكر بيانا ، أي : لتبيين . لسبب وقوع الفعل ، اللغوي أو عدم وقوعه نحو : قام زيد
إجلالا لعمر، أي : تعظيما له

[73/ب] . وقصدتك ابتغاء معروفك ، اعلم أن المفعول لأجله إذا أضيف لمعرفة كالمثال الأخير، أو
قرن بأل تعرف خلافا للرياشي⁽²⁾ والجرمي والمبرد في قولهم : بزيادة أل ، وبأن إضافته غير
محضة ، وأنه لا يكون إلا نكرة⁽³⁾ .

(1) الرد من الآية : 12 ، الروم : من الآية : 24 .

(2) الرياشي : العباس بن فرج بن علي بن عبد الله (177هـ/793م - 257هـ/871م) لغوي راوية . من أهل البصرة . من
مصنفاته " الخيل " ، و " الإبل " ، و " ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب " . (إنباه الرواة : 367/2 - 373) والوافي
بالوفيات : 652-654/16 ؛ و بغية الوعاة : 27/2 ؛ والأعلام : 264/3) .

(3) أجمعت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث، لا الذوات وشرطه
أن يكون معللا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها ، كقعد جلوسا ورجع القهقري .

[المفعول معه]

[تعريفه و تقسيمه وحكم كل قسم] :

باب المفعول معه وهو، لغة: الشيء الذي فعل معه الفعل. واصطلاحاً: الاسمُ الصريحُ خلافاً لمن أجاز كونه: ما ولا، وجعل الواو في لا تأكل السمك وتشرب اللبن (بالنصب) واو المعية والمصدر الذي يسبك مفعولاً معه⁽¹⁾.

المنصوب، بما سبقه من فعل أو شبهه مذكور أو محذوف، لأن رفع المصدر لا يعين النهي عن الجمع، وإنما يعينه النصب. نحو: كيف أنت وقصعة من الثريد، أي: كيف تكون وقصعة؛ فكيف خبر تكون وأنت اسمها وكان مستترا لما حذف العامل، وهو تكون برز وانفصل . وكذا أنت وقصعة، وما استفهامية خبر تكون. ويجوز تقدير غير تكون مثل تثبت وتحصل. وتكون تامة فتكون كيف وما حالاً. والمراد بشبه الفعل الوصف والمصدر واسمه. ولا ينصبه الظرف والجار والمجرور الاستقراريان، والتنبيه والإشارة خلافاً للفارسي. فلا يجوز النصب في كل رجل وضيعته خلافاً للصيمري⁽²⁾ (بفتح الميم وكسرهما). وقال الجرجاني منصوب بالواو. ورد بعدم اتصال الضمير بها بل ينفصل، وبأنها ولو كانت عاملة لعملت الجر المختص بالاسم، لاختصاصها بالاسم غير منزلة منزلة الجزء. وقال الكوفيون منصوب بالخلاف، فإن ما بعد الواو غير ما قبلها. والصحيح الأول ولا ينصبه اسم التفضيل خلافاً لبعضهم⁽³⁾.

الذي يذكر بيانا لمن فعل معه الفعل، فخرج نحو: أكرمت زيدا أو عمرا، إذا وقع الإكرام في حال واحد عليهما؛ فإن الواو ولو جعلت عاطفة لا يرد ذلك علينا؛ لأن عمرا إن جعل معطوفا فإنما ذكر تشريكا في الحكم لا للبيان المذكور. ولا يتقدم على العامل باتفاق. وفي تقدمه على المصحوب نحو: ساروا والطريق زيد خلاف. ولا يفصل بين هذه الواو ومدخولها شيء ولو ظرفا ولا تحذف. وقيل: بنفي المفعول معه وأنه مفعول به. فالتقدير في سرت والنيل: سرت ولا بست النيل.

(1) يرى سيبويه أن المفعول معه نصب بالفعل بواسطة الواو. انظر الكتاب 150/1 .

(2) الصيمري : عبد الله بن علي بن إسحاق ، أبو محمد الصيمري . كان عالماً بال النحو . قدم مصر ، وأخذ عنه شيء من اللغة له " التبصرة " في النحو ، أحسن فيه الأخذ على مذهب البصريين . (إنباه الرواة : 123/2 ؛ وبغية الوعاة 49/2) .

(3) المفعول معه هو التالي واو المصاحبة ، وفي ناصبه أقوال ، أشار الشارح إليها ، وهي : أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو : جاء البرد والطيلاسة . واستوى الماء والخشبة . (يراجع: شرح المفصل : 1/ 439-444) .

وقيل: أنه ظرف على طريق العارية من حيث أن الواو نابت عن مع، وهي حرف [74/أ] لا تقبل النصب على الظرفية، فانتصب عليها ما بعدها، ولو كان كذلك لاطرد النصب في كل رجل وضيعته. وليس من الباب قولك: خلطت البرّ والشعيرَ لاستفادة المعية من الخلط. وقد يجوز أن تكون من الباب تأكيدا، وهذا الباب مقيس على الصحيح. وتارة يترجح العطف، وذلك إذا أمكن بلا ضعف من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى⁽¹⁾.

نحو قولك: جاء الأمير والجيش، بنصب الجيش على المعية. والراجح العطف على الأمير. وتارة تترجح المعية، وذلك إذا أمكن العطف مع ضعف في المعنى أو الصناعة نحو: سرت وزيدا ولو رفع لكان من العطف على الضمير الرفعي المتصل بلا فصل. وتارة يجب العطف وذلك إذا لم تجز المعية للصناعة أو للمعنى؛ نحو: أكرمت زيدا أو عمرا إذا اختلف وقت الإكرام ونحو [قوله من الرّجز]:

عَلَفَتْهَا تَبِنًا وَمَاءً [بَارِدًا] حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا⁽²⁾

أي: وسقيتها ماء. ونحو: كل رجل وضيعته، لعدم تقدم ما ينصب المفعول معه. وتارة تجب المعية وذلك إذا لم يمكن العطف كذلك، نحو: زيدا مررت به وعمرا، عند من لم يجز العطف على ضمير الخفض المتصل بلا إعادة الخافض. وأما من أجازها فتترجح عنده المعية. وكذا من أوجب الفصل بين المتصل المرفوع والمعطوف يوجب المعية، في نحو: سرت و زيدا⁽³⁾.

(1) المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق. (مغني اللبيب: 676/1).

(2) التخرّيج: الرّجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 108/2، 233/7؛ وأمالى المرتضي: 259/2؛ والإنصاف: 612/2؛ وأوضح المسالك: 245/2؛ والخصائص: 431/2؛ والدرر: 79/6؛ و شرح التصريح: 346/1؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1147؛ و شرح شواهد المغني: 582/1؛ و شرح ابن عقيل ص 305؛ لسان العرب: 367/3 (قلد)، 255/9 (علف).

اللغة و المعنى: علف: أظعم. التبن: ما تهشم من سيقان القمح و الشعير بعد الدرس. همالة عينها: أي غزيرة الدمع. يقول: إنه علف دابته، و سقاها ماء باردا حتلا سالت دموعها بغزارة.

الشاهد فيه قوله: "و ماء" حيث لا يصح أن يكون مفعولا به، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة "التبن" بعامل واحد، وهو قوله: "علفتها"، لأن الماء لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير: "سقيتها". وقيل: "الماء" مفعول معه. وقيل: إنه معطوف على "تبنا" لأن الشاعر ضمن "علفتها" معنى "أثلتها"، أو "قدمت لها".

(3) المفعول معه خمسة أقسام من حيث وجوب العطف أو ترجحه: (يراجع همع الهوامع: 180/2-183).

واستوى الماء والخشبة ، تعيين المعية فيه باعتبار أن المراد بالاستواء التصاعد ، كما تعينت في سار زيد والنيل ، لأن النيل ، وهو موضع الماء المخصوص لا يسير . وإن فسرت الاستواء بالتساوي جاز العطف ؛ أي : تساوى الماء والخشبة في العلو والتخفيض . أن ما ذكرته باعتبار الصورة الموجودة في كلام غيرك ، وإلا فحيث أردت المعية نصا تقول : إلا سار زيد وعمرا بالنصب ؛ فإذا رأيت مكتوبا أو ملفوظا جاء زيد والفتى ترجح العطف ، واحتمل أن المتكلم أراد النصب على المعية فافهم . والأولى إذا أريد اجتماع المفاعيل أن يقدم المفعول المطلق فالمفعول به فحرف الجر ومجروره ، فظرف الزمان فظرف المكان فالمفعول من أجله فالمفعول معه (1) .
وأما خبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها فقد تقدم ذكرها في المرفوعات ، و كذلك التوابع فقد تقدمت هنالك .

[المخفوضات من الأسماء]

[مخفوضات الأسماء]:

باب مخفوضات الأسماء ، الإضافة للبيان أو إضافة الصفة للموصوف ، وهو مذهب الكوفيين . وذكر الأسماء لبيان الوقع ، لأنه لاخفوض في غيرها . أو أراد أن هذا باب مخفوضات الأسماء لا مرفوعات أو منصوباتها . المخفوضات ثلاثة ، وأما المكسور في الجوار ، فكسرتة كسرة مناسبة لما قبله لا جر
[74/ب] وإعراب . وقاسه بعض في النعت والتوكيد . وزعم بعضهم أنه مقيس في العطف النسقي وينبغي صون القرآن الكريم عنه (2) .

(1) هو رأي البصريين وسمي المفعول المطلق بهذا الاسم ، لأنه لم يتقيد بحرف جر كالمفعول به و له ومعه ، وأما المصدر فهو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثه الفاعل . وأما المفعول به فمحل الفعل . وظرف الزمان : وقت يقع فيه الفعل ، والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل . والمفعول له علة وجود الفعل . والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول . و هذا يتناسب مع ما ذهب إليه المؤلف .

(2) المكسور في الجوار أو الجر بالمجاورة للمجرور أثبتته الجمهور من البصريين والكوفيين في النعت (ينظر همع الهوامع : 440/2 - 441) .

[المخفوضات من الأسماء]

مخفوض بالحرف ومخفوض بالإضافة وتابع المخفوض ، كأنه أراد أن المضاف إليه مخفوض بالمضاف وهو الصحيح أو بالإضافة وهي عامل معنوي . فعليه فالباء للاستعانة والإضافة هي أثرت الجر ، وعلى الأول فالباء للسببية. وليست الإضافة مؤثرة بل المضاف، ولكن لولا الإضافة لما وجد المضاف؛ وكأنه أراد أن الخافض للتابع هو التبعية، وهي عامل معنوي وهو قول. وكذا الرفع والناصب. والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع « ولو بدلا»⁽¹⁾، « سواء أكان لفظيا نحو: مررت بزيد العاقل أم معنويا نحو»⁽²⁾: زيد العاقل جاء⁽³⁾ وقد اشتهر أن المبدل منه في نية الطرح فكان البديل تال للعامل. وأما ما قيل إنه على نية تكرار العامل فليس المراد به أن عامله محذوف، وإلا كان من جملة أخرى إذا كان العامل فعلا. وكذا يلزم على سائر التوابع إذا قيل أن العامل فيها محذوف، وهو قول. وقيل: المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر هو «من» أو «اللام» أو «في» على ما يأتي إن شاء الله، وهو قول الزجاج. وروي عنه أنه مجرور بمعنى اللام. ولعل المراد بلام معنية أي مقدر، فتوافق الرواية الأولى. والإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب الجر لثانيهما أبدا. والتبعية مشاركة اللفظ الذي ليس بجر لما قبله، في إعرابه الحاصل والمتجدد ثبوتا وعمدا⁽⁴⁾ .

[المخفوض بالحرف]:

فأما المخفوض بالحرف، فهو ما يخفض بمن، وقد يقال منا. وادعى بعضهم أنه الأصل، لكن حذفت الألف وسكنت النون لكثرة الاستعمال. وتستعمل فعل أمر من مان يمين بمعنى: كذب نحو: من زيد (بضم زيد بلا تتوين) أي: اكذب يا زيد⁽⁵⁾. وإلى، وتستعمل أيضا مفردا بمعنى النعمة⁽⁶⁾.

(1) جاءت هذه العبارة في (ب) بعد جملة " زيد العاقل جاء " التي سيأتي ذكرها.

(2) سقطت من (ب) .

(3) ما قبل هذه الصفحات ساقط من (ب) كما أشرنا إلى ذلك آنفا، وعليه فنبدأ مقارنة النسخ ابتداء من هذه العبارة.

(4)الإضافة كما عرفها المؤلف نسبة تقييدية توجب لثانيهما الجر . (، شرح المفصل :2/126-127) .

(5) مان يمين مينا بمعنى : كذب ، فهو مائن أي كاذب (انظر لسان العرب :6/4311 - مادة : مين) .

(6) جاء في لسان العرب : " الآلاء : النعم ، واحدها ألى، بالفتح و إلسى و إلسى . وقال الجوهري : وتكسر وتكتب بالياء

مثل : مِعَى و أمعاء .(يراجع لسان العرب :1/119 ، ألى) .

وعن، وتستعمل حرف نصب ومصدر؛ يقال : أعجبنى عن تقوم، أصله أن تقوم ؛ أبدلت الهمزة عينا، وهولغة. وعلى، وتستعمل اسما بمعنى : فوق وفعلا ماضيا ، ولامهما واوو يكتبان بألف نحو: من علا (1) السطح؟ وإن أضيف للضمير قلبت ياء نحو [قوله من الطويل] :
 غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا [تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلٍ] (2)
 وألف الحرفية عن ياء ، ويكتب ياء (3). وفي ، وتستعمل أمرا للمؤنث نحو: في هند بالوعد (بضم هند بلا تتوين) ، أي: أوفي يا هند ، إلا أن هذا من الثلاثي وأوفي من الرباعي ، والمعنى واحد . والياء فيهما فاعل . ورُبّ ، بضم الراء وفتح الباء المشددة ، ويفتحها وبكسر (4) الراء وفتح الباء. ورُبّت بضم الراء [75/أ] وفتح الباء ، وبضم الراء وفتح الباء وإسكان التاء ، ورُبّت بفتح الكل وربت بفتح الراء والباء وإسكان التاء ، وبتجرد التشديد للباء من هذه السبعة ، وربنا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بضم فسكون، وبفتح فسكون، فهذه سبع عشرة لغة (5). وزاد القاموسي (6):
 رُبُّ

(1) في (ب) : من على .

(2) جاءت رواية البيت في النسختين : (أ) و (ب) : " بعد ماتم ظماها " و الصواب ما أثبتناه .

التخريج : البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص 504 ؛ وخزانة الأدب : 147،150/10؛ والدرر : 87/4؛ والمقاصد النحوية : 301/3 ؛ ونوادر أبي زيد ص 163؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 103 ؛ والأشباه والنظائر : 12/3؛ وشرح ابن عقيل ص 367 ؛ والكتاب : 231/4؛ والمقرب : 196/1 ؛ وهمع الهوامع : 36/2 و شرح الأشموني: 100/2 .
 شرح المفردات : الضمؤ : ما بين الشربين . تصلّ : تصوت . القيض : قشرة البيضة العليا . الزيزاء : ما غلظ من الأرض .
 المجهل : الفقر الخالي من الأعلام .

المعنى: يقول: إن القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها ، وراحت تصوت في أرض خالية من الأعلام بعد ما اشتد بها الظمأ.
 الشاهد فيه قوله : " من عليه " حيث جاءت " على " اسما مجرورا ب " من " .

(3) علا عَلُوْهُ وَعَلُوهُ وَعَلَاوَتُهُ وَعَالِيَهُ وَعَالِيَتُهُ : أرفعه . علا الشيء علوا فهو علي ، يقال : علا فلان الجبل إذا رقيه يعلوه عَلُوًّا . وعلى : حرف جر ومعناه استعلاء الشيء ، تقول : هذا على رأس الجبل ، وعلى رأسه (لسان العرب : 3088/4-3091 ، مادة : علا) .

(4) في (ب) : و كسر .

(5) في ربّ عدة لغات ذكرها الشارح (يراجع همع الهوامع : 345/2-346) .

(6) القاموسي : لعله صاحب القاموس المحيط وهو الفيروز أبادي ، وهو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر ، مجد الدين الشيرازي الفيروزأبادي ، أبو طاهر (729 هـ / 1329م - 817 هـ / 1415م) من أئمة اللغة والأدب . ولد بكارزين (بلدة في شيراز) ، وانتقل إلى العراق ، ثم مصر و الشام وبلاد الروم و الهند

(بضمّتين مع تخفيف). وقيل هي بلغاتها اسم مضاف لما بعدها مفني، لتضمنه معنى حرف التقليل⁽¹⁾ أو التكثر كقد، ولتضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف قيل. أولمشابهتها الحرف في الوضع على حرفين في بعض لغاتها، وهو لغة إسكان الباء. وحملت لغة التشديد عليها قرب مفعول مقدم في: رب رجل أكرمت، ومبتدأ في: رُبَّ رجل كريم عندي . والوجهان في: رب رجل أكرمته، الرفع على الابتداء⁽²⁾ والنصب على الاشتغال، لكن لا يصار إليه إلا لدليل.

وممن قال باسميتها الرضي قال: معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل عندي: كثير من هذا الجنس. وتلحقها ما في تلك اللغات إلا رب (يسكون الباء بلا تاء) ويستعمل لفظها فعلا ماضيا، بفتح الراء والباء المشددة، بمعنى: جمع أو لزم أو قام أو أقام أو زاد . ومضارعه يرب، بضم الراء. والأمر رب، بضمها وتثنيث الباء، واربُ بضم الباء الأولى⁽³⁾.

والباء والكاف، ندر جرهما الضمير كقوله [من الخفيف]:

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْ [حِينَ تَدْعُوا الْكُمَاةَ فِيهَا نَزَالٍ]⁽⁴⁾
بفتح الكاف وإسكان الياء إسكانا حيا⁽⁵⁾.

= و إلى زبيد حيث ولي قضاءها ، وتوفي فيها . أشهر كتبه: " القاموس المحيط ، " والمغانم المطابة في علم طبابة " ، و " سفر السعادة " (بغية الوعاة : 237/1 ؛ والأعلام : 146/7) .

(1) في (ب) : حرف التعليل .

(2) في (ب) : الرفع على النداء .

(3) **المعنى اللغوي** نجده كذلك في : " رب " فنقول : المطر يَرُبُّ النبات والثرى ، والمربُّ : هو المحل ومكان الاجتماع والإقامة . ومربُّ الإبل : حيث لزمته . أربَّت الإبل بمكان كذا أي لزمته وأقامت به . رب بمكان و أربُّ : لزمه . (انظر اللسان : 1551-1548/3)

(4) **التخريج** : البيت بلا نسبة في الدرر : 154/4 ؛ وخزانة الأدب : 197،198/10 ؛ والمقاصد النحوية : 265/3 ؛ وهمع الهوامع : 31/2 ؛ وشرح الأشموني : 68/2 .

اللغة : شمّرت الحرب: اشتد القتال، وشق أمرها. لم تكن كي: أي لم تكن مثلي في القتال. الكُماة: ج الكمي، وهو البطل اللابس عدة الحرب .

المعنى: يمدح الشاعر نفسه بشجاعته ومقارعتة الأبطال والبلاء الحسن في المعارك عندما يشتد لهيب الحرب، وتتنادى الأبطال للنزال .

الشاهد فيه قوله : " كي " حيث جر بالكاف الضمير المتصل (ياء المتكلم) ، و هذا ضرورة ، لأن الكاف مختصة بجر الاسم الظاهر .

(5) انظر مبحث الكاف في مغني اللبيب : 363-355/1) .

واللام ، ويقال : ل زيدا بالنصب أمرا من وليه يليه(1).

وحروف القسم ، وهي الواو والباء والتاء واللام ، وهاء التثنية، وهمزة الاستفهام المعوضتان عن حروف القسم على قول الأَخفش أن الجر بها ، نحو:ها الله ، والله. والصحيح أنه بحرف القسم المحذوف . قال الزجاجي والرماني: وأيمن (ومعنى أَيْمُنُ: بركة الله). والصحيح أنها اسم . قال بعضهم: والميم مثلثة نحو: مَ الله . وقيل : هو بدل من الواو . وقيل : بقيت مُنْ بضمّتين. ومن هذه حرف قسم أيضا بضم الميم وكسرها مع إسكان النون. وتختص برب مضاف للياء. وشذ مُنْ الله لأفعلن. وأما مُنْ التي هي لغة في أيمن فمثلثة الميم والنون . وأيمن هو مفتوح الهمزة مضموم الميم ومكسور الهمزة مضموم الميم ، ومكسورها مفتوح الميم ومفتوحهما. ويقال أيضا : أيم بكسر الهمزة وضم الميم وبفتحها ، وضم الميم و بكسرها . وهيم بفتح الهاء مبدلة من الهمزة وضم الميم. وهي أغرب لغاتها. وإم بكسر الهمزة والميم وفتحهما . وبفتح الهمزة وضم الميم . وبفتح الهمزة وكسر الميم. وبكسرها وضم الميم . وبكسرها وفتح الميم [75/ب] . والهمزة في هذا كله(2) همزة وصل(3) .

وبواو رب، بناء على أن الجريها. وقيل : هو برب المحذوفة المعوض عنها بالواو والعطف على قوله: بمن أو يتعلق بمحذوف أي : ويخفض بواو رب فافهم . و بفاء(4) رب النائبة عنها، وبيل النائبة عن رب على القول بأنهما الجارتان (5). **وخلا وعدا وحاشا** ، وحاش و حشا . ولعل بفتح اللام الأخيرة وكسرها . « وعلّ بفتحها وكسرها »(6) ، أيضا تجر عقيل بهذه اللغات الأربع المبتدأ . والخبر بعده خبر المبتدأ ، وليس لهم لغة أخرى . ومتى في لغة هذيل (7) .

(1) انظر لسان العرب : 4920/6-4926 ، باب : ولي .

(2) في (ب) : هذا الله ، ولعله وقع سهوا .

(3) إن كان المقسم به الله ، وعوض عن حذف الباء هاء محذوفة الألف لالتقاء الساكنين ، أو ثابتة (الكتاب: 500/3) (يراجع : مغني البيب : 656/1) .

والخامس من أحرف القسم : أيمن (يراجع حاشية الصبان : 306/2) .

وقد ذكر الشيخ (اطفيش) مُنْ و مَ بلغاتها وهي حرفان ، وليسا بقية "أيمن" . (يراجع همع الهوامع : 394/2 - 395) (4) في (ب) : وبفا .

(5) قد تحذف رب لفظا لكن تجر ما بعد بل، و الفاء، لكن على قلة. (يراجع حاشية الصبان : 348/2-350)

(6) سقطت من (ب) .

(7) في (ب) : هديل .

نحو: خرجت متى الدار، وهي للابتداء وكى. ولا يجر إلا مصدرا مقدرًا من الفعل . وأن المصدرية أو ما المصدرية ، أو ما الاستفهامية ، ولولا الداخلة على متصل نحو : لولاه ، ولولاك ما عند سيبويه. ولات عند الفراء يقول أنها قد تجر الزمان . قال الأخفش: وبله . والصحيح أنها مفعول مطلق أو اسم فعل أو بمعنى: كيف. ويتعين الأول إذا جر ما بعدها . وحتى وعتى ، ويكتبان هما وإلى وعلى بألف إذا جررن ما الاستفهامية (1) . وأصل مذ منذ بدليل رجوعهم (2) إلى ضم الدال من مذ قبل الساكن ، نحو: مذ اليوم على الأشهر، وبعض يكسره. وقد يقال: الضم اتباعا للميم ، وبعض يقول: مذ يوم الجمعة بالضم وهو لغة. وقال ابن مَكُون (3) : هما أصلان ، وقد يقال منذ فرع بزيادة النون لأن الأصل في المبنى أن يكون حرفين أو حرفا (4) .

- (1) تستعمل حاشا وعدا وخلا حروف جر (يراجع مبحث عدا في: الجنى الداني: 461) .
 قد تكون لعل حرف جر عند عقيل (يراجع: الجنى الداني : 579-586 ، الأزهية : 217-218) .
 ومتى قد تأتي للجر في لغة هذيل . (انظر مغني اللبيب : 634-635/1) .
 وكذا لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جر نحو: لولاي، ولولاك ولولاه (الأزهية : 166-172، الجنى الداني: 597 - 608)
 وتكون " كي " للتعليل و تختص ب" ما " الاستفهامية ، و أن و ما المصدريتين (يراجع همع الهوامع : 366/2 ، مغني اللبيب : 370-365/1) .
 قد تستعمل " لات " حرف جر عند الفراء (يراجع مبحث (لات) في : شرح ابن عقيل : ص 161-162 ، أوضح المسالك: 287/1-289) .
 أما "حتى" فقد أجمع النحاة على أنها تجر ما بعدها .
 و"بله" مصدر وضع موضع الفعل بمعنى : تركا ، أو اسم فعل بمعنى : دع (يراجع الكتاب : 232/4 . همع الهوامع : 220-221/2 ، والمغني : 225-226/1) .
 أما حتى فهي كإلى في ابتداء الغاية ، لكن " إلى "مكن منها ، لذا خالفها في عدة أشياء . و إمالة حتى لغة أهل اليمن وعتى هي لغة هذيل . وقد قرأ ابن مسعود قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ عَتَى حِينَ ﴾ (يراجع همع الهوامع : 340-342/2 ، ومغني اللبيب : 244-248/1) .
 (2) في (ب) : " رجع عنهم " ، وربما يكون تصحيفا أو سهوا .
 (3) ابن مَكُون : إبراهيم بن محمد بن منذر ، أبو إسحاق الحضرمي (...-581هـ/1186م) . نحوي من أهل إشبيلية مولدا ووفاة . من مؤلفاته " شرح الجمل " للزجاجي ، و " إيضاح المنهج " ، و " النكت على التبصرة " للصيمري . (بغية الوعاة : 431/1 ؛ والوافي بالوفيات : 130/6 ؛ وإنباه الرواة : 196/4 ؛ والأعلام : 62/1) .
 (4) منذ بسيطة ، و قيل : مركبة ، وعليه الكوفيون . ومذ أصله منذ ، وهي محذوفة منها عند الجمهور .
 ولهما ثلاثة أحوال : (الإنصاف في مسائل الخلاف : 382 ، المقتضب تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، دط ، 1994 : 30/3) .

[المخفوض بالإضافة]:

وأما ما يخفض بالإضافة، فنحو: غلام زيد، وهو على قسمين: ما يقدر باللام، وهو الأكثر والأصل، وما يقدر بمن⁽¹⁾، وهي لبيان الجنس المشوب بتبعيض، وذلك فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه. وإن لم يكن بعضاً ولم يصح الإطلاق «كثوب زيد وحصير المسجد، أولم يكن بعضاً وصح الإطلاق كيوم الخميس، أولم يصح الإطلاق»⁽²⁾ وكان بعضاً كيد زيد فهي بمعنى: لام الملك والاختصاص لا بمعنى من.

ولم يشترط ابن كيسان والسيرافي⁽³⁾ صحة الإطلاق. وزاد ابن مالك قسماً ثالثاً، وهو ما يقدر بفي، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمانياً ومكانياً حقيقياً أو مجازياً، نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾⁽⁴⁾، و﴿صَاحِبِي السَّجْنِ﴾⁽⁵⁾، أي: متصاحبين في السجن و﴿أَلْدُ الْخِصَامِ﴾⁽⁶⁾، والمانع يرد ذلك إلى المقدر باللام. ومعنى كون المضاف إليه مقدرًا بحرف أنه ملاحظ فيه معنى الحرف، لا أنه يقدر معه لفظ الحرف، لأنه قد لا يصلح تقديره. وقيل: بالإضافة بمعنى اللام مطلقاً. وقيل: ليست على تقدير حرف أصلاً. ولا على نيته⁽⁷⁾.

(1) في (ب) : يقدر من .

(2) سقطت هذه الجملة من (ب) .

(3) السيرافي : أبو الحسن بن عبد الله بن المرزبان (284هـ/897م - 368هـ/979م) نحوي عالم بالأدب . أصله من سيراف (من بلاد فارس) ، سكن بغداد ، و تولى نيابة القضاء فيها ، و توفي فيها . من مؤلفاته " الإقناع " في النحو و " أخبار النحويين البصريين " ، و " شرح كتاب سيبويه " . (وفيات الأعيان : 78/2 ؛ الأعلام : 196/2) .

(4) سبأ : من الآية : 33 .

(5) يوسف : من الآية : 39 .

(6) البقرة : من الآية : 204 .

(7) والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف قال سيبويه ، وإن كان القياس ألا يعمل في الأسماء إلا ما أشبه الفعل (يراجع شرح المفصل لابن يعيش : 126/2) .

فالذي يقدر باللام نحو : غلامٌ زيدٌ ، ومنه عند الفارسي إضافة العدد للمعدود. والذي يقدر بمن نحو: ثوبٌ خزٌّ، بفتح الخاء، وهو نوع من الحرير أو من الثياب. ومنه عند ابن السراج⁽¹⁾ إضافة العدد للمعدود، كالعدد المقدار نحو: شبر حرير. واتفق أنها بمعنى: " من " إذا أضيف عددا لآخر نحو: ثلاثمائة. وبابٌ ساج؛ الساج شجر . وخاتمٌ حديدٌ ، بألف فتاء مفتوحة، أو بهمزة ساكنة فتاء مفتوحة. وبكسر التاء مع الألف « أو »⁽²⁾ الهمزة الساكنة .

ويقال : الخاتام بالألف أو بالهمزة، والخيتام بفتح الخاء «وكسرها»⁽³⁾. والختم بفتح التاء كالخاء والخاتيام⁽⁴⁾، بألف أو همز. وختم بخاتم ليناسب ختم الكتاب، ولم يقل: « خاتم فضة أو خاتم ذهب لئلا يختم بلفظ »⁽⁵⁾ ليناسب التفرق والذهاب. ولم يعتبر النفور عن الحديد مع أن الحديد حليّ أهل النار كما في الحديث، لأنه لم يأمر بلبسه⁽⁶⁾. وما أشبه ذلك، كجبة صوف، وخص ضغت⁽⁷⁾ ووسق تمر وخالصة معد ولباب عدنان والله أعلم بغيبه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين .

(1) ابن السراج : محمد بن السري بن سهل ، أبو بكر (... - 316هـ/929م) أديب لغوي من أهل بغداد ، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي ، و أبو علي الفارسي ، و يقال : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، و كان عارف بالموسيقى، ومات شاباً. من كتبه : " الأصول " و " شرح كتاب سيبويه " و " الموجز في النحو ". (بغية الوعاة : 109/1؛ ووفيات الأعيان : 393/4 ؛ و الأعلام : 136/6).

(2) سقطت " أو " من (ب) .

(3) سقطت من (ب).

(4) في (ب) : " الختيام " .

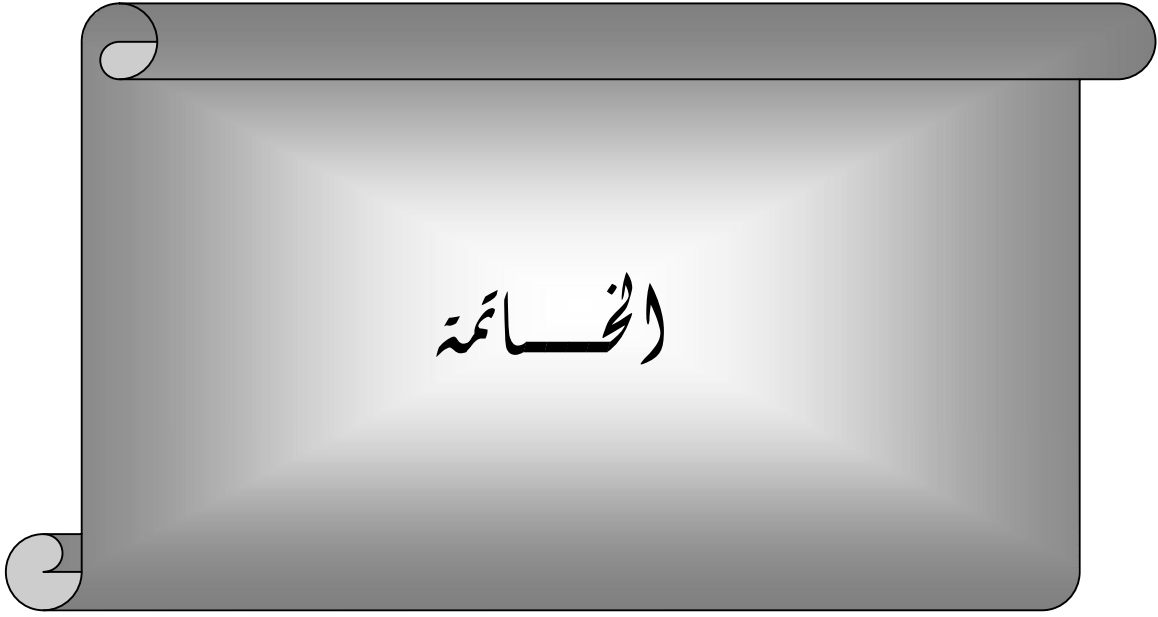
(5) سقط من (ب) .

(6) ختم ختمه يختمه ختماً و ختاما أي طبعه .

والختمّ و الخاتيم والخاتيم و الخاتام والخيتام من الحلى كأنه أول وهلة ختم به فدخل في ذلك في باب الطابع.

(7) خص ضغت : الخص : بيت من شجر أو قصب، ج: خصاص و أخصاص (اللسان : 1174 ، خصص)، الضغت:

نفاية المال ، دون الحزمة ، أو الحزمة من حشيش و غيره (اللسان : 2590 ، ضغت) .



كان لزاما عليّ بعد أن استوفيت تحقيق هذا المؤلف للشيخ امحمد بن يوسف اطفيش أن أذكر بعض الخصائص والمميزات التي اتسم بها هذا البحث، الذي تناول متنا من أبرز المتون النحوية، التي حظيت بمنزلة خاصة عند الشيوخ وعند المتعلمين على السواء. وصاحب هذا الشرح هو الشيخ اطفيش، وهو أحد أعلام الجزائر البارزين، وقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نميط اللثام عنه ونتعرف على ملامح شخصيته، وبخاصة الشق العلمي منها. ورأينا من خلال قسم الدراسة أنه ينحدر من منطقة بالجنوب الجزائري عرفت بخصوصيتها في ميادين شتى أهمها الجانب الديني والمذهبي والاجتماعي في الجزائر، إضافة إلى أنها تميزها بثرائها العلمي والفكري بفضل ما أنجبته من أعلام وإسهامها الكبير في إثراء الحياة الثقافية بالجزائر. وقد عرفنا كيف أن اطفيش لم يتوان في تسخير حياته للعلم والتعليم والتأليف، بالرغم من الظروف الصعبة التي أعاققت مسيرته، فضلا عن الرغبة في إفادة المتعلمين . كل هذه العوامل مجتمعة جعلته ينبري لشرح هذه المقدمة كما فعل سابقوه ونزعم أن هذا الشرح لم يكن كالشروح التي سبقته، فهو فريد من نوعه، ذا قيمة علمية بارزة، وربما قد سبق عصره لعدة مميزات امتاز بها نلخصها في العناصر التالية:

- كان أسلوبه في شرح القواعد سهلا يميل إلى العبارة البسيطة الواضحة، حتى أنه كان يلجأ إلى الشرح اللغوي والمعجمي والتمارين العملية، لتيسير قواعد النحو.

- تضمين شرحه بعض الفوائد والقصص والألغاز التي لها علاقة بمواضيع الكتاب، كي يجلب اهتمام القارئ و المتعلم ويبعد الرتابة عنه.

- جمع في شرحه كل أراء النحاة حتى أدق التفاصيل فيها، وهو عمل لاشك أنه يحتاج من صاحبه إلى سعة اطلاع ودراية ودربة وملكة علمية، ومعرفة بمذاهب النحاة وأصولهم، وهي صفات لم تكن تنقص الشيخ الذي كان متمكنا من ناصية اللغة وعلومها.

- ربط المسائل النحوية بالقضايا التي تدرج ضمن علم البلاغة، كي يضفي لمحة جمالية ذوقية على موضوعات النحو الجافة، وإبعاد الملل عن طلاب العلم، وليربط المسائل ببعضها، وبهدف إظهار اقتداره في العلوم الأخرى.

- لم يغفل الاهتمام بقضايا أصول النحو من سماع وقياس وعوامل ومعمولات وعلل... الخ.

- تبرز في الشرح معالم شخصية اطفيش الدينية العقائدية في مجال التفسير حيث استعان بمنهجه في علم التفسير عند الاقتضاء في الاستدلال بالآيات القرآنية لتعليل وتوجيه الآراء النحوية.

- وبصفة شمولية ونظرة عامة متفحصة وعندما تطلع على هذا الشرح تجد نفسك أمام رجل موسوعي، مثير للإعجاب، فهو واسع الاطلاع، ذا معرفة جمة بعلوم شتى، ذات فائدة بالنسبة للمتعلم والدارس.

- الاستعانة بالشرح اللغوي والدلالي في تعريف مصطلحات النحو وشواهد النحاة ومسائلهم الفرعية بغية

توضيح المفاهيم، بل إنه يلجأ إلى إفادة الطالب بمسائل هي في صميم فقه اللغة، لأن هذا العلم له علاقة بالنحو

ورغم هذا فقد ابتعد الشيخ اطفيش عن الإطناب في شرح المسائل، وكان دأبه اللجوء إلى

الاختصار في تناول أبواب النحو وآراء النحاة رغبة منه في عدم الإقبال على المتعلم.

- وقد أراد الشيخ أنه ينأى بنفسه عن الخوض في الخلافات النحوية، وكثيرا ما كان يكتفي بالمشهور من الآراء، حتى يكون المتعلم على دراية بها، وحتى لا يكل عقله بنفريعاتها وتأويلاتها.

- وقد كان اطفيش ذا أدب جم مع النحاة، فقد كان يحترم آرائهم، لكن ذلك لم يحل دون تأييدها أو تفنيدها، أو إلى التعقيب عليها عند الضرورة، ولم يعمد إلى التسفيه أو التجريح.

- الاستعانة بالقضايا المنطقية كقضايا الأصل والفرع والجزء والكل ومسائل أخرى، في شرح الأبواب النحوية وتفسيرها، لظروف عصره، ولأن التحليل المنطقي هو وسيلة لتدريب قدرات الطلاب العقلية على الاستدلال و التعليل و التفسير وغير ذلك.

- ومع أن كل أبواب الكتاب هي في صميم علم النحو إلا أن اطفيش لم يتناسى التطرق إلى بعض قضايا الصرف، إذا كانت الضرورة تستدعي ذلك، خاصة ما يتعلق ببنية الكلمة كأوزان الفعل والمصدر و غير ذلك... الخ

- وعلى العموم نلاحظ أن الشيخ يقف في توجهاته موقف الحياد فكان كثيرا ما يذكر الآراء النحوية، ويكتفي بالتعليق والتعقيب عليها وترجيح الأصوب منها، ولم يكن له مذهب خاص كما هو الشأن بالنسبة للنحاة المتأخرين.

- أما من ناحية الاحتجاج فلم يخرج الشيخ اطفيش عن إجماع جمهور النحاة في الاستشهاد بالآيات القرآنية في المقام الأول ثم الشعر ثم النثر، فضلا على لجوءه إلى الاستئناس بلغات العرب إلى جانب الإكثار من التمارين العملية والأمثلة اللغوية في توضيح المسائل، وكان قليل الاستشهاد بالحديث.

- وفي الجانب المنهجي، نراه قد عكف على شرح ألفاظ المتن وعباراته جميعها، وجاءت أبواب الكتاب ومسائله شاملة لجميع ما يحتاجه الطالب ليتقن قواعد النحو، مرتبة ترتيبا منطقيا متماسكا برهن من خلالها على مقدرته وعقليته التنظيمية وإجادته التأليف.

ونقول على سبيل الإجمال أن هذا الشرح ليعد إضافة للشروح التي سبقته، لما تضمنه من مادة معرفية هامة في النحو فضلا عن العلوم المتعلقة به، ويؤكد بجلاء الرصيد العلمي الكبير الذي يتمتع به الشيخ اطفيش، وعبقريته الفذة في مجال علوم اللغة إجمالا والنحو خصوصا. والتي مازالت تحتاج إلى جهد كبير من قبل الباحثين والدارسين لكشف النقاب عنها، ونرجو أن تتاح لنا فرص في المستقبل كي نسد هذا الفراغ ونعطي لكل ذي حق ما يستحقه.



بسم الله الرحمن الرحيم
فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
1 – سورة الفاتحة		
﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾	5	164
2 – سورة البقرة		
﴿ و من الناس من يقول ﴾	08	82
﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم		
﴿ و الذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾	21	115
﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعا ﴾	29	150
﴿ و إياي فارهبون ﴾	40	168
﴿ وإياي فاتقون ﴾	41	169
﴿ يظنون أنهم ملاقوا ربهم ﴾	46	117
﴿ فتمنوا الموت ﴾	94	114
﴿ أم تريدون أن تسألوا رسولكم ﴾	108	140
﴿ فسيكشفكم الله ﴾	137	171
﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾	174	82
﴿ ألد الخصام ﴾	204	229
﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾	217	157
﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾	235	61
﴿ إنما البيع مثل الربا ﴾	275	113
3 – آل عمران		
﴿ و أزواج مطهرة ﴾	15	86
﴿ قائما بالقسط ﴾	18	192
﴿ و ليس الذكر كالأنثى ﴾	36	113
﴿ آيات بينات مقام إبراهيم ﴾	97	135
﴿ قياما وقعودا ﴾	191	176
4 – النساء		
﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾	43	161
﴿ ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾	171	210
﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾	79	190

200	166 – 79	﴿ كفى بالله شهيدا ﴾
138	112	﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثما ﴾
117	125	﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾
176	129	﴿ و لا تميلوا كل الميل ﴾
208	157	﴿ مالهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾
168	171	﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾

5 – سورة المائدة

181	03	﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾
135	95	﴿ أو كفارةً طعاماً مساكين ﴾
135	97	﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام ﴾
124	107	﴿ فأخران يقومان ﴾
153	114	﴿ تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ﴾
176	115	﴿ لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾

6 – سورة الأنعام

210	47	﴿ هل يهلك إلا القوم الظالمون ﴾
183	124	﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾
137	154 – 153	﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ، ثم آتينا موسى الكتاب ﴾

7 – سورة الأعراف

137	04	﴿ أهلكتنا فجاءها بأسنا ﴾
88	12	﴿ وقال أنا خير منه ﴾
95	26	﴿ ولباسُ التقوى ذلك خير ﴾
164	30	﴿ فريقاً هدى ﴾
194	74	﴿ تتحتون الجبال بيوتا ﴾
194	142	﴿ فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾

8 – سورة الأنفال

84	62	﴿ فإن حسبك الله ﴾
123	70-65-64	﴿ يا أيها النبي ﴾

9 – سورة التوبة

210	32	﴿ و يأبى الله إلا أن يتم ﴾
203	36	﴿ إن عدة الشهور ﴾
176	46	﴿ واقعدوا مع القاعدین ﴾

123	73	﴿ يا أيها النبي ﴾
117	118	﴿ وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾

10- سورة يونس

111	10	﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾
200	29	﴿ كفى بالله شهيدا ﴾
139	38	﴿ أم يقولون افتراه ﴾
190	99	﴿ لآمن من في الأرض كلهم جميعا ﴾

11- سورة هود

101	08	﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾
114	12	﴿ فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك ﴾
139	35-13	﴿ أم يقولون افتراه ﴾
171	28	﴿ أنزلكموها ﴾
110	111	﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ﴾

12 - سورة يوسف

194	02	﴿ قرآنا عربيا ﴾
98	26	﴿ إن كان قميصه قَدْ ﴾
206	31	﴿ قلن حاشا لله ﴾
229	39	﴿ يا صاحبي السجن ﴾
103	85	﴿ تالله نفثا تذكر يوسف ﴾

13 - سورة الرعد

220	12	﴿ يريكم البرق خوفا وطمعا ﴾
139	16	﴿ أم هل تستوي الظلمات و النور ﴾
139	16	﴿ هل يستوي الأعمى و البصير ﴾
156	23	﴿ جنات عدن ﴾
200	43	﴿ كفى بالله شهيدا ﴾

14 - سورة إبراهيم

93	10	﴿ أفي الله شك ﴾
----	----	-----------------

16 - سورة النحل

113	17	﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق ﴾
164	30	﴿ قالوا خيرا ﴾
156	31	﴿ جنات عدن ﴾

168	51	﴿ و إياي فارهبون ﴾
100	58	﴿ وإذا بُشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً ﴾
17 – سورة الإسراء		
100	22	﴿ فتفعد مذموماً مخذولاً ﴾
200	96	﴿ كفى بالله شهيداً ﴾
129	102	﴿ ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض ﴾
18 – سورة الكهف		
117	19	﴿ فلينظر أيها أزكى طعاماً ﴾
95	38	﴿ لكننا هو الله ربي ﴾
197	44	﴿ هنالك الولاية لله ﴾
170	63	﴿ و ما أنسانيه ﴾
19 – سورة مريم		
194	17	﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾
169	24	﴿ وقد جعل ربك تحتك سريباً ﴾
156	61	﴿ جنات عدن ﴾
103	85	﴿ رسولا نبياً ﴾
141	88	﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ﴾
20 – طه		
170	10	﴿ لأهله امكثوا ﴾
115	44	﴿ لعله يتذكر ﴾
156	76	﴿ جنات عدن ﴾
145	81	﴿ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم ﴾
194	113	﴿ قرآنا عربياً ﴾
21 – سورة الأنبياء		
184	24	﴿ هذا ذكر من معي ﴾
141	26	﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ﴾
23 – سورة المؤمنون		
137	149	﴿ فخلقنا العلقة مضغة ﴾
24 – سورة النور		
113	35	﴿ مثل نوره كمشكاة ﴾
179	37	﴿ يخافون يوماً ﴾

26 – سورة الشعراء

168	78	﴿ الذي خلقني فهو يهدين ﴾
نفس الصفحة	80	﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾
نفس الصفحة	81	﴿ و الذي يميتني ثم يحيين ﴾
116	129	﴿ لعلكم تخلصون ﴾
158	133-132	﴿ أمدمكم بما تعلمون أمدمكم بأنعام و بنين ﴾
177	227	﴿ أيّ منقلب ينقلبون ﴾

27 – سورة النمل

190	10	﴿ ولى مدبرا ﴾
136	10	﴿ لا يخاف لديّ المرسلون ﴾
136	11	﴿ إلا من ظلم ثم بدل حسنا ﴾

28 – سورة القصص

112	11	﴿ فبصرت به عن جنب ﴾
137	15	﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾
170	29	﴿ لأهله امكثوا ﴾
190	31	﴿ ولى مدبرا ﴾
135	34	﴿ وأخي هارون ﴾
115	38	﴿ لعلني أطلع ﴾

29 – سورة العنكبوت

89	14	﴿ لهي الحيوان ﴾
136	15	﴿ فأنجيناه وأصحاب السفينة ﴾
169	56	﴿ فإياي فاعبدون ﴾

30 – سورة الروم

100	17	﴿ فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون ﴾
220	24	﴿ يريكم البرق خوفاً و طمعا ﴾

32 – السجدة

139	03	﴿ أم يقولون افتراه ﴾
-----	----	----------------------

33 – سورة الأحزاب

123	-45-28- 01	﴿ يا أيها النبي ﴾
	59-50	
98	15	﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾

153	21	﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾
113	32	﴿ لستن كأحد من النساء ﴾
147	51	﴿ ويرضين بما آتيتهن كلهن ﴾

34 – سبأ

140	24	﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾
229	33	﴿ بل مكر الليل ﴾

35 – سورة فاطر

156	33	﴿ جنات عدن ﴾
-----	----	--------------

36 – يس

110	32	﴿ وإن كل لما جميع لدينا محضرون ﴾
-----	----	----------------------------------

37 – سورة الصافات

82	172	﴿ إنهم لهم المنصورون ﴾
----	-----	------------------------

38 – ص

113	28	﴿ أم نجعل المتقين كالفجار ﴾
156	50	﴿ جنات عدن ﴾
88	76	﴿ وقال أنا خير منه ﴾

39 – سورة الزمر

137	06	﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾
194	28	﴿ قرآنا عربيا ﴾
191	73	﴿ ادخلوها خالدين ﴾

40 – غافر

150	48	﴿ إنا كل فيها ﴾
-----	----	-----------------

41 – سورة فصلت

194	03	﴿ قرآنا عربيا ﴾
-----	----	-----------------

42 – سورة الشورى

136	03	﴿ كذلك يوحي إليك و إلى الذين من قبلك ﴾
194	07	﴿ قرآنا عربيا ﴾
115	17	﴿ لعل الساعة قريب ﴾

43 – الزخرف

194	03	﴿ قرآنا عربيا ﴾
100	17	﴿ ظل وجهه مسودا ﴾

45 – الجاثية		
210	32	﴿ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنَّا ﴾
46 – الأحقاف		
139	08	﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه ﴾
210	35	﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ ﴾
47 – محمد		
177	04	﴿ فَصْرَبِ الرَّقَابِ ﴾
177	04	﴿ فإِذَا مِنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءِ ﴾
48 – سورة الفتح		
170	10	﴿ عَاهِدْ عَلَيْهِ اللهُ ﴾
200	28	﴿ وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا ﴾
54 – سورة القمر		
200	12	﴿ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْونَا ﴾
57 – سورة الحديد		
136	26	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَ إِبْرَاهِيمَ ﴾
58 – سورة المجادلة		
115	01	﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾
171	02	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾
60 – الممتحنة		
171	01	﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾
119	10	﴿ فَإِنِ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾
123	12	﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾
61 – الصف		
188	05	﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾
113	15	﴿ كُونُوا أَنْصَارًا اللهُ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ ﴾
62 – الجمعة		
114	06	﴿ فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ ﴾
63 – المنافقون		
145	10	﴿ فَأَصَدِّقْ وَ أَكُنْ ﴾
64 – سورة التغابن		
118	07	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يَبْعَثُوا ﴾

65 – سورة الطلاق		
123	01	﴿ يا أيها النبي ﴾
115	01	﴿ لعل الله يحدث ﴾
66 – سورة التحريم		
123	09 – 01	﴿ يا أيها النبي ﴾
149	04	﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾
70 – المعارج		
118	7 – 6	﴿ أنهم يرونه بعيدا و نراه قريبا ﴾
72 – الجن		
187	09	﴿ وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ﴾
139	25	﴿ قل إن ادري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا ﴾
76 – سورة الإنسان		
125	02	﴿ نطفة أمشاج ﴾
192-140	03	﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكرا و إما كفورا ﴾
77 – سورة المرسلات		
86	11	﴿ و إذا الرسل أقتت ﴾
79 – سورة النازعات		
95	40	﴿ و أما من خاف مقام ربه ﴾
80 – عبس		
115	03	﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾
86 – الطارق		
146	17	﴿ فمهّل الكافرين ﴾
87 – سورة الأعلى		
137	05	﴿ فجعله غثاء أحوى ﴾
142	14	﴿ قد افلح من تزكى ﴾
93 – سورة الضحى		
164	03	﴿ ما ودعك ربك و ما قلى ﴾
99 – سورة الزلزلة		
134	07	﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾
101 – سورة القارعة		
120	10	﴿ و ما أدراك ماهيه ﴾

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
125	1 - « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »
129	2 - « ليس من امبر امصيام في امسفر »
137	3 - « تبدأ بما بدأ به الله »
138	4 - « اثبت أهدُ فما عليك إلا نبي أو صديق »
184	5 - « الصبر عند الصدمة الأولى »
196	6 - « صلى رسول الله ﷺ قاعدا و صلى وراءه رجال قياما »
198	7 - « لا مانع لما أعطيت و لا معطي لما منعت »

فهرس الأمثال و أقوال العرب

82	1- « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه »
87	2- « أكلوني البراغيث »
101	3- قال الخوارج لابن عباس : « ما جاءت حاجتك »
112	4- قول الحسن البصري : « كأنك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تزل »
124	5- « هذا جحرُ ضبٍ خربٍ »
134	6- « المسألة في العربية بثمانين في الفقه »
168	7- « الكلاب على البقر »
172	8- « إذا بلغ الرجل الستين فإياه و إيا الشّواب »
180	9- « لا أكلمه القارظين »
195	10 - « كلمته فاه إلى فيّ »
195	11 - « جاءوا الجماء الغفير »
215	12 - قال عمر بن الخطاب : « قضية ولا أبا حسن لها . »

فهرس الشواهد الشعرية و الأرجاز

قافية الهمة				
الصفحة	البحر	القائل	القافية	مطلع البيت
189	الطويل	قيس بن الخطيم	قضاءها	متى يأت هذا الموت
108	الخفيف	الصقلي	وفاء	إن هندا المليحة
203	البسيط	بلا نسبة	بايماء	نعم الفتاة
قافية الباء				
147	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	رَجَبُ	لكنه شاقه
147	البسيط	أبي غريب النصرى	الذَّنَبِ	ياصاح بلغ
213	البسيط	سلامة بن جندل	الشيبِ	إن الشباب
قافية التاء				
185	الكامل	شبيب بن جعيل	أَجَنَّتْ	حنت نوار
109	الرجز	رؤبة بن العجاج	اشتريتُ	ليت و هل ينفعُ
قافية الجيم				
158	الطويل	عبيد الله بن الحر	تأججا	متى تأتينا تلمم
قافية الحاء				
172	الطويل	جرير	أملحُ	إذا سايرت أسماء
قافية الدال				
203	الوافر	جرير	زادا	تزود مثل زاد
107	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	أسداً	إذا اسود جنح
176	الطويل	الأعشى	مسهداً	ألم تغتمض عيناك
143	الوافر	بلا نسبة	زياد	فلا و الله
قافية الراء				
197	الطويل	الأعشى	جاره	بانَتْ لَتَحْزُنُنَا
188	البسيط	زهير بن أبي سلمى	وزراً	نعم امرأ هرم
-132	الطويل	رشيد بن شهاب	عمرو	رأيتك لما أن عرفت
199				
99	الطويل	بلا نسبة	يسيرُ	بيذلٍ وحلمٍ ساد
149	الطويل	الشمخ	مَطِيرُهَا	حمامة بطن الواديين

140	البسيط	الأحوص	نارٍ	يا ليتما أمنا
189	الكامل	المسيب بن علس	يَدْرِي	نصفَ النهارُ
139	الطويل	بلا نسبة	عامرٍ	سواءً عليكِ النَّفْرُ
151	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	بالقَمَرِ	كم قد ذكرتك
قافية الطاء				
122	الرجز	العجاج	فَطَّ	حتى إذا جنَّ الظلامُ
قافية العين				
148	الرجز	بلا نسبة	أكتعا	يا ليتني كنت صبيًا
148	الرجز	بلا نسبة	أجمعا	إذا بكيت
148	الرجز	بلا نسبة	تقنعا	قد صرت
125	الوافر	المرار الأسدي	وقوعا	أنا ابنُ التاركِ
209	الطويل	حسان بن ثابت	شافعُ	لأنهم يرجون منه
124	الطويل	النابغة الذبياني	ناقعُ	أبيت كأني ساورتني
96	الطويل	العجير السلولي	أصنعُ	إذا ميتٌ كان الناسُ
قافية الفاء				
107	الرجز	محمد بن ذؤيب	محرّفًا	كأنّ أذنيّه إذا تشوّفا
قافية القاف				
218	الخفيف	المهلهل بن ربيعة	الأواقِي	ضربتُ رأسها
قافية اللام				
166	البسيط	بلا نسبة	بطلا	ما عابَ إلا لئيمٌ
202	الرجز	بلا نسبة	كُلّها	و نارنا لم يُر نارًا
199	البسيط	بلا نسبة	العملُ	استغفر الله ذنبًا
103	الخفيف	الأعشى	الجبالِ	لن تزالوا كذلكُ
226	الخفيف	بلا نسبة	نزالِ	و إذا الحربُ شمّرتُ
210	الطويل	بلا نسبة	تسئلُ	جوابا به تتجو
109	الطويل	النجاشي الحارثي	فضلِ	ولستُ بآتيه
156	الطويل	امرؤ القيس	حنظل	كأني غداة البينِ
165	الطويل	دعبل بن علي الخزاعي	أهلِ	ولما أبي إلا جماحا
225	الطويل	مزاحم العقيلي	مَجْهَلِ	غدت من عليه
قافية الميم				
111	الطويل	علاء بن أرقم	السَّلمِ	ويوما توافينا

146	الخفيف	بلا نسبة	ضيمًا	إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ
166	الطويل	ذو الرمة	و شَامَهَا	فلم يدر إلا الله
165	الطويل	المجنون	كلامها	تزودت من ليلى

قافية النون

211	الطويل	المرار العجلي	سوائنا	ولا ينطق بالفحشاء
203	الكامل	أبو طالب	دينًا	ولقد علمت
192	الوافر	عمرو بن كلثوم	مقدرينا	وإنا سوف تدركننا
152	الوافر	الكميت الأسدي	وأحمرينا	فما وجدت نساء
93	الطويل	بلا نسبة	كائِنُ	لك العزُّ
111	الطويل	الطرمّاح	المعادنِ	أنا ابن أباة الضيمِ
87	المديد	أبو نواس	الْحَزَنِ	غيرُ مأسوفٍ
150	الرجز	خطام المجاشعي	التَّرْسَيْنِ	و مَهْمَهَيْنِ

قافية الهاء

143	الكامل	المتلمس	ألقاها	ألقى الصحيفة
222	الرجز	بلا نسبة	عينها	علفتها تبنا

أبيات للتمثيل

102	اعتلت و كان بتا الإضمار متصلا	وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا
102	ه اعتض مجانس تلك العين منتقلا	أو نونه وإذا فتحا فمن
118	ولقد صدقت و كنت ثم أمينا	ودعوتني وزعمت أنك صادق
119	ورؤياك أحلى للعيون من الغمض	مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي
179	مفهم في حال كفرًا أذهب	الحال وصف فضلة منتصب

الأبيات اللغزية

123	حركة قامت مقام الجملة ؟	من في أي لفظ يا نحاة الملة
123	أولي الذكاء و العلم و العقلية	حاجيتكم نحاتنا المصرية
123	جمعت في حرفين للأحجية ؟	ما كلمات أربع نحوية
175	يجادل في الكتاب و في القياس	أتانا طالب من أهل فاس
175	فسا يفسو فساء فهو فاس	و ما فاس ببلدته و لكن

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
145،124، 97،80 197،188،148 ،202،228،227	الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، ت، 215هـ)
179	الأشموني (أبو الحسن ، نور الدين علي بن محمد ، ت 900 هـ)
145	الأعلم (يوسف بن سليمان الشنتمري ، ت، 476هـ)
167	ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت646هـ)
99	ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، ت 469 هـ)
211	ابن الباذش (أبو الحسن علي بن محمد بن خلف ، ت 528 هـ)
197-151	ابن برهان (أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، ت376 هـ)
116	البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ، ت510 هـ)
220-214	الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحاق ، ت225 هـ)
167	الجزولي (أبو موسى عي بن عبد العزيز ، ت606 هـ)
144	ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي ، ت392 هـ)
144-120	الجوهري (عبد الله بن عبد الغفور النابلسي ، ت1137 هـ)
164	ابن الحاج (أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي ، ت647 هـ)
206-205-199	ابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر ، ت646 هـ)
207-181-103-81	أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي ، ت745هـ)
150	ابن الخباز (أحمد بن الحسين الأربلي الموصلبي ، ت، 639 هـ)
127	الخصري (محمد بن مصطفى بن حسن ، ت ، 1247هـ)
163	خلف الأحمر (أبو محرز خلف بن حيان ، ت 180هـ)
-172-134-130	الخليل (الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، ت ، 170هـ)
219	
-201-191-186	الدماميني (بدر الدين محمد بن أبي بكر ، ت ، 827هـ)
205	
175-123	الراعي (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إسماعيل الغرناطي، ت ، 853هـ)
226-206-119	الرضي الاستربادي (نجم الدين محمد بن الحسن الاستربادي ، ت ، 688هـ)
227-214-171	الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ، ت 384هـ)
220	الرياشي(العباس بن فرج بن علي ، ت 257هـ)
-220-219-214	الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ت 311هـ)
224	

227-99	الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت 337هـ)
91	زكريا (أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري ، ت 926هـ)
190-150-101-92	الزّمخشري (عمر بن محمد بن أحمد الزّمخشري ، جار الله ، ت 538هـ)
230	ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري ، ت 316هـ)
193-129-82	السّعد (سعد الدين مسعود بن عمر التفتزاني، ت ، 793هـ)
158-142	السّهيلي (أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله المالقي ، ت ، 581هـ)
-130-127-85-84	سيبويه (عمر بن عثمان بن قنبر ، ت، 180هـ)
-145-140-134	
-180-176-171	
228-220-212	
129-94	السيد (نور الدين محمد بن علي بن الشريف الجرجاني ، ت، 838هـ)
229	السيرافي (أبو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ت، 368هـ)
191-98	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت، 911هـ)
86	الشريف (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني ، ت، 723هـ)
96	الشّنواني (محمد بن إسماعيل بن شهاب الدين ، ت، 1019م)
212-166	الشّلوبين (أبو علي عمرو بن محمد بن عبد الله ، ت، 645هـ)
217-201-127	الصّبّان (أبو العرفان محمد بن علي ، ت، 1206هـ)
221	الصّيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري)
171-124-97	ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن محمد السبائي المالقي، ت 528هـ)
221-92	عبد القاهر (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ت 471هـ)
192-177-114	ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، ت 669هـ)
129	العضد (عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ، ت 756هـ)
88	الفارابي (أبو نصر محمد بن طرخان ، ت 339هـ)
-194-192-86	الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، ت 377هـ)
230-220-211	
-140-109-96-94	الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، ت 207هـ)
-167-164-142	
-197-190-178	
228-213-202	
225	الفيروزبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت 729هـ)

-166-134-97	الكسائي (علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ، ت ، 189هـ)
178	
229-215	ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، ت ، 299هـ)
-101-99-83	ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجبائي ، ت ، 672هـ)
-150-131-102	
-171-157-155	
229-179-172	
-151-145-141	المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي ، ت ، 286هـ)
-203-193-180	
220	
118	المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين الكوفي الكندي ، ت ، 354هـ)
127	المدابغي (حسن بن أحمد بن علي المنطاوي ، ت ، 1170هـ)
150	المرادي (أبو محمد الحسين بن قاسم ، ت ، 749هـ)
228	ابن ملكون (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ، ت ، 581هـ)
189	ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، ت ، 686هـ)
197-143-140	ابن هشام (عبد الله بن يوسف جمال الدين الأنصاري ، ت ، 761هـ)
175	ابن هشام الخضراوي (محمد بن يحيى بن هشام ، ت ، 646هـ)
164	هشام (أبو عبد الله هشام بن معاوية ، ت ، 209هـ)
116	الواقدي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد السهمي ، ت ، 207هـ)
195-112	يونس (يونس بن حبيب الضبي ، ت ، 182هـ)

فهرس المصادر والمراجع :

1- المصادر والمراجع المخطوطة :

- 1 – أرجوزة الأحكام (خ) ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ضمن مجموع ، مكتبة القطب (أ.ز.7) ، غرداية ، الجزائر .
- 2 – حاشية أبي مسألة ، امحمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أ.و.6) ، غرداية ، الجزائر .
- 3 – حاشية القناطر ، امحمد بن يوسف اطفيش (خ) مكتبة القطب (أ.و.5) ، غرداية، الجزائر .
- 4 – خطبتا العيد (خ) ، امحمد بن يوسف اطفيش ، مكتبة القطب ، (أ.ز.3) ، غرداية، الجزائر .
- 5 – الدررة النحوية ، محمد بن يعلى ، (خ) مكتبة عشيرة آل يدر (م:3) ، مؤرخة في سنة 942هـ (م:3) ، بني يزقن ، غرداية ، الجزائر .
- 6 – رسالة إلى الوالي العام الفرنسي بالجزائر ، امحمد بن يوسف اطفيش ، مؤرخة في ربيع الأول 1304 هـ بقسنطينة ، محفوظة في أرشيف إكس أون بروفنس ، فرنسا ، تحت رقم : 22h14 .
- 7 – السلاسل الذهبية بالشمال الطفيشية ، إبراهيم بن أبي بكر حفار القراري ، (خ) مخطوط مصور في مكتبة الحاج سعيد محمد ، غرداية (126) ، الجزائر .
- 8 – شرح الدعائم الموسع ، امحمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أ.و.2) ، غرداية ، الجزائر .
- 9 – شرح شرح الاستعارات لعصام الدين ، امحمد بن يوسف اطفيش (خ) ، مكتبة القطب (أ.س.1) ، غرداية ، الجزائر .
- 10 – شرح شواهد الوضع ، امحمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أ.ز.ع.3) ، غرداية الجزائر .
- 11 – شرح القلصادي ، امحمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة الاستقامة (71) ، غرداية . الجزائر .
- 12 – شرح لامية ابن النظر العماني ، امحمد بن يوسف اطفيش (خ) مكتبة القطب (أ.ث.1) ، غرداية ، الجزائر .
- 13 – فتح الباب للطلاب ، امحمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة القطب (أ.ز.3) ، غرداية الجزائر .
- 14 – قصائد القطب (خ) ، محمد بن يوسف اطفيش ، مكتبة الاستقامة (ف – 1) ، غرداية الجزائر .
- 15 – قصيدة بدر (خ) ضمن مجموع ، امحمد بن يوسف اطفيش ، مكتبة الاستقامة (ف – 11) ، غرداية ، الجزائر .
- 16 – القصيدة الحجازية ، امحمد بن يوسف اطفيش (خ) ، ضمن مجموع قصائد وأجوبة مكتبة القطب (أ.ز.7) ، غرداية ، الجزائر .

- 17 – قصيدة المعجزات ، امحمد بن يوسف اطفيش ،(خ) مكتبة الاستقامة ، بني يزقن (ف،11) غرداية، الجزائر.
- 18 – مجموع الرسائل ، امحمد بن يوسف اطفيش ، مخطوط في مكتبة القطب (أ.ز.6) ، غرداية الجزائر.
- 19 – مجموعة رسائل بين القطب و الإدارة الاستعمارية ، امحمد بن يوسف اطفيش ، (خ) مكتبة الاستقامة (دون رقم) ، غرداية ، الجزائر..
- 20 – مجموع قصائد و أجوبة (خ) ، امحمد بن يوسف اطفيش ، مكتبة الاستقامة (ف – 1) غرداية ، الجزائر.
- 21 – مجموع قصائد ورسائل ، امحمد بن يوسف اطفيش ،(خ) مكتبة القطب (أ.ز.7) غرداية الجزائر.
- 22 – المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية ، امحمد بن يوسف اطفيش، مكتبة القطب (ا.م:5) ، غرداية ، الجزائر. .
- 23 – ملحق سير المشايخ للشماخي : لأبي اليقظان إبراهيم بن عيسى ، مخطوط في مكتبة د. محمد ناصر.

2- المصادر والمراجع المطبوعة :

– أ –

- 1 – آراء الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش العقدية ، مصطفى بن ناصر و نتن ، جمعية التراث القرارة ، الجزائر 1986 .
- 2 – الإباضية بين الفرق الإسلامية ، علي يحي معمر ، ط2 ، المطبعة العربية ، غرداية ، الجزائر . 1987 .
- 3 – الإباضية في موكب التاريخ ، الحلقة الرابعة ، المطبعة العربية ، غرداية ، ط2 ، 1986 .
- 4 – أدب الكاتب ، ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) ، تح : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط1 ، 1982.
- 5 – الأزهية في علم الحروف : الهروي (علي بن محمد) بتحقيق : عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط1 ، 1981 .
- 6 – الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر ، عبد القادر جغلول ، ترجمة : سليم قسطون ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، دت .

- 7 – أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تح : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ط1 ، 1981 .
- 8 – الأشباه والنظائر : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال) . تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المسيرة ، بيروت ، ط2 ، 1979م.
- 9 – إصلاح المنطق ، ابن السكيت (يعقوب ابن إسحاق) ، شرح وتحقيق ، أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط1 ، 1987 .
- 10 – الأصمعيات ، لعبد الملك بن قريب الأصمعي ، تح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط5 ، دت .
- 11 – أطلس العالم الإسلامي ، شوقي أبو خليل ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط2 ، 2003 م.
- 12 – الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، ط7 ، بيروت ، 1986 ، و ط15 ، 2002م.
- 13 – الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين) ، تح : لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ، بيروت ، ط6 ، 1983 . طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1992 .
- 14 – الألفاظ الكتابية ، الهذاني (عبد الرحمن بن عيسى) ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1991 .
- 15 – الأمالي ، إسماعيل بن علي الفالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، دت .
- 16 – أمالي المرتضي ، غرر الفوائد و درر القلائد ، الشريف المرتضي (علي بن الحسين) . تح: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربي ، ط2 ، 1967 .
- 17 – الأمثال ، السدوسي (مؤرخ بن عمر) ، تح : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية بيروت ، ط1 ، 1982 .
- 18 – إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي (علي بن يوسف) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة . ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1986 .
- 19 – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري (ت 577هـ) تحقيق ودراسة د . جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 2002م. و طبعة دار الفكر ، تح : محي الدين عد الحميد ، ط1 ، دت .
- 20 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تح : محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، ط1 – لبنان ، 1999 . و طبعة دار الجيل ، بيروت ، ط5 ، 1979 .
- ب -
- 21 – البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير أبي حيان الأندلسي – تح ودراسة : عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان – ط1 – 1993

22 — بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر) ، تحقيق محمد أبو الفضل دار الفكر ، بيروت ، ط2 ، 1979م.

— ت —

23 — تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي (محمد مرتضى) — تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 1965م.

24 — تاريخ بني ميزاب ، الحاج سعيد يوسف ، المطبعة العربية ، غرداية ، الجزائر ، 1992 .

25 — تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، مبارك الميلّي ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، دط 2007 .

26 — تحفة الحبّ في أصل الطب ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ط2 ، مطبعة عمان ، نشر وزارة التراث القومي ، عمان 1405 هـ / 1985 .

27 — تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام (عبد الله بن يوسف) . تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1986م.

28 — تذكرة النحاة : أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي . تحقيق عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1986م.

29 — تفسير أَلغاز ، محمد بن يوسف اطفيش — نشر : داود بن إبراهيم ، ط1 ، دم ، 1306 هـ .

30 — تفسير روح المعاني ، شهاب الدين محمود الألوّسي ، 30 مج ، دار الفكر بيروت 1398 هـ / 1978م.

31 — تيسير التفاسير ، امحمد بن يوسف اطفيش ، تح : إبراهيم بن محمد طلاي ، المطبعة العربية غرداية ، 2001 . ط1 قديمة الجزائر ، 1326 هـ .

— ج —

32 — جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل ، امحمد بن يوسف اطفيش ، تح : عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت 1987 .

33 — جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) ، دار الجيل ، بيروت ، ط2 1988 .

34 — جمهرة اللغة : ابن دريد (محمد بن الحسن) . حققه وقَدّم له رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، 1987م.

35 — الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 ، 1983م.

36 — جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، الإمام علاء الدين بن علي الأربلي ، صنعة : إميل بديع يعقوب ، دار النفائس ، بيروت ، ط1 ، 1991 .

- ح -

- 37 - حاشية ابن الحاج (تاج أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السليمي) على شرح خالد الأزهرى على متن الأجروميّة ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، دط ، 1421هـ / 2000م .
- 38 - حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للمعيني ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، دط ، دت .
- 39 - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر، 1387هـ/1967م.
- 40 - الحيوان ، الجاحظ (عمر بن بحر) ، تح وشرح : عبد السلام هارون ، دار الجيل و دار الفكر بيروت ، ط 1 ، 1988 .

- خ -

- 41 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 4 ، 1997م . ط 3 1989 م .
- 42 - الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، دط ، بيروت 1952 .

- د -

- 43 - دائرة المعارف الإسلامية ، أحمد شتاوي وآخرون ، دار المعرفة ، بيروت ، دط ، دت .
- 44 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان دت .
- 45 - الدعاية إلى سبيل المؤمنين ، لأبي إسحاق إبراهيم آل يوسف اطفيش ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، 1242 هـ / 1922م .
- 46 - ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ، تح : محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 7 ، 1983 .
- 47 - ديوان امرئ القيس ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط 1 ، 1958 .
- 48 - ديوان جرير بن عطية ، تح : نعمان أمين طه ، دار المعارف مصر ، ط 3 ، دت .
- 49 - ديوان حسان ابن ثابت : تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر ، 1977م .
- 50 - ديوان الحسين بن مطير ، جمع وشرح : حسين عطوان ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، دت .
- 51 - ديوان دعلب بن علي الخزاعي ، تح: محمد يوسف نجم ، دار الثقافة ، بيروت ، دط ، دت .
- 52 - ديوان ابن الدمينة (عبد الله بن عبيد الله) ، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، تح: أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ط 1 ، 1959 .

- 53 — ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) ، شرح : أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية : أبي العباس ثعلب ، تح : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط1 ، 1982 .
- 54 — ديوان روبة بن العجاج : تحقيق : وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 1980 .
- 55 — ديوان زهير بن أبي سلمى ، لأبي العباس ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب 1944 ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964 .
- 56 — ديوان سلامة بن جندل ، تح : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 1987 .
- 57 — ديوان الشماخ بن ضرار : تح : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ، ط1 ، 1968 .
- 58 — ديوان الطرماح بن حكيم ، موجود ضمن كتاب شعراء أمويون ، تح ، نوري حمودي القيسي عالم الكتب ، بيروت ومكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط1 ، 1985 .
- 59 — ديوان عمرو بن كلثوم : جمع وتحقيق إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ط1 ، 1991
- 60 — ديوان قيس بن الخطيم ، تح : ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ، ط2 ، 1967 .
- 61 — ديوان كثير عزة ، تح : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ط1 ، 1971 .
- 62 — ديوان المتلمس الضبعي (جرير بن عبد المسيح) رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي . تح : حسن كامل الصيرفي ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج : 14 ، القاهرة ، 1968 .
- 63 — ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) ، تح : عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر ، القاهرة دط ، دت .
- 64 — ديوان المرار الأسدي ، (المرار بن سعيد الفقعسي) ، ضمن « شعراء أمويون » .
- 65 — ديوان المهلهل (عدي بن ربيعة) ، شرح وتح : أنطوان محسن القوال ، دار الجيل ، بيروت ط1 1995 .
- 66 — ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، 1977 .
- 67 — ديوان النجاشي الحارثي (قيس بن عمرو) ، جمعه : سليم النعيمي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج : 13 ، بغداد ، 1966 .
- 68 — ديوان نظم ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ضمن مجموع المطبعة المديرية ، تونس ، 1321 هـ .
- ذ —
- 69 — الذخر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ط1 ، دم ، 1326 هـ .
- 70 — الذهب الخاص المنوه بالعلم القالص ، امحمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة السلفية بالقاهرة 1343 هـ ، دط . و ط2 مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1400 هـ / 1980 م .

— ر —

- 71 — الرد على الإنكليزي الطاعن في الدين ، امحمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة المديرية تونس 1321 هـ ، ضمن مجموع .
- 72 — الرد على العقبي ، امحمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة المديرية ، تونس ، 1321 هـ .
- 73 — الرسالة الشافية ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ط2 ، دم ، 1326 هـ .
- 74 — رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي (أحمد بن عبد النور) . تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط1 ، 1975 م .

— س —

- 75 — سرّ صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني . دراسة وتح: حسن هندراوي . دار القلم دمشق ، ط1 ، 1985 م .
- 76 — سليمان الباروني في تعريف موجز ، زعيمة الباروني ، مطابع دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ، 1323 هـ / 1973 م .
- 77 — سمط اللآلي في شرح أمالي القالي : أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) ، تح: عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، 1936 .
- 78 — سنن الترمذي : الترمذي (محمد بن عيسى) تح : الشيخ أحمد شاکر . دار الحديث ، القاهرة 1408 هـ .
- 79 — سنن أبي داود : أبو داود (سليمان بن الأشعث) . ضبط : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، 1354 هـ .
- 80 — سنن النسائي : النسائي (أحمد بن علي) . تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة التجارية القاهرة ، 1348 هـ .
- 81 — سنن ابن ماجة (محمد بن يزيد) تح : محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر 1372 هـ / 1952 م .
- 82 — السيرة الجامعة من المعجزات اللامعة ، امحمد بن يوسف اطفيش ، المطابع العالمية ، عمان نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، ط2 ، 1405 هـ / 1985 م .

— ش —

- 83 — شامل الأصل والفرع ، امحمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة السلفيّة ، القاهرة ، ط1 ، 1348 هـ .
- 84 — شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن العماد الحنبلي، تح : عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط1 ، 1986 . وطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، دط ، دت .
- 85 — شرح أبيات سيبويه : السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) ، دار المأمون للتراث ، دمشق و بيروت ، دط ، 1979 .

- 86 – شرح اختيارات المفضل ، الخطيب التبريزي (بني بن علي) ، تح : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1987 .
- 87 – شرح أشعار الهذليين ، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تح : عبد الستار أحمد فراج و محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ط ، دت .
- 88 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " : الأشموني (علي بن محمد) . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ط1955م . وطبعة دار الكتب العلمية، تح : حسن حمد وإميل بديع يعقوب ، ط1 ، 1998 م .
- 89 – شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الجبائي) ، تح : محمد بدوي المختون و عبد الرحمن السيد ، دار هجر للطباعة و النشر ، مصر ، ط1 ، 1990 .
- 90 – شرح التّصريح على التّوضيح : خالد بن عبد الله الأزهرى ، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين ، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي وشركاه) ، القاهرة ، ط ، دت .
- 91 – شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي (أحمد بن محمد) ، نشر : أحمد أمين و عبد السلام هارون القاهرة، 1951 – 1953 .
- 92 – شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : نشر دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964م .
- 93 – شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، ط4 1988م .
- 94 – شرح ديوان المتنبي ، وضعه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001 .
- 95 – شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاستربادي (محمد بن الحسن) ، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي ، حققهما : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ، 1982م .
- 96 – شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تأليف : عبد الله بن بري ، تح : عبيد مصطفى درويش ومحمد مهدي علاّم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ، 1985 .
- 97 – شرح شواهد الشافية : مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب .
- 98 – شرح شواهد المغني : السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ، دت .
- 99 – شرح عقيدة التوحيد ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ط قديمة ، لا ناشر ، لا بلد ، 1326 هـ .
- 100 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار الطلائع ، القاهرة ، 2009م . وطبعة دار جروس طرابلس ، لبنان ، تح : أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد القاسم ، ط1 ، 1990 .

- 101 – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراق ، ط1، 1988م .
- 102 – شرح كافية ابن الحاجب للرضي الإستربادي (محمد بن الحسن) ، تح : عمل يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي ، ط 2، 1996م .
- 103 – شرح لامية الأفعال ، امحمد بن يوسف اطفيش ، مطابع سجل العرب ، نشر وزارة التراث عُمان، 1407هـ / 1986م .
- 104 – شرح لامية الأفعال لابن مالك ، يحرق اليمني ، دار رحاب للطباعة والنشر الجزائر، دط ، دت .
- 105 – شرح المفصل : لابن يعيش (يعيش بن علي الموصلي) ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط 1، 2001 . وطبعة عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتبني، القاهرة ، دط ، دت .
- 106 – شرح النيل ، يحي بكوش ، دائرة معارف إسلامية ، المطبعة العربية ، غرداية ، 1984 .
- 107 – شروط النهضة : سلسلة مشكلات الحضارة لمالك بن نبي ، ترجمة : عبد الصبور شاهين دار الفكر ، دمشق ، دط ، 1986م .
- 108 – شعر الأحوص الأنصاري ، تح : عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة، دط، 1970 .
- 109 – شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، دط 1969 .
- 110 – الشعر والشعراء ، ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)، تح : أحمد محمد شاكر، لا ناشر، لا بلد ط3، 1977 .
- 111 – شعراء أمويون ، تح : نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية بغداد، ط 1، 1985 .
- 112 – الشيخ إبراهيم اطفيش وجهاده الإسلامي ، محمد ناصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.
- 113 – الشيخ القرادي : حياته وآثاره ، محمد ناصر، نشر جمعية النهضة، المطبعة العربية غرداية 1990 .
- 114 – الشيخ أبو اليقظان كما عرفته ، أحمد فرصوص ، مطابع دار البعث ، قسنطينة ، دط ، دت.
- ص —
- 115 – الصاحب في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس ، تح : مصطفى الشويمي ، منشورات مؤسسة بدران ، ط 1 ، 1963 .
- 116 – صحيح البخاري ، (محمد بن إسماعيل) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دط ، 1992 .
- 117 – صحيح مسلم (مسلم بن الحجاج) ، دار ابن حزم ، ط1، بيروت ، لبنان 1419هـ — 1998م .

– ط –

- 118 – طبقات القراء = غاية النهاية .
119 – طبقات المشايخ بالمغرب، لأبي العباس الدرجيني، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث قسنطنة ، دت .
120 – طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، (محمد بن حسن) ، طبع في مصر ، 1954م .

– ع –

- 121 – العقد الفريد ، ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) ، تح: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دط ، 1983 .

– غ –

- 122 – غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري (محمد بن علي) بعناية ج. برجستراسر . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 3 ، 1982م .

– ف –

- 123 – فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي)، تح: عبد القادر شيبية الحمد ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط 1 ، 1421هـ .
124 – فصل المقال في شرح كتاب المثل ، أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)، تح: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، دار الأمانة و مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1983 .
125 – الفكر السياسي عند الإباضيين ، جمعية التراث ، تأليف : عدون جهلان ، جمعية التراث ، القرارة ، الجزائر ، دط ، دت .
126 – فهارس ملحق السير، محمد بابا عمي ، بحث مرقون ، جزء منه بمكتبة الباحث ، فهرس أسماء تلاميذ القطب ، 1412هـ / 1992م .
127 – الفهرست ، النديم (محمد بن إسحاق) ، تح: رضا تجدد ، دار المسيرة ، بيروت ، ط 3 ، 1988 .
128 – فهرس مخطوطات النحو و الصرف و اللغة و العروض في جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، نشر الجامعة ، 1407 هـ / 1987م .
129 – فوات الوفيات ، محمد بن شاكر الكتبي ، تح: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، دط دت .

– ق –

- 130 – قطب الأئمة ، بكير بن سعيد أو عشت ، المطبعة العربية ، غرداية ، الجزائر ، 1989 .
131 – القنوان الدانية في مسألة الديوان العانية ، امحمد بن يوسف اطفيش ، ضمن مجموع خمسة كتب ، طبعة قديمة ، مصر ، 1304 هـ .

— ك —

- 132 — الكتاب : سيبويه (عمر بن عثمان) . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي القاهرة ، ط3، 1988م . وطبعة دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1991 .
- 133 — كتاب الأمثال ، السدوسي (مؤرخ بن عمر) ، تح : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية بيروت ، دط ، 1982 .
- 134 — كتاب الجزائر ، أحمد توفيق المدني ، المطبعة العربية ، الجزائر ، 1350هـ .
- 135 — كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، تح : مصطفى بن عبد الله ، منشورات مكتبة المتنبي ، بغداد ، دط ، دت . وطبعة دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1990 .
- 136 — كشف الكرب : ترتيب أبي الوليد ، تحقيق محمد علي الصليبي ، المطبعة الوطنية ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، عُمان 1405 هـ / 1985م .

— ل —

- 137 — لسان العرب : ابن منظور (محمد بن مكرم) . دار صادر ، بيروت ، دط ، دت . ودار المعارف ، القاهرة ، تحقيق نخبة من الأساتذة : عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي دط ، دت .

— م —

- 138 — مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى ثعلب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط5 ، 1987 .
- 139 — مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني ، تح : محي الدين عبد الحميد ، 2ج ، مطبعة السنة المحمدية لابلد ، دط ، 1955 . وطبعة دار القلم ، بيروت ، دط ، دت .
- 140 — المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح ، عثمان بن جني . تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة ، دط ، 1386هـ .
- 141 — مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر ، القاهرة ، دط ، دت .
- 142 — المستشرقون ، نجيب العقيقي ، دار المعارف ، مصر ، ط4، 1980 .

- 143 – المستقصى في أمثال العرب ، الزمخشري ، (أبو القاسم جارا الله محمود بن عمر) . دار الكتب العلمية، بيروت ، ط2 ، 1974 .
- 144 – المسند : أحمد بن حنبل . تحقيق أحمد شاكر. دار المعارف بمصر ، 1365هـ – 1985م .
- 145 – معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، تح : محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ، بيروت ، دط ، 1947 .
- 146 – معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). ياقوت الحموي الروي . تحقيق إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1993م . وطبعة دار إحياء التراث القديم في بيروت ، دت .
- 147 – معجم أعلام الإباضيّة من القرن الأول إلى العصر الحديث ، قسم المغرب الإسلامي ، تأليف : محمد بن موسى بابا عمي وآخرون ، جمعيّة التراث ، لجنة البحث العلمي ، دار الغرب الإسلامي ، 2000م .
- 148 – معجم ألفاظ القرآن الكريم : تحقيق مجموعة من الأساتذة ، مجمع اللغة العربية ، مصر ط2 ، 1409هـ – 1988م .
- 149 – معجم المؤلفين في مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1993 .
- 150 – معجم المطبوعات العربية و المعربة ، يوسف غليان سرقيس ، طبع في مصر ، 1928 .
- 140 – المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : إميل يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت 1997م .
- 151 – مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، أشرف عليه وراجعاه : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة بيروت ، لبنان ، 1418هـ – 1998م . و طبعة بتحقيق : محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية صيدا (لبنان) ، دط، 1987م ، ودار الجيل بيروت . تحقيق حنا الفاخوري ، وطبعة دار الفكر ، دمشق ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد حمد الله .
- 152 – المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : محمود بن أحمد العيني . مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر ، دط ، دت .
- 153 – المقتضب : المبرد (محمد بن يزيد) . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، دط ، دت . و مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، دط ، 1994 .
- 154 – المقرّب لابن عصفور(علي بن مؤمن) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني، بغداد ، ط1 ، 1391هـ .
- 155 – من أعماق الصحراء ، صالح خرفي ، المنزه ، تونس ، 1991 .
- 156 – المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، ط12 ، 1982

- 157 – المنصف : وهو شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ، ط1 ، 1954 .
- 158 – الموسوعة الجغرافية التاريخية ، مسعود الخوند ، مؤسسة هانيد بيروت ، لبنان ، دط ، دت .
- 159 – الموطأ ، مالك بن أنس ، دار الفكر ، بيروت ، دط ، دت .
- 160 – ميزاب بلد كفاح : إبراهيم طلاي ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1970 .

– ن –

- 161 – نبذة من حياة الميزابيين الدينية والسياسية والعلمية من سنة (1505 – 1962م) لحمو محمد بن عيسى النوري ، دار الكروان باريس ، 1984 م .
- 162 – نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، 1967م .
- 163 – نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، محمد طنطاوي ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، دت .
- 164 – النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزري تح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت .
- 165 – نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة ، نشر المعهد القومي للآثار والفنون ، المكتبة التاريخية ، تونس ، 1975 .
- 166 – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : أحمد بن محمد المقرئ التلمساني . تحقيق إحسان عباس ، ج8 ، دار صادر ، بيروت ، ط ، 1988م .
- 167 – نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ، محمد علي دبوز ، ط1 ، المطبعة التعاونية 1965م .
- 168 – النوادر في اللغة ، أبو زيد سعيد بن أوس ، دار الكتاب العربي ، ط2 ، 1967 .
- 169 – النيل و شفاء العليل ، لعبد العزيز الثميني ، تصحيح : عبد الرحمن بكلي ، المطبعة العربية الجزائرية ، ط2 ، 1967 .

– ه –

- 170 – همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : (السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر) تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ط1 – 1998م . و طبعة مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، ط1 ، 1327هـ ، وطبعة عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة ، دط ، دت .
- 171 – هميان الزاد إلى دار المعاد ، امحمد بن يوسف اطفيش ، المطبعة السلطانية ، زنجبار ، ط1 1305هـ . ط2 ، مطابع سجل العرب ، نشر وزارة التراث القومي ، عمان ، 1980 .

172 - الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين بن أبيك الصّفدي ، تحقيق : شكري فيصل ، نشر : فرانز شتاينر بقبسبادن ، ط1 ، 1981 .

173 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان (أحمد بن محمد) . تحقيق إحسان عباس . دار صادر ، بيروت ، لبنان ، دط ، لات . وطبعة لنفس الدار ، دط ، دت .

3 - الرّسائل الجامعية :

1 - الجهود اللّغويّة للشيخ اطفيش ، إعداد : د. أحمد جلايلي ، رسالة دكتوراه الدولة ، قسم اللّغة وآدابها بجامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2001/2000 .

2 - الشيخ اطفيش و مذهبه في التفسير ، يحي صالح بوتردين ، بحث للماجستير ، جامعة عين شمس بالقاهرة ، 1410هـ / 1989م .

4- المحاضرات :

1 - أعمال المهرجان كلمة ألقاها إبراهيم بابيز عن رحلة الشيخ اطفيش إلى وارجلان .

2 - حظ جربة من تعاليم القطب ، سالم بن يعقوب ، محاضرة مرقونة .

3 - الشيخ إبراهيم اطفيش المجتهد المتفتح : أعمال مهرجان القطب ، سنة 1981 ، محاضرة مرقونة بمكتبة الحاج سعيد ، غرداية .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
[أ، ب، ج، د]	المقدمة :
	التمهيد
	التعريف بابن آجروم و مقدمته .
09	1-1 حياتاه و تعلمه .
[10 - 09]	1-2 شيوخه و تلاميذه .
10	1-3 أخلاقه مكانته .
10	1-4 وفاته .
10	1-5 مؤلفاته .
11	1-6 المقدمة الأجرومية .
[14 - 12]	2 - عصر الشيخ اطفيش .
[15 - 14]	3 - نسبه مولده .
[16 - 15]	4 - نشأته ووفاته .
17	5 - حياته العلمية .
[17]	5 - 1 مصادر ثقافته .
[18 - 17]	5 - 2 أثر عائلته و بيته فيه .
[21 - 18]	5 - 3 أساتذته .
- 21]	5 - 4 تكوينه الذاتي .
[24 - 22]	6 - عمله في التدريس .
[25 - 24]	7 - رحلاته .
[27 - 25]	8 - تلاميذه .
27	9 - مكانته العلمية .
28	9 - 1 توفه إلى التجديد .
28	9 - 2 مكانته في مجتمعه .
29	9 - 3 علاقته بعلماء عصره .
[30 - 29]	9 - 4 علاقته ببعض أنظمة الحكم في عصره .
[31 - 30]	10 - جهوده في الإصلاح الاجتماعي .

[32 - 31]	10 - 1 نماذج من إصلاحاته وأثرها .
[35 - 33]	11 - مناهضة الاستعمار في فكر اطفيش .
[38 - 35]	12 - شخصيته و أخلاقه و أقوال العلماء فيه
[44 - 38]	13- تأليفه وشعره
	الفصل الأول : دراسة مخطوط المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية .
	المبحث الأول :
[55 - 47]	1 - 1 منهجه في الشرح .
[60 - 56]	1- 2 أدلته و مذهبه النحوي .
60	1- 3 مصطلحاته .
	المبحث الثاني :
[63 - 62]	2 - 1 قيمة الكتاب .
64	2 - 2 تحقيق النسبة و العنوان .
[66 - 65]	2 - 3 سير التحقيق .
	المبحث الثالث :
68	3 - 1 دلالات الرموز .
[71 - 69]	3 - 2 وصف المخطوطات .
	3 - 3 صور للمخطوط .
[78 - 73]	الصفحة الأولى و الأخيرة من النسخة (أ) ، (ب) ، (ج) .
	الفصل الثاني : تحقيق المخطوط .
[86 - 80]	— باب المبتدأ و الخبر : تعريفهما
[89 - 87]	— المبتدأ ظاهر أو مضمَر
[95 - 90]	— الخبر مفرد أو شبه جملة أو جملة
96	— باب نواسخ المبتدأ و الخبر
[105 - 96]	— « كان » وأخواتها
[116 - 106]	— « إن » وأخواتها
[121 - 116]	— « ظن » و أخواتها
[126 - 122]	— باب النعت : تعريفه ، وأقسامه وحكم كل قسم
[131 - 126]	— للمعرفة خمسة أقسام ، وبيان كل قسم
[134 - 131]	— النكرة

- [144 – 135] — تعريفه و أقسامه ، حروف العطف
- [145 – 144] — حكم المعطوف
- [152 – 146] — باب التوكيد : تعريفه و أنواعه ، ألفاظ التوكيد المعنوي
- [159 – 153] — باب البذل : تعريفه و تقسيمه
- [161 – 159] — باب منصوبات الأسماء
- [173 – 162] — باب المفعول به ، تعريفه و أنواعه .
- [178 – 173] — باب المصدر (المفعول المطلق) :
- [187 – 178] — باب ظرف الزمان ، وظرف المكان
- [198 – 187] — باب الحال : تعريفه وشروطه
- [203 – 198] — باب التمييز : تعريفه ، وأقسامه
- [213 – 204] — باب الاستثناء : معناه ، وحروفه ، وحكم المستثنى بعدها
- [216 – 213] — باب « لا » : شروط إعمالها ، وحكم ما لو اختلف شرط منها
- [219 – 216] — باب المنادى : تعريفه وتقسيمه ، وحكم كل قسم
- [220 – 219] — باب المفعول من أجله : تعريفه ، شروطه ، أنواعه ، حكم كل نوع
- [223 – 221] — باب المفعول معه : تعريفه ، تقسيمه ، حكم كل قسم
- [224 – 223] — باب المخفوضات من الأسماء
- [228 – 224] — المخفوض بالحرف
- [230 – 229] — المخفوض بالإضافة ، وأنواعه ، وضابط كل نوع
- [233 – 232] — خاتمة البحث .

فهرس الفهارس

الصفحة	الموضوع
[242 – 235]	فهرس القرآن الكرىم .
243	فهرس الحديث النبوى الشرىف ، وأقوال العرب .
[246 – 244]	فهرس الشعر .
[249 – 247]	فهرس الأعلام .
[263 – 250]	فهرس المصادر و المراجع .
[267 – 264]	فهرس الموضوعات .

ملخص البحث

ملخص البحث

تناولت في هذا البحث، بالتحقيق و الدراسة الكتاب الموسوم بـ « المسائل التحقيّة في بيان التّحفة الأجروميّة » للشيخ امحمد بن يوسف اطفيش (ت1332هـ – 1914م) الذي كان موضوعه شرحا للمقدمة الأجرومية لابن آجروم الأندلسي ، تعرض فيه أبواب النحو بشرح مسائلها و آراء النحاة فيها على اختلاف مشاربهم ، و إن كان ميالا إلى البصرية منها، ولم يكتف بذلك ، بل كان يعلق عليها و يتعقبها بالنقد اهتداء بما قادته إليه بصيرته أو استنادا على ما اتفق عليه جمهورهم بالاعتماد على مادة علمية غزيرة في النحو خاصة، وعلوم اللغة الأخرى المتعلقة بها عامة .

ولم آل جهدا في تحقيق الكتاب وفق ضوابط التحقيق، وقواعد المنهج العلمي الأكاديمي. وقد توفرت للكتاب ثلاث نسخ ، فقامت بمقارنتها و تصحيحها من التصحيف والتحرير، مع إثبات الزيادة و النقصان. و بوبت مسائله، وخرجت شواهد و آراءه ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وقد أظهرت قيمة الكتاب بين الشروح الأخرى للأجرومية . ثم عرضت منهجي في تحقيقه، و أثبت صحة نسبة الكتاب و عنوانه للشيخ اطفيش.

ولم أنس تصوير بعض الصفحات من نسخ المخطوط ،ليأخذ القارئ فكرة واضحة عن الشرح، و يقدر عظم الجهد المبذول لإخراجه و تحقيقه بالصورة اللائقة ،ثم وقفت عند الرموز المستعملة، فوضحت دلالاتها للقارئ حتى تكون عوناً له في فهم بعض الجوانب المتعلقة بالشرح.

ومهدت لتحقيق المخطوط بترجمة مفصلة لحياة الشيخ اطفيش لاسيما الشق العلمي منها والمكانة التي حظي بها عند علماء عصره ، بفضل ما قدمه من مادة العلمية تتجلى في المؤلفات التي تركها . ثم تطرقت للحديث عن مشايخه و تلامذته و أبرز التآليف التي خلفها في شتى العلوم لاسيما اللغوية منها . وعرضت بإسهاب منهجه في تأليف الكتاب و مذهبه النحوي والمصادر التي اعتمد عليها ، و ختمت البحث بقائمة للفهارس العامة تضم كل مادة البحث ثم فهرس للموضوعات و أخيرا فهرس للمصادر و المراجع المعتمدة فيه .

Un résumé de recherche

Abordés dans cette recherche, d'enquêter et étudier le livre est marqué avec «al-massail attahkikia fi bayane attouhfa al-adjoromia» de Cheikh etfayech (d. 1332/ 1914), qui a été le thème d'une explication de l'introduction de la matn –el- adjoromia, a été la porte comme des questions expliqué, et le point de vue des grammairiens, où différents milieux de vie, et qu'il était enclin à les visuels, non seulement cela, mais il a été commenter et traqué, y compris la conversion des devises a conduit à comprendre, ou à base de ce qui était convenu lors de leur public, en s'appuyant sur la richesse du matériel scientifique en tant que privé, de la science et la langue autres général.

Pas tous les efforts dans la réalisation des auteurs d'une enquête conformément à la réglementation, et les règles de la méthode scientifique universitaire. Les trois disponibles exemplaires du livre, je me suis levé et corrigé par la comparaison des signes diacritiques, distorsion, avec la preuve de l'augmentation et la diminution. Groupés et la responsabilisation, et sortit et concordants opinions que vous pouvez vous le permettre, ont montré la valeur de la livre entre les annotations de – el- adjoromia autres. Elle a ensuite présenté systématiquement à réaliser, et a prouvé l'authenticité du livre et le titre de cheikh etfayech. Et n'oubliez pas de filmer quelques-unes des pages de copies du manuscrit, de prendre le lecteur une idée claire du commentaire, et une magnitude estimée de l'effort pour le faire sortir et a réalisé à leur insu, et s'élevait alors à des symboles utilisés, Vodan implications pour le lecteur de sorte que l'a aidé à comprendre certains aspects de l'explication,

et ouvert la voie à la réalisation de la traduction manuscrite d'une vie détaillée de Cheikh etfayech, en particulier la science partie, y compris le prestige dont jouissent les savants de son époque, grâce à sa science des matériaux se reflète dans la littérature à la traîne. Quant à parler des cheikhs et de ses étudiants et les livres laissés dans les diverses sciences, en particulier ceux linguistique. Présenté en détail sa méthode d'écriture du livre et sa doctrine de la grammaire et les sources utilisées, et a conclu avec une liste des index de recherche, la règle générale qui comprend toutes les recherches, puis un index des sujets et, enfin, un index des sources et des références qu'il a approuvé.